

الملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة



شرح كتاب سيبويه

(الرابع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وأدابها
فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٤١٨ - ٨٧١٢ - ٨)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عيّاد بن عيد الثبيتي
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-٢٠٠٣ / ١٤٢٤-٢٠٠٢ م

الجزء الثالث

هذا باب ما كانت الباء والواو فيه لامات

قوله: « حيث اعتلت لأنّهم جعلوا ماقبلهما معتلين كاعتلامهما »^(١).
يريد^(٢): لأنّهم أزموا عين « يَفْعُلُ » من « غَرَوْتُ » الضمة؛ لأنّها من الواو،
وعين « يَفْعُلُ » من « رَمِيتُ » الكسرة؛ لأنّها من الباء، فاعتلت العين بأن رُفض
ما كان جائزًا فيها من الضمة والكسرة، واقتصر فيهما على الضمة مع الواو، وعلى
الكسرة مع الباء، فصار هذا إعلاً لجوارتها اللام التي هي معتلة، كما اعتلت الفاء
في « قُلت وَبَعْت »، بتغيير حركتها لاعتلال العين، فـ« قُلت وَبَعْت »، مشبهة بباب
« غَرَوْتُ، وَرَمِيتُ »، [وليس « غَرَوْتُ، وَرَمِيتُ » محمولاً]^(٣) على باب « قُلت
وَبَعْت »؛ لأنّ أصل الإعلال - كما ذكر الإمام - إنما هو لللام^(٤)، ثم وليتها العين،
فاعتلت لقرها منها، ثم وليت الفاء العين، فاعتلت لاعتلامها، فالآخر أبداً أدخل في
الإعلال من الأول، والأول أقرب إلى الصحة؛ فإن دخله ضرب من الإعلال لقربه
من الطرف، أو لقربه مما يقرب من الطرف، فلا يُستنكر.

قلت: فلو قالوا من « رَمِيتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أَرْمُو^(٥)، لخرجوا من الباء
الخفيفة إلى الواو التي هي ثقيلة، ولو قالوا من « غَرَوْتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أَغْزِي،
فالتبس ذوات الواو بذوات الباء، واحتلطا بالآخر^(٦)؛ فكان الذي فعلوه امتياز

(١) الكتاب ٢/٣٨٠. وفي الأصل: قبلها.

(٢) الشرح الآتي في هذه المسألة أكثره في المنصف ٢/١١١، ١١٢.

(٣) في الأصل: محمolan. وما يبين معقوفين تكملة من المنصف ٢/١١١ يلائم به الكلام.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) يقرأ النص في الأصل: من رميتموا لأن فبي هو افعل.

(٦) في الأصل: بالآخره.

أحد هما من الآخر.

قوله: «واعلم أنّ (فَعَلْتُ) قد تدخلٌ عليهم، كما دخلت عليهمَا وهمَا عيناتٌ»^(١).

للائل أن يقول^(٢): هلاً اقتصروا في مضارع « فعل » من ذوات الواو على « يَفْعُلُ »^(٣)، ومضارعه^(٤) من ذوات الياء على « يَفْعِلُ »؛ خوف الالتباس حتى يمتاز ذوات الياء من ذوات الواو؟

فالجواب: إنّهم لو فعلوا ذلك لأنّهم خرجوا مضارعهما عن قياس نظائرهما^(٥) من الصحيح؛ لأنّ [« يَفْعُلُ » من « فعل » المضموم العين في الصحيح إنّما يأتي مضموم العين، و[« يَفْعُلُ » من « فعل » المكسور العين، إنّما يأتي على « يَفْعُلُ » بفتح العين، إلّا^(٦) ماشدّ، نحو « حسِبَ يحسِبُ »، ونظائره، وليس^(٧) كذلك [« فَعَلَ »]^(٨) لأنّه يأتي على « يَفْعُلُ و يَفْعِلُ » بضم العين وكسرها؛ فإذا الترموا في ذوات الياء « يَفْعُلُ »، وفي ذوات الواو « يَفْعُلُ »، لم يخرجوا عن قياس المضارع، بل أتوا بأحد الجائزين.

(١) الكتاب / ٢٣٨٠.

(٢) التساؤل الآتي مع جوابه في الممتع ٥١٣ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: الفعل. وماضي يَفْعُلُ فعل بضم العين.

(٤) الضمير يعود على فعل، وهو من ذوات الياء فعل.

(٥) في الأصل: مضارعها عن قياس نظائرها.

(٦) تكملة من الممتع ٥١٣.

(٧) في الأصل: لا.

(٨) في الأصل: ونظائره وأماماً حتى فعليه في فعل في لبس. وهذه زيادة لم أفهم منها شيئاً، وهي ليست في الممتع، ولاداعي لها، فلعلّها مقصومة.

(٩) تكملة من الممتع ٥١٣.

وقوله: «كما دخلت عليهما وهما عينات»^(١).

إنما كان ذلك لقرب ما بين العين واللام، فـ«شَقِيتُ» نظيره «خَفْتُ»، و«غَنِيتُ» نظيره «هَبْتُ»^(٢).

قوله: «وَأَمّا (فعل) فيكون في الواو»^(٣).

إن قلت^(٤): قد قالوا: لَقَضُوا الرَّجُلُ، فأبدلوا الياءً واوًّا، وقد قالوا: إنَّ هذَا غير موجودٍ؟

قلت: هذا غير لازم لنا؛ لأنَّ هذا فعل التَّعْجِب، وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنَّه لا يتصرف، كما أنَّ الأسماء كذلك، وكما قالوا: ماأطَوْلَه! فصَحَّحُوا الفعل؛ لما كان قريباً في المعنى من قولك: هذا أطولُ منه، يجري ذلك مجرى «فَعْلَة»^(٥) من «رميَت» إذا بنيتها على التَّأنيث فقلت: رَمُوَة، فقلبت الياءً واوًّا، فهذا غير مستنكر؛ لأنَّه لا يتصرف؛ وكذلك «لَقَضُوا الرَّجُلُ»، لما لم يُقلُ فيه: يَفْعُلُ، فيلزمك أن تقول: يَرْمُو، جاز أن يبني على « فعل »؛ لأنَّه لما ألزم موضعاً واحداً أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُو [يسِرُو]^(٦)، فجمعوا بين الضمة والواو في المضارع والماضي؛ فهلاً قلتَ على هذا: رَمُوَيْرَمُو؟

[١٠١] قيل: إنَّ «سَرُو» احتُمل / لأنَّه لم يُقلب فيه واوًّ عن ياء، وإنما هو من الواو في الأصل، فلم تأتِ بثقيل بعد خفيف، وأنت لو قلت: رَمُوَيْرَمُو، لكنت

(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) انظر المنصف ١١٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٤) الكلام في هذه المسألة منقول من المنصف ١١٣/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فعلته.

(٦) تكميلة يلائم بها الكلام مع ما بعده.

قد جمعت بين الضمّة والواو بعد أن أبدلت الثقل من الخفيف^(١)، فرفض ذلك لذلك، وكان اطراح هذا البناء أخفّ عليهم من أن يخرجوا من الخفة إلى الثقل.

قوله: «إذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً»^(٢). وجّب ذلك [لأجتماع]^(٣) الأشباء؛ لأنّ هذه الحروف مضارعة للحركات، فتوالت المشابهات، فأعلوا. والحركة التي في الياء والواو المفتوح ماقبلها، لايفصل فيها^(٤) بين حركة الإعراب وغيرها؛ الاترى أتّك تقول: عصاً، فتقلب الواو، وإن كانت حركتها حركة إعراب، وتقول: غزا، فتقلب الواو فيها، وإن كانت حركتها حركة بناء.

وقوله: «إذ لم تكن على الأصل قبلها الضمّة والكسرة»^(٥). قال أبوالفتح شارحاً مثل هذا النص من كتاب أبي عثمان^(٦): هو كلام محمّل^(٧) غير مفصل، وتلخيصه: لم تصحّ الواو والياء المتحرّكتان^(٨) قبلهما فتحة، كما لم تصحّ الياء الساكنة قبلها الضمّة في «موّقِنٍ وموّسِرٍ»، وكما لم تصحّ الواو الساكنة قبلها كسرة في «ميقاتٍ وميزانٍ»، فاختُصرَ وأوجزَ.

(١) في الأصل: الخفيفة.

(٢) الكتاب ٣٨١/٢.

(٣) تكمّلة يلائمها الكلام. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٤) في الأصل: فيهن. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: إذ لم يكن.

(٦) المنصف ١١٦/٢. والنّص هو: «ولم يجعلوهما قبلهما الفتحة على الأصل؛ إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمّة».

(٧) في الأصل: محتمل.

(٨) في الأصل: المتحرّكتان.

هذا عندي غير سديد، وإنما يريد سيبويه -رحمه الله- والمازني: أنَّ الياء والواو اعتلت لتحرّكهما وافتتاح ما قبلهما كما اعتلت الواو قبلها الضمة^(١)، وكما اعتلت الياء قبلها الكسرة في «يرمي»، وسمى [الحرفين ما يستحقّ]^(٢) غيرهما من الحروف الصحيحة اعتلالاً، كما قدمنا من قوله في اعتلال العين لاعتلال اللام، ولذلك، قال أولاً: «واعلم أن الواو في (يفعل) تعتل إذا كان قبلها ضمة، ولا تقلب ياء، ولا يدخلها الرفع». فقال: «تعتل»، وإنما يريد أن يبين الحركة التي يستحقّها الحرف الصحيح في «يفعل»^(٣)، وهي الرفع. وقوله: «ولا تقلب ياء». يعني: ولا يفعل بها ما يفعل بجمع «دلو»؛ لأنّه أتّهم قالوا: البُونُ والعُونُ، في جمع «بُوان»، وهو عمود من عُمد^(٤) الخبراء، وفي جمع «عوان»، فكرهوا الضمة في الواو^(٥). وقوله: «والضعف^(٦) أجدر أن يكرهوا ذلك فيه». يريد: أنَّ اللام أجدر لأنّها أشدّ^(٧) اعتلالاً.

وهذا الذي قلت واضح، وكلّ ماتكلّم به ابن جنّي -رحمه الله- في عضد ماحكيته عنه هو رمية^(٨) من ضلّ عن القصد.

(١) مثل: يغزو.

(٢) كلمة لم تتوجه معني تقرأ: اسرار.

(٣) في الأصل: يعتل.

(٤) في الأصل: عمود.

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٨٠. قال ابن عصفور في المطبع ٤٦٦: «بالإسكان ليس إلا، وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التحرير والإسكان، نحو: رُسُلٌ ورُسُلٌ». وفي القاموس (بون): «والبُوان بالضمّ والكسر: عمود للخبراء، ج: أبُونَة، وبُون، وكصرد».

(٦) في الكتاب ٢/٣٨٠: «فالضعف».

(٧) في الأصل: اشتك.

(٨) في الأصل: رمه

واعلم^(١) أنّ من العرب من يشبه الياء بالألف لقرها منها فيقول: لن يرمي، بإسكان الياء، وعلى هذا يقول: رأيت قاضٍ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، كما تقول: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصاً، بلفظ واحد، قال الشاعر:

سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقَّ^(٢)

يريد: مساحيهم.

ومنه:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ^(٣) ...

: و

كفى بالثاني من أسماء كافي^(٤)

يريد: كافياً.

(١) الكلام الآتي - ماعدا بيت أبي الطيب - في المنصف ١١٤-١١٦ باختلاف يسير.

(٢) بعده:

تَفْلِيلُ مَا قَارَعَنَّ مِنْ سُمْرَ الْطُّرُقِ

وهما لرؤبة. انظر الديوان ١٠٦، الكتاب ٥٥/٢، المسائل الحلبيات ٨٦، المسائل العضديات ٤٦، المحتسب ١٢٦/١، شرح أبيات سبوبيه لابن السيرافي ٢٩٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٥٧/١. ومساحيهم: حوافرهن. وتقطيط: تقطيع وتسوية.

(٣) البيت بتمامه:

رَدَتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَدَهُ ضرب الوليدة بالمساحة بالثاد

وهو للنابغة الذبياني. انظر الديوان ١٥، المقتصب ٢١/٤، الكامل ٩٠٩، الدر المصنون ٤٠٨/٤، نتائج التحصيل ١/٣٤٣. ويروى: «رَدَّتْ» بالبناء للمجهول، والشاهد ليس فيها.

(٤) عجزه:

وَلَيْسَ لِجَهَّهَا مَا عَشَتْ شَافِي

والبيت لبشر بن أبي خازم الأستي. انظر المقتصب ٤، ٢٢/٤، المسائل البغداديات ٥٤٦، الخصائص

. ٤٧٧، ٤٨٢/١٠، ٣٩٧/٦، ٤٣٩/٤، ٤٤٣/٣، ٢٦٨/٢

وقد شبّهت الواو بالياء في هذا المعنى فسكت في موضع النصب، قال:
وأن يَعْرِيْنَ إِن كَسِيَّ الْجَوَارِي فَتَبُوْلُ الْعَيْنُ عَنْ كَرِمِ عَجَافِ^(١)
وقال الأخطل:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رَفَعْنَ وَأَنْزَلَنَ الْقَطِيْنَ الْمُولَدَا^(٢)
واستعمله أبوالطّيّب فقال:

إذا شاء أن يلهو بلحية أحمق^(٣)

إلا أن الموضع للياء، لقربها من الألف [والواو داخلة على الياء في هذا؛ وهذا
كان السكون في موضع النصب في الياء أكثر منه في الواو]^(٤)، كما شبّهت الياء
بالألف حين سكتت في موضع النصب، مع أن الفتحة / فيها غير ممتنعة في الجواز
والاستعمال. كذلك شبّهت الألف بالياء في أن ثبتت في موضع الجرم، أنسد
أبوزيد:

إذا العجـوز غضبت فـطلـق ولا تـرضاـها ولا تـمـلـق^(٥)
وكأنـه قدـر الحـركة في مـوضـع الرـفع والـنصـب، فـحـذـفـها لـلـجـزـم. وـهـذا بـعـيـدـ؟
لـأنـ الأـلـفـ لاـيمـكـنـ حـركـتهاـ أـبـداـ، وـلـكـنـ شبـهـهاـ بـالـيـاءـ فيـ قـوـلـهـمـ^(٦):

(١) ينسب لعيسى بن فاتك الخارجي، ولغيره. انظر الوحوشيات ٩٠، الكامل ١٠٨٢، الخصائص ٣٤٢/٢، المطبع ٥٣٦.

(٢) انظر الديوان ٣٠٣، المحتسب ١٢٦/١، الخصائص ٣٤٢/٢، المطبع ٥٣٦، خزانة الأدب ٣٤٨/٨.

(٣) عجزه:

أراه غباري ثم قال له الحـقـ

.انظر الديوان ٣٤٧

(٤) تكمـلةـ منـ المـنـصـفـ ١١٥/٢.

(٥) والبيتان ينسبان لرؤبة. وقد سبق تخرجهما ٥٤٥.

(٦) في الأصل: قوله. والمثبت من المنصف ١١٥/٢.

ألم يأتيك^(١)

وقد جاء هذا أيضاً في الواو قال:

لم تَحُوا ولم تدع^(٢)

قدره في الرفع: تَحُوا^(٣)، فأسكن الواو في الجزم، كما اسكن الياء في «ألم يأتيك» للجزم، وهذا في الياء أسهل منه في الواو؛ لأن الواو، وفيها^(٤) الضمة، أثقل من الياء، وفيها الضمة^(٥).

وحمل بعض النحاة^(٦) قراءة حمزه: لَا تَخْفُ درَكًا ولا تَخْشِي^(٧) على مثل: «ولاترضاها»، قال: الاترى أن لَا تَخْشِي معطوف على لَا تَخْفُ وهو محروم، وكذلك «ترضاها» موضعه جزم بـ«لا»؛ الاترى أنه عطف عليه «ولاتملق». وقال غيره^(٨): ليس في هذا حجة، أما الآية فيحتمل لَا و لَا تَخْشِي^(٩) أن يكون

(١) البيت بتمامه:

بما لاقت لبون بني زبادي
ألم يأتيك والأنباء تتمي

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخرجه ٢٢٠. وانظر رواياته ٥٤٥.

(٢) البيت بتمامه:

هجوت زَبَانَ ثُمَّ جَتَ مَعْذِلَرًا
من هجو زَبَانَ لم تَحُوا ولم تدع

وهو لأبي عمرو بن العلاء، يخاطب الفرزدق. وزبان اسم أبي عمرو في أكثر الأقوال. انظر المسائل العضديات ٤٣، كتاب الشعر ٢٠٤، سر صناعة الإعراب ٦٣٠، الإنصاف ٢٤، اللباب ١٠٩/٢، معجم الأدباء ٣٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣٧، المتمع ١٠٤/١٠، الضرائر لابن عصفور ٤٥، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٣) في المنصف ١١٥/٢: «قدره أن يكون في الرفع: هو يهجو».

(٤) في الأصل: فيها، بلا واء.

(٥) انتهى التقليل من المنصف.

(٦) في حواشي إحدى نسخ المتمع ٥٣٧: «هو ابن بابشاذ».

(٧) طه: ٧٧. انظر الإقناع ٢/٧٠٠، الدر المصنون ٨/٨٢.

(٨) القول الآتي مع تأويل الآية في المتمع ٥٣٨، شرح الكتاب للصفار ٣٥٨، خزانة الأدب ٣٦١/٨.

=

خبراً مقطوعاً^(١)، كأنه قال: وأنت^(٢) لاتخسني امثلاً لتهينا لك. وأما «لاترضها» فيحتمل أن يكون جملة خيرية في موضع الحال، كأنه قال: فطلق وأنت لاترضها. وقوله: «ولاتطلق» هو معطوف على جملة الأمر التي هي: فطلق وأنت لاترضها. قوله: «وأما قولهم: غزوٌ ورميٌّ، وغزوٌ ورميٌّ»^(٣).

إن أُسند الفعل إلى ضمير غائبات، رددت الألف إلى أصلها ولم تعتل إلا في مثل «يوجل»، وإن أُسند إلى ضمير متكلّم أو مخاطب رددت الألف إلى أصلها؛ لأنّ ما قبل ضمير المتكلّم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً.

قوله: «واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ في الاسم، وكانت حرف الإعراب، قلبت ياء، وكسر المضموم، كما كسرت الباء في «مَبِيع»»^(٤).

قلت: هذا الموضع من كلام الإمام يقتضي أنّهم بدؤوا بقلب الواو ياء؛ لوقوعها على هذه الصورة، ثمّ غيرت الضمة إلى كسرة، فصار «أَدْلِيَا»، فاعتلت اعتلال «قاضٍ وغازٍ». وإليه ذهب الفارسي رحمه الله - في تذكرة^(٥)، وتابعه تلميذه ابن جنّي، وقال^(٦): أبدل من الضمة كسرة لتصحّ [الياء. قاله في شرح تصريف]^(٧) المازني.

٣٦٢ نفلا عن الصفار.

(١) في الأصل: معطوفاً. والتوصيب من المصادر نفسها.

(٢) في الأصل: رأيت. انظر خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: «حرف إعراب». وسيبوه يتحدث عن أدلة، جمع دلو.

(٥) وانظر كتاب الشعر ١١٥.

(٦) المنصف ١١٨/٢.

(٧) تكميلة يلتم بمثلها الكلام.

ولسيبوه في آخر باب من كتابه غيرُ هذا، قال: «ومثل^(١) مجئهم بالباء^(٢) قولهم: يَجِلُّ، كسروا ليقلبوا الواو ياءً، وقولهم: أَدْلٌ، لَا تَهُمْ لَوْ لم يكسرروا، لم يصر ياءً^(٣).

فقد نصّ هنا على أنَّ صيغة الواو ياءً، إنما كان من أجمل الكسرة، فالكسرة إذاً سابقةٌ. وبهذا علل الفارسي في أول إيضاحه^(٤).

قال أبوالحسن بن خروف: والأول أولٌ؛ لأنَّ الثقل إنما وقع بالواو، فلزمها التغيير، ثمَّ غيرت الضمة للباء بعدها^(٥).

ويقال لابن خروف: نعم الثقل إنما وقع بالواو، ولكن نقول^(٦): غيرت ياءً لسبب الثقل، ولسبب^(٧) آخر، وهو قلب الضمة كسرة، تدرجاً لقلب الواو ياءً. ويعضده من قول سيبويه قوله^(٨): «لَا تَهُمْ لَوْ لم يكسروا لم تصر ياءً». وهذا نصٌّ في ذلك.

وقال بعض النحاة^(٩): الذي يتحصل من مذهب سيبويه في «أَدْلٌ»، لَا تَهُمْ بدؤوا بقلب الواو ياءً، ثمَّ أعللت الباء الضمة فقلبتها كسرة؛ وذلك لأنَّه علل المسألة بأنَّ الواو قلبت ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلِّم في «أَدْلِي»، وقال: «فلا يجد بدًا من

(١) في الأصل: وسيل.

(٢) في الأصل: الباء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) انظر الإيضاح ٦٤/١.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.
في الأصل: نقل.

(٧) في الأصل: أو لسبب.

(٨) في الأصل: قولهم.

(٩) لم أقف عليه.

أن تقلبها^(١) يعني: لاجتماع الضمة والواو والكسرة. ثم قال الإمام: « فلما كثرت هذه الأشاء عليها، وكانت الياء / قد تغلب عليها لو ثبتت، أبدلواها مكانها؛ لأنّها والكسرة أخفّ عليهم من الواو والضمة^(٢)، وهي أغلب على الواو من الواو عليها ». قال: فلابدّ مع هذه العلة من ابتداء بقلب الواو ياء، وسائر محتملات كلامه محمول على هذا، نصرفه إلى هذه العلة المنصوصة.

قوله: « وقالوا: قَلْنُسُوَةٌ فَأَثْبَتُوا، ثُمَّ قَالُوا: قَلْنِسٌ »^(٣).

قال أبو عثمان^(٤): أنسدني الأصممي، قال: أنسدني عيسى بن عمر:
لامهْلَ حَتَّى تَلْحِقِي بِعَنْسٍ أهْلِ الرِّيَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلْنَسِي^(٥)
وقال آخر:

حَتَّى تَفْضِّي عَرْقِي الدَّلِيلِ^(٦)

قال ابن جنّي - رحمه الله -: وقولهم في جمع « قَلْنُسُوَةٌ، وَعَرْقُوَةٌ »: قَلْنِسٌ وَعَرْقٌ، قليل النّظير؛ لأنّ هذا الجمع الذي يجيء بحذف الماء من الواحد، إنّما بابه

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) في الكتاب ٣٨١/٢: « لأنّها أخفّ عليهم والكسرة من الواو والضمة ».

(٣) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: ثم قال.

(٤) انظر قول أبي عثمان وقول ابن جنّي الآتي في المصنف ١٢٠-١٢١/٢ بتصرف.

(٥) ينسب لأبي الشعشار العبسي. وانظر الكتاب ٦٠/٢، كتاب الألفاظ لابن السكikt ٤٩٥ المقتصب ٣٢٤/١، تصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٥٨، الخصائص ٢٣٥/١، شرح التصريف للثماني ٢٦٨، ٢٨١، مذيب الألفاظ ٦٦٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٥١، ٨٩١، شرح المفصل لابن عييش ١٠٧/١٠، شرح الملوكي ٤٧٠، اللسان (عنـس، قـلس، رـيط). وعنـس: قـبيلة. ويروى: « بـعـبس ». والرياط: ثـيـاب كلـهـا نـسـجـ وـاحـدـ وـقـطـعـةـ وـاحـدـةـ، أوـ كـلـ ثـوـبـ لـيـنـ رـقـيقـ. والـقـلـنـسـيـ: جـمـعـ قـلـنـسـوـةـ لـبـاسـ للـرـأـسـ. انـظـرـ القـامـوسـ (قلـسـ، رـيطـ).

(٦) وانظر الكتاب ٥٦/٢، المقتصب ٣٢٤/١، الخصائص ٢٣٥/١، شرح التصريف للثماني ٢٩٨، شرح المفصل لابن عييش ٢٤٨/١٠، اللسان (عرق). والعرقـةـ: الخـشـبـةـ الـتـيـ عـلـىـ فـمـ الدـلـوـ.

لِمَا كَانَ خَلْقَهُ الْبَارِي تَعَالَى، لَمَّا تَوَلَّ صَنْعَتَهُ الْمُخْلوقُ، نَحْوٌ «ثَمْرَةٌ وَقَرْ، وَخَلْلَةٌ وَخَلْلُ، وَشَعِيرَةٌ وَشَعِيرٌ»، وَقَدْ قَالُوا: سَفِينٌ، فِي جَمْعٍ «سَفِينَةٌ»، وَهِيَ مِنْ صَنْعَةِ الْمُخْلوقِينَ، قَالَ طَرْفَةُ:

عَدَوَلِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينَ ابْنِ يَامِينٍ يَجُورُ بِهَا الْمَلَاحُ طُورًا وَيَهْتَدِيُ^(۱)
وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعٍ «قَلَنْسُوَةٌ»: قَلَوْتُسٌ، فَقَدَّمُوا الْوَاوُ، وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلَيٍّ
فِي كِتَابِ الْقَلْبِ عَنْ يَعْقُوبِ:
يَمْضِيَنَّ تَحْتَ الْبِيْضِ وَالْقَلَوْتُسُ^(۲)
بَفْتَحِ التَّوْنِ.

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلَا ضَمَّوْا النَّوْنَ؛ لَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعُ السَّيْنِ فِي «قَلَنْسُوَةٌ»،
أَوْ كَسْرُوهَا؛ لَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعُ السَّيْنِ فِي «قَلَنْسٌ» أَيْضًا؟
قَيْلٌ: هَذَا لَا يَكُونُ؛ لَأَنَّهَا لَمَّا قَدَّمْتُ الْوَاوُ أَشْبَهَتْ وَاوْ «فَدَوْكَسُ»،
وَسَرَوْمَطٌ»، فَفَتَحَتِ التَّوْنُ لَوْقَعُهَا مَوْقِعُ الْكَافِ مِنْ «فَدَوْكَسُ»، وَالْمَلِيمُ مِنْ
«سَرَوْمَطٌ»، وَقَدْ فَعَلُوا نَظِيرَ هَذَا، الْأَتْرَاهُمْ لَمَّا قَلَبُوا الْوَاوُ مِنْ «وَجْهٍ» فَجَعَلُوهَا
بَعْدَ الْجِيمِ فِي «جَاهٍ»، لَمْ يَقْرُوْهَا عَلَى السَّكُونِ، بَلْ حَرَّكُوهَا حَتَّى انْقَلَبَتْ أَلْفًا؟
فَهَذَا هُنَا كَذَلِكَ ثَمَّةً، وَهَذَا نَظِيرُ مَا قَلَتْ لَكَ فِي «أَيْنِقٍ»: إِنَّ الْيَاءَ هِيَ عَيْنُ الْفَعْلِ
قَدَّمْتُ، فَلَمَّا قَدَّمْتُ اجْتَرَئَ عَلَيْهَا، فَقَلَبَتْ يَاءً^(۳).

قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ «ثَدِيٌّ»^(۴).

(۱) فِي الأَصْلِ: عَدَوَلِيَّةٌ... هَتَّدِي. وَيَجُورُ بِهَا، تَقْرَأُ: يَجُونَهَا. انْظُرْ شَرْحَ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطَّوَالِ، ۱۳۷، المُخْصَصُ ۱۵/۲۰۸، سَفَرُ السَّعَادَةِ ۱/۳۶۹.

(۲) لَمْ أَقْفَ عَلَى الشَّاهِدِ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ الْمُنْقَوَلُ مِنْهُ (الْمَنْصَفِ).

(۳) اَنْتَهَى النَّقْلُ مِنْ الْمَنْصَفِ.

(۴) الْكِتَابُ ۲/۳۸۱ وَفِيهِ: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ثَدِيٌّ».

قال الأعلم^(١): إنما ذكر «ثدي» في هذا الباب، وليس منه؛ لأنّه «فعول»، وتقديرها «ثُدُوي»، وقلب الواو ياء يلزم لاجتماعهما وسكون الأول منهما؛ ولأنّه جمع^(٢)، ويجوز أن يكون إنما ذكره لأنّ العرب قد جعلت ذاتياء في هذا الباب كذوات الواو على لفظها، حتّى سوّت بينهما فيما كان شاذّاً، فقالوا: إنّكم لتنظرون في تحوّل كثيرة، [وهو جمع «تحوّل»، من ذات الواو]^(٣)، فقالوا: فتوّ، وهو جمع «فتّي»، و«فتّيان» من ذاتياء.

وقوله: «تركتها ياء على حالها»^(٤).

يعني: لأن السكون عارض، وأنّ تقوّي الحركة الموجبة للقلب، ولو لم ترد الحركة لكن الكلام محالا؛ لأنّه ليس في الكلام فعلٌ ماضٌ أصل بنائه «فعل» ساكن العين.

وقوله: «لقالوا: لقضى»^(٥).

يعني: إنك لورددت الواو لزوال الكسرة، فقلت: غزو، وشقو، [فهو]^(٦) في حكم المنطوق به.

وما يغيّر في الكلام ولا يعتدّ به -أعني: لتغييره- كثير، من ذلك «الأحمر فيمن؟» بعضهم يقول في الابتداء: أحمر، يثبت همزة الوصل مع تحريك اللام؛ لما لم يعتد بالحركة، فاللام في نية السكون. وبعضهم يقول: أحمر، فيحذف الهمزة؛

(١) التكت ١٢١١. وانظر شرح السيرافي ٢٦٢/٦ (خ).

(٢) في شرح السيرافي ٢٦٢/٦ (خ): «لا لأنّه جمع».

(٣) تكميلة من التكت ١٢١١.

(٤) الكتاب ٢ ٣٨٢/٢ وأول النص: «وسأله عن غزي وشقي إذا حففت في لغة من قال عصر وعلم، فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياء على حالها...».

(٥) الكتاب ٢ ٣٨٢/٢.

(٦) تكميلة يلشم. عثثها الكلام.

لما اعتد بالحركة.

ومن قرأ: **الْعَادُ لُولٍ**^(١) فأدغم اللام، وراعى السكون.

ونظيره قوله في تخفيف «نُوي»: نُوي، فإقرارهم الواو - وإن كانت ساكنة قبل الياء- إنما هو^(٢) لما فيها من نية المهمزة.

فكذلك تُقر الياء / في «شقّي»؛ لما في القاف من نية الحركة، قال

الشاعر:

تَهَزُّ مِنِي أَحْتَ آلِ طَيْسَلَةَ قالت أرأه دانفاً قد دُنِيَ له^(٣)

يريد: دُني، وهو من «دنوت»، فأسكن التون، وأقر الياء بحالها.

قوله: «وتقول في (فعل) من (جئت): جيء^(٤)».

إنما كان هذا لأن مذهبه^(٥) أن يقول في « فعل» من «البيع»: بيع، فكسرت الجيم لتسليم الياء. وهو لا يفصل [بين الواحد والجمع في هذا الموضوع.

وقياس قول أبي الحسن أن يقلب الياء، فيقول في « فعل»: حوء^(٦)، فإذا

(١) النجم: ٥٠. والإدغام قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب كما في الإقتساع ٧٧٥، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) في الأصل: هي.

(٣) البيتان من أرجوزة لصخر بن عمير التميمي. انظر الأصميات ٢٣٤، الأمالي ٢٥٨/٢، المنصف ٤٢٥/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧١٣، اللسان (طسل).

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢. وفي الأصل: من حيث.

(٥) أبي سيبويه، وهو مذهب والخليل أيضا. انظر شرح السيرافي ٦/٢٦٩ (خ). والكلام الآتي في هذه المسألة منقول من المنصف ١٢٦/٢، ١٢٧ من تصرف.

(٦) كما يقول في فعل من البيع: بوع، يفعل ذلك في الواحد ولا يفعله في الجمع والصفة، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوا لضمة ما قبلها نحو: موسى. انظر المقتضب ١/٢٢٩، المتمعن ٤٦٩، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، ارتشاف الضرب ٢٨٠ (رجب).

حفّفت [١] الهمزة قلت: جُيُّ، على القولين معاً^[٢].
 أمّا الخليل - رحمه الله - فإنّه ردّ ضمّة الجيم لما^[٣] تحرّكت الياء بحركة الهمزة
 المنقوله عليها^[٤] للتخفيف، فامن انقلاب الياء لتحرّكها، [وأنّها عين]^[٥].
 وأمّا أبوالحسن فإنه ردّ الياء إلى أصلها، وترك الواو؛ لأنّه إنّما كان يقلّبها
 واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فلما تحرّكت بحركة الهمزة الملقاة عليها، رجعت
 ياءً؛ لقوتها بالحركة، كما تقول في تحبير «مُؤْسِر»: مُؤْسِر، فتردّ الياء لتحرّكها،
 وبقيت الجيم مضمومةً، كما كانت^[٦].
 قوله: «وتقول في (فعلٌ من (جئت): جُوئِر»^[٧].
 الأصل: جُيُّ، فقلبت الياء واواً؛ لأنضمام ما قبلها، وسكونها، وبعدها من
 الطرف، كما قالت في «عُوْطَطٍ»، وكذلك [حُوْلٌ]^[٨]، وقد تقدّم القول فيه؛ فإذا
 حفّقنا الهمزة ألقينا حركتها على الواو فتحرّكت، فرجعت إلى الياء.

(١) تكميلة من النصف ١٢٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٢/٢، شرح السيرافي ٦/٢٦٩ (خ)، ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٣) في الأصل: كما.

(٤) في الأصل: عنها.

(٥) تكميلة من النصف ١٢٧/٢.

(٦) انتهى النقل من النصف.

(٧) الكتاب ٣٨٢/٢ وبعده فيه: «إإن حفّفت قلت: جُيٰ».

(٨) تكميلة يلتم بمثلها الكلام. وقد سبق الكلام على هاتين الكلمتين، وأنّ الأصل فيهما الياء ٦١٨،

هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

قوله: ومن ذلك «أُخوَّةٌ وْأُبُوَّةٌ» لا يغِيران، ولا تحوهما فيمن قال: مَسْنِيٌّ،
وَعُتَّيٌ^(١).

إِنَّمَا^(٢) لَمْ يَقْلُبْ هَذَا مَنْ يَقُولُ: مَسْنِيٌّ؛ [لَأَنَّهُ]^(٣) لَمْ كَانْ حَكْمٌ «مَسْنِيٌّ»
أَلْيُقْلُبُ مَعَ أَنَّهُ لَاهَاءٌ^(٤) فِيهِ لَأَنَّهُ وَاحِدٌ، فَهُوَ^(٥) إِذَا جَاءَتْ فِيهِ الْهَاءُ لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ
الْتَّصْحِيحِ^(٦)؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَجْرِي عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَلْتَ: فَقَدْ قَالُوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ، وَعِيشَةٌ مَرْضِيَّةٌ، فَقَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً مَعَ أَنَّ
مَا بَعْدَهَا هَاءٌ، فَهَلَّا قِيلَ عَلَى هَذَا فِي «أُبُوَّةٌ وَأُخوَّةٌ»؟ أَبِيَّةٌ وَأُخِيَّةٌ، كَمَا قَالُوا فِي
«مَسْنُوَّةٌ وَمَرْضُوَّةٌ»؟ مَسْنِيَّةٌ وَمَرْضِيَّةٌ؟

قِيلَ: إِنَّ الْهَاءَ فِي «مَسْنِيَّةٌ وَمَرْضِيَّةٌ» إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى «مَسْنِيٌّ وَمَرْضِيٌّ»
لِلتَّأْنِيثِ بَعْدَ أَنْ لَزِمَ المَذَكُورَ الْقَلْبُ، فَبَقَيَ عَلَى حَالِهِ بَعْدَ دَخْولِ الْهَاءِ، وَ«أُبُوَّةٌ
وَأُخوَّةٌ» لَمْ تَحْلِقُهُمَا^(٧) بَعْدَ أَنْ كَانَ يَقَالُ فِي المَذَكُورِ: أَبِيُّ وَأُخِيُّ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَقَالُ: أَبِيَّةٌ
وَأُخِيَّةٌ، بَلْ «أُبُوَّةٌ وَأُخوَّةٌ» مَصْدَرَانِ [أَصْلَانٌ] جَاءَ^(٨) عَلَى «فُعُولَةٌ» بِمَتَّلَةٍ

(١) في الأصل: عتني. انظر الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: «وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أُبُوَّة٠٠٠».

(٢) في الأصل: اذا. انظر المنصف ١٢٧/٢ فالكلام فيه باختلاف يسير.

(٣) تكميلة من المنصف ١٢٧/٢.

(٤) في الأصل: لابقاء.

(٥) في الأصل: وهو.

(٦) في الأصل: الصحيح.

(٧) في الأصل: تلحقها.

(٨) في الأصل: جاء. وما يمتن معقوفين تكميلة من المنصف ١٢٧/٢.

«الحكومة والخصومة»، فالهاء لازمة لهما في أول الأمر في أول بنائهما على هذه الصيغة، والهاء في «مفعولة» داخلة على «مفعول»^(١). وقد قدمنا فيما سلف من هذا التقييد أن «الأبواة والأخوات» يكونان جمعاً مترلة «العوممة والخُوولة».

قوله: «عن قوله: صلاته وعباءة»^(٢).

يعني: إنها همزة وإن كانت الهاء حرف إعراب. ولم تجر بمحرى «النهاية والإداة»؛ لأنّ الهاء لحقت بعد أن وجب الهمز؛ لأنّ الإعراب جرى على الياء التي المهمزة بدل منها، فجرت الهاء في ذلك بمحراها في «مسننة ومرضية»، في أن لحقت ما قلب قبلها، فبقي ما بعدها على حاله قبل أن تتحققه، فبني الخليل الواحد على الجمع في قوله: إن «عطاء» جاءت على «العظاء».

ويدلّ على أن «العظاء» جمع «عطالية» قوله:

سوى عضرفوطٍ حَطَّ بي فأقْمِتهُ يُادِرُ سِرْبَاً من عَظَاءِ قَوَارِبٍ^(٣)

[١٠٣ ب] ولكنّه وإن بني / الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التأنيث، وهذا الجمع لا هاء فيه، فإنّما بني المؤنث على المذكر، فـ«عطاء» جهتان: جهة هو كونه^(٤) جمّعاً، وجهة أخرى هو كونه مذكراً، فإنّما بني عليه المؤنث من حيث كان مذكراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب ما يقوله الأصوليون

(١) انتهى التّقلّل من المنصف.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ ونصه: «وسأله عن قوله: صلاته وعباءة وعظاءة. فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قوله: صلاته...».

(٣) انظر الحيوان ٦/٢٣٩، المنصف ٢/١٢٩، ٣/١٢٣. والعرضفوط: ذكر العظاء، وهو دويبة بيضاء ناعمة، أكبر من الوزغة قليلاً. اللسان (عرضف، عظي).

(٤) في الأصل: كونها.

في مسألة الصلاة في الدار المغصوبة^(١).

وقال: «خُصْيَان»^(٢).

يعني: أن «خُصْيَان» لوجه على «خصية» لقيل: خصيتان، ولكنّه بُنِيَ على التشنية^(٣) في أول أحواله، وإن كانت فرعاً، كما بنيت «العباية»^(٤) على التأنيث في أول أحوالها، وإن كانت فرعاً.

وقال أبوالعباس^(٥): يقال: خُصْيَة، و خُصْيٌ، فمن قال: خُصْيَة، قال: خُصْيَان، ومن قال: خُصْيٌ، قال: خُصْيَان^(٦). ومثله «أَلْيَةُ و أَلْيٌ»، فمن قال: أَلْيَة، قال: أَلْيَان، ومن قال: أَلْيٌ، قال: أَلْيَان، قال:

ترجُّ أَلْيَاهُ ارتجاجَ الْوَطْبِ^(٧)

وقال:

(١) يعني: أن الأمر والنهي قد تواردا على متلازمين، فالصلاحة مأمور بها، والدار المغصوبة منهي عن الصلاة فيها. انظر شرح مختصر الروضة ١٩٥/١، ١٩٦، ١٦٢/٣، شرح الكوكب المنير ٣٩١/١.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٣) في الأصل: التشبيه. انظر المنصف ١٣١/٢.

(٤) في الأصل: العناية.

(٥) انظر المقتضب ٤١/٣، المنصف ١٣١/٢.

(٦) وفي إصلاح المنطق ١٦٨: «وقال أبو عمرو الشيباني: الخصيتان: البيستان، والخُصْيَان: الجلدتان اللتان فيهما البيستان». وانظر تصحيح الفصيح ٤٤٢.

(٧) البيت ومعه بيان آخران ستانٍ جيئها بعد قليل. وهي في التوادر ٣٩٣، أدب الكاتب ٣١٧، كتاب الدلائل للقاسم بن ثابت ٧٨٧، المقتضب ٤١/٣، التكميلة ٣٤٩، المقصور والممدود للقالي ٢٩، المنصف ١٣١/٢، المخصص ١٦/٩٨، الاقتصاب ٣٤٣، أمالي ابن الشجري ٢٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٣، ١٤٥، المقرب ٣٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٠، اللسان (ألا، خصى)، خزانة الأدب ٧/٥٢٥، ٥٢٨. والوطب: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع فما فوق. القاموس (وطب).

يابأي خُصياك من خُصي ورُب^(١)

فتشى «الخُصي» على «خُصين»^(٢).

قال أبو زيد: هما «خُصيان» إذا جمعتا^(٣)، فإذا انفردت الواحدة قيل: هذه خُصية. حكاہ عنه القاسم بن ثابت في الدلائل، وأنشد:

فإنما عطية بن كعب طعينة واقفة في ركب
ترتج ألياه ارجاج الوطب^(٤)

وذكر القاسم هنا حکایة استحسنتها فقلتها، قال^(٥): أتى فتی من أهل الكوفة حماداً الرواية^(٦)، فعرض عليه شعرًا، فقال له: ليس هذا شعرك، وإنما احتلبه! قال: لا والله إنّه لشاعري! قال: فإن كان شعرك فاهجعني! وكان حماد^(٧) ضخم البطن، فتنحى الفتی ناحية ثم رجع، فقال: قد قلت، فقال: هات، فأنشأ يقول:
سيعلم حماد إذا ما هجوته أكنت احتلبت الشّعر أم أنا شاعر

(١) لآدم مولی بلعنبر. انظر البيان والتبيین ١/١٨٢، تصحیح الفصیح ٤٦٣، المنصف ٢/١٣٢، اللسان (بأبا، أبا، خصي)، خزانة الأدب ٧/٥٢٩.

(٢) في الأصل: الخصي خصيان. انظر المنصف ٢/١٣٢.

(٣) في الأصل: جماعا. والمثبت من كتاب الدلائل ٧٨٦، وهو مصدر المؤلف كما سيأتي.

(٤) انظر كتاب الدلائل ٧٨٦. والقاسم بن ثابت هو أبو محمد القاسم بن ثابت بن حزم العروفي السرقسطي [٢٥٥، ٢٥٢، ٢٣٠] سعى من التّسائي بعصره، ومن ابن الجارود بعكتة، ومن غيرهما. ولله كتاب الدلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان. انظر تاريخ العلماء الرواية للعلم بالأندلس ١/٤٠٢، ٣١٢، جذوة المقبس ٢/٣١٢، بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ٢٥٩/٢، ٢٦٠، هدية العارفين ٨٢٦.

(٥) انظر كتاب الدلائل ٧٨٨.

(٦) أبو القاسم حماد بن سابور بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، مولى بني بكر بن وائل، وقيل: مولى زيد الحليل الطائي، رضي الله عنه [٩٥، ١٥٥] راوية للأخبار والأشعار والأنساب، وجامع المعلقات السبع. انظر المعارف ٤٥١، الفهرست ٤٠٤، وفيات الأعيان ٢/٢٠٦، ٢١٠.

(٧) في الأصل: حمادا.

أَلْمَ تَرَ حَمَادًا تَقْدِمْ بَطْنَهُ فَجَاؤَ مِنْهُ مَائِجِنْ المَازِرُ
 فَلَيْسَ بِرَاءٍ خُصْبَيْتِهِ وَإِنْ جَثَا لِرُكْبَتِهِ مَادَمْ لِلزَّيْتِ عَاصِرُ^(١)
 فَقَالَ لِهِ حَمَادٌ: أَشَهُدُ إِنَّهُ لِشَعْرِكُ.

وَقَالَ يَعْقُوبٌ: يَقَالُ فِي الْوَاحِدَةِ: خُصْبَيْهُ وَخُصْبَيْهُ^(٢).
 وَقَالَ أَبُو عَبْيَدَةَ: خُصْبَيْهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ خُصْبَيْهُ، وَسَمِعَتْ: خُصْبَيْهَا، وَلَمْ يَقُولُوا:
 خُصْبَيْهُ لِلْوَاحِدِ^(٣).
 وَالثَّنَاءُ^(٤): حَبْلَانُ أَحَدُهُمَا مَشْدُودٌ مَعَ الْآخَرِ، أَوْ حَبْلٌ وَاحِدٌ يَعْطُفُ فِي الْيَدِ
 حَتَّى يَصِيرَ كَحْبِلَيْنِ، يَقَالُ: عَقْلَتِهِ شَنَائِينَ^(٥). وَحَكَى الْخَلِيلُ: شَنَاءً^(٦).
 وَالْمِذْرَوَانُ: طَرْفَا الْأَلْيَةِ. وَقَالَ أَبُو عَبْيَدَ فِي الْغَرِيبِ الْمَصْنُفِ فِي أَوْلَهُ عَنْ أَبِي
 عَبْيَدَةَ: «الْمِذْرَى: طَرْفُ الْأَلْيَةِ، وَالرَّانِفَةُ: نَاحِيَتَهَا»^(٧).
 قَوْلُهُ: «وَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ حِرْفٌ مَفْتُوحٌ»^(٨) الْفَصْلُ لِآخِرِهِ.

يَعْنِي: أَنَّ الْهَاءَ إِذَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُمْنَعْ اِنْقَلَابِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، إِذَا
 كَانَ مَاقْبِلُهُمَا مَفْتُوحًا، وَلَمْ يُرَاعِ^(٩) لِلْهَاءِ حِكْمَهُ، فَ«عَلَاهُ وَمِنَاهُ» بِمِتْرَلَةِ «عَصَا
 وَرَحِي»؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَكُونُ فِي الاتِّصالِ بِمَا قَبْلَهَا إِلَّا دُونَ اِتِّصالِ الْلَّامِ

(١) فِي الأَصْلِ: لِرَكْبَتِهِ. وَالْحَكَايَةُ مَعَ الْأَيَّاتِ بِالإِضَافَةِ لِمَصْدِرِ الْمُؤْلِفِ فِي الْأَغْنَانِ ٣٤٨/٣.

(٢) انْظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطَقِ ١١٦، وَفِي ١٦٧، ١٦٨: «وَتَقُولُ: مَا أَعْظَمْ خَصِيبَتِهِ وَخَصْبَيْتِهِ، وَلَا تَكْسِرُ
 الْخَاءَ . . . الْوَاحِدَ خُصْبَيْهُ وَخُصْبَيْهُ». وَانْظُرْ لِلْلَّسَانِ (خَصِي).

(٣) اِنْتَهَى نَقْلُ الْمُؤْلِفِ مِنْ كِتَابِ الدَّلَائِلِ. وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطَقِ ١١٦.

(٤) فِي الأَصْلِ: وَالثَّانِ.

(٥) فِي الأَصْلِ: عَقْلَتِهِ شَنَائِينِ. اِنْظُرْ الْمُتَمَعِّ ٣٢٧.

(٦) هَذَا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ. اِنْظُرْ هَذِيبَ الْلُّغَةِ ١٣٤/١٥.

(٧) الْغَرِيبُ الْمَصْنُفُ ٣٥/١.

(٨) الْكِتَابُ ٣٨٣/٢.

(٩) فِي الأَصْلِ: تَرَاعٍ. وَمَا أَثَبَتَهُ أَنْسَبَ لِمَا بَعْدِهِ.

بالعين، من حيث هي زائدة، وفي نية الانفصال وإن جرى عليها الإعراب^(١).
وإذا كانوا قد قلبو العين في «باب وناب»؛ لتحرّكها وافتتاح ماقبلها، مع
أنّها أقوى في اتصالها مع اللام من اتصال اللام بالهاء، فأن تقلب لام «علاة»^(٢)
ومناءة^(٣)؛ لأنّها أضعف من العين؛ فإنه ليس بعدها شيء من الأصل، [أولى]^(٤)
وأجدر.

وقوله: «وليس هذا بمحترلة (قَمَحْدُوَة)»^(٥).

[١٠٤] يعني^(٦): ليس مثله في عدم القلب لواو «قَمَحْدُوَة»؛ لأن قبل اللواو فيها ضمة، وال الواو إذا كانت قبلها ضمة لم يمتنع / أن تفتح، وإن وقعت طرفاً؛ ألا تراها مفتوحة في «لن يغزو»، وإذا فتحت في «لن يغزو»، ولا هاء^(٧) بعدها، وصحت، فأن^(٨) يكون تصحيحها في «قَمَحْدُوَة» لوقع الهاء بعدها، أجدر.

وقوله: «ولم يدخلها تغيير في موضع من الموضع»^(٩).

يعني: لابد من قلبهما^(١٠) ألفاً متى تحرّكتا، وقبلهما فتحة، ولم يدخلهما^(١٠)
تغيير عن هذا الحكم في موضع من الموضع. هذا مراده؛ ألا ترى أن التغيير قد

(١) يقرأ في الأصل: لا يراب. وهو غير منقوط.

(٢) في الأصل: علاء.

(٣) تكملة يلائم بها الكلام. انظر المنصف ١٣٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٥) انظر المنصف ١٣٥/٢.

(٦) في الأصل: ولا نها.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: «ثم لم». وقبل هذا التنص: «إذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفا».

(٩) في الأصل: قلبها. وكذا في الموضع التالي.

(١٠) في الأصل: يدخلها.

لَهُمَا لِقْلَبَهُمَا أَلْفَيْنِ^(١)? فَكَيْفَ تَنَاقُضُ بِقَوْلِهِ: «وَلَمْ يَدْخُلْهَا تَغْيِيرٌ»؟!
قَوْلُهُ: كَمَا قَالُوا: رَمَيَا وَغَزَّوَا^(٢).

لَأَتَهُمْ لَوْ قَلَبُوا أَيْضًا الْوَاءُ وَالْيَاءُ أَلْفَيْنِ، وَبَعْدِهِمَا أَلْفُ التَّسْتِينَةِ، لَوْجَبَ حَذْفِ إِحْدَاهُمَا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَأَنْ يَقَالُ: رَمَيَا وَغَزَّا، بِلِفَظِ الْوَاحِدِ، فَكَرِهُوا التَّبَاسَ الْوَاحِدِ بِالْتَّسْتِينَةِ^(٣).

وَكَلَامُهُ فِي «مَحْنِيَّةٍ» مَعْنَاهُ^(٤): أَنَّ الْوَاءُ قَدْ انْقَلَبَتْ وَهِيَ عَيْنٌ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْهَاءَ بَعْدَهَا لَا تَكُونُ فِي قُوَّةِ الرَّاءِ مِنْ «ثِيرَةٍ»^(٥)، وَالضَّادُ فِي «الْحِيَاضِ»، وَقَدْ قَلَبَتْ فِي الْأَقْوَى، وَهُوَ الْعَيْنُ، فَوُجِبَ قَلْبُهَا فِي الْأَضْعَفِ، وَهُوَ الْلَامُ، لِأَحْمَالَةٍ. وَاللَّهُ الْمُوْفَّقُ.

(١) فِي الأَصْلِ: الْعَيْنُ.

(٢) الْكِتَابُ ٢٨٣/٢ وَفِيهِ: «كَمَا حَرَّكَوَا...»

(٣) فِي الأَصْلِ: لِالْتَّسْتِينَةِ. انْظُرِ الْمَنْصُفَ ٢/١٣٦.

(٤) انْظُرِ الْمَنْصُفَ ٢/١٣٧، ١٣٦.

(٥) فِي الأَصْلِ: يَثِرَةٌ.

**هذا باب تُقلب^(١) فيه الياء
واواً ليفصل بين الصفة والاسم**

«وذلك (فعلى) إذا كانت اسمـا»^(٢).

يريد -رحمه الله-^(٣): أن الياء تقلب واواً إذا كانت لاماً، ولم يذكر هذا الوصف؛ لأنّه اكتفى بالتمثيل. وإنما كان ذلك لأنّ الياء أخفّ من السواو، وقد قلبت الواو في أكثر الموضعـ، حتّى أبـرت^(٤) عليهاـ، فأرادـواـ أن يعوّضـواـ السواـوـ من دخـولـ اليـاءـ عـلـيـهـاـ، فـقلـبـواـ اليـاءـ وـاـواـ. وإنـماـ خـصـصـواـ بـهـ الـلامـ دونـ العـيـنـ وـالـفـاءـ؛ لأنـهاـ أقلـ لـلتـغـيـيرـ لـتأـخـرـهاـ وـضـعـفـهاـ.

فإنـ قـيلـ: فـهـلاـ كـانـ هـذـاـ القـلـبـ فـيـ الصـفـةـ دـوـنـ الـاسـمـ؟

قـيلـ: لأنـ الـواـوـ أـثـقلـ مـنـ اليـاءـ، فـلـمـ اـعـتـزـمـواـ^(٥) عـلـىـ قـلـبـ الأـخـفـ إـلـىـ الأـثـقلـ لـضـربـ مـنـ التـوـسـعـ فـيـ الـلـغـةـ، جـعـلـوـاـ ذـلـكـ فـيـ الأـخـفـ؛ لأنـهـ أـعـدـلـ مـنـ أـنـ يـحـلـ الأـثـقلـ فـيـ الأـثـقلـ؛ وـالأـخـفـ هـوـ الـاسـمـ، وـالأـثـقلـ هـوـ الصـفـةـ؛ لـقـارـبـتـهـ الـفـعلـ.

وـقـيلـ: إنـماـ جـاءـتـ الصـفـةـ عـلـىـ الأـصـلـ نـحـوـ «ـخـرـياـ»ـ، كـمـاـ قـالـواـ فـيـ جـمـعـ «ـصـعـبةـ»ـ: صـعـبـاتـ، وـلـمـ يـحـرـكـواـ كـمـاـ حـرـكـواـ كـمـاـ حـرـكـواـ «ـجـفـنـاتـ»ـ لـأـنـ الصـفـةـ تـشـبـهـ الـفـعلـ، وـالـفـعلـ لـاـيـنـكـسـرـ، فـلـمـ تـحـرـكـ الـعـيـنـ مـنـ «ـصـعـبـاتـ»ـ، فـلـذـلـكـ جـرـتـ «ـخـرـياـ»ـ^(٦) عـلـىـ

(١) في الكتاب ٢/٣٨٤: «ماتقلب».

(٢) الكتاب ٢/٣٨٤.

(٣) الشرح الآتي في المنصف ٢/١٥٧ باختلاف يسير.

(٤) في الأصل: حتى لو ثرت.

(٥) في الأصل: اعترضوا.

(٦) في الأصل: حريـاـ.

الأصل؛ لأنّها صفة؛ كذا قال أبو علي الفارسي^(١) رحمه الله.
و«الشّرّوَى»^(٢) من «شَرِيت»؛ لأنّ شري الشيء: ما يعادله، و«الشّراء»:
الثمن فيه، بعترلة المثمنون.

و«التّقوَى»^(٣) من «وقيت».

و«الفَتْوَى»^(٤)؛ لقولهم فيها: أفتى بالياء. ولا تحمل «الفُتْيَا» على «القُصْبَا»؛
لأنّا لانعلم لها أصلاً في الواو، ومع هذا فإنّ «الفُتْيَا» تقويةً لنفس المستفي، فهو من
معنى «الفتى والفتاء»^(٥).

و«الرَّعْوَى»^(٦) من «رعيت».

قوله: وذلك «شهوَى وعَدْوَى»^(٧).

ليريك أنّ لام «فَعْلَى» إذا كانت واواً لم تتعلّق وتعنّى، بل ترك في الصّفة
على حالها كما تركت في «خَرْزِيا»^(٨) وإذا كانوا قد قلبوا الياء واواً في «شَرْوَى»
لأنّها اسم، فهم بأن يُقرّروا الواو فيما هي فيه أصلية-أعني: شهوَى ودعوى-
أحدُر، فكان «روَى»^(٩) كان^(١٠) أصلها «رَوْيَا»، ثم قلبت اللام واواً، وأدغمت

(١) انتهى ما في المنصف من هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) انظر المنصف ١٥٨/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٤/٢: «الدعوى» بالدال. والكلمة في هذا الموضع ليست في طبعة هارون ٤/٣٨٩.

(٧) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: «وذلك قوله: شهوَى ودعوى، فشهوَى صفة، ودعوى اسم، ودعوى
كدعوى».

(٨) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٩) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(١٠) في الأصل: بان.

فيها العين / فصارت «روى»^(١).

قال أبوالفتح في سر الصناعة^(٢): فأمّا قوله^(٣):

أَسْقَى إِلَهُ دَارَاهَا فَرَوَى
نَحْمُ الْثُرَيَا بَعْدَ نَحْمِ الْعَوَى^(٤)

فـ«العوى»: أحد^(٥) منازل القمر، وهو اسم مقصور، والألف في آخره للتأنيث بمحنة «سکرى»، وعينها ولامها واوان في اللفظ كما ترى، إلا أن السواو الأخيرة التي هي لام الفعل بدلاً من ياء، وأصلها «عويا»، وهي « فعلى»^(٦) من «عويت».^(٧)

قال لي أبوعلي: إنما قيل لها: العوى؛ لأنها كواكب ملتوية، قال: وهو من «عويت يده»، إذا لويتها^(٨).

فإن قيل: فإذا كان أصلها: عويا، فقد اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياء، وليس^(٩) تقتصي قلب الياء واوا؛
ألا تراهم قالوا: طويت طيأ، وشويت شيأ، وأصلهما « طويأ وشويأ»؟
فالجواب: أنهم قلبوا ياء «عويا» واوا، لأن « فعلى» إذا كانت اسمًا لا وصفًا، وكانت لامها ياء، قلبت ياؤها واوا^(١٠)، وذلك نحو « التقوى»، وأصلها

(١) انظر شرح المسألة في المنصف ١٥٩/٢ باختلاف يسير.

(٢) سر صناعة الإعراب ٩٠-٨٧ بتصرف.

(٣) في الأصل: ما قوله.

(٤) البيتان في مجالس العلماء ١٩٤، المذكّر المؤثث لأبي بكر الأنباري ٤٢٢.

(٥) في الأصل: اخر.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) وانظر المقصور والممدود للقالي ١٢٣، ١٢٤.

(٨) في الأصل: ليست. بلا واو.

(٩) في الأصل: يا.

« وَقِيَا »؛ لَأَنَّهَا « فَعْلَى » مِنْ « وَقَيْتُ »، وَكَذَلِكَ « الْعَوَى » « فَعْلَى » مِنْ « عَوِيتُ »، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ [اَسْمَ لِاصْفَةٍ]^(١) بِعِرْلَةٍ « التَّقْوَى وَالْفَتْوَى »، فَقُلِّبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفَعْلِ وَاوًّا، وَقَبْلَهَا الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ وَاوًّا، فَالْتَّقْتَلَتْ وَاوَانُ، الْأُولَى سَاكِنَةً، فَأَدْغَمَتْ فِي الْأَخِيرَةِ، فَصَارَتْ « عَوَى » كَمَا تَرَى. وَلَوْكَانَتْ « فَعْلَى » صَفَةً لِمَا قُلِّبَتْ يَأْوَاهَا وَاوَا، وَلَبِقِيَتْ بِجَاهِهَا نَحْوَ « الْحَزْبِيَا وَالصَّدِّيَا »، وَلَوْكَانَتْ قَبْلَ هَذِهِ الْيَاءِ وَاوًّا^(٢) لَقُلِّبَتْ الْوَاوُ يَاءً، كَمَا يَجِبُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا التَّقْتَلَتْ وَسَكَنَ الْأُولَى^(٣) مِنْهُمَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ طَيَا وَرَيَا، وَلَوْكَانَتْ « رَيَا » اسْمًا لَوْجَبَ أَنْ يَقَالَ فِيهِ: رَوَى، وَجَاهِهَا^(٤) كَحَالٍ « الْعَوَى ».

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ حَكَوْا: الْعَوَاءُ بِالْمَدِّ، فِي هَذَا الْمَرْلِ^(٥). وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ زادَ أَلْفًا قَبْلَ أَلْفِ التَّائِنِيَّةِ الَّتِي فِي « الْعَوَى »، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: الْعَوَّا، بِأَلْفِينِ سَاكِنَتِينِ^(٦) كَمَا تَرَى، فَقُلِّبَتِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي هِيَ عِلْمُ التَّائِنِيَّةِ هَمْزَةً لَمَّا تَحْرَكَتْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي « حَمَراءُ وَصَحَراءُ ».

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا لَمَّا نَقَلْتُ^(٧) مِنْ « فَعْلَى » إِلَى « فَعْلَاءُ »، وَزَالَ الْقَصْرُ عَنْهَا، عَادَتْ إِلَى الْقِيَاسِ، فَقُلِّبَتْ الْوَاوُ يَاءً؛ لِزَوْالِ وَزْنِ « فَعْلَى »، كَمَا يَقَالُ: رَجُلُ الْلَّوَى، وَامْرَأَةُ لَيَاءٍ، فَهَلَّا قَالُوا عَلَى هَذَا: الْعَيَاءُ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُمْ لَمْ يَبْنُوا الْكَلْمَةَ عَلَى أَنَّهَا مَمْدُودَةُ الْبَنِيةِ، وَلَوْأَرَادُوا ذَلِكَ لَقَالُوا:

(١) تَكْمِلَةٌ مِنْ سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ .٨٨

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَاوَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ: التَّقْتَلَتْ وَسَكَنَ الْأُولَى.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بِجَاهِهَا وَجَاهِهَا.

(٥) حَكَاهَا أَبُوزَيْدٌ كَمَا فِي الْلِسَانِ (عَوِي). وَانْظُرْ إِلَى الْمُتَعَ ٥٧١، الْقَامُوسُ الْخَيْطُ (عَوِي).

(٦) فِي الْأَصْلِ: سَاكِنَيْنِ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: انْقَلَبَتْ.

العياء، ولكنهم لما أرادوا القصر، ثم إنهم اضطروا إلى المد في بعض الموضع ضرورةً، فبقو الكلمة بحالها الأولى التي هي قلب الياء - والتي هي لام - واواً، وكان تركهم القلب بحاله أدلٌّ شيءٍ على أنهم اضطروا إلى المد في بعض الموضع، فركبوه، وهم بالقصر معنيون، وله ناون.

قال المؤلف - رحمة الله -: وزاد في شرح تصريف أبي عثمان: قال^(١): قد أخبرني ابن مقسّم عن ثعلب أنّ بعضهم: قال: عَوَى الْكَلْبُ عَوَّة^(٢)، وأصلها «عوية»، وكان قياسها «عيّة»، مثل «طيبة»، ولكنه جاء شاذًا في بابه، فيكون «العَوَّاء» فيمن [مدّ وجعله «فعلاء»] مثله في الشذوذ. ومثله في الشذوذ قوله في العلم: رجاء بن حَيَّة^(٣)، وأصله «حيّة»، وإن اختفت العينان.

وقالوا أيضًا: عوى الكلب عَوَّية^(٤)، وهو شاذٌ، وإن كان «العَوَّاء» فيمن^(٥) مدّه «فَعَالًا»، كأنّه ذهب بالتذكير فيه إلى المترن، فلانظر^(٦) فيه؛ لأنّ السواو المشدّدة تكون عيناً مدغمة، وتكون الممزة منقلبة عن الياء التي هي لام الفعل.

[١٠٥] ثم قال بعد: فإن قلت: فهلا جعلت الألف / التي قبل الممزة في «عَوَّاء» فيمن جعله «فَعُلَاء» هي الألف التي كانت^(٧) في «فَعْلَى» المقصورة، وجعلت الممزة التي بعدها منقلبة عن ألف مزيدة بعد ألف التأنيث؟

(١) انظر المنصف ١٦٠/٢ بتصرف.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٤) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٥) تكمّلة من المنصف ١٦٠/٢.

(٦) في الأصل: فلا يظهر.

(٧) في الأصل: كان.

قيل: هذا حال؛ لأنّ عالمة التأنيث لا تكون حشو، إنما تكون آخرًا^(١).

وجعل سيبويه-رحمه الله- «الدُّنيا والعلِيَا والقصُوْى» أسماء^(٢)، وهي أصلها الصفة؛ لأنّها مخرجات إلى مذهب الأسماء، بتركهم إجراءها أو صافاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات، كما قالوا: أَبْرَقْ وأَبْرَقْ، وَأَجْرَعْ وَأَجْارَعْ، فصرفوا «أَجْرَعاً، وَأَبْرَقاً»، وجمعهما جمّع «أَحْمَدْ وَأَحْمَادْ»، وكانت الأسماء أَحْمَلَ للتغيير من الصفات لخفتها؛ لأنَّا تراهم قالوا: جَفْنَة وَجَفْنَاتْ، فحرّكوا العين، وقالوا: صَعْبَة وَصَعْبَاتْ، فسَكَّنُوهَا؟ حسبما تقدّم من إكمال التعليل^(٣).

قوله: «وقد قالوا: القُصُوْى»^(٤).

يعني^(٥): أنه لا يُنكر بجيء الحرف^(٦) في باب ماجاء خارجاً عن النظائر لشدوذه، ولتكون أيضاً منبهةً على أنها صفة جرت على الأصل.

فأمّا قوله: حُزُوْى^(٧)، في الاسم فجاء شاذًا نظير «مَكْوَزَة وَمَحْبَبْ»^(٨) لأنّ الأعلام كثيراً ما تخرج عن الأصل. وقالوا: أَخْذَ الْحُلُوْى، وَأَعْطَى الْمُرَّى، فيجوز أن تكون صفة [أقيمت مقام الموصوف]^(٩)؛ لأنّهم يريدون: الْحَلَوَة وَالْمَرَارَة، يعني

(١) انتهى التقليل من المنصف في هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦١/٢. وانظر مasicq ٦٩٩.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) الكلام الآتي في المنصف ١٦٣/٢ بتصرف.

(٦) يعني: فعلٍ. انظر المنصف ١٦٢/٢.

(٧) اسم موضع في ديار بني قيم قريب من السواد. انظر الكتاب ٣١١/١، المصور والمددود للقالى ٢٣٧، معجم ما استعجم (حزوى).

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٤، ٤٢٧، ٥٩٠، ٧٣٦، ٦٤٩، ٤٨٨، ٢٥٢، ٧٣٣.

(٩) تكميلة من المنصف ١٦٣/٢.

ال فعل فيها ^(١) .

(١) في الأصل: فيها.

هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا

قوله: «فإنما هو (فعائل)، كـ(صحيفة وصحائف)»^(١).

يريد: أن^(٢) «مطايا وركايا وهدايا»^(٣) أصله «مطاء وركاء وهاء»، وأن^٤ الهمزة فيها عارضة في الجمع، واللامات فيها: أمّا في «مطية» وفي «ركية» فواو لقوفهم: مطوط وركوت، وأمّا في «هدية» فياء لقوفهم: المدي، فجرى جميع ذلك مجرى «خطايا» بعد بدل الهمزة الثانية فيه، فلما كانت كذلك فتحت الهمزة فيها حتّى انقلبت الياء ألفا؛ لأنّهم قالوا: مداري، في «مدار»، فأبدلوا الكسرة فتحة، مع أنه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع، فلما عرضت في «مطاء» وبابه، كان ذلك تغييراً لحق الكلمة فأجري عليها بعد ذلك، فألزمت الفتح تخفيفاً؛ وأنّ الفتح أيضاً تغيير، كما أنّهم لما لزّهم حذف الياء من «حنيدة» في النسب أجبروا على حذف الياء أيضاً فقالوا: حنفي؛ لأنّ التغيير يأنس بالتغيير، فلما كان التغيير إلى «مطاء»، والهمزة قرية المخرج من الألف، فكأنك جمعت بين ثلات ألفات، فلما كان ذلك أبدلوا من الهمزة ياء، فصارت «مطايا».

وقوله: «يدلّك على ذلك أنّ الذين يقولون: سلاً، فيتحققون، يقولون:

رأيت سلا، فلا يتحققون»^(٤).

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: «فإنما هذه».

(٢) في الأصل: يريدون.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) في الأصل: يقولون: سلا فيتحققون سلا فلا يتحققون. انظر الكتاب ٣٨٤/٢. وفيه: «رأيت سلا». وانظر التك ١٢١٤. وقد ضبطت سلا في كتاب سيبويه في طبعتيه، بولاق وقد سبقت، وهارون ٤/٣٩٠، والتكت، بفتح السين وتخفيف اللام. ولم أقف على هذا فيما نظرت فيه من كتب اللغة،

يعني: أنك إذا نصبت «سلاء» جعلت بعد الهمزة ألفاً، بدلاً من الشوابين، فصارت الهمزة بين ألفين، فلم يتحققوا^(١); لأنهم أقاموا الألفين مقام همزتين، فكان همزتين قد اجتمعا، فيجب التخفيف والتلبيه. تقول العرب: سلاء، جمع «سلاءة»، وهو شوك^(٢).

قوله: «ألزموا الواو هاهنا»^(٣) الفصل الآخره.

يريد: أنهم راعوا في الجمع حكم الواحد، ويريد: أن الواو في «أدوى»^(٤) ليست الواو من «إداوة»؛ لأن هذه الواو وقعت طرفاً، فلن منها / التغيير والإبدال؛ لأن أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصفة: «أدائو»، بمنزلة «أداعو»، فانقلبت الواو ياءً، لأنكسار ماقبلها، فصارت «أداء»، بمنزلة «أداع»، فجرى عليها ماجرى على «مطاء»، حسبما تقدم. وقالوا في [واو]^(٥) «أدوى»: هي التي هي بدلٌ من الهمزة من «أداء»، إذا انتهيت في التعليل إليه.

و كذلك الألف في «حُبلى» هي للتأنيث، وهي في الجمع لغير التأنيث؛ لأنّه جمع تكسير، وإنما كان حّق الكسر، أي: حبالي، فأعلّ كـ«جوار»^(٦).

والألف في «أدوى» ليست للتأنيث، بل هي بدلٌ من ياء، كالألف في

وفيها: سلاء جمع سلاعة. وسيذكر المؤلف هذا.

(١) في الأصل: فلم يتحققوا.

(٢) في الأصل: شوكه.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٥. وفي الأصل: الواو هو.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٨٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) يعني: أن حّق حبالي المفتوح اللام وفي آخره ألف، أن تكسر لامه وتقلب الألف فيه إلى ياء ثم تمحض في حال الرفع والجر، وإنما لم يفعلوا ذلك ليكون آخره ألفاً كآخر واحدة. انظر الكتاب ٢/٣٨٥.

«مَدَارَى». وَاللّٰهُ الْمَوْفُقُ بِفَضْلِهِ.

هذا باب مأيني^(١) على أفعاله وأصله فعاله

يعني: أن «فعيلا» من المعتل اللام المضاعف يجمع على «أفعاله» بدلاً من «فعلاء»^(٢)، وفراراً منها؛ لأنّه لو كسر على «فعلاء» لحرّكت الياء والواو وقبلهما^(٣) فتحة، وذلك ثقيل، ولا سهل إلى الإعلال؛ لأنّ الياء والواو إذا كانتا على هذه^(٤) الصورة لاماً وبعدها ساكن، لم تُعلّ، نحو «رميّان، ومليّان، ونروان»..
ومعنى قوله: «إلا أن يخافوا لبساً»^(٥).

أي: أنّهم يكرهون ذلك فلا ينطقون به إلا أن يخافوا لبساً إذا لم يحرّكوا حرف العلة، كما عرض في «رميا»؛ لأنّهم لوم يحرّكوا لبقيت الياء^(٦) ساكنة، وبعدها ألف، فحذفت إحداهما، فوقع الالتباس بالفرد.

وقد جاء حرف نادر من هذا الباب، لا يعرف غيره^(٧) قالوا: تقي وثقواء^(٨)، ولما شدّ غيروا الياء فيه إلى الواو، وكان أصله أن يكون «تقياء»، فشجّعهم التّغيير على إحداث تغيير آخر، ولا يعرف البصريّون غيره. وحكى الفراء: سري وسرواء

(١) في الكتاب ٣٨٥/٢: «مأيني».

(٢) وذلك: سري وأرباء، وغني وأغبياء، بدلاً من سرواء، وغبياء. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) في الأصل: على حرّكت الواو قبلها.

(٤) في الأصل: إذا كانت هذه.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) في الأصل: ألف.

(٧) في الأصل: غرت. ولعلّ الصواب مأثبه.

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١٣٧/٢.

وأُسرِيَاءٌ^(١).

(١) انظر شرح الشافية للرّضي ١٣٧/٢ . وفي اللسان (سري): « ورجل سري من قوم أُسرِيَاء وسرواء كلامها عن اللحياني ».

هذا باب مايلزم [الواو]^(١) فيه بدل الياء

معنى جواب الخليل^(٢) - رحمه الله -: أَنْهُمْ كرهوا أَنْ يقولوا: غزوت
فلا يقلبون^(٣) إِلَى الْيَاءِ، وهم يقولون: يُغَزِّي، فيقلبون الواو ياءً؛ لكسرة ماقبلها،
فأرادوا الماثلة، وأن تجري أمثلة الفعل مجرى واحداً، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع،
كما أعلوا المضارع لإعلال الماضي، نحو « يقول ويبيع »، وهذا السبب وجوب تثنية
ما وقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء، نحو « مَغَزِيَانْ، وَمَلَهِيَانْ »؛ لأنك لو بنيت فعلاً
في أوّله الميم على وزن « مَفْعَلْ »، لقلت: مغزيت وملهيت^(٤)، فقلبت الواو كما
قلبتهما في « أغزيت »، فحملوا الاسم في هذا الموضع على الفعل، كما حملوا المصدر
على الفعل حين أعل نحو « قمت قياماً، وصمت صياماً ».

فقال سيبويه للخليل: فإن كان الماضي إنما قلب لأن الكسرة تقع قبل اللام
في المضارع، فنقلبها^(٥) ياء، فهلاً قالوا: تَغَازَوْنَا وَتَرَجَّحْنَا، فصححوا اللام؛ لأن اللام
لا ينكسر ماقبلها في المضارع إذا قلت: نتغازى ونترجح؟

(١) تكميلة من الكتاب ٢/٣٨٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦، ونصه: « وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلبت ياءً؛ لأنك إذا قلت:
يفعل، لم تتبنت الواو للكسرة، فلم يكن فعلت على الأصل، وقد أخرجت يُفعِل إِلَى الْيَاءِ، وأفعِل وتفعل
ونفعِل. قلت: فما بال تغازينا وترجينا، وأنت إذا قلت يَفعِل منها كان بمثابة يُفعِل من غزوته؟ قال: الألف
بدل من الياء هنا التي أبدلت مكان الواو، وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت ». وانظر ما سيدكره
المؤلف من معنى كلام الخليل في المDCF ٢/١٦٤، ١٦٥.

(٣) في الأصل: يقلبو.

(٤) تقرآن في الأصل: مغزي وملهي.

(٥) في الأصل: فيقلها.

فقال: الألف في « تَعَازِي وَتَرْجِي » بدلٌ من الياء في « تَعَازِي وَتَرْجِي »، والثاء^(١) في « تَعَازِنَا وَتَرْجِنَا » داخلةٌ بعد أن لم تكن، فلما كانت الكلمة حين لم تكن الثاء القلبُ فيها واجبٌ، ثم دخلت الثاء بعد وجدت^(٢) القلب في الكلمة، يعني: القلب على حاله، فاطرّدت العلة ولم يرد لك عليها نقص^(٣). قوله: « وَقَالُوا: ضَوْضَيْتُ وَفَوَقَيْتُ »^(٤).

[١٠٦] يريد / : فَعَلْتُ، وَأَنَّ لَامَه انْقَلَبَتْ ياءَ كَمَا قَلَبَتْ فِي « أَغْزِيْتُ ». قوله: « بَعْرَلَةٌ يائِي (حَيَّت)، وَوَاوِي (قوَّة) »^(٥). يريد: أَنَّ يائِي « حَيَّت » عَلَى لفظ وَاحِدٍ، وَإِحْدَاهُمَا^(٦) عَيْنٌ، وَالْأُخْرَى لَامٌ، فَكَذَلِكَ « ضَوْضَيْتُ »، كَأَنَّ الْيَاءَ وَاو^(٧) - بَسْكُونٌ وَاوْهَا - عَلَى لفظ وَاحِدٍ، وَإِحْدَاهُمَا عَيْنٌ، وَالْأُخْرَى لَامٌ، وَقَدْ قَدَّمَنَا أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ « ضَوْضَيْتُ » عَلَى أَنَّهُ « فَوْعَلْتُ »؛ لَا تَهِيَّأْ لِي كُونُ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ « دَدَنْ وَكَوْكَبٍ »، وَحَمْلَهُ عَلَى « فَعَلْلَتْ » يَصِيرُهُ إِلَى بَابِ « سَلِسْ وَقْلَقٍ »، وَهُوَ أَكْثَرٌ، وَأَنَّ « فَعَلْلَتْ » أَكْثَرٌ مِنْ « فَعَلَيْتُ »^(٨)، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ أَيْضًا. قوله: « وَكَذَلِكَ (حَاجِيْتُ وَعَاعِيْتُ) »^(٩).

(١) في الأصل: غزا ورجى والياء.

(٢) تقرأ في الأصل: رحوت.

(٣) في الأصل: نقصاً.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على المسألة بأكثر مما هنا في ٤٦٧ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. وفي الأصل: وواو.

(٦) في الأصل: واحدهما. وكذا في الموضع التالي.

(٧) في الأصل: واوا.

(٨) في الأصل: فعللت.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٤٦٧

فما بعدها.

أصل « حَاجِتْ وَعَاعِتْ وَهَايِتْ » « حَيْحِتْ وَعَيْعِتْ وَهَيْهِتْ »، وهي من مضاعف الياء، نظير « قوقيت » من مضاعف الواو، وإنما قلبوا الياء ألفاً؛ تشبهاً بها، وأنهم كرهو تكرر الياء وليس بينهما إلا حرفاً واحداً. ولم يقولوا في « قوقيت »: قاقيت؛ لأن الواو التي هي لام قد انقلبت ياء كما انقلبت في « أغزيت »، فلم تكرر الواو كما تكررت الياء. ولم يجيء من هذا القبيل إلا هذه الثلاثة الألفاظ فيما زعم ابن السراج عن أبي الحسن الأخفش^(١). وزهرها « فَعَلَّتْ » بمعنٰلة « صَلَصَلتْ ».

وكان الخليل -رحمه الله- يقول: الألف بدل من الياء^(٢)؛ لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها كما جاءت « ضَوْضَيْتْ وَقَوْقَيْتْ »؛ ألا ترى أن أحداً لا يقول: ضاضيَتْ ولا قاقيَتْ، فلما جاءت « حَاجِتْ » وأختها على غير أصلها جعلها بدلاً من الياء؛ لأنَّه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله. قال ابن السراج^(٣) -رحمه الله-: « ومع هذا فإنَّ هذا الفعل بني من صوت الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألا ترى أنَّ الحروف والأصوات كلُّها مبنية على أصولها، ووجدناهم قد قلبو الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحو (عليهِ وإليهِ)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن^(٤) أن تقلب الياء إلى الألف ». وخالف أبو عثمان المازني الخليل، وقال^(٥): القول عندي خلاف ذلك؛ لأنَّ « قَوْقَيْتْ وَضَوْضَيْتْ » على أصلهما^(٦)، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذه ليست

(١) انظر الأصول ٣١٨/٣.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٣) انظر الأصول ٣١٧/٣.

(٤) في الأصول ٣١٧/٣: « فلما قلبت الألف إلى الياء وجب ». .

(٥) انظر المنصف ١٧٠/٢

(٦) في الأصل: أصلها.

على أصلها - أعني: حاحت واحتها - لأنّ الذي يجيء على أصله يفاس عليه مالم يجيء على أصله؟ قال: قوله الخليل مذهبٌ؛ لأنّ الشيء ربّما جاء مخالفًا للفرق.

وقال ابن حني^(١): قوله الخليل أقيس؛ لأنّ الياء إلى الألف أقرب من الواو، وقد أبدلت منها في « طائي وحاري »، يريدون: طيئي^(٢) وحيري. وقالوا: آية، فأبدلوا الألف من الياء الساكنة في غير قوله الخليل، وليس هنا مايوجب القلب إلا القرب.

قال المؤلف - رحمه الله -: ولا ته على قوله يكون التضعيف في ذات الواو والياء، وعلى قوله يكون في الواو فقط. قوله: « يذلك على أنها ليست (فاعلت) »^(٣).

يريد^(٤): أنّ مجئهم بالمصدر على « فعل » يدلّ على أنّ الفعل « فعل »، كما أنّ « الزّلزال والقلقال » كذلك. والياء في قوله: الحياء [والعياء]^(٥)، عين الفعل، وهي الألف التي كانت في « حاحت واعيت »، والمهمزة فيها^(٦) انقلبت عن الياء التي هي اللام الأخيرة.

فإن قلت: فإنّ مصدر « فاعلت » أصله « الفعال »، وقد جاء « قاتلته قيتلا ! ». /

فالجواب: أنّ « فعالا » ليس يكثر مصدراً لـ « فاعلته »، وإن كان الأصل؛

(١) انظر المنصف ٢/١٧١.

(٢) في الأصل: يريد طيري.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٤) انظر المنصف ٢/١٧٢.

(٥) تكملة يلائم بها الكلام مع مايأتي.

(٦) في الأصل: فيها.

لأنّ فيها أصولاً كثيرةً مختزلةً غير مستعملة، إلا عند الشذوذ، وهذا المصدر مثلها في الشذوذ، فينبغي ألا يحمل «الحياء والعياء» على «فيعال» لقلته.

قال أبو عثمان^(١) - رحمه الله -: فإن قال قائل: إنّ هذا أُلزم الياءَ كراهيّةً لاجتماع الحرفين من جنس واحد^(٢):

فإنّ الدليل على أنه ليس كما يقول، وأنّه من بنات الأربعة قولهم في المصدر «الحاجة والعاعة والهاهة» بمترولة «الرّجرّحة»^(٣) والقلقلة، وهذا لا ينكسر في مصادر بنات الأربعة. ومع هذا أنه لو كان كما جعل الفاء والعين من موضع، وهذا ليس مما يكثُر، ولا يتّخذ أصلًا^(٤).

قال ابن جنّي - رحمه الله -: ترك أبو عثمان الانفصال [عن]^(٥) السؤال، وعدل إلى الاستدلال على أنّ «حاجيت» وأخواتها «فعّلت»، بقولهم في المصدر: الحاجة والعاعة والهاهة، وهذا يسمّيه^(٦) أهل النظر انقطاعاً؛ لأنّه خرج عن دلالة إلى دلالة أخرى. ولو ابتدأ الدلالة على أنّ «حاجيت» وأخواتها «فعّلت» دون «فاعلت» بما ذكر لما احتاج إلى هذا التّطويل.

و كذلك لو قدّم ما أخرّه من الاستدلال على أنّ «حاجيت»: [فعّلت]^(٧) بقوله: إنّك لو جعلته «فاعلت» للزمك أن يكون الفاء والعين من موضع واحد؛

(١) انظر المنصف ٢/١٧٣، ١٧٤ بتصرف.

(٢) يعني: في حاجيت.

(٣) في المنصف ٢/١٧٣: «الدرجة».

(٤) بعده في المنصف ٢/١٧٣: «إنما جاء في أحرف ثلاثة أو أربعة، والكلام كله على خلافه، فلا يتحقق ذلك أصلًا».

(٥) تكملة ياشم عندها الكلام.

(٦) في الأصل: يشبه.

(٧) تكملة من المنصف ٢/١٧٣.

وهذا قليلٌ، لكن أيضًا كافياً.

وإنما كان سبileه لما أورد على نفسه السؤال أن ينفصل عنه فيقول لورده:
يلزمك على هذا أن يجعل الفاء والعين من جنس واحد.

على أنه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكن جاء بعد أن عدل عن
دلالة ابتدأ بها، إلى الأخرى. وكما أن للعلم^(١) طریقاً ينبغي أن يسلك، فكذلك
للجدل أدبٌ يجب أن يستعمل.

قال المؤلف: وهذا الذي ألزم ابن جنی أباعثمان^(٢) لا يلزمك؛ لأنّه قال في أول
الجواب: «فإن الدليل على أنه [ليس]^(٣) كما يقول، وأنه من بنات الأربعة»
فاستدلال أبي عثمان تضمن إبطال مذهب المدعى، وصحّة مذهب نفسه، فإذاً قد
أتى بالجواب وزيادة، وليس أبوعثمان على هذا منقطعًا.

[قوله: «أما (الغوغاء) ففيها قولان، أما من قال: غوغاء، فآتى ولم يصرف
فهي عنده مثل (عوراء)، وأما من قال: غوغاء، فذكر وصرف، فإنما هي عنده
متزلة (القِمَقَام)»^(٤).]

قلت: «الغوغاء» متزلة «الدهماء»^(٥) وهو جميـعاً حشو الناس، وحشارهم^(٦).
ويترجـح أن يكون مذكـراً كـ«القِمَقَام» بقولهم: غوغـاء، فـلو كانت المـمـزة
للتـائـيـث كـ«عـورـاء» لما جـاز أن يـدخلـ عـلـيـهـ هـاءـ التـائـيـثـ. ويـترـجـحـ بشـيءـ آخرـ،

(١) في الأصل: العلم.

(٢) في الأصل: أبوعثمان.

(٣) تکملة من نقله السابق.

(٤) تکملة يلائمها الكلام. انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الدهنا.

(٦) في الأصل: حشر الناس وحشارهم. انظر المنصف ١٧٧/٢.

وهو آنک إن^(١) جعلته مذكراً جعلته «فَعْلَا»، وحملته على باب «قَلْقَلت
وَزَلَّت»، من المكرر الرباعي، وإن جعلته مؤثثاً كـ«عُوراء» حملته على باب
«سِلسِ وَقْلَق»، مما فاؤه ولامه من موضع واحد، وهو أقل من باب «قَلْقَلت
وَزَلَّت».

فإن قلت: إن الذي رجحت به أولاً يقتضي إبطال أن تكون^(٢) للثانية، فما
معنى الترجيح في هذا الموضع؟

قلت: العرب قد نطقت بالصرف، وترك الصّرف^(٣)، فلا يبطل النطق، وإنما
يترجح أحد النطقين بالردد إلى المقاييس في باب القلة والكثرة، ويكون كون العرب
قد نطقوا بـ«غوغاء» مرجحاً لأن المطرد في كلامها ألا تدخل تاء الثانية على
ما هذة سبile، ولكن نطقها بترك الصّرف لا يبطل، بل يكون دخول التاء هنا نظير
«بُهمى وبُهمة»، و«سُمائى / وسُمانة»^(٤) وبابه، وهو قليل. فهذا وجه الترجيح.

[١٠٧] وقال ابن القوطية في المقصور والمملود: «فَوْعَال وَفَعْلَل»: غوغاء، في
لغة من يصرفة ويدركه، وضوضاء جمع ضوضاء، وهي الأصوات العالية، وقد
نوّنت، ولا تنوون^(٥)، قال ابن حِلْزة:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ عَشَاءَ فَلَمَّا

و«الغوغاء» مثله.

(١) في الأصل: وهو انكمان.

(٢) في الأصل: يكون.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٦، المقصور والمملود للقالي، ٣٧٠، المسائل البغداديات ١٣٨.

(٤) بهمى وسمانى غير مصروفتين، وبهمة وسمانة مصروفتان، وقد دخلت التاء على ألف فعلى، وهي
للثانية. انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٣.

(٥) في الأصل: فلاتنون.

(٦) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٢، اللسان (ضوى، غوى).

قال المؤلّف: تحویزه فيه أن يكون «فَوْعَالاً» ضعيفٌ؛ لأنّه حمل على باب «دَدْن و كوكب»، وهو قليل جدًا، باب «سُلس» أكثر منه بكثير.

وذكر «الصّيّصيّة» بالصادين غير معجمتين، وهي الرواية الصحيحة^(١).

ووقع في بعض النّسخ: الصّيّصيّة بصادين معجمتين.

قال ابن جنّي^(٢): إن قال قائل: لم ذهب إلى أن «الصّيّصيّة» من الياء؟ بل ماينكر أن يكون في الأصل من الواو «صِوْصِوَة»، فانقلبت الواو يائين لانكسار ماقبلهما؟

قيل: الذي يدلّ على صحة ماذهب إليه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ﴾^(٣)، ولو كانت من الواو لقال: من صواصيهم؛ لزوال كسرة الصاد، كما ترجم الواو في «ميزان» إذا قلت: موازين. وقال سحيم^(٤):

فأصبحت الشّيران غرقى وأصبحت نساء تميم يلتقطن الصّيّاصيا^(٥)

قال المؤلّف-رحمه الله-: ولوقدّرنا عدم السّماع فيما يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظّاهر من الياء في الكلمة الأولى، ولم تخرج إلا بدليل. و«الصّيّصيّة» عن أبي العباس: واحدة الصّيّاصي. وهي: قرون البقر، والمحصون أيضًا، وشوك النّساجين^(٦) أيضًا، وهو أيضًا عود محرّد^(٧) يُنسج به، قال:

(١) وهي بصادين في الكتاب ٣٨٦/٢، وطبعه هارون ٤/٣٩٤.

(٢) انظر المنصف ١٧٨/٢.

(٣) الأحزاب: ٢٦.

(٤) هو عبد بن الحساس. شاعر حبشي شديد السود، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في حلافة عثمان رضي الله عنه. انظر خزانة الأدب ١٠٢/٢، ١٠٣.

(٥) انظر المخصص ٥٩/٦، ١٢٠/٦٥٩، اللسان (صيص).

(٦) في الأصل: الصّياغين. انظر اللسان (صياغ)، القاموس المحيط (صياغ).

(٧) أي: معوج، وهو مايسمي بالصنارة.

كَوْقَعُ الصَّيَاصِيِّ فِي التَّسِيجِ الْمَدَدِ^(١) وَصِيَاصِيَّةُ الدَّيْكِ مَعْرُوفَةٌ^(٢).

و« الدَّوْدَاه »^(٣): أرجوحة من أراجح الصّبيان. و« الشَّوْشَاه »^(٤) السّريعة^(٥). وقد يحتمل أن تكون « شَوْشَاه وَدَوْدَاه » « فوعلة »، إِلَّا أَنَّه قليل جدًا؛ لأنَّه يكون من باب « كوكب »، ويحتمل أن يكون « فعلاة »، إذا جعلت الألف زائدة، وتكون من باب « سلس وقلق »، إِلَّا أَنَّه حمله على « فعللة » أولى؛ لأنَّه أكثر.

وكذلك « المَوْمَاه »^(٦) وهي الفلاة الواسعة، حمله على « دَوْدَاه » أكثر من حمله على زيادة الميم؛ لأنَّ لام الكلمة تكون ياء، وفاؤها واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحمله على « الدَّوْدَاه » أولى من حمله على « المفازة والمهلكة »^(٧).

قال ابن جنّي^(٨) - رحمه الله -: « الزِّيَاءُ وَالْقِيَاءُ »^(٩) لا يخلوان [أن يكونا « فِعَلَاءً » مثل « عَلِبَاءٍ »^(١٠)، أو « فِي عَلَاءٍ » مثل « قِيَالٍ »، أو « فِعَلَالاً » مثل

(١) صدره:

نظرتُ إِلَيْهِ وَرَمَاحُ تنوشه

والبيت لدريد بن الصّيّة. انظر الدّيوان ٦٣، المنصف ٧٨/٣، اللسان (نوش، صيص، صيّ).

(٢) هي شوكة الديك التي في رجله. انظر سفر السعادة ٣٣٠، القاموس الحبيط (صيص).

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الشريعة.

(٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) في الأصل: والمملكة.

(٨) انظر المنصف ١٨٠/٢، ١٨١، بتصرف.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

«قرطاس»، فلا يجوز أن^(١) يكون «فعالاً» لثلاً يجتمع الفاء والعين من^(٢) موضع واحد؛ ولأنه ليس مصدرأً أيضاً فتحمله على «قيتال». فإن قلت: فأجعله مثل «دياج وديوان».

قيل: هذا خطأ؛ لأنّ أصل «ديوان ودياج» «دوان ودجاج». ولو قدرت أنّ أصل هذا «فقاء^(٣) وزراء»، للزمك أن تحمل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنه لا دلالة تدلّ عليه. ويعتني أيضاً أن يكون «فعالاً»؛ لأنك لا تجد «فعالاً» مضاعفاً، إلاّ أن يكون مصدرأً، نحو «الزلزال والقلقال». وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف، نحو «قرطاس». فوجب أن يكون «فعلاء»، كـ«علباء»^(٤).

وـ«القياء، والقياء»: الأرض الغليظة، قال:

إذا تمطّيْنَ عَلَى الْقَيَّاقِي
لَا قَيْنَ مِنْهُ أَذْنَى عَنَاقَ^(٥)

[١٠٧ ب] وـ«الزياء»: الغليظ من الأرض. / وـ«العلباء»: عرق في العنق، ويقال: عصبة^(٦). وـ«العلباء»: العقب^(٧).
قوله: «وأما (المروراة)^(٨).

قال الأعلم^(٩): «يعني: أنّ (شجوجي) يحمل أن يكون (فعالاً)، مثل

(١) تكملة من المنصف ٢/١٨٠.

(٢) في الأصل: في.

(٣) في المنصف ٢/١٨٠: «فقاء». خطأ.

(٤) انتهى النقل من المنصف.

(٥) في الأصل: عنان. انظر المخصص ١٤٥/١٢، ٦٤/١٦، اللسان (عنق، قيق).

(٦) انظر التوادر ٥٤٥، المتتبّع ٧٤، الحكم ١١٨/١.

(٧) انظر الحكم ١١٨/١.

(٨) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٩) انظر التّكت ١٢١٧.

(صَمَحْمَحُ)، فتكون الشّين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوْعَالاً)، مثل (عَثَوْثَلٌ)^(١)، إلّا أنّ (فَعَلْعَالٌ) أولى به؛ لأنّه أكثر في الكلام». والله الموفق.

(١) في الأصل: عدل.

باب التّضعيف في بنات الياء

وذلك نحو «عَيْتٍ»^(١).

ماعينه^(٢) ولا مه ياءان، فإن العين فيه تجري مجرى حرف صحيح؛ لأن اللام معتلة، فلو أعلوا العين جمعوا عليه علتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك. وأمّا الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة، إلا أنّه يعرض في هذا الباب الإدغام؛ لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع المثلان هنا فلا يخلو أن يكون الثاني ساكناً، أو متخركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام؛ لأنّه لا يصح الإدغام في ساكن، وذلك نحو «حَيْتُ وَأَعِيَتُ»^(٣).

وإن كان الثاني متخركاً فلا يخلو أن يكون ماقبله مفتوحاً، أو غير مفتوح، فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وتعذر الإدغام لاختلاف الحرفين، نحو «أَحْيَا وَاسْتَحْيَا».

فإن كان ماقبله غير مفتوح فلا يخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً، أو بناء، فإن كانت الحركة إعراباً لم تدمغ؛ لأن الإعراب عارض يزول في الرفع والخض فيسكن الحرف فلامك الإدغام فيه، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخض، وذلك «لن يُحْيِي، ورأيت مُحْيِي»، فلاتدمغ كما لاتدمغ في «هو يُحْيِي»، ولا في «هو مُحْيِيك».

فإن كانت الحركة بناء فلا تخلو [من]^(٤) أن تكون متطرفة، أو غير متطرفة،

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) الكلام في هذه المسألة في المتع ٥٧٦-٥٨١ باختلاف يسير. وانظر المصنف ١٩٦-١٨٧/٢.

(٣) في المتع ٥٧٦ : «حيٰت وأحيٰت».

(٤) تكملاً يلتم به الكلام.

فإن كانت متطرفة جاز الإدغام والإظهار، نحو «أُحِيَّ وَأُحِيَّ، وَحِيَ وَحِيٌّ»، وقدقرأ بعض القراء: **﴿وَيَحْيٰ مِنْ حَيٍ﴾**^(١) وبعضهم: **﴿حَيٌ﴾**. فمن أدغم فلأن الحركة لازمة، ومن أظهر فلأن هذه الياء من «حيي» هي الياء الساكنة التي في «يحيى» التي قلبت ألفاً لتحرّكها وافتتاح ماقبّلها، وكذلك الياء في «أُحِيَّ» هي الياء الساكنة التي في «يُحْيٰ»، فلما كانت هذه الياء في موضع قد تسكن ويتعذر الإدغام، لم يعتد بحركتها.

ومن قال: حيّ وعيّ، أحراهما مجرى «رَدّ»، فكما^(٢) تقول: ردو، تقول: عيوا، قال الشاعر:

عَيْتُ بِيَضْنِهَا الْحَمَامَهُ

ومن قال: حيي، أحراه مجرى «رضي»، فكما تقول: رضوا، كذلك تقول: عيوا، وعلى هذا:

حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا ...^(٤)

(١) الأنفال: ٤٢. وهي قراءة نافع والبزّي وأبي بكر، وقدرّ الباقون بالإدغام وسيذكر المؤلف هذه القراءة. انظر الإقناع ٦٥٥. وانظر المقتضب ٣١٧/١، المنصف ١٨٨/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: عد فما.

(٣) لعبد بن الأبرص. انظر الديوان ١٢٦، الكتاب ٣٨٧/٢، أدب الكاتب ٥٤، المقتضب ٣١٨/١، تصحيح الفصيح ١٢٦، التكملة ٦٠٥، المسائل الجلبيات ٣٣٩، المنصف ١٩١/٢، الاقضاب ٦٧/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٨، المتع ١١٥/١٠، شرح الشافية للرضي ١١٤/٣، شرح شواهد ٣٥٦. ورواية الديوان:

برمت بـنـوـأـسـدـ كـمـاـ
برمت بـنـوـأـسـدـ كـمـاـ
والشاهد ليس فيها.

(٤) جزء بيت، تمامه:

وـكـنـاـ حـسـبـنـاهـمـ فـوـارـسـ كـهـمـسـ
حيـواـ بـعـدـمـاـ مـاتـواـ مـنـ الدـهـرـ أـعـصـرـاـ
وـالـبـيـتـ لـمـوـدـدـ العـنـبـريـ، أوـ أـيـ حـزـابـةـ الـولـيدـ بـنـ حـنـيفـةـ. انـظـرـ الـكـتـابـ ٣٨٧/٢ـ،ـ المـنـصـفـ ١٩٠/٢ـ

فإن لم تكن متطرفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية^(١)، أو علامتا الجمع، أو تاء التأنيث، فإن كان بعدها علامتا التثنية، أو علامتا الجمع، لم يجز الإدغام، وذلك نحو «مُحْيَان، وَمُحْيَات»، والعلة فيه أن الزيدتين إنما دخلت على الإفراد، فلما كان لم يلحقه شيء لا يجوز [فيه]^(٢) / الإدغام؛ لأن الحركة إعراب، حملت التثنية والجمع العارضان على الإفراد.

فإن كان بعدها تاء التأنيث فلا يخلو^(٣) أن تلحق التاء بناء المفرد أو بناء الجمع، [فإن لحقت بناء الجمع]^(٤)، نحو «حَيَاء وَأَحْيَاء»، و«عَيْنِي وَأَعْيَّة»، جاز الإظهار والإدغام، نحو «أَحْيَاء، وَأَعْيَّة». فمن أدغم فلأن الحركة بناء، ولم تدخل على بناء وقد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، ومن أظهر فلأن هذه الياء التي هي تسكن في «يَعِيَا وَيَحِيَا». والإدغام في «أَعْيَّة» أقوى منه في «أَحْيَّة»^(٥)؛ لأن الياء من «أَعْيَّة» يلزمها الحركة في الجمع والمفرد، نحو «عَيْنِي»، وأمّا «أَحْيَّة» فالحركة تلزم في الجمع، فأمّا في المفرد^(٦) فلا تثبت الياء، بل تقول: حَيَاء، فتنتقلب الياء همسةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

فإن لحقت المفرد فلا يخلو أن تكون عوضاً من مذوف أو غير عوض، فإن لم تكن عوضاً لم يجز إلا الإظهار، نحو «مُحْيَيْة وَمُعْيَّة»، والعلة في ذلك أن العلامة

شرح الشافية للرضي ١١٦/٣، شرح شواهد ٣٦٣.

(١) في الأصل: علامات التأنيث.

(٢) موضعه محروم.

(٣) في الأصل: فلا يجوز.

(٤) تكملة من الممتع ٥٧٩.

(٥) في الأصل: في أحية أقوى منه في أعيية. انظر الممتع ٥٨٠.

(٦) تكملة من الممتع ٥٧٩.

دخلت على بناء لا يجوز فيه الإدغام، وهو «مُحِّيٌ وَمُعْنِيٌ». فإن كانت التاء عوضاً فإنه لا يجوز إلا الإدغام، نحو «تَحِيَةٌ»، مصدر «حَيَا»، لأن الأصل «تَحِيَّةٌ»، فحذفت ياء «تَفعيل»، وعوّضت التاء منها، على حد «تَكْرِمةٍ»، فصار «تَحِيَّةٌ»، فصارت هذه التاء - لأجل أنها عوض - كالجزء من الكلمة، فلزمت، فصارت الحركة لازمةً لذلك، فلزم الإدغام.

فإن جاءت حاء «حِيَيٌ»^(١) مضومة، ثم أدغمت، فإن شئت كسرتها، وإن شئت ضمتها، والكسر أكثر في اللغة؛ لأنّه أخف، ومن كلام العرب: قرئْنُ الْلَّوَى^(٢)، وقُرُونُ لُّيٌّ، ولِيٌّ، وإنّما كان الكسر أخف؛ لأنّ الحرف المشدد قد يتترّل في بعض الموضع متزلّة الحرف الواحد، نحو^(٣) «دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ»؛ لأنّ اللسان ينبو عنه نبوةً واحدةً، فلما امتنع أن تقع ياء في الطرف وفيها ضمة، كذلك الضم في «لُّيٌّ»، وليس بمحتمل، ولكن هو قليل.

قوله: «وسمينا بعض العرب يقول: أَعْبِيَاءٌ وَأَعْبِيَّةٌ، فيبيين، وأحسن ذلك أن تُخفيها، وتكون بزنتها متحرّكة»^(٤).

قال أبو عثمان^(٥): وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة، ولكنك تعلم أن الإخفاء ليس كالاعلان^(٦)، وهو كالاحتلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته معناً. يريد: أنه واسطة بين الإظهار والإدغام، فارتکبواه، وكان أكثر عندهم لاعتداله.

(١) في الأصل: حيض. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٢) انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٣) في الأصل: بمترلة. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٨. وفيه: «أَعْبِيَاءٌ وَأَعْبِيَّةٌ... وَتَكُونُ بِمَتَرْلَتِهَا».

(٥) انظر المنصف ١٩١/٢.

(٦) في الأصل: الاعلال.

والإخفاء فيما حركة الياء الأولى فيه كسرة أحسن من الإخفاء فيما حركتها فيه فتحة، فالإخفاء في «مُحِين» أحسن منه في مُحِين؛ لأن الكسرة في الياء أثقل من الفتحة، ف تكون الداعية إلى التخفيف مع الكسرة أشد.

قال ابن جنّي^(١) -رحمه الله-: والإخفاء عندي أين من الإشمام، وأظهر إلى الحسّ ألا ترى أن سيبويه قد حكى الإشمام في قول الراجز:

متى نام لايُؤرّقني الكري ليلاً ولاسمع أجراس المطي^(٢)

يريد: الإشمام في [القاف]^(٣) من « يؤرقني »، ولو كان الإشمام كالإخفاء وكانت القاف في زنة متراكب، ولو كانت كذلك لانكسر الشعر؛ لأنك كنت تجعل الجزء الذي هو « مستفعلن » « متفاعلن »، فتخرج من الرجز إلى الكامل، وهو محال. فلو لا أن الإشمام في تقدير السكون لما جاز في القاف، ولكن الإخفاء بزنة تحفيض الهمزة / لأنّه متراكب، والهمزة إذا جعلت بين كانت^(٤) في وزن المترّك؛ لأنّه إلى قوله:

أَنْ رُمْ أَجْمَالٌ وفارقَ جِيرَةٌ وصاح غُرابُ البَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ^(٥)
أَفْلَا تراه كيف قابل الهمزة المخففة من « أَنْ » عين « فرعون »، وهي متراكبة، كما ترى؛ لأنّها ثانية الوتد المجتمع؟
قوله: « فأمّا (تحيّة) فبمتزلة (أحبيّة) ».^(٦)

(١) انظر المنصف ١٩١/٢، ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٥٠/١، الخصائص ٧٣/١، سر صناعة الإعراب ٥٩.

(٣) تكميلة يلشمها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) لكثير عزّة. انظر الديوان ٢٢٤، سر صناعة الإعراب ٤٩، الخصائص ١٤٤/٢، شرح المفصل لابن عييش ١١٣/٩. وفي الديوان: « أَنْ ».

(٦) الكتاب ٣٨٨/٢. وفي الأصل: واما. وسيعيد المؤلف النص في آخر الباب كما أتبته.

قال الأعلم^(١): فرق سيبويه بين «تحية» و«أحياء» جمع «حياة» الناقة، وبين «محية ومعية»، فأجاز في «أحياء وتحية» الإظهار والإدغام؛ لأن الماء لاتفاقها، ولا يكون فيها تذكير، فالحركة لازمة للباء الثانية، وفي «معية ومحية» يلحقها التذكير فنزول حركة الباء.

قال المؤلف-رحمه الله-: استهوى الأعلم قول سيبويه: «وأما (تحية) فمترلة (أحياء)، وهي (تفعلة)». فحمله على أن معناه أن «تحية» حكمها في جواز الإظهار والإدغام حكم «أحياء». ولم يحمله الأشياخ في جواز الإظهار في «تحية»، بل الإدغام عندهم لازم لها.

وإثما أجازه المازني، فقال^(٢): «الإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر. وجاز الإظهار كما جاز في جمع (حياة) حين قلت: أحياء؛ لأن الماء لـ(أفعلة) إذا كانت جماعاً لاتفاق، وهي لازمة، فلذلك كانت كـ(تحية)، حيث كانت الماء فيها لاتفاق».

يقول^(٣): ليست كهاء «معية»؛ لأنّه لم يكن في الأصل «أحivi»، [ثم][٤] دخلت عليه الماء، بل الماء لازمة لـ«أفعلة» إذا كانت جماعاً، كلزومها لـ«تحية»، وإذا أظهر «أحياء» جاز أيضاً أن ظهر «تحية».

قال ابن حني: وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنّ بينهما فصلاً، وذلك أن «أحياء» جمع، والجمع فرع عن الواحد، وأنت إذا جئت بالواحد فقلت: حياء، زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس «تحية» كذلك؛ لأنّها مصدر، والمصدر

(١) انظر التكثف ١٢١٧، ١٢١٨ بتصريف يسير. وانظر شرح السيرافي ٦/٢٩٩ (خ).

(٢) انظر المصنف ١٩٦/٢.

(٣) الكلام الآتي في المصنف ١٩٦/٢ وسيصرح المؤلف بالنقل.

(٤) تكميلة من المصنف ١٩٦/٢.

أصلٌ، لافرع، ولايمكنك فيها مايمكنك في الجمع الذي هو فرع عن الواحد؛
الاترى أنّ «تحيّة» ليس ثانياً عن أولٍ، كما أنّ الجمع ثانٍ عن الواحد؟ والإدغام
فيها لايجوز غيره، فهذا فرقٌ بينهما.

وحكى بعض أصحابنا عن أبي عليٍّ ولم اسمعه منه - آله قال: إنما لم يجز
إظهار «تحيّة»، كما جاز إظهار «أحْيَة»؛ لأنّ «تحيّة» موضع قد هربوا فيه من
كثرة الياءات، والكسرة؛ لأنّ أصله «تحيّياً»، فلو أظهرت فقلت: تحيّة، لكن قد
رجعت إلى ما هربت منه، من إظهار الياءات، فكرهوا العود إلى ما هربوا منه،
فأدغموا ليس إلاً. وهذا قولٌ سديدٌ، وأيضاً فليست الياء في «تحيّة» بدلًا من
شيء في حشو الكلمة، وإنما هي زائدة للتأنيث، والهاء من «تحيّة» بدلٌ من ياء
«تفعيل»، وهي ألزم، فقوية الحركة فوجب الإدغام^(١).

فيظهر من كلام أبي عثمان لما تكلّم أولاً على «تحيّة»، وكون التاء فيها
عوضاً، وقال: «فلذلك لزمها الإدغام»^(٢) ثم قال -من رأي نفسه-: «والإظهار
عندِي جائز، والإدغام أكثر». فيظهر من هذا كله أنّ مذهب من تقدّمه لزوم
الإدغام لها، وأنّه قاس في حواز الإظهار ما ذكرناه عنه، وقد ذكرنا ردّ ابن جنّي،
وشرحه عليه في ذلك. فبقي علينا أن / نتأول كلام سيبويه ونزيله عن ظاهره الذي
فهمه عليه الأعلم، فنقول: معنى قول سيبويه: «فاما (تحيّة) فمتولة (أحْيَة)» يعني:
في إنّهما من باب واحد، وأنّ أحدّهما لزمه الإدغام من الإظهار، وكان أصله
«تحيّة»، ثم أدغم، كما أدغم «أحْيَة». ولو أراد ما اظنه الأعلم لقال: فمتولة
«أحْيَة»؛ لأنّه إنّما يشبه المدغم بالمدغم، لا بالظاهر، يقول: كان أصل
«تحيّة» الإظهار كـ«أحْيَة»، ولكنّه أدغم، وسكت عن إلزام الإدغام

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) انظر المنصف ١٩٤/٢.

لـ «تحية»^(١)؛ لأنّه عندـه كالمفروغ منه.

(١) في الأصل: التحية.

هذا باب ماجاء على أنْ فعلت
منه مثل بعت وإنْ كان لم يستعمل في الكلام

وقد تقدم أنه إذا اجتمع حرفاً علة لم يجز إعلاهما جمِيعاً، وإنما يعل أحدهما، والأولى بالإعلال منها الأخير، وهو لام الفعل، كقولك: حيَ وشويَ، وأحيَا وأشوَى^(١)، وفي المستقبل: يحيَا ويشوَى، وذلك لأنك تجعل الأولى بمترلة حرفٍ صحيح، وتوفيه ما يستحقه من الحركات، وتلحق الثانية القلب والتغيير والسكنون والمحذف، فالتحريف في المستقبل: حيَ يحيَا، وشويَ [يشوَى]^(٢) بالألف، والأصل « شَوَّيْتَ » بالياء، والسكنون في « يشوى وحيَا » في حال الرفع، والمحذف في الجزم، كقولك: لم يشوا، ولم يحيى، ولو صحّحنا لام الفعل، وأعللنا عينه لخرجنا عن منهاج كلامهم، ودخله اللبس، فكنا نقول^(٣) في « حيَ »: حايَ، كما تقول فيما اعتلت عينه، وصحت لامه، نحو « باع وهاب »، وفي « أحيَا »: أحايَ، كما تقول: أبان، وألان، ومتي قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل، نحو « يُحييُ »، كما تقول: يُبَيِّنُ، فتضمَّ الياء في الفعل المستقبل في موضع الرفع. ولو قال قائل: تسكن الياء في الرفع، لزمه أن يمحظف الياء الأولى التي هي عين الفعل؛ لسكنها وسكن الياء بعدها، فتقول: يَحِيٌ، فيكون كمستقبل « وَحَى يَحِيٌ »، و« وَعَى يَعِيٌ »^(٤)، ثم يلحقه الجزم فتسقط ياؤه، كقولك: لم يَحِي، وفي هذا إخلال وإلباس واعتلال.

(١) في الأصل: أغوى.

(٢) تكلمة يلتم بها الكلام.

(٣) في الأصل: فكما تقول.

(٤) في الأصل: يحيى.

قوله: «فَمَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَنْ فَعَلَهُ مِثْلُ (بَعْتَ): آيٌّ، وَغَایَةٌ وَآيٌّ»^(١). يعني: أَنَّ هَذَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ الَّذِي قَدْمَنَاهُ؛ لَأَنَّهُ كَانَ الْقِيَاسُ تَصْحِيحُ الْعَيْنِ، وَإِعْلَالُ الْلَّامِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ اجْتَمَعَ فِيهَا حِرْفًا عَلَّةً، فَأَعْلَلَ الْأُولَى^(٢) مِنْهُمَا، وَهُوَ عَيْنُ الْفَعْلِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: أَيَا وَغَوَاةً، كَمَا قَالُوا: نَوَّا وَشَوَّا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ فِي «غَایَةٍ» إِذَا كَانَتْ مُنْقَلْبَةً مِنَ الْيَاءِ فَأَصْلُهَا «غَیْيَةً»، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مِنَ الْوَاوِ فَأَصْلُهَا «غَوْيَةً»، فَيَجْتَمِعُ حِرْفًا عَلَّةً، فَكَانَ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنْ يَعْلَلَ الْثَانِي مِنْهُمَا، وَيَصْحِحَ الْأُولَى، إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَقُولَ فِي فَعْلِهِ: غَيَا، إِنْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ، وَغَوْيَى، إِنْ كَانَ مِنَ الْوَاوِ، كَمَا تَقُولُ: عَوَّى وَثَوَّى، وَلَكِنْ جَاءَ شَادِّاً مُحْمَولاً عَلَى «بَاعٍ وَبَاتٍ» فِي الإِعْلَالِ، لَكِنَّ الْأَسْمَاءِ احْتَمَلَتِ الْعُدُولُ عَنِ الْقِيَاسِ لِكُونِهَا مُتَمَكِّنةً وَلِقَوْكَهَا، وَالْأَفْعَالُ لَيْسَتِ فِي قُوَّةِ الْأَسْمَاءِ، فَكَرَهُوا اسْتِعْمَالَ الْفَعْلِ مِنْ «غَایَةٍ» وَنَحْوِهَا؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِدُّ منِ الإِعْلَالِ [فِي الْلَّام]^(٣) كَمَا فَعَلَ فِي «يُقْضَى»، وَالْعَيْنُ مُعْتَلَّةٌ فِيهَا كَمَا تَرَى، فَرَفَضُوا الْفَعْلَ فِيهَا الْبَتَّة / فَكَانَ ذَلِكَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْ يُعْلِلُوا الْعَيْنَ وَالْلَّامَ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ «طَايَةٌ وَشَايَةٌ وَرَايَةٌ»، فَأَشَبَّهُتْ «آيَةً» وَأَخْوَاهَا فِي الشَّوَّادَ «قَوَادًا وَرَوْعًا»؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمَا اسْمَانٌ شَادِّاً فِي تَصْحِيحِ الْعَيْنِ مِنْهُمَا، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَعْلَلَ فِي قَالٍ: قَادِ وَرَاعٍ، وَهَذَا الشَّذْوذُ لَمْ يَأْتِ فِي شَيْءٍ مِنْ يَاءٍ بَدِيلٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قف بالديار وقوف زائر وتأيي إنك غير صاغر^(٤)

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) في الأصل: الأولى.

(٣) ذهب الخرم بـ «في» و «ال» من اللام.

(٤) للكحيت. انظر الديوان ٢٢٣/١، إصلاح المنطق ٣٠٤، المسائل العضديات ٢١١، المنصف

١٤٢/٢، نتائج الفكر ٢٠١، المتع ٥٨٤، اللسان (أيَا). ويروى: «وتأن». وذكر الفارسي أنَّ رواية:

«وتائي»، عن يعقوب ابن السكين. وهو كما ذكر في إصلاح المنطق.

ولو كان عينها واواً لقال: تأوه، كما تقول: تلوه.

و«غاية» فيها قولان:

أحدهما أتها^(١) من «غويت».

والآخر: أنها من الياء، حكى أبو زيد: غَيَّبَتُ الغَايَةَ^(٢)، وَأَغْيَيْتُهَا^(٣). فهذا
قاطع أنه من الياء.

فهذا مذهب الخليل وسيبوه والمازني في هذه الأسماء: أن العين اعتلت فيها،
وصحّت اللام شذوذًا^(٤).

وقوله: «وقال غيره»^(٥).

يعني: الفراء^(٦); لأن وزنها -أعني آية- عنده « فعلة »، والأصل « آية »،
فاستقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً، تخفيفاً. قال: وإذا كانوا يفعلون

(١) في الأصل: انه.

(٢) تقرأ في الأصل: الناقة.

(٣) انظر المتع ٥٨٤. وفي المصنف ١٤٣/٢ عن أبي عبيدة، وفي ثلات من نسخه: عبيد، وفي الصداح
(غيا): عن أبي عبيدة.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٨/٢، المصنف ١٩٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) أمّا أن يكون مذهب الفراء، فلا خلاف في ذلك، وأمّا أن يكون سيبوه عن الفراء فغير مقبول،
قال الرّضي: « وقال الفراء وجماعة من المتقدمين ». فلعل سيبوه أراد واحداً من هؤلاء الجماعة، هذا
احتمال، واحتمال آخر أن يكون أراد نفسه، قال الزجاج: « إذا قال سيبوه بعد قول الخليل: وقال غيره،
فإنما يعني نفسه؛ لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه ». انظر كتاب سيبوه طبعة هارون ٦/١، ٧
القسم الحقن. ويؤيد هذا الاحتمال أن العكري نسب القول بأنّها فعلة بسكون العين إلى سيبوه. وسيأتيك
مثل هذه المسألة في استحباب، وقد وجّهها المؤلف توجيهين مقبولين ثابتهما أنه أراد نفسه. هذا بناء على
ظاهر نص المؤلف، ويمكن أن يكون المؤلف تساهلاً في العبارة، والمراد: مثل الفراء، ولعل مثل ساقطة. انظر
مذهب الفراء في اللباب ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١٠، المتع ٥٨٣، شرح الشافية للرّضي
مذهب الفراء في اللباب ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١٠، المتع ٥٨٣، شرح الشافية للرّضي

. ١١٨/٣

ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو «عَيْب وعَاب»، و«ذِيم وذَام»، فآخرى أن يفعلوا ذلك إذا انضم إليها ياء أخرى^(١).

وكان سيبويه-رحمه الله- لم يبعد هذا القول؛ لأنّه قال في آخر الاحتجاج: «وَهَذَا قَوْلٌ»^(٢).

وأبطل بعض التّحريين^(٣) قول الفرّاء بـأنّ فيه إعلال العين، كما في مذهب الخليل، مع أنّ إبدال [الياء]^(٤) الساكنة ألقاً ليس مستمرّ، فقول الخليل إذاً هو الصّواب. قال^(٥): و«الْعَيْبُ وَالْذِيمُ» ممّا تعاقب عليه «فَعْلٌ وَفَعْلٌ»، كـ«شَغْرٌ وَشَغْرٌ».

وقال الكسائي^(٦)-رحمه الله-: وزن «آية» «فاعلة»، وأصلها «آيَة»، فحذفت الياء استثنالاً، للجمع بين الياءين.

وهذا أيضاً فيه مافي مذهب الخليل؛ لأنّ الحذف إعلال، مع أنّ حذف الياء التي هي عين ليس بعطرد، وادعى أيضاً أصلاً لم يلفظ به، وليس هناك مانع يمنع من اللفظ به لو كان الأصل^(٧).

قلت: «الطّایة»: السطح الذي يُنام عليه، وجمعه طایات، وأصله نبطي معرّب، أصله «تاية». وكذلك «الطّاجن» أصله «تاجن»، و«الطّاس» أصله

(١) انظر الممتع ٥٨٣.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) مثل ابن عصفور كما في الممتع ٥٨٣.

(٤) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٥) أي: المبطل. انظر الممتع ٥٨٣.

(٦) انظر شرح التصريف للشمايني ٥٢٣، الباب ٤٢٣/٢، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرضي ١١٨/٣.

(٧) انظر الممتع ٥٨٣، ٥٨٤.

«تاس». قاله كراع^(١) كله .

قال^(٢): و «الثّاية» غير مهموزة: حجارة تنصب علمًا للرّاعي إذا رجع ليلاً. وكذلك «الثّوّيَةُ والثّايةُ»: أَخْفَضُ الأَعْلَامِ، وهو عند بني أسد بقدر قعدة الإنسان، فإذا ارتفعت عن ذلك فهي «صُوَّةٌ»، فإذا ارتفعت «أَمَرَةٌ»، فإذا ارتفعت فهي «إِرَمِيٌّ»^(٣). و «ثاية» الضّأن والغنم: مأواها حول البيوت. انتهى.

قلت: وقولهم في معنى «ثاية»: «ثوّيَةٌ»^(٤)، يقضي بأنّها من الواو؛ لأنّها فيها معنى التّواء الذي هو الإقامة^(٥).

وقوله: «وجاء (استحيَتُ) على (حايَ)»^(٦).

قلت: يقال: استحيَتُ بياعين، وهي لغة أهل الحجاز، واستحيَتُ بباء واحدة، وهي لغة بني تميم، فلغة أهل الحجاز على القياس؛ لأنّهم صاحّحوا الياء الأولى، وهي عين الفعل^(٧).

واختلف النّحوويون في سبب حذف إحدى الياءين، فقال الخليل^(٨) -رحمه

(١) انظر المتنخب ٤٠٦، ٦٠١، المجرد ٣٠٦/١.

(٢) أي: كراع. انظر المجرد ٣٥٥/١.

(٣) في الأصل: ارامي. وضبطه المحقق في المجرد بفتح الهمزة والراء والميم، ونقله من اللسان ونقل اللغة الأخرى التي ضبطت بها الكلمة، والصواب: أَرَمِيٌّ، بفتح الهمزة والراء وكسر الميم، لا كما ضبطه محقق المجرد، نصّ على ذلك صاحب القاموس. وما ضبطت به الكلمة أكثر في كتب اللغة وهو المقدم في الترتيب، وبعضهم يقتصر عليه. انظر جمهرة اللغة ١٠٦٨، اللسان (أرم)، القاموس المحيط (أرم).

(٤) في الأصل: ثريه. انظر التوادر ٥١٣، المنصف ١٤١/٢.

(٥) في اللسان (ثوى) بعد بيان معنى ثوّيَة: «قال ابن سيده: وهذا يدلّ على أنّ ألف ثاية منقلبة عن واو، وإن كان صاحب الكتاب يذهب إلى أنها عن ياء».

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) انظر شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ)، التّنكٰت ١٢٢٠، ١٢٢١، شرح الشافعية للرضي ١١٩/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، المسائل البغداديّات ٢٢٧٠، المنصف ٢٠٥/٢، المتع ٥٨٥، شرح الشافعية

اللهـ: «استحیٰت» «است فعلت»، وعین الفعل منه معتلة، جاء على «حـای»،
كقولك: باع، ثم دخلت [السـین]^(۱) على «حـای»، فقال: استـحـای، كما قيل:
استـبـاع، ثم اـتـصلـتـ تـاءـ المـتـكـلـمـ بـيـاءـ «استـحـای»، فـسـكـنـتـ /ـ الـيـاءـ،ـ وـالـأـلـفـ قـبـلـهاـ
ساـكـنـةـ،ـ فـحـذـفـتـ الـأـلـفـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـينـ.ـ قـالـ أـبـوـ عـلـيـ:ـ وـصـارـ مـاـ دـخـلـ الـكـلـمـةـ مـنـ
الـرـيـادـةـ عـوـضـاـ مـمـاـ حـذـفـتـ مـنـهـاـ^(۲).

وقـالـ المـازـنـيـ^(۳):ـ أـصـلـهـ «استـحـیـتـ»،ـ فـحـذـفـتـ إـحـدـىـ الـيـاءـيـنـ تـخـفـيـفـاـ،ـ وـأـلـقـواـ
حـرـكـتـهـ عـلـىـ الـحـاءـ،ـ وـهـذـاـ الـحـذـفـ لـكـثـرـةـ الـاسـعـمـالـ،ـ كـمـاـ قـالـواـ:ـ أـحـسـتـ وـظـلـتـ.
وـقـالـ أـبـوـ عـشـمـانـ:ـ يـلـزـمـ مـنـ قـالـ:ـ إـنـهـاـ حـذـفـتـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـينـ أـنـ يـقـولـ:
هـوـ يـسـتـحـيـ^(۴)ـ،ـ فـيـرـدـهـاـ لـمـ تـحـرـكـتـ الـلـامـ بـالـضـمـمـةـ،ـ وـزـالـ سـكـونـهـاـ.
إـلـاـ أـنـهـ اـحـتـجـ بـعـدـ لـمـذـهـبـ الـخـلـلـ بـمـاـ مـعـنـاهـ:ـ أـنـهـ كـانـ يـجـبـ إـنـ لـمـ يـحـذـفـ أـنـ
تـدـخـلـ الـضـمـمـةـ الـلـامـ،ـ وـذـلـكـ أـنـّـ الـأـفـعـالـ الـمـضـارـعـةـ إـذـاـ كـانـ آخـرـهـاـ مـعـتـلـاـ لـمـ يـدـخـلـهـاـ
الـرـفـعـ فـيـ شـيـءـ مـنـ الـكـلـامـ.ـ فـقـدـ بـيـنـ سـقـوـطـ الـاعـتـرـاضـ بـمـافـصـلـ^(۵)ـ.ـ لـكـنـ لـهـ أـنـ يـقـولـ
لـلـخـلـلـ^(۶)ـ:ـ مـذـهـبـكـ أـدـاكـ إـلـىـ هـذـاـ،ـ وـمـذـهـبـيـ لـيـسـ يـؤـدـيـ إـلـيـهـ.

للرضي . ۱۱۹/۳ .

(۱) تكمـلةـ منـ شـرـحـ السـيرـافـيـ ۳۰۵/۶ (خ).

(۲) انـظـرـ المـنـصـفـ ۲۰۵/۲ .

(۳) هـذـاـ القـوـلـ ذـكـرـهـ سـيـبـوـيـهـ،ـ فـقـالـ بـعـدـ أـنـ ذـكـرـ قـوـلـ الـخـلـلـ ۳۸۹/۲:ـ «وـقـالـ غـيرـهـ...».ـ وـاـخـتـارـهـ

المـازـنـيـ.ـ انـظـرـ شـرـحـ السـيرـافـيـ ۳۰۶/۶ (خ)،ـ المـنـصـفـ ۲۰۴/۲ ،ـ شـرـحـ الشـافـيـةـ للـرـضـيـ ۱۱۹/۳ .

(۴) فـيـ الأـصـلـ:ـ فـقـالـ.ـ وـأـبـوـ عـشـمـانـ هـوـ المـازـنـيـ.

(۵) فـيـ الأـصـلـ:ـ يـسـتـحـيـ.

(۶) فـيـ الأـصـلـ:ـ بـفـاصـلـ.ـ وـلـعـلـ الـصـوـابـ مـأـبـيـهـ،ـ إـنـ شـاءـ اللهـ.

(۷) فـيـ الأـصـلـ:ـ الـخـلـلـ.

ثم قال المازني^(١): ويقوّي أَنَّه لِيُس لالتقاء السَّاكِنِين قُولُهُم في الْاثْنَيْنِ: استَحِيَا؛ لأنَّ اللَّام لاضِمَّةٍ فِيهَا، وَهِيَ قَد تحرَّكَت لأجل^(٢) أَلْفَ التَّشْنِيَة، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: استَحِيَا، وَأَنْ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ تَخْفِيفٌ.

قال أبوالفتح^(٣): ويُمْكِن الانفصال عن هذا بِأَنَّ «استَحِيَا» لَمَّا اطَّرِدَ حَذْفُ عَيْنِهِ، وَشَاعَ، أَشَبَهُ «افتَّعل»، فُطِرِدَ عَلَيْهِ وَصَرْفٌ؛ لأنَّ هَذَا الْفَعْلُ قَد طَالَ بِالزِّيَادَةِ فِي أَوْلَهُ، فَكَرِهَ التَّضْعِيفُ فِي آخِرِهِ، لَاسِيْمَا وَالْمَضْعُفُ^(٤) مِنَ الْحُرُوفِ الْمُعْتَلَةِ، وَالْتَّضْعِيفُ مَكْرُوْهٌ فِي الصَّحِيحِ فِي مَوَاضِعِهِ.

قال المؤلِّف - رَحْمَهُ اللَّهُ -: وَهَذَا الانفصال مُتَكَلِّفٌ، وَالإِنْصَافُ أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي عُثْمَانَ أَقْوَى فِي هَذَا.

وقال الأعلم: وَقُولُ الْخَلِيلِ عِنْدِي أَوْلَى لِقَوْلِهِمْ: استَحِي فَلَانُ، وَالْأَصْلُ «استَحِيَا»، فَحَذَفَتِ الْيَاءُ كَمَا تَرَى، وَلَا يَاءُ بَعْدَهَا، فَلَوْكَانَ الْحَذْفُ لَا سَتْقَالُ الْيَاءِيْنِ لِزَمْ «استَحِيَا فَلَانُ»، بِثَبَاتِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ يَاءُان^(٥). قلت: وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لأنَّ الْفَعْلَ إِذَا [دَخَلَه]^(٦) حَذْفُ لَعْلَةِ اطَّرِدَ فِيهِ الْحَذْفُ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ تِلْكَ^(٧) الْلَّعْلَةُ.

وَوَقَعَ فِي الْكِتَابِ: «وَقَالَ غَيْرُهُ: وَلَمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ»^(٨).

(١) المنصف ٢٠٤/٢، ٢٠٥ بتصريف.

(٢) «وَهِيَ قَد تحرَّكَت لأجل» مكرر في الأصل.

(٣) انظر المنصف ٢٠٥/٢، ٢٠٦.

(٤) في الأصل: والضعف.

(٥) لم أجُدْ هَذَا القُولَ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ التَّكْتُتِ، وَلَا مِنْ شِرْحِ السِّيرَاطِ.

(٦) تَكْمِلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ.

(٧) في الأصل: ذلك.

(٨) الكتاب ٣٨٩/٢ وَفِيهِ: «لَمَّا كَثُرَتْ».

إن كانت زيادة في الكتاب ف يعني به المازني، وإن كان من كلام الإمام فرأيت بعض المفسرين يعني به سبيويه نفسه.

قوله: وأمّا « حَيَاةً » كأنّها من « حَيْوَتْ »، ولم يُقل^(١).

يعني: أنّ العرب رفضت فعلاً عينه ياء ولامه واو.

وقوله: « فلماً كان هذا لازماً^(٢).

الإشارة بهذا إلى وجود الواو الساكنة، وقبلها ياء في « حَيَوْتْ »، واللازم أثقل من العارض غير اللازم، فإن كان من العرب من يكره غير اللازم في « يَوْجَلْ » حتّى قال: يَسْجُل^(٣)، وكان هذا لازماً وجب في اللازم ما كان جائزاً في غير اللازم، وهذه عادة العرب.

وقوله: « ولكن مثل (لُؤْيَتْ)^(٤).

يريد: عكس ذلك، وهو أن تقدم الواو بعدها الياء، فهو كثير؛ لأنّه لا يستقل كما يستقل الأول؛ لأنّ « يَلْوِي وَيَحْوِي » أخف من « يَوْجَلْ »؛ وذلك لأنّ الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، وإذا ابتدأت بواو ثم جئت بباء أو كسرة كان أخف من أن تبتدئ بباء ثم تأتي بعدها بضمّة أو واو لغلاً تنتقل من الأخف إلى الأنفع.

وقوله: « فشَبَّهَتْ واو / (يَوْجَلْ)^(٥).

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرّف.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) وهي مروية عن غير أهل الحجاز، ولغة الحجاز يوجل، وهناك لغات أخرى غير حجازية، وهي: يسحل بكسر ياء المضارعة، وياجل. انظر الكتاب ٢٤٧/٢، ٢٨٩، المقتصب ٢٢٨/١، المنصف ٢٠١/١، ٢٠٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وبعده: « كثير ».

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « يسحل ».

يعني: إذا كانت ساكنةً وسبقتها ياء.

بالواو الساكنة التي بعدها^(١).

يعني: في « طُويَا ».

وقوله: « فقلبت ياء »^(٢).

يعني: واو « يَوْجِلٌ » ثانية^(٣).

كما قلبت واو « طويَا » إذ كانت أولاً ياء^(٤).

يعني: عن الياء، أي: متقدمة عليها.

وقوله: « وكانت الكسرة في الواو والياء بعدها »^(٥).

يعني: في « يَلْوِي، وَيَطْوِي ».

وقوله: « أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها »^(٦).

يعني: يَحْيُو. لوقالوا: حُيُوت^(٧).

وقوله: « لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف »^(٨).

يعني: أن الياء أشبه بالألف من الواو، فكذلك الكسرة أشبه بالفتحة من الضمة، والألف خفيفة، والفتحة في الحركات كهي في الحروف، أعني حروف العلة.

(١) انظر الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « الساكنة وبعدها ».

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) يعني: في قولهم: يسحل.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « كما قلبت أولاً ». ويعني بذلك قولهم: طيأ.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) في الأصل: يخبو وقالوا خبوات.. انظر الكتاب ٣٨٩/٢.

(٨) الكتاب ٣٨٩/٢.

وقوله: «إذا صرت إلى (يَفْعُل)»^(١).
يعني: في المضارع إذا قلت: يَحْيُوا؛ لأنّ مالامه واو من « فعل » قد التزم فيه
« يَفْعُل ». .

(١) الكتاب ٣٨٩/٢.

هذا باب التّضعيف في بنات الواو

قوله: «اعلم آنَّهُما لَا يَبْتَدِئُ كَمَا تَبْتَدِئُ الْيَاءُانَّ»^(١).

يريد: الفعل فيهما لا يبني على « فعلت » ولا « فُعِلت »؛ استثنالا لإثبات الواوين في الفعل، كما استقلوا أن تحييء الهمزة مضاعفةً، فعدلوا عن هذين المثالين اللذين لا يوجد سبيل إلى إعلال الثانية فيهما إذا ردت الفعل إلى نفسك، فقلت: قَوَّوتُ، أَوْ قَوَّوتُ، فيزول استقال الجمجم بينهما، إلى « فعلت »؛ لأن اللام تقلب - وإن كانت ساكنة^(٢) - لأنكسار ماقبلها، ياءً، كما انقلبت في « غازية ومَحْيَة »، فيزول الاستقال. وإذا كانت العرب قد تستقبل الواو الواحدة فتبني الماضي^(٣) على « فعلت » لتنقلب ياء، نحو « شَقِيت ورَضِيت »، وقد كان « فعلت » فيه جائزًا، نحو « غَزَوتُ »، فصار « فعلت » مع الواوين واجبًا. وهذا النّمط الذي قلناه من وجوب الجائز.

وقوله: « مجرى (لوَيْت ورَوِيْت) »^(٤).

يعنى: يجري قويٌّ وحوٍيت، وإن كانا من الواوين مجرى مالامه ياء؛ لأن الكسرة قبل اللام غيرها فقلبتها ياء. وتصح العين في « حَوِيتُ وَقَوِيتُ » لاعتلال اللام على ماتقدم.

قوله: « ولم يقولوا: قد قَوَّ »^(٥) لآخر الفصل.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢. وفي الأصل: لا يثبتان.

(٢) في الأصل: مكسورة.

(٣) في الأصل: المضارع. انظر المنصف ٢١٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢.

يعني: لم يقولوا في « فعلٌ » من « القوّة »: قَوْ، كما قالوا: عَضٌّ، لأن الإدغام يكون مع التضييف، وأمّا والعين على [ما]^(١) أصل بنائها عليه، وهي الكسرة، فهي قالبةُ الواو الثانية إلى الياء، فلا يكون تضييفُ حرفين من موضع واحد.

وإتّما لم يُنكر أن يجيء الاسم على « فعلٌ » محرّك العين بالفتح، وإن كان يلزم في الثنائيّة منه احتماع الواوين، نحو « قووان »، كما يلزم ذلك في الفعل إذا ردّته إلى نفسك فقلت: قَوْوتُ؛ لأنّ الفعل أثقل، فاستُخف ذلك في الاسم؛ لخفةُه، واستشّغل ذلك في الفعل؛ لثقّله. وأيضاً، فإنّ الفعل يتصرّف، فيلزم فيه الثقل في مضارعه إذا قلت: يَقُوُّ، وإذا ردّت الفعل إلى نفسك، ولا يلزم في الاسم إلا في حال الثنائيّة.

قوله: « ألا ترى أنه ليس مثل (وَعَوْتُ) في الكلام »^(٢).

قلت^(٣): قد جاء واحد، وهو اسمُ فاءٍ ولامه واو، وهو قولهم في التهّجّي: واو. فأمّا الألف فيها فلا يخلو أن يكون واوأً أو ياءً، ومن ذهب إلى أنها من الواو فله أن يقول: لَمْ لَمْ تُمَلِّ / كما أُمِلْتَ الياءُ والتاءُ، دلّ على أنها من الواو؛ ولأنّا لوجعلناها من الياء لما أخر جنّا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير؛ لأنّه ليس في الكلام مثل « وَعَوْتُ »، فلما كان الأمر كذلك حملها على الواو؛ لأنّ الإمالّة لم تُسمع فيها؛ ولأنّ العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجھولة، فحملتها على الواو أولى.

قال ابن حّني^(٤): ورأيت أبا عليّ يذهب إلى أنها من الياء^(٥)، ويعتمد على

(١) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٣) انظر المنصف ٢/٢١٤.

(٤) انظر المنصف ٢/٢١٤، ٢١٥ بتصريف.

(٥) انظر المسائل الحلبيةات ٨، ٣٤٧.

أنها لاينبغي أن تكون من الواو لثلاً يجتمع حروف الكلمة كلّها من موضع واحد.
قال: فأمّا قوله: بَيْه، فإنّما جرى مجرى حكاية الأصوات^(١)، ولم يذكر
» دَدْد «، وكذلك قياس قوله [فيه]^(٢); لأنّه مستعملٌ في ضرب من اللَّعْب^(٣)، فهو
حكاية صوتٍ عندهم.

ولأبي عليٍّ أيضاً أن يقول: إنَّ الياء قد جاءت فاء ولاماً في قوله: يَدِيَتُ،
والباء أخت الواو، [فَأَنَا أَحْمَل]^(٤) على هذا أيضاً؛ لمضارعتها الياء باللين والامتداد^(٥).

وهذا القول كله إنّما يكون في الواو إذا جعلت اسمًا، فقيل: هذه واوٌ
حسنة، ونحو ذلك؛ فأمّا في التهجي فلا يقال في ألفها: إنّها منقلبة؛ لأنَّ الحروف
لايسونَ فيها شيءٌ من ذلك. وقد قدّمت في هذا المجموع من الكلام على ألف
» واو « ما ينضاف إلى هذا، فكمّل به الفائدة.

قال ابن جنّي-رحمه الله- في سر الصناعة^(٦): واعلم أنَّه لم يأت^(٧) عنهم
[مثل]^(٨) » وعوت «، من قبل أنّهم لوفعوا بذلك لاكتيف الأمرَ أمران ضدّان،
فتركوا ذلك، وذلك أنَّ ماماً ضيه « فعل »، وفاءه واو، فعين مستقبله « يفعل »

(١) في القاموس (بيب): « بيه: حكاية صوت صبي، ولقب قرضي، والشاب المتنلِي البدن نعمة، وصفة للأحقق ». والقرشي: عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمه هند بنت أبي سفيان. وانظر الصحاح (بيب)، اللسان (بيب)، المسائل الخلييات ١٣٧، سر صناعة الإعراب ٥٩٩.

(٢) في الأصل: ددي وكان. وماين معقوفين تكملة من المنصف ٢١٤/٢.

(٣) فسره في سر صناعة الإعراب ٦٠٠ بأنه حكاية صوت الشيء إذا تدرج.

(٤) تكملة من المنصف ٢١٥/٢.

(٥) انتهى نقل المؤلف من المنصف.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٩٦-٥٩٨ بتصرف.

(٧) في الأصل: ليات.

(٨) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

مكسورة، وفاؤه مخدوفة، وذلك « وعد، [وزن]^(١)، وورد »، تقول: يَعِدُ، وَيَرِدُ، فهذا أصل مستمرٌ. فأما قول بعضهم:

لَوْشَتِ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُدُنَّ غَلِيلًا^(٢)

بضم الجيم فلغة^(٣) شاذة غير معتمدة بها؛ لضعفها، وعدم نظائرها، ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على « فعل » ولامه واو فعين مضارعه أبداً مضمومة، وذلك نحو « غزوت ودعوت، أَغْزُو وَأَدْعُو »، وهذا أيضاً مستمرٌ غير منكسر، فلو صاغوا مثل « وَعَوْتُ »، لوجب عليهم في المضارع أن يكسرعوا العين، كما كسرروا عين « يَعِدُ »، وأن يضمنوا أيضاً كما يضمنون عين « يَغْزُو »، فلما كان بناءهم نحو « وَعَوْتُ » يدعوهם إلى أن تكون عين المضارع مضمومةً مكسورةً في حال واحدة، رفضوا البُتَّة، فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدين في حرف واحد.

فإن قلت: فهلاً بنوه على « فعلت » بضم العين، فقالوا: وَعَوْتُ أَوْعُو، وأجروه في ضمة عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى « وَضُؤْتُ أَوْضُؤُ »، و« وَطُؤَ الدَّابَةَ يَوْطُؤُ »؟

فالجواب: أن « فعلت » في الكلام أكثر من « فعلت »؛ لأنّ « فعلت »

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

(٢) البيت لجريير. انظر الديوان ٣٦٤ (دار بيروت)، المسائل الخلبيات ١٢٧، المنصف ١٨٧/١، الصحاح (وجد)، شرح المفصل لابن يعيش ٦/١٠، المتع ١٧٧، المقرب ٤٢٧، ٥٤٢، شرح الشافية للرضي ١٣٢/١، شرح الأشموني ٤/٣٤١. وفي الديوان واللسان (نفع): « يَجِدُنَّ » بكسر الجيم، ضبطاً لانصاً، والشاهد ليس فيها. ونفع: روی. والحوائم جمع حائم وهو العطشان. اللسان (نفع)، القاموس المحيط (حوم)

(٣) نسبت لبني عامر. انظر الصحاح (وجد)، شرح الشافية للرضي ١/١٣٢، شرح الأشموني ٤/٣٤١.

[١١١ ب]

لاتكون إلا لتنقيل الهيئة نحو « ما كان كريماً ولقد ^(١) كرم »، و« ما كان ظريفاً ولقد ظرف »، وهي أيضاً غير متعدية، و« فعلت » تكون متعدية وغير متعدية، وهي أخف وأسير ^(٢) من « فعلت »، فلما وجب رفض ذلك في الأكثـر الشـائع حـمـلـ الأقل عليه، وهو « فعلت »، هذا مع ما كان يلزم من اكتـاف الـواوين والـضـمة ^(٣) لـلـكلـمـة، وـهـوـ الثـقلـ الـذـيـ أـوـمـأـ إـلـيـهـ سـيـبـويـهـ، فـلـمـ / وـجـبـ اـطـرـاحـ هـذـاـ التـركـيبـ فيـ «ـ فـعـلـتـ »ـ، وـتـبـعـتـهـ «ـ فـعـلـتـ »ـ، حـمـلـواـ أـيـضاـ عـلـيـهـ «ـ فـعـلـتـ »ـ، فـلـمـ يـقـولـواـ مـثـلـ «ـ وـعـيـتـ تـوـعـىـ »ـ، كـمـاـ قـالـوـاـ: وـجـيـتـ تـوـجـىـ، وـأـتـبـعـوـاـ «ـ فـعـلـتـ »ـ فـيـ الـامـتـنـاعـ «ـ فـعـلـتـ وـفـعـلـتـ »ـ، فـأـعـرـفـ ذـلـكـ، فـإـنـهـ لـطـيفـ.

وـذـكـرـ ^(٤) بـعـدـ أـنـ الـأـلـفـ مـنـ «ـ وـاوـ »ـ حـمـلـهـ أـبـوـ الـحـسـنـ عـلـىـ أـنـهـاـ مـنـقـلـبـةـ مـنـ

وـاوـ ^(٥):

وقـولـهـ فـيـ «ـ الـوـزـوـزـةـ »ـ: «ـ وـلـمـ تـغـيـرـ لـأـنـ بـيـنـهـمـاـ حـاجـزاـ »ـ.

يرـيدـ: وـلـمـ تـغـيـرـ الـوـاوـ الـأـوـلـ؛ـ لـأـنـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـثـانـيـةـ حـاجـزاـ،ـ وـإـنـمـاـ يـجـبـ التـغـيـرـ إـذـاـ اـجـتـمـعـاـ فـيـ أـوـلـ الـكـلـمـةـ،ـ وـلـمـ تـغـيـرـ الـثـانـيـةـ؛ـ لـأـنـ مـاقـبـلـهـاـ سـاـكـنـ،ـ وـالـوـاوـ الـمـتـحـرـكـةـ إـنـمـاـ تـغـيـرـ إـذـاـ كـانـ مـاقـبـلـهـاـ مـتـحـرـكـاـ بـالـفـتـحـ؛ـ وـلـأـنـهـاـ أـيـضاـ ثـالـثـةـ،ـ وـإـنـمـاـ تـغـيـرـ الـوـاوـ إـذـاـ وـقـعـتـ رـابـعـةـ،ـ كـلـامـ «ـ ضـوـضـيـتـ »ـ.

(١) في الأصل: ولو.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) في الأصل: الواوين الضمة.

(٤) يعني: ابن جني.

(٥) انتهى التقل من سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢٩٠/٢. وفي الأصل: ولم يغير.

(٧) في الأصل: صوصيت. انظر المنصف ٢١٦/٢.

قوله: «وتكون الهمزة ثانية ورابعة»^(١).

يريد: نحو «الدَّادَةُ وَالرَّأْرَأَةُ»، وإنما ذكر الهمزة مع الواو لأنهما كليهما مستقلان.

قال ابن جنّي^(٢): ولم أعلمهم جعلوا الهمزة فاءً ولاماً في هذا المكرر حتى إنه ليس عندي [في]^(٣) كلامهم مثل «أَصَاصَ»^(٤)، ولا «أَبَابَ»، وإن جاء فقليل؛ وذلك عندي لكرامة الابتداء بالهمزة^(٥) مع تكريرها، والهمزة إذا ابتدأت لم يمكن تخفيفها البتّة.

قوله: «وأَمَا (افعَلْتُ وافْعَالْتُ) من (غزوت)- إلى قوله- كما قلت: اقتتلا»^(٦).

قلت: الأصل في هذه المسائل: لا يعتل منها إلا الحرف الأخير، ويصح جميع ماقبله، عيناً كان، أو لاماً، لما تقدم من أنه لا يجتمع إعلالان، فتقول: أحْيَيْتُ وأحْيَيْتَ، وأحْيَيْتُمُوا، وأحْيَيْتُمْ، و«أَحْيَا» «افعل»، و«أَحْيَا» «افعال»، فتعتل اللام الثانية، وتصح العين واللام الأولى.

وتقول: هم يَحْيِيُونَ، مثل «يَرْهَبُونَ»، وأصل «يَحْيِيُونَ» «يَحْيِيُونَ»، فأسكنوا اللام الأخيرة، ونقلوا حركتها إلى الأولى، وحذفت لسكونها وسكون واو الجمع، كما أن أصل «يَرْمَيُونَ» «يَرْمَيُونَ»، فصنع به كذلك.

(١) الكتاب .٣٩٠/٢

(٢) انظر المنصف .٢١٨/٢

(٣) تكملة من المنصف .٢١٨/٢

(٤) في المنصف .٢١٨/٢: «أَصَاصَ».

(٥) في الأصل: بالهمز.

(٦) الكتاب .٣٩١، .٣٩٠/٢. وفي الأصل: كما قلبت اقتتل.

قوله: « وإنما منعهم من أن يجعلوا (اقتلو) بمثابة (رددت) ^(١) لآخر الفصل.
 يريده: أنك بالخيار في « اقتلوا »، إن شئت أدغمت، وإن شئت لم تدغم، ولم
 يلزموه الإدغام كما لزمهم الإدغام في « رد »؛ لأن الدالين في « رد » وقعت طرفاً
 ووقدت التاءان في « اقتل » متوسطتين، بحيث تقوى فيه الحروف؛ لتمكنها من
 الكلمة؛ ألا ترى أن الواو المتوسطة أقوى من المتطرفة في قولك: أرعوي، وأصله
 « أرعنوا » ^(٢)، فتحرّكت الواو المتطرفة، وقبلها حركة هي فتحة، فانقلبت ألفاً،
 وبقيت المتوسطة؛ لأن التغيير إلى الأواخر أسرع، وهو فيها أمكن، ولذلك أشار
 بقوله: « بمثابة الواو الوسطى في القوّة » ^(٣).
 ومن قال: قُتلوا في « اقتلوا »، قال: حَيَا في « أحْيِوا » ^(٤).
 وذلك أنه كره ظهور التاءين في « اقتلوا » فسكن الأولى ^(٥)، ونقل حركتها
 إلى القاف، فلما تحرّكت القاف حذف همزة الوصل، ثم أدغم التاء الأولى في الثانية
 فقال: قُتل، وكذلك قال: حَيَا.
 « ومن قال: قِتلوا قال: حِيَا » ^(٦).
 وذلك أن من قال: قِتلوا، كسر القاف؛ لاتفاق الساكنين؛ لما ^(٧) سكن التاء
 الأولى، ولم ينقل حركتها إلى القاف.

(١) الكتاب ٣٩١/٢. وفي الأصل: بمثابة وجدت.

(٢) في الأصل: أرعوي.

(٣) انظر الكتاب ٣٩١/٢، شرح السيرافي ٣٢٣/٦، ٣٢٤ (خ)، التكث ١٢٢٣.

(٤) الكتاب ٣٩١/٢.

(٥) في الأصل: الاول.

(٦) الكتاب ٣٩١/٢.

(٧) في الأصل: اما.

[ومن العرب من]^(١) قال: قُتِلوا، وطرح فتحة التاء، وكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين، وأتبع^(٢) الكسرة الكبيرة^(٣).

[١١٢] وأصل « حَيَا » « حَيَّا »، مثل « قُتِلوا » / فاستقلت الضمة على الياء، فأسكتت ونقلت حركتها إلى الياء المشددة، كما فعلت في « عَمِيَ » حين قلت: عَمُوا، وفي « حَيِيَ »: حُيَا، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَقْاسُ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي « مُتَنِّنَ »: مِتَنِّنَ، لَا يَقُولُ فِي « مُكْرِمَ »: مِكْرِمٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مُتَنِّنَ، فِي ضِمَّ التاء لضمة الميم^(٤)، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا « مُكْرِمَ ». وَقَوْلُهُ: « وَمَنْ قَالَ: قِتَالًا^(٥) ».

من قال هذا كره إظهار حرفين متحرّكين من جنس واحد، وهما التاءان، فنقل حركة التاء الأولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر، فلما تحرّكت استغنى عن همزة الوصل؛ لأنّها^(٦) إنما اجتلت لسكون ما بعدها، ثُمَّ أدغمت التاء الأولى في الأخيرة، فقيل: قِتال، وكذلك قيل: حِوَاء؛ لأنّه كره اجتماع الواوين متحرّكين، فنقلت حركة الأولى إلى الحاء^(٧)، واستغنى عن همزة الوصل، وأدغمت الواو الأولى في الثانية. ومن قال: أُخْفِي، فقال: اقتتالا، قال هنا: أَخْوَوَاء^(٨)، والمُخْفَى بزنته

(١) في الأصل: فمن. وما أثبته من المنصف ٢٢٤/٢.

(٢) في الأصل: فاتبع.

(٣) انظر الكتاب ٤١٠/٢، المنصف ٢٢٥/٢، المتع ٦٣٩، ٦٤٠. وستأتي المسألة في ٨٧٩ فما بعدها.

(٤) انظر مasicq ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: لامهما.

(٧) في الأصل: الحاء.

(٨) في الأصل: ححوا.

معناً^(١).

قوله: «وإذا قلت: أَحْوَأْيَتْ، فالمصدر (أَحْوَيَاءُ)^(٢)».

كان في الأصل «أَحْوَاءُ»، فقلبت الواو الوسطى ياءً؛ لسكونها وانكسار ماقبلها، فصارت في التقدير «أَحْوِيَاءُ»، فاجتمعت الواو وياءً، وسبقت الأولى بالسكون، فأبدلوا الواو ياءً وأدغموها في الياء، فقال: أَحْوِيَاءُ.

قال ابن جنّي^(٣)- رحمه الله: وقد قال بعضهم: أَحْوِيَاءُ، ولم يقلب الواو- وإن كان قبلها ياء ساكنة- لأن هذه الياء لاتلزم؛ لأنّها غير موجودة في الفعل، فجرت عنده مجرى الواو «سُوِير»؛ لأن المصدر قد يجري مجرى الفعل في موضعه. ويقوّي هذا القول عندي قليلا، وأنّ من صحيح وجها يتعلّق به، أنّ من قال: أَحْوِيَاءُ، فأدغم، قد أَعْلَم الكلمة من موضعين: أحدهما: قلب اللام الأولى.

والآخر: قلب اللام الأخيرة همزة.

ومن أبدل اللام الأولى - وهو الأكثر- فإنّما ذلك عندي لأن المصدر اسم^{*} والاسم لا يتصرف^(٤) كتصرّف الفعل، فلما جعلت الياء فيه قبل الواو كانت^(٥) لازمةً موجبةً للقلب؛ لأن المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا؛ ألا تراهم قالوا: غُزِيَ فهو مغزوٌ، فصّحّحوا اسم المفعول، وإن كان الفعل معتلاً. وقوله: «وتقول في (فعلٍ) من (شَوَّيْتُ): شِيٌّ^(٦)».

(١) انظر المنصف ٢٢٠/٢، ٢٢١.

(٢) الكتاب ٣٩١/٢.

(٣) انظر المنصف ٢٢١/٢، ٢٢٢. والكلام السابق في المسألة منه.

(٤) في الأصل: لا يتصرف.

(٥) في الأصل: وكانت. وهي كذلك في إحدى نسخ المنصف ٢٢٢/٢.

(٦) الكتاب ٣٩١/٢.

اعلم أن « فعلًا » متى كانت العين منه واواً، واللام ياء، قلبت^(١) الواو ياء، وكسرت فاء الفعل؛ لتسليم الياء، وأدغمت، كما تكسر التاء في « عتيّ »، والصاد من « عصيّ »، وكانت^(٢) مضمومتين.

ويجوز ضم الفاء من « فعلٌ »^(٣) على الأصل فيقال: شُيُّ، ولا يجوز ضم التاء من « عتيّ »، ولا الصاد من « عصيّ »، فيقال: عُتَّيٌّ وعُصَّيٌّ. والفرق بينهما أن كسر التاء من « عتيّ »، والصاد من « عصيّ »، لا يقع لبساً بين بناءين؛ لأنهما « فعلٌ »، فإذا كسرنا التاء^(٤) والصاد لم يتوجه بناء آخر، وإذا كسرنا الشين من « شيءٍ » الذي هو « فعلٌ »، التبس بـ« فعلٌ ».^(٥)

وإئمماً كان الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة بعد الضمة، وإن كانت قوية بالإدغام؛ لأن الحرف المشدّد قد يجري في بعض الموضع مجرى الحرف الواحد، ولذلك قال: عصي^(٦).

قال ابن حني^(٧): ويجوز على هذا أن يكون قوله: القِي^(٨)، للفلاة، « فعلًا / وفعلًا » جميًعاً؛ لأنّه من « القواء »، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾^(٩) قيل فيه: إِنَّمَا السَّالِكُونَ فِي « الْقِيَّ »، وهو الفلاة القفر.

(١) في الأصل: وقلبت.

(٢) في الأصل: وكانت.

(٣) في الأصل: فاء الفعل من فعل.

(٤) في الأصل: الياء.

(٥) انظر شرح السيرافي ٦/٣٢٧ (خ)، التكت ١٢٢٤.

(٦) انظر المنصف ٢/٢٢٦.

(٧) انظر المنصف ٢/٢٢٦.

(٨) في الأصل: أن يكون المعنى.

(٩) الواقعة: ٧٣.

قوله: ولم تجعل كـ «بِيضاً»^(١).

يعني: أن «بِيضاً» لا يجوز فيه إلا كسر الباء؛ لأن الياء غير مدغمة في الضاد، والباء الأولى في «شيٌّ» مدغمة في الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المد، فصار كأنه حرف متحرك، نحو «صُيد»، فلم يلزم كسر الشين، كما لم تقلب ضمة «صُيد» كسرة؛ لتحرك الباء. كذا قال الأعلم^(٢).

وفي هذا قلق؛ لأن لفظ سيبويه: «بعد حرف متحرك»^(٣). وتفسيره: على أنه كأنه حرف متحرك. ويقع في بعض النسخ: «بعد حرف متحرك، نحو (صَيْد)»^(٤). يعني: بعد حرف متحرك بالفتح، واكتفى بأن المثال يُبين قصده. وقوله: «الاترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمِّي)، جاز، فهذا دليل على أنه ليس بمترلة (بيضاً)»^(٥).

يعني: أن المدغم من هذا النوع للذهاب^(٦) المد منه صار بمترلة حرف ليس من حروف المد، فجاز وقوع «شيٌّ» مع «عنيٌّ»؛ لزوال المد. وأمّا «بِيضاً» فالمد موجود فيه فلا يجوز مع ماليس فيه مد؛ لأن المد قد يكون عوضاً من علة في الجزء، كالقطع في ضرب البسيط، وهو حذف آخر جزء من الوتد الجموع، وتسكين ما قبله، فينتقل «فاعلن» إلى « فعلن»، فيلزم^(٧) الضرب الرّدف، فإن وقع قبل الواو والباء السّاكنين متحرك بالفتح ذهب المد، وصار غير مردوف، نحو قوله:

(١) الكتاب ٣٩١/٢ وفيه: «ولم يجعلها».

(٢) انظر النّكث ١٢٢٤. والكلام للسيراقي. انظر شرحه ٣٢٧/٦، ٣٢٨ (خ).

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) كذا هو في طبعة بولاق ٣٩١/٢، وهارون ٤/٤٠٥.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: النوع يجري للذهاب.

(٧) في الأصل: فليلزم.

سائلٌ بني أسدٍ ماهذه الصَّوْتُ^(١)

وكذلك في الطَّوْيل نحو «بلبيب»^(٢).

وقد جاء على غير ذلك^(٣)، ومنه بيت الحماسة:

لعمُرُكِ ما أخْزَى إِذَا مَا تَقْلُ بُطْلًا عَلَيْ وَمَيْنَا^(٤)

وإنما ساعَ هذا وإن كان الأول والثاني مفتوحين^(٥)؛ لأنَّ في حرف [العلة]^(٦) الذي على هذه الحالة مدًا ما، وإن لم يبلغ ما إذا كانت حركة ماقبله من جنسه، ولأجل أنَّ فيه مدًا ما قلَّ أن يجيء «كَيْدٌ» مع «فَرْدٍ وصَدٌّ»؛ الاترى أَنَّه قلَّما يردُ مثلُ قوله:

(١) صدره:

يَا إِيَّاهَا الرَّاكِبُ الْمَرْجِيِّ مَطَيَّةُ

والبيت لرويشد بن كثير الطائي. انظر شرح ديوان الحماسة ١٦٦، الخصائص ٤١٦/٢، سر صناعة الإعراب ١١، القوافي للتنوخي ١١٥، ١٣٥، الإنصال ٧٧٣، شرح المفصل لابن عييش ٩٥/٥، شرح جمل الرّجاجي لابن عصفور ٣٩٤/٢، ارشاد الضرب ٧٣٧، ٢٤٤٩ (رجب)، اللسان (صوت)، الأشباه والنظائر ٤٠٧/١، خزانة الأدب ٢٢١/٤.

(٢) يعني: وكذلك وقع المدّ عوضاً في الطويل نحو بلبيب. فالإشارة ليست للشاهد السابق، وإنما لقوله: «وإنما المدّ يكون عوضاً». وسيوضح المؤلف هذه المسألة أكثر فيما يأتي ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٦. والشاهد الذي أورده هنا وهو «بلبيب» من قول أبي الأسود الدؤلي:

وَمَا كُلُّ ذِي لَبٍ بِمُؤْتِيكُ نُصْحَّهُ . . . وَمَا كُلُّ مُؤْتِ نُصْحَّهُ بِلَبِيبٍ

انظر الكتاب ٤٠٩/٢، شرحه للسيّاري ٤٧٥/٦ (خ)، التعليقة ١٦٦/٥، الكافي في العروض

والقوافي ٣٠، الحاشية الكبرى للذمنهوري على متن الكافي ٧٧.

(٣) يعني: جاء مفتوحاً ما قبل رده. انظر المسألة فيما سيأتي ٨٧٧-٨٧٥.

(٤) لجابر بن رulan السُّنْبُسِيِّ الطَّائِيِّ. انظر الحماسة ١٣٣/١، شرحها للمرزوقي ٢٣٤، القوافي

للتنوخي ١١٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فيلين.

(٦) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

لعمرِي لأعرابية في عباءةٍ تُحْلِلُ دماثاً من سُوَيْقَةَ أو فَرْدَا
 أَحَبُّ إِلَى الْقَلْبِ الْذِي لَجَّ فِي الْهَوَى من الالبسات الرَّيْطِ يُظْهِرُهُ كَيْدَا^(١)
 ولذلك كان استعمال الحسن بن هانئ^(٢) في قوله:
 لاتبكِ ليلي ولا تطربْ إِلَى هِنْدِ
 واشربْ عَلَى الورَدِ مِنْ حَمَاءَ كَالْوَرَدِ^(٣)
 العروضَ والضربَ مقطوعين، وكلّ واحدٍ منها غير مُردف، أقبحَ من
 استعمال الشاعر في قوله:
 ما هذه الصوتُ
 الضربَ مقطوعاً^(٤)، وهو غير مُردف، إلا أنَّ هذا فيه مدٌّ ما^(٥).
 قال ابن جنّي -رحمه الله- في الخصائص^(٦): قد أجروا الواو والياء الساكتتين
 المفتوح ماقبلهما^(٧) مجرى التابعين لما هو منها، وذلك قوله: حَيْبُ بَكْرٍ، أي:
 حَيْبُ بَكْرٍ، وثوب بَكْرٍ، أي: ثوب بَكْرٍ؛ وذلك أنَّ الفتحة، وإن كانت مخالفةً
 لجنس الياء والواو، فإنَّ فيها سِرّاً، له ومن أجله جاز أن تتدَّ الياء والواو بعدها في
 نحو ما أريناه؛ وذلك أنَّ أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه^(٨)، إنما هو

(١) البيان لأعرابي في خزانة الأدب .٥٠٥/٨.

(٢) المعروف بأبي نواس [١٩٥-١٣٩هـ] شاعر فحل عالم غزير الحفظ لفنون شتى، إلا أنه كان ماجنا خليعاً مولعاً بالخمر. قال عنه أبو عمرو الشيباني: لو لا ما أخذ فيه أبو نواس من الرفت لاحتججنا بشعره لأنَّه محكم القول. انظر ترجمته في طبقات الشعراء لابن المعتز .١٩٣-٢١٧.

(٣) ديوان أبي نواس .٢٧.

(٤) في الأصل: مقطوع. وما أثبته أنساب لأسلوبه السابق.

(٥) في الأصل: مداماً.

(٦) انظر الخصائص ٣/١٢٨، ١٢٧.

(٧) في الأصل: ماقبلها.

(٨) في الأصل: واعلاه وأنعمه وانداه.

[١١٢] للألف^(١)، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، ويلحقان في الحكم / بها، والفتحة بعض الألف، فكأنها إذا قدمت قبلهما في نحو «بيت وسوط»، إنما قدمت الألف؛ إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة، فكان^(٢) ذلك سبباً لأنس بالمدّ، لاسيما وهم بعد الفتحة لسكنهما^(٣) أحتا الألف، وقويتا الشبه بها، فصار «شيخ وثوب» نحواً من «شاخ وثاب»، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما، فاعرف ذلك. وذكر «لم أُبلْ، ولم أَكُ»، وقال: «حيث كثر في كلامهم»^(٤). لما^(٥) كثر «لم أُبلْ»، وصارت تقال عند كل شيء محترر، وكان الأصل أن يقال: لم أبال، بمعنیلة «لم أرام»^(٦)، ولم أُعطِ؛ لأنّه مضارع «باليت»، ثم حففت لكثرة الاستعمال بتسكن اللام من «لم أبال»، [وشُبِهَتُ اللام]^(٧) بالفاء من «أحاف»، فكما تسكن الفاء للجزم، كذلك سكّنوا هذه اللام تشبيهاً بالفاء، فلما سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين، كما تُحذف في «لم أخف». وكذلك «لم يك»؛ لأن «كان» كثُر استعمالهم إياها، وصارت عبارة عن الأفعال.

يقول القائل: هل قام زيد؟ فيقول الجيب: نعم قد كان كذلك، وما كان ذلك!

(١) في الأصل: الألف.

(٢) في الأصل: فكأنها.

(٣) في الأصل: لسكنها.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٥) في الأصل: فلما.

(٦) في الأصل: ارام. من دون «لم».

(٧) تكميلة يلتمس مثلاها الكلام. انظر الكتاب ٣٩٢/٢.

وهلْ يقوم زيدُ؟ فيقول المحب: نعم قد يكون ذلك!
 فلما حذفوا الحركة في «يكون» للجزم، وسكتت التّون، وقبلها الواو ساكنةً، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وقد وقعت التّون آخر الفعل ساكنةً، وهي مضارعةٌ لحرف المدّ واللين؛ للغنة التي فيها، وأنّها ساكنة، وللكثرة - ثلاثة أمور - حذفوا التّون أيضاً، كما يحذفون حروف^(١) المدّ واللين إذا وقعنَ لامات؛ للجزم، نحو «لم يَغُزُ، ولم يَرِمُ، ولم يَخْشَ»، وكذلك قالوا: لم يَكُ.

ويذلك على أنّ التّون أشبهت بسكنها حروف اللّين حتّى حذفت كما حذفت حروف اللّين، إنّها إذا تحرّكت لم تُحذف؛ لأنّ الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللّين، وذلك قولهم: لم يكن الرّجل منطلقاً، ولا يجوز: لم يَكُ الرّجل؛ لتحرّك التّون. وقد جاء حذف التّون في هذا في الضّرورة، قال:

لم يَكُ الحقُّ على أنْ هاجهُ رَسْمُ دارٍ قد تعفَّى بالسرّ^(٢)

قال أبوالفتح^(٣)-رحمه الله:- وأحسن ما فيه عندي أنّه قدّر: لم يَكُ^(٤)، على حدّ قولك: لم يَكُ زيدُ، ثمّ جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحذف، فترك على حاله؛ لأنّ من عادته أن يقول في غير هذا الموضع: لم يَكُ زيدُ. ونظير هذا

[قولهم]^(٥) في قوله^(٦):

(١) في الأصل: حرف.

(٢) البيت لحسيل بن عرقطة، جاهلي. وقد سبق تخرّيجه ١٤٤.

(٣) انظر المنصف ٢٢٨، ٢٢٩ بتصريف.

(٤) في الأصل: لم يكن.

(٥) تكمّلة من المنصف ٢٢٩/٢.

(٦) في الأصل: قولهم.

كَوَاحِ رِيشِ حَمَامٍ بِحَدَّةٍ^(١)

لأنهم يحتيجون في حذف الياء بأنه قدر الكلمة «نواحٍ»، قبل الإضافة، ثم أضافه بعد أن استقر الحذف في الكلمة؛ فإذا جاء هذا التأويل في المضاف مع شدة اتصاله بالمضاف إليه، كان في الفعل أحسن؛ لأن اتصاله بالفاعل دون اتصال المضاف بالمضاف إليه؛ لأنّه يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والمفعول به وغيرهما مما ليس أجنبياً من الفعل جوازاً حسناً؟ ولا يجوز ذلك في المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، على قبح من الكلام^(٢).

[١١٣ ب] ولأنّ الفعل والفاعل مبنيٌ ومبنيٌ عليه فهما شيئاً، وجزاً الجملة / وأما المضاف والمضاف إليه فكالكلمة الواحدة، وليس جزئي^(٣) كلام، والمضاف تمام الاسم، والمبني والمبني عليه ثام الكلام. وقد بين سبويه هنا في الضمائر.

قال أبوالفتح^(٤) -رحمه الله-: ومع هذا فقولهم: لم يكُ الحقُّ، مشية بقولهم: مِ
الكذب، ومِالآنِ، يريدون^(٥): من الكذب، ومن الآن، كما قال:
كائِنَهُمَا مِالآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا^(٦)

(١) عجزه:

ومسحت باللثتين عصفَ الإثمد

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وقد سبق تخرجه ١٥١.

(٢) انتهى النقل من المنصف، وسيعود المؤلف إليه.

(٣) في الأصل: جزء.

(٤) المنصف ٢٢٩/٢ - ٣٣٠. وهو إمام ماذكره سابقاً، بتصرف.

(٥) في الأصل: يزيد.

(٦) عجزه:

وقد مر للدارين من بعدها عصراً

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأموي ١٨٥/١، الخصائص ٣١٠/١

=

: و

غير الذي قد يقال م الكذب^(١)

فكما حذفت النون من هذا لالتقاء الساكنين، كذلك حذفت من « لم يكُ الحق »، إلا أن « م الآن » أحسن، وأكثر في اللغة؛ لأنّه لم يحذف من « من » شيء قبل حذف النون، كما حذف من « لم يكن » عين الفعل، فحذف [النون]^(٢) من « لم يك الحق » إجحاف؛ لأنّك تحذف العين واللام جمِيعاً.

لكن نظير « لم يك الحق » ما أنشده سيبويه:

ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤك ذا فَضْلٍ^(٣)

يريد: ولكن اسقني، فحذفت النون لالتقاء الساكنين. وهذه -« لكن»- وإنما هي مخففة من « لكن»، فقد حذفت منها نون واحدة، ثم حذفت الأخرى،

سر صناعة الإعراب ٤٤٠، ٥٥٣، أمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، ضرائر الشعر له ١١٥، اللسان (أين)، خزانة الأدب ٢٥٨/٣.

(١) من قول مسهر بن كعب:

أبلغ أبا دختوس مألكةً غير الذي قد يقال م الكذب

وقد سبق تخرّجه ٦٦٣. ولم يستشهد ابن جنّي بالبيت، ولم يمثل بشهاده، وإنما مثلّ بالبيت الذي قبله وبـ« م الغلام »، ومثلّ له في سر صناعة الإعراب ٥٣٩ بعد البيت السابق.

(٢) تكمّلة من المتصف ٢٢٩/٢.

(٣) صدره:

فلست بآتية ولا أستطيع

والبيت للنجاشي الحارثي. انظر الكتاب ٩/١، الأصول ٤٥٥/٣، المسائل البصرىات ٨٩٨، المسائل العسكرية ١٧٩، الخصائص ٣١٠/١، شرح اللّمع لابن برهان ٤٨١/٢، أمالي ابن الشّجري ٢٤١٢/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، شرح الكافية للرضي ٣٧٣/٤، ارتشاف الضرب (رجب).

وهذا إجحافٌ بالكلمة.

ولقائلٍ أن يقول: إنَّ بين «لَكْن» و«لَمْ يَكُنْ» فرقاً، وهو أنَّ «لَكْن» لـ^(١) كانت مشددةً كانت ناصبةً الاسمَ ورافعةً للخبر، [نحو]^(٢) «لَكْنَ زِيداً مِنْ طَلاقٍ»، فلما خفتها خرجمت عن ذلك الحدّ وصارت تمحض في حروف العطف، فجعلت^(٣) لـّما زال عملها كأنها حرف آخر، فأثبتت «من» في أنها لم يحذف منها شيء. وقولهم: يكون، ولم يكن، لا فرق بينهما في العمل والمعنى، فحذف من «يَكُنْ» هو حذف من «يَكُونْ»، مما تنكر أن يكون الحذف في «يَكُونْ»^(٤) أبُو منه في «لَكْنَ»؟

ويقال أيضاً: إنَّ «لَكْنَ» حرفٌ والحروف لا يليق بها الحذف، وإنما أكثر ما يكون في الأفعال ثمَّ في الأسماء، فأماماً الحروف فالحذف فيها قليل جداً، لاتقاد تراه إلاً في المضيّف، نحو «رُبَّ» وإنَّ، فإذا خفَّ المضيّف فهو قليل جداً. فإن جئت تحذف المضيّف فذلك إجحافٌ.

ومع هذا فإنَّ في الأفعال [ما]^(٥) قد حذف منه حرفان، نحو «عَ كلاماً، وشِ ثواباً»، ولا ترى حرفاً حذف منه حرفان. [فهذا أو كُدُّ مَّا أورده] وأقصى^(٦) أحوال «لم يَكُ الحقُّ»، أن يكون مثل «ولاكِ اسقني»^(٧).

(١) في الأصل: أنا.

(٢) تكملة من المنصف ٢٣٠/٢.

(٣) في المنصف ٢٣٠/٢: فحصلت. وقد سبق مثل هذا الاختلاف في هذه الكلمة من قبل، فلعله من تحرير النساخ، والمعنى مستقيم.

(٤) في المنصف ٢٣٠/٢: «لم يَكُنْ». وفي بعض نسخه: «يَكُنْ».

(٥) تكملة من المنصف ٢٣٠/٢.

(٦) في الأصل: فامضي. وما يبن معقوفين تكملة من المنصف ٢٣٠/٢.

(٧) انتهى التقليل من المنصف في هذه المسألة.

« وزعم الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون: لم أبِلَ، لايزيدون على حذف الألف »^(١).

قال المؤلّف-رحمه الله-: جعل الخليل [لم أبِلُ]^(٢) اعتلاً على حدته، وجعل اعتلال « لم أبِلَه » اعتلال آخر. وقد غلط أبو عليّ الفارسي، وجعل « لم أبِلُ » و« لم أبِلَه » علتّهما معاً واحدة^(٣).

ومعنى كلام الخليل أنّهم يقولون: لم أبِلِ، على ماينبغي، ثم إنّهم يدخلون التاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف « لم أبَالَه »، ثم يحذفون الألف لضرب من التخفيف، كما حذفوا من « عُلِبْطٍ »، وكما حذفوا ألف « احْمَرٌ »، وواو « غَدٌ ».

وظاهر كلام الإمام أنّ « احْمَرٌ » مقصورٌ من « احْمَارٌ »؛ لطول الكلمة^(٤)، والمعنى واحد، ويدلّ على ذلك أنّه ليس شيء من « افعَلٌ » لا يقال فيه: افعال، إلا أنّه ربّما قلت إحدى اللّغتين في شيء من هذا، وكثرت الأخرى؛ لأنّترى إلى كثرة طرح الألف في « احْمَرٌ واصْفَرٌ وايْضٌ »، وإلى كثرة إثباتها في « ادْهَامٌ وَاشْهَابٌ واكْهَابٌ »^(٥).

(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٢) تكميلة يلتمس بها الكلام.

(٣) انظر التكميلة ١٧٤، ١٧٥، المسائل البغداديات ٤٣٦-٤٤٢، المسائل البصريةات ٢٥١، المسائل العسكريةة ٢٧٨-٢٨٠، المنصف ٢٣٣-٢٣٧.

(٤) قال في الكتاب ٢٢٢/٢: « وقد يستغني بافعال عن فعل و فعل، وذلك نحو: ازرق، واحضار، واصفار، واحمر، واسراب، واياض، واسود. واسود وايضاً واحضر واحمر واصفر أكثر في كلامهم؛ لأنّه كثر فحذفوه، والأصل ذلك ». وانظر السيرافي التحوي ١٠١. وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى الخليل. انظر ارشاد الضرب ١٧٧ (رجب).

(٥) انظر المatum ١٩٦.

[١١٤] وجعل بعض اللغويين «افعل» لما استقر، وليس في حال حذف ويزيد،
تقول: كلامته / ف يجعل يحمار^(١). وهذا قد يكون في بعض الموضع كما قال،
ولا يجب أن يكون هكذا دائمًا.

فالصواب ظاهر كلام الإمام، ويصرف ذلك لاختلاف القرينة^(٢).

وقال الشيخ أبوالحجاج يوسف بن معزوز^(٣) في كلام له على هذه المسألة:
يقال: لأبي علي، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبوالقاسم الزمخشري^(٤): أي شيء
سكن اللام؟ وأي شيء دل على سكونها من القياس؟
فسيقول: سكت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أن يطرا إعرابًّا بعد إعراب في الكلمة واحدة،
ولم تدع إليه ضرورةً.
فإن قال: دل على سكونها حذف الألف.

(١) انظر اللسان (حمر).

(٢) قال السهيلي في نتائج الفكر ٣٢٥، ٣٢٦: «إلا أن أبايسيلمان الخطابي زعم أن معنى أحمر مخالفٌ
معنى أحمر وباه، وذهب إلى أن افعل يقال فيما لم يخالطه لون آخر، وافعال يقال لما خالطه لون آخر.
والخطابي ثقة في نقله، والقياس يقتضي صحة قوله؛ لأن الألف لم تُزد في أضعاف حروف الكلمة إلا
لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها».

(٣) أبوالحجاج يوسف بن معزوز القيسي المالكي [ت: ٥٦٢] من أهل الجزيرة الخضراء، ثم انتقل
إلى مرسية، ومات فيها. نحوه جليل من أهل التقى في علم الكتاب. أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون
والسهيلي، وأخذ عنه أبوالوليد يونس بن محمد الوقشي. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والتبيه
على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه وغير ذلك. انظر إشارة التعين ٢٣٦، بغية الوعاة
٣٦٢، هدية العارفين ٥٥٣/٢.

(٤) انظر المفصل ٣٥٣. وقد تبعه شارحا المفصل: ابن عيش، وصدر الأفضل الخوارزمي، ولم يذكر
الخلاف. انظر شرح المفصل لابن عيش ١٢٣/٩، ١٢٤، التّحمير ٤/٢٨٨، ٢٨٩. واحتار هذا المذهب
أيضاً ابن الشجيري في أماليه ٢٩٧/٢.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلابحذف إلا لالتقاء الساكنين، أويجوز أن
تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو «احمرّ، وعلبٍط، وهدبٍ»؟
فإن قال: تمحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومرة لغير
ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من الموضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مع
أنه يلزم من يقول هذا الخطأ من وجهين:
أحدهما: أنه يلزم أن تعرب الكلمة باءعرايين.

والثاني: أن تدخل هاء السكت على ساكن، ولايجوز دخولها إلا على
متحرّك؛ لبيان حركته، أو على حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد
قال هذا أبوالقاسم الزمخشري في فصل زيادة الهاء، قال^(١): «وإماء زيدت زيادةً
مطردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أوحرف المدّ، نحو (كتايَة، وثَّة، ووازيادَة،
وواغلامهُوه، ووancockطاع^(٢) ظهرهِيهُ)».

فقد تناقض أبوالقاسم في أن قال: كسرت اللام في «لم أُبلِه» لالتقاء
الساكنين، وقال هنا: زيدت لبيان الحركة، أوحرف المدّ. فهذا يدلّ على أنه كان
مقليداً، لأنّه لم يستقر لتناقض أي عليّ - وإنما كان ينقل^(٣).

قال ابن جنّي^(٤) -رحمه الله-: لما قال لي أبوعليّ: دخلت الهاء^(٥) على
«لم أُبل»، وهي ساكنة^(٦)، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن

(١) انظر المفصل ٣٥٩، شرح المفصل لابن يعيش .٢/١٠

(٢) في الأصل: واغلامهُوه وانقطعاع.

(٣) لم أقف على كلام ابن معزوز في غير هذا الكتاب.

(٤) انظر المنصف ٢٣٣/٢، ٢٣٤ بتصرف.

(٥) في الأصل: الباء.

(٦) أي الهاء.

كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معندة بها؛ لأنّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول الثناء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنة فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو « أرمِهُ، واغزُهُ »، ولم يُحذف من الكلمة إلّا حرف واحد، فأنّها بادخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

والكسرة على هذا القول إنّما هي لالتقاء الساكنين، وهي في قول الخليل الحركة الأصلية في « هو يُبالي »؛ لأنّه قال: إنّ الألف حذفت من « لم أُبِلِهِ »، كما حذفت من « عَلَبِطٍ » ونحوه، والألف من « عَلَبِطٍ » إنّما حُذفت^(١) للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين.

ونظير ما ذهب إليه أبو علي في هذا، ماحكاه سيبويه عن أبي الخطاب^(٢): أنّهم يقولون: أغْزُهُ، فيكسرُون الزاي. والقول في هذا عندي: أنّه أسكن الزّاي بقبي « أغْزُ »، ثمّ أدخل الهاء^(٣) للوقف، وهي ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسر الزّاي؛ لالتقاءهما. فكما لا يُشكُّ في [أنّ]^(٤) الكسرة في « أغْزُهُ » لأنّها غير ضمة الزاي الأصلية في « هو يغزو »، فكذلك ينبغي على تفسير أبي علي، أن تكون الكسرة في « لم أُبِلِهِ » غير الكسرة / الأصلية في « هو يُبالي ». وإنّما مثلّت بالمضموم؛ لأنّ [١١٤] [٤] الأشياء تُعرفُ بأضدادها.

(١) في الأصل: حذف.

(٢) في الأصل: ابن الخطاب. انظر الكتاب ٢٧٨/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) تكمّلة من المنصف ٢/٢٣٤.

وحكى أبو زيد عن العرب^(١): لم يأْلِ عن ذلك، يريد: لم يأْلُ، فكأنه أَسْكَن اللام بعد الحذف، ثم كسرها لسكونها وسكون الهمزة^(٢).

قال المؤلف-رحمه الله-: فكذلك كسر اللام من «لم أُبْلِه»، والزاي من «أَغْرِه»؛ لسكونها وسكون الهاء. قال: حمل ابن جنّي حكاية أبي زيد «لم يأْلِ» بكسر اللام على ما ذكرنا.

ولقائلٍ أن يقول: ماتنكُرْ أن تكون الياء قد عاقدت الواو في هذه الكلمة على حكاية أبي زيد، ويكون حذف الياء للجزم، كما تحدّفها من «يرمي»، إذا قال: لم يَرِمْ، والحمل على هذا أكثر من الحمل على ما ذكر؟

وحكى أبو زيد عنهم أيضاً: أَغْرِه^(٣). قال ابن جنّي^(٤): وهذا القول عندي يحتمل وجهين: إِمَّا أن يكون كسر الهمزة لكسرة الزاي إِتْباعاً. وإِمَّا أن يكون كسر الهمزة على ما يجِب لها؛ لأنّ حركتها لالتقاء الساكنين. وحُكِيَّ عنهم: افْتُلْ بكسر الهمزة، وجاء بها على الأصل، واعتَدَ بالقاف حاجزاً، وإنْ كانت ساكنة. ويجوز أيضاً في كسرة الزاي أن تكون إِتْباعاً لكسرة الهمزة؛ كأنه^(٥) كسر الهمزة على ما يجِب فيها في الأصل، ثم أُبْدِل من ضمّة الزاي كسرة كراهيّة الضمّة بعد الكسرة.

إِنْ قال قائل: فإنّ أبا عليّ ذكر أنّه لم يرُدَّ الألف من «أُبْلِه» وإنْ كسرت اللام - لأنّها حركة غير لازمة، والحرف في تقدير السكون، وقد قال مع ذلك

(١) «عن العرب» مكرر في الأصل. وفي السيرافي التحوي: ٣٩٤: «عن القشيري». وذكر المحقق أنه سوار بن أوف القشيري، زوج ليلي الأخيلية. والله أعلم. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٢٤٣/٦، ٢٤٥.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) انظر المنصف ٢٣٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٣٦-٢٣٤/٢ بتصرُّف يسير.

(٥) في الأصل: فانه.

أيضاً: إنّما^(١) أدخل الماء وإنّ كانت اللام ساكنةً - لأنّ أصلها الحركة، فقد قضى بما ذكر أنّ الحرف في تقدير السكون والحركة جميعاً، وهذه مناقضة؛ لتضاد الحركة والسكون وتنافيهما^(٢) على الحرف الواحد!

فقيل: لايمتنع أن يقدّر الشيءُ الواحد بتقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأنّ اللام [من]^(٣) حيث سكنت حتى حذفت الألف عنده، قال: إنّها في تقدير السكون، ومن حيث كان أصلها الكسر في « هو يبالي »، قال: هي في تقدير الحركة؛ وليس اللام حرف الإعراب، فيمتنع إذا سكنت من دخول الماء^(٤) في الوقف، بل القياس أن يقال قبل الحذف: لم أبالي، كما تقول في الوقف: لم أرامه^(٥)، فلما كان دخول الماء^(٦) قبل حذف الألف ساعغاً حسناً، كذلك دخلت الماء بعد أن حذفت الألف.

فإن قيل: فإنّ اللام من « أبله » مكسورة في اللفظ كما ترى، وهي مكسورة أيضاً في الأصل، فهلاً لم يجُز حذف الألف لتحرّك اللام في اللفظ والأصل جميعاً؟ قيل: هي وإن كانت مكسورة، فليست الكسرة فيها هي الكسرة الأصلية في البناء، إنّما هي كسرة التقاء الساكدين، بمحنة كسرة: **لُقْم اللَّيل**^(٧)، فلم تردد الألف هناك، كما لم تردد الواو هنا.

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: وتنافيهما.

(٣) تكلمة من النصف ٢٣٥/٢.

(٤) في الأصل: اليا.

(٥) في الأصل: ارمه.

(٦) في الأصل: النساء.

(٧) المزمل: ٢.

قال^(١) المؤلف-رحمه الله-: وإنما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه له، وإجابته إياه؛ لأنّي رأيت فرع^(٢) التّحويين بالرّد على أبي عليّ، وبالاعتراض عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبو عليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي حرّ^(٣) أبا عليّ على مذهبـه أنّ الخليل قد علل « لم أَبْلُ »، واللفظة هي^(٤) اللفظة بعينها، فجعل أبو عليّ هذه كتلـك، ووجهـها على تعليـل « لم أَبْلُ »، وهذا وجـهـه.

قال ابن جنّي^(٥)-رحمـه اللهـ-: وقولـ الخلـيل / في هـذا أـشـدـ انـكـشاـفـاـ منـ قولـ أبيـ عـلـيـ.

قولـهـ: « وـكـذـلـكـ فـعـلـوـاـ بـقـولـهـمـ : بـالـلـهـ ، كـائـنـهـاـ (ـبـالـيـةـ)ـ »^(٦).

يـقولـ: فـحـذـفـتـ الـلـامـ، وـ«ـبـالـيـةـ»ـ بـمـتـرـلـةـ «ـعـافـيـةـ»ـ، مـنـ «ـعـافـاهـ اللـهـ»ـ، بـحـذـفـ الـيـاءـ مـنـ الـمـصـدرـ، كـمـاـ حـذـفـتـ الـأـلـفـ مـنـ الـفـعـلـ.

وـحـمـلـهـاـ عـلـىـ الـحـذـفـ؛ لـأـنـهـ لـوـمـ تـحـذـفـ، وـلـمـ يـكـنـ أـصـلـهـاـ «ـبـالـيـةـ»ـ، لـكـانـتـ وـحـمـلـهـاـ عـلـىـ الـحـذـفـ؛ لـأـنـهـ لـوـمـ تـحـذـفـ، وـلـمـ يـكـنـ أـصـلـهـاـ «ـبـالـيـةـ»ـ، لـكـانـتـ «ـفـعـلـةـ»ـ، مـمـاـ عـيـنـهـ مـعـتـلـةـ، وـإـنـمـاـ هـيـ^(٧)ـ مـنـ مـعـنـيـ «ـبـالـيـتـ»ـ، وـلـامـ «ـبـالـيـتـ»ـ هـيـ الـمـعـتـلـةـ، لـأـعـيـنـهـاـ. وـحـمـلـهـاـ عـلـىـ «ـفـاعـلـةـ»ـ؛ لـأـنـ «ـبـالـيـتـ»ـ بـسـوـزـنـ «ـعـافـيـتـ»ـ، وـ«ـعـافـيـةـ»ـ مـعـتـلـةـ الـلـامـ، فـهـيـ نـظـيرـهـاـ فـيـ الـوزـنـ وـالـاعـتـلـالـ.

(١) في الأصل: فقال.

(٢) في الأصل: لاني ان فرع. ولعل الصواب مأثبه، إن شاء الله.

(٣) تقرأ في الأصل: حزا.

(٤) في الأصل: في.

(٥) انظر المنصف ٢٣٦/٢.

(٦) انظر الكتاب ٣٩٢/٢. وفي الأصل: بقوله.

(٧) في الأصل: هو.

«ولم يمحدو: لا أبالي؛ لأنّ الحرف يقوى هنا»^(١).

يعني: أنّ «لأبالي» في موضع رفع، وليس في موضع جزم يقع فيه حذف.
وقوله: «لأنّ الحرف يقوى هنا»^(٢).

يعني: أنّه موضع الحركة، وإن لم تستعمل فيه في موضع الرفع حركة، وأمّا
الجزم فهو موضع حذف الحركة، أو الحرف^(٣)، فافتراقا؛ لأنّه تعلق بالرّفع
والنّصب، فتقول: لن أبالي^(٤)، فتقوى اللام بالحركة ظاهرة فيه.
وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلة اللامات ماحُذفت لامه للجزم، أو الوقف،

ثم حذفت الحركة معها نظير «لم أبل»، نحو:

... اشتُرْ لنا دقيقا^(٥)

فاحذر ولا تكثُرْ كريياً أعوجا^(٦)

فحذفت الياء والكسرة جميعاً^(٧)، وهذا نظير «لم أبل»، إلاّ أنه لم يلزم هنا
حذف شيء لتسكين المتحرك، كما لزم في «أبل»، و«الأبلة»^(٨) عندهم توجب

(١) الكتاب ٣٩٢/٢. وفي الأصل: لأن الحذف.

(٢) كذلك من دون هاء التسبيه وسبق قبل سطرها.

(٣) في الأصل: او الحذف.

(٤) في الأصل: ان ابالي.

(٥) انظر المنصف ٢٣٧/٢. والبيت بتمامه:

قالت سليمي اشتُرْ لنا دقيقا

وقد سبق تخریج الشاهد في ١٠٢ برواية: «سویقا».

(٦) انظر المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٣٤٠/١، ٩٦/٢، ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، ضرائر الشعر
لابن عصفور ٩٧. ورواية الأخير: «أهوجا».

(٧) قال السيرافي: «وربما اضطرّ الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء . . . وقد يجوز أن يكون هذا على لغة من يمحف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ماقبلها». شرحه ١٧٤/٢.

(٨) الأبلة: الوحمة والتقلل، والعاهة أيضاً. انظر اللسان (أبل).

العلة؛ ألا ترى أنه لا يرْخِم إلَّا ماغيره النداء، فكذلك «لم أُبَلْ»، إنما يحذف في الموضع الذي يحذف [فيه]^(١) الأصلي، فإذا كان الأصلي يحذف، كان حذف الزائد أحدر، ولكن لابد من أن يقال: فعل^(٢) هذا لكثر الاستعمال، وإلَّا فالعلة منقضة. والله الموفق.

(١) تكميلة يلتئم بعثتها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلى.

هذا باب مقيس من المعتلٌ من بنات الياء
والواو ولم يجيء في الكلام نظيره إلاّ من غير المعتلٌ

لما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان من أحکمها وعلیم مبادئها، كماله فيها إنما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدماها التي أحکم علمها ماعسى أن يكون غير مخرج^(١) فيها، ويكون ما يستنتاجه جارياً على القوانين الكلية العربية، ويحصل له قوّة وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى عن المغلطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز له المغلط الذاتي، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولايلزمه ماليس بذاتي من حيث هو نحوّي، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى.

فإذا قيل لك^(٢): ابن من كذا مثل كذا، فمعناه: فك صياغة^(٣) هذه، وضع^(٤) من حروفها الأصول مثل الذي قد سُئلت أن تبني مثله، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد، إن كان في الكلمة التي يُبني مثلها زوائد، ويكون المتحرك في مقابلة المتحرك، والساكن في مقابلة الساكن، وتحل حركات الذي تصوغه مثل حركات الذي يُبني مثله، من ضم، أو فتح، أو كسر.

وي ينبغي أن يعلم أنه لايجوز أن تكون الأصول من حروف الكلمة التي هي

(١) في الأصل: معراج. ولعل الصواب مأثبيه، إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر المatum، ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٥ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: صناعة.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسختي المatum التي اعتمد عليهما محققه، وصححها المحقق بناء على المبدع لأبي حيان إلى: «وصع». والمعنى واضح.

منها مثل غيرها^(١) إلا مساوية الأصول من المبني مثله، أو أقل، وأماماً أن تكون أكثر فلا؛ لأنّ هذا هدم لبناء، فيجب أن يبني مثل «عَضْرُفُوط» [من «سَفَرْجَل»]^(٢) فتقول: سَفَرْجُول؛ لأنّ الأصول / منها متفقة^(٣)؛ ألا ترى أنّ كلّ واحد منها أصوله خمسة، وتقول في مثل «جَعْفَر» من «الضَّرب»: ضَرِبٌ؛ لأنّ أصول «الضَّرب» أقلّ من أصول «جعفر». ولا يجوز أن تبني من «سَفَرْجَل» مثل «عَنْكَبُوت»؛ لأنّ الأصول من «عَنْكَبُوت» أربعة، ومن «سَفَرْجَل» خمسة، فأنت إذا بنيت منه مثل «عَنْكَبُوت» احتجت إلى حذف حرف من الأصول، فلا تصل إلى أن يكون مثله إلا بحذف، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس. وأيضاً فإنه وإن كان مخدوفاً - منوي مراد، فإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولاً من الذي قيس في البناء عليه، فلا يحصل التوافق بين البناءين.

ولا يدخل البناء إلا فيما يدخله الاشتقاد والتصريف، فإن بنيت مما لا يدخله اشتقادٌ والتصريف، مثل أن تبني من الهمزة مثلاً مثل «سَفَرْجَل»، فإنما ذلك على طريق أنْ لو جاء كيف كان يكون حكمه؟ لا لأنْ تلحقه بكلامهم؛ لأنّ العرب لا تصرّفُ [في]^(٤) مثل الهمزة^(٥).

وقد قدمنا أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، حواز القياس في اللغة^(٦)، وهو مذهب

(١) في الأصل: مصيرها.

(٢) تكملة من الممتع ٧٣٤ يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: منها منقلبة.

(٤) تكملة من الممتع ٧٣٥ يلتئم بما الكلام.

(٥) انتهى ما في الممتع من هذه المسألة.

(٦) انظر ما سبق ٥٨٤، ٥٨٥.

بعض الأصوليين، ومنهم ابن سريج^(١)، وبه قال ابن خطيب الرّي^(٢)، واحتج عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبو عليّ، وهو آنَّه لاختلاف بين أهل اللغة أنَّ كلَّ فاعلٍ رفع، وكلَّ مفعول نصب^(٣)، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإنْ كانَ كلَّ ضرب منها اختصَّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلَّا قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإنْ قلت: فكيف يصحُّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لا يرتفع^(٤)؟ لعارض؟

(١) في الأصل: منهم شريح. انظر الحاشية التالية.

وابن سريج هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الفقيه الشافعي [٢٤٩، ٢٤٩ هـ] كان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، وولي القضاء بشيراز. أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنمطي، وأخذ عنه ابن القاسم وخلق كثيرون. من تصانيفه: الغنية في الفروع، مختصر في الفقه، الرد على محمد بن الحسن، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٦٦/٦٨، هدية العارفين ١/٥٧.

(٢) قال ابن التجار الحنفي في شرح الكوكب المنير ١/٢٢٣: «وعلى هذا أكثر أصحابنا، وابن سريج، وأبو إسحاق الشيرازي، والفارغ الرّازى، وغيرهم. ونقله الأستاذ أبو منصور عن نص الشافعي، فإنه قال في الشفعة: إنَّ الشريك جارٌ، قياساً على تسمية امرأة الرّجل جاره». وفي مختصر الروضة ١/٤٧٦: «وهو قول القاضي يعقوب من أصحابنا، وبعض الشافعية، خلافاً لبعضهم وبعض الحنفية وأبي الخطاب من أصحابنا». وقال أيضاً: «قال الأمدي: أثبت ذلك القاضي أبو بكر وابن سريج وجماعة من الفقهاء وأهل العربية، ونفاه أكثر أصحاب الشافعية والحنفية وجماعة من أهل الأدب». وانظر إرشاد الفحول ٣٩، ٤٠.

وابن خطيب الرّي، هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشي التّيمي البكري الطبرistani الشافعي، فخر الدين الرّازى، الإمام المفسّر [٥٤٣، ٥٤٣ هـ] أصله من طبرستان، ومولده في الرّي وإليها نسبته فيقال: ابن خطيب الرّي، وتوفي في هراة. من مصنفاته: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، الحصول في علم الأصول، الإعراب، وغيرها كثير، وله شعر بالعربية والفارسية. انظر هدية العارفين ٦/١٠٧، الأعلام ٦/٣١٣.

(٣) في الأصل: إنَّ كانَ فاعلٍ رفع، وإنْ كانَ مفعول نصب.

(٤) من ذلك قوله: خرق الثوب المسماَر، وقول الأخطل:

على العيارات هداً جون قد بلغت
نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

قلت: يختلف الحكم عن العلة مانع لا يقبح في العلة عند من يقول بتخصيص العلة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريري جزءاً من العلة.

قال المؤلف-رحمه الله-: والذى يبيّن أنّ مذهب النحوين جواز القياس في اللغة^(١)، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجھولة الأصل فإنّها تحمل على الواو، وإنّ كانت لاما مجھولة الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانيں الكلیّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يتضمن الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنا نعمل بالسماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغاً^(٢).

وممّا يتعلّق بقولنا: إنّه لا يبيّن من الخماسي رباعي، ولا من الرباعي ثلاثي، ذكره ابن جنّي في الخصائص عن أبي عليّ، قال^(٣): اجتمعـت مع أبي بكر بن الحياط^(٤)، وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أرّ فيهم طائل، فلما انقضى سؤالهم، قلت لأكثيرهم: كيف تبني من «سفر جل» مثل «عنكبوت»؟

قال ابن أبي الريـب في البسيط ٢٦٢: «النحوين كلـهمـ من يعول عليهـ منهمـ يقولون: إنّ العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهمـ، إلاـ أنـ يضطرـ الشاعرـ فيعكسـ، وذلك عند فهمـ المعنىـ، وإنـ وجدـ فيـ الكلامـ فيـكونـ كالـغـلطـ». وقال ٢٦٢: «وأـمـاـ ابنـ الطـراـوةـ فـقـالـ: إذاـ فـهـمـ المعـنىـ فـارـفـعـ ماـشـتـ، وـانـصـبـ ماـشـتـ». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/٢ـ فـماـ بـعـدـهاـ، مـعـنـيـ اللـبـبـ ٩١٧ـ.

(١) في الأصل: العلة.

(٢) في الأصل: المذكر صايغاً. ولعل الصواب متأثـبهـ.

(٣) انظر الخصائص ٣٠٠، ٣٠١ـ.

(٤) محمد بن أحمد بن منصور [ت: ٣٢٠ هـ] أصلـهـ منـ سـمـرقـندـ، وـقـدـ بـغـدـادـ، وـكـانـ يـخـلـطـ بـيـنـ المـذـهـبـينـ. نـاظـرـ الزـجاجـ، وـأـخـذـ عـنـهـ الزـجاجـيـ وـالـفـارـسـيـ. لـهـ معـانـيـ القرآنـ، النـحوـ الـكـبـيرـ، المـقـنـعـ فـيـ النـحوـ، المـوـجـزـ فـيـ النـحوـ. انـظـرـ الـفـهـرـسـتـ ٨٩ـ، مـعـجمـ الـأـدـبـاءـ ٥/٩٦ـ، بـغـيـةـ الـوعـاـةـ ٤٨/١ـ.

فقال: سَفَرْرُوت، فلما سمعت ذلك قمت^(١) في المسجد قائماً، وصافقت بين الجماعة: سَفَرْرُوت! سَفَرْرُوت! فالتفت إليهم أبو بكر، [قال]^(٢): لأحسن الله جزاءكم! ولا أكثر في الناس أمثالكم، وافترقنا، فكان آخر العهد بهم.

قوله: « تقول في مثل (حَمَصِيصة) من (رميّة): رَمَوْيَة، وإنما أصلها (رميّة) »^(٣).

[١١٦] قلت: أصلها « رَمَيْيَة »، أدمجت الياء الوسطى في الأخيرة، فقيل: رَمَيَّة، فتحرّكت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً / فصارت في التقدير « رَمَائِيَّة »، والياء المشددة كياء النسب لابدّ لها من أن تكسر ماقبلها، ولم يمكن تحريك الألف؛ لئلاً تنقلب همزة، ولا إقرارها؛ لأنّ هذه الياء من شرطها أن يكون ماقبلها مكسورة، فأبدلت واواً، فصارت « رَمَوْيَة »، ولم تبدل ياء؛ لأنّك من الياء هربت.

قال أبو عثمان^(٤): فإن قلت: فإنّ ياء النسب منفصلة، فلم شبّهت هذه بها؛ فإنّهم إذا كرّهوا اجتماع الياءات في المنفصل، فهم لغير المنفصل أكره؟

قال أبو الفتح: الاترى أنّهم قالوا: مُسْتَعِدّ، وأصله « مُسْتَعْدِدٌ » فنقلوا الكسرة إلى العين، ولا يقولون في « كَرْمُ مُحَمَّدٌ »: هذا كَرْمُ مُحَمَّدٌ، ولا ينقلون حركة الميم الأولى إلى الراء. ومن ذلك قولهن: عَدُوٌ، ووَليٌ^(٥)، فيدخلون واو « فَعُولٌ »، وياء « فَعِيلٌ »، ولا يقولون في نحو « هذا يَغُزو وَاقِداً، ويَقْضِي يَاسِراً »، بالإدغام؛ لانفصالهما.

(١) في الأصل: قلت قمت.

(٢) تكملة من الخصائص .٣٠١/٣

(٣) الكتاب .٣٩٢/٢

(٤) انظر المنصف .٢٧٤-٢٧٢/٢

(٥) في الأصل: عدو ولي.

قال أبو عثمان: ومن قال في « حَيَّةٍ، وَأُمِيَّةٍ »-في النسب-: حَيَّيْ، وَأُمِيَّيْ،
فجمع بين أربع ياءات، لم يقل ذلك في مثل « حَمَصِيَّةٍ » من « رَمِيتٍ »، ولم يكن
فيها إِلَّا التَّغْيِيرُ، وهذا أقىس؛ وكان الخليل وسيبوه وأبو الحسن الأخفش يرونـه^(١)،
ولا أراه كما قالوا؛ لما ذكرت لك من العلة.

قال أبو الفتح: قد تحصل من مذهب أبي عثمان على هذا القول، أنَّ الذي
حسن لهم جمع أربع ياءات في « حَيَّيْ، وَأُمِيَّيْ »، إنَّما هو أنَّ ياءِ الإضافة
منفصلتان^(٢) مَمَّا قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان^(٣) في « رَمَوِيَّةٍ »؛ لأنَّهما
ليستا [منفصلتين]^(٤)؛ لأنَّهما بإزاء الياء والصاد الأخيرة من « حَمَصِيَّةٍ »، فلمَّا
لزمتا كانتا أثقل من ياءِ الإضافة، فلهذا امتنع مَمَّا أجازه الأوَّلُونَ.

قال أبو عليـ رحمه اللهـ: يقال لأبي عثمان: العلة في قلب الياء ألفاً، ثم واواً،
إنَّما هو لاجتماع الياءات، لا فرق بين اللازم والمنفصل. وأيضاً في آخر
« حَمَصِيَّةٍ » من « رَمِيتٍ » زائدتان تُشبَهان ياءِ التَّسْبِ.

يقول: لأنَّ ياء « حَمَصِيَّةٍ » زائدة، والصاد مكررة فهي أيضاً زائدة، فجريا
محري ياءِ النسب، والعلة واحدة^(٥).

قوله: « فَأَلْزَمَ هَذَا التَّغْيِيرَ »^(٦) لآخره.

يعني: فألزم « غُزوَوْ » التَّغْيِير؛ إذ^(٧) كان أثقل من « عُتوَوْ »، ومعدوـ.

(١) انظر الأصول ٣٥٩/٣.

(٢) في الأصل: ياءِ الإضافة منفصلان.

(٣) في الأصل: الآخران.

(٤) تكملة من المنصف ٢٧٤/٢. و« ليستا » في الأصل: ليسا.

(٥) انتهى التَّقْلِيلُ من المنصف.

(٦) انظر الكتاب ٣٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اذا.

عُتِّي، ومَعْدِي، كما أَلْزَمُوا «مَحْنِيَّة» التَّغْيِير، والأَصْل «مَحْنِوَة»؛ إذ^(١) كَان «مَحْنِوَة» أَثْقَلَ مِن «ثِيرَة وسِيَاط»؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُمَا^(٢) «ثِورَة، وسِوَاط»؛ لِأَنَّه جَمْع «ثُور وسُوط»، وَالوَاوُ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ عَيْنِ الْفَعْلِ، وَالوَاوُ مِنْ «مَحْنِوَة» فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفَعْلِ، وَلَامِ الْفَعْلِ أَوْلَى بِالاعْتِلَالِ، فَلَمَّا قَبَلُوا فِي «ثِيرَة وسِيَاط» السِّوَاطِ وَكَان «مَحْنِيَّة» أَوْلَى بِذَلِكِ، وَصَحَّتِ الْوَاوُ الْأُولَى مِنْ «غُرْزُويَّة»؛ لِسَكُونِ مَا قَبْلَهَا، فَيُصِيرُ بِمِثْلِهِ النِّسْبَةَ إِلَى «غُرْزُوَة»، فَكَمَا تَصَحُّ الْوَاوُ هُنَّا؛ لِسَكُونِ مَا قَبْلَهَا فِي النِّسْبَةِ، كَذَلِكَ تَصَحُّ فِي «غُرْزُويَّة». وَلِذَلِكَ قَالَ الْإِمامُ: «لَا تَكُ لَوْ أَضْفَتِ إِلَى (ظَبِّي) قَلْتَ: ظَبِّيَّة»^(٣).

قوله: «وتَقُولُ فِي (فُعُلُولٍ) مِنْ (شَوَّيْتُ وطَوَيْتُ): شُوَوِّيَّ، وطُوَوِّيَّ»^(٤).

كَانَ الأَصْل «طُوَوِّيَّ»، الْيَاءُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ لَامَانُ، وَهُمَا نَظِيرُ الْأَلَمِينَ مِنْ «فُعُلُولٍ»، وَالْوَاوُ الَّتِي بَيْنَ الْيَاءِيْنِ هِيَ الْوَاوُ الَّتِي مِنْ «فُعُلُولٍ»، فَقَبَلَتِ الْوَاوُ الْأُولَى يَاءً^(٥)؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا يَاءٌ مَتْحَرِّكَةٌ، كَمَا قَبَلَتِ فِي «طَوِّيَّ، وَلَوِّيَّ»، وَقَبَلَتِ الْوَاوُ الْأُخْرَى يَاءً؛ لِلْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا أَيْضًا، فَاجْتَمَعَتْ / أَرْبَعُ يَاءَتِ، فَصَارَتْ بِمِثْلِهِ «حَيَّيَّ»، فَكَانَهَا «طُّيَّ، وَشُيَّ»، فَحَرَّكَتِ عَيْنُ الْفَعْلِ لِتَنْقَلِبِ الْلَامُ أَلْفَأً، كَمَا فَعَلَتْ ذَلِكَ حِينَ قَلْتَ: حَيَّيَّ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْعَيْنِ رَجَعَتْ وَأَوَّلَهُ لَقْوَاهَا بِالْحَرْكَةِ،

(١) في الأصل: اذا.

(٢) في الأصل: اصلها.

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٢ وَقَدْ ضَبَطَتِ الْوَاوُ الْأُولَى مِنْ طُوَوِّيَّ، بِالسَّكُونِ. قَالَ أَبُونَصَرِ الْمُحْرِيطِيِّ فِي شَرْحِ عَيْنِ كِتَابِ سِيَوْيِهِ ٣١١: «وَقَعَ فِي الْكِتَابِ شُوَوِّيَّ، وطُوَوِّيَّ، الْوَاوُ الْأُولَى سَاكِنَةٌ غَيْرُ مَدْغُمَةٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ غَلْطٌ فِي النِّسْخَةِ، وَالصَّوَابُ تَحْرِيكُ الْوَاوُ الْأُولَى بِالْفَتْحِ وَالثَّانِيَةُ بِالْكَسْرِ». وَهُوَ كَمَا صَوَّبَ فِي الْمَنْصُفِ ٢٧٧/٢.

(٥) في الأصل: ياءَن.

فصارت في التقدير « طُوبِيّ، وشُوَبِيّ »، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فصار اللفظ إلى « شُوايّ »، ثم قلبت الألف واواً، كما فعلت في « رَحَويّ ». فالواو الأولى في « شُوَبِيّ » هي الواو الأصلية، لما تحرّكت رجعت، والواو^(١) الثانية بعدها بدلٌ من الألف التي كانت بدلاً من الياء التي هي [اللام الأولى]^(٢). قوله: « وينبغي أن يكون (فَيَعْلُ) هو وجه الكلام فيه »^(٣). إنما قال هذا؛ لأنّ معانيه متعلّة إنما تجيء فيه « فَيَعْلُ »، ومجيء « فَيَعْلُ » فيه قليل^(٤)، لم يجيء فيما يحفظ إلا في « عَيْنٍ » في قوله: مبابال عَيْنِكَ كَا الشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٥)

و« العَيْنُ »: المتعينة وهي التي يُصبُّ فيها الماء فيخرج من عيونها، أي: خرزها، فتنفتح الخرز، فتنسد^(٦) مواضع الخرز. ومنه يقال: عَيْنٌ قربتك: أي صبّ

(١) في الأصل: الواو. بلا واو. انظر المنصف ٢٧٨/٢.

(٢) تكمّلة من المنصف ٢٧٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٨٠/٢.

(٥) البيت لرؤبة. انظر الدّيوان ١٦٠، الكتاب ٣٧٢/٢، أدب الكتاب ٤٨٤، المنصف ١٦/٢، الخصائص ٤٨٥/٢، ٢١٤/٣، المحكم ١٨١/٢، الاقتضاب ٤٢٦/٣، الإنصاف ٨٠١، المتع ٨١، شرح الشافية للرّضي ١٥٠/١، ٣٧٢/٢، ٣٠٧/٣، شرح شواهده ٦١. وفي الاقتضاب: « وجدته في نسخة من شعر رؤبة بخط أبي يعقوب بن إبراهيم بن الجنيد، قرأها على أبي بكر بن دريد، وعليها خط ابن دريد وإجازته: العَيْنُ بكسـرـ اليـاءـ ». وفي شرح شواهد شرح الشافية: « وكذا قال ياقوت في هامش الصحاح، قال: أنشأه سبيويه على فَيَعْلُ بفتح العين، وقال: ولم يجيء غير عَيْنٍ في المعتل، وهو نادر، والقياس فَيَعْلُ بكسر العين. والذي وجدته في شرح رجز رؤبة العَيْنُ بكسرـ اليـاءـ، ولا يجوز فتحـهاـ ». وفي المحكم: « وسقاء عَيْنٍ، وعَيْنٌ - والكسر أكثر - : كلامـاـ إذا سـأـلـ ما مـأـوـهـ عنـ الـلـحـيـانـ - وـقـيـلـ: العـيـنـ، وـالـعـيـنـ: الجـدـيدـ، طـائـيـةـ... وـحـلـ سـبيـويـهـ عـيـنـاـ عـلـىـ آـثـهـ فـيـعـلـ مـاـ عـيـنـهـ يـاءـ، وـقـدـ كـانـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ فـوـعـلـاـ، وـفـعـوـلـاـ، مـنـ لـفـظـ العـيـنـ وـمـعـناـهـ، وـلـوـ حـكـمـ بـأـحـدـ هـذـيـنـ المـثـالـيـنـ لـحـلـ عـلـىـ مـأـلـوفـ غـيرـ مـنـكـرـ...ـ ». (٦) في الأصل: فتسـدـ. وسيـعـيـدـهـ كـمـاـ أـثـبـهـ.

فيها الماء حتى تنسد الخرز.

وقالوا: هَيَّان وَتِيجان، فبنو هما على «فَيْعَلَان» مفتوح العين. وإنما «فَيْعَل» في الصحيح، نحو «صَيْرَف، وَحِيدَر»، ولا يعلم فيه «فَيْعَل» مكسور العين، إلا أنهم قالوا: طَيْلِسان، في قول من كسر اللام، عند من صحيح روایة ذلك، فهذا نظير «تِيجان» في المعتل.

وقد روى ابن الأباري في مسائل الخلاف بين البصرىين والكوفيين^(١): الصَّيْقِيل. قال الأصمى: حدثني بعض أصحابنا قال: سمعتهم يقولون: جاءت الصَّيْقِيل-بكسر القاف- وإذا امرأة كأن وجهها سيف، فلما رأتنا أرخت البرُّقْع^(٢)، فقلت: يرحمك الله، إننا سُفُرُ، وفينا أجر^(٣)، فلو متعنا من وجهك، فانضاعت^(٤) وتضاحكت، وهي تقول:

لقلبك يوماً أتبعتك المناظر
وكنت متى أرسلت طرفك رائداً
عليه ولا عن بعضه أنت صابر^(٥)
رأيت الذي لا كله أنت قادر
قوله^(٦): «قلت: حَيٌّ، وَشَيٌّ، وَقَيٌّ»^(٧).

وفي أصل هذا «حيٌّ، وَقَيٌّ»، فقلبت الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء قبلها

(١) الإنصاف، ٨٠٣، ٨٠٤.

(٢) في الأصل: ارحت الرفع.

(٣) في الأصل: اخر.

(٤) في الأصل: فانضاعت.

(٥) انتهى التّقلّل من الإنصاف. والحكاية في عيون الأخبار ٤/٢٢، ٢٣ مرويّة عن أبي الغصن الأعرابي، وفيها: الصَّيْقِيل. والنّص كما ورد فيه: «أبو الغصن الأعرابي، قال: خرجت حاجاً، فلما مررت بقباء، تداعى أهلُه، وقالوا: الصَّيْقِيل الصَّيْقِيل! فنظرت وإذا جارية كأن وجهها سيفٌ صَيْقِيل...».

(٦) في الأصل: قلوله.

(٧) الكتاب ٣٩٣/٢.

ساكنة، فصارت « حَيّو، [وَقِيُّو]^(١) »، فقلبت الواو ياء؛ لأنكسار ماقبلها، فصار « حَيّ^(٢) وَقِيّ^(٣) »، فاجتمعت ثلاث ياءات، فكرهوا، والوسطى مكسورة، فحذفوا الأخيرة؛ لضعفها، فصار « حَيّ، وَقِيّ^(٤) »؛ لأنهما من « الحياة والقوة ». وأما « شَيْ^(٥) » فمن « شَوَّيْت^(٦) »، وأصله « شَيْوِيٌّ^(٧) »، فقلبت الواو على حسب ما تقدم، وفُعِلَ به- في حذف الياء الأخيرة- مافعل بـ« حَيّ، وَقِيّ^(٨) ». ونظير ذلك « أَحَيُّ^(٩) »، وهو على رأي سيبويه^(١٠) غير مصروف؛ لوجود الزائد [المانع]^(١١) من الصرف؛ لأن سقوط التاء الأخيرة بمترلة النقص في « أَصْمَ^(١٢) »، وأصله « أَصْمَمُ^(١٣) »، وبمترلة « أَرَسَ^(١٤) » إذا خففت الممزة من « أَرَأْسَ^(١٥) »، وكذلك لو سميـنا رجلاً « يَضَعَ^(١٦) »، لم تصرفه، وإن كان سقط حرف^(١٧) من وزن الفعل؛ لثبوت الزائد المانع من الصرف. وعيسى بن عمر يصرفه. وقد ذكر تمام القول في غير [هذا]^(١٠) الموضع^(١١).

(١) تكملة يلائم بها السياق.

(٢) في الأصل: حَيَ حَيِّي.

(٣) انظر المنصف ٢٨٠/٢.

(٤) في الأصل: حَيٍ. انظر الكتاب ٣٩٣/٢، المنصف ٢٨٠/٢.

(٥) في الأصل: سُوِيَّه.

(٦) تكملة يلائم بها الكلام، مأخوذة من كلامه الآتي.

(٧) هذه أقرب قراءة لها. قال السيرافي (حاشية الكتاب ١٣٢/٢): « ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه بأصم، قال: لأن أصم لم يذهب منه شيء؛ لأن حركة الميم الأولى في أصم قد أقيمت على الصاد. وليس هذا بشيء؛ لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد والمانع من الصرف لا يوجب صرفه، وأصم أخف من أصم الذي هو الأصل، ولم يجب صرفه ».

(٨) الأَرَاس: العظيم الرأس.

(٩) في الأصل: حروف.

(١٠) تكملة يلائم بها الكلام.

(١١) انظر الكتاب ١٣٢/٢، شرح الشافية للرضا ١/٢٣٢-٢٣٤.

قوله: « وتقول في (فَعُلان) من (قوٰيٰت): قَوَّان، وكذلک (فَعُلان) من حییت: حَیَّان-إلى قوله- ومن قال: حَیَّي عن بینة قال: قَوْوان »^(١).

[١١٧] أمّا إدغام « قَوْوان »؛ فلأنّ « فَعُل، وفَعِل »، مما / عينه ولامه من جنسٍ واحد في الاسم والفعل الصحيحين، يجب فيه الإدغام، لوبنينا « فُعلاً » من « رَدَدَت » اسمًا، لقلنا: رَدُّ، وأصله « رَدُّد »، [وإذا بنياه « فَعُلاً » قلنا: رَدُّ، وأصله « رَدِّد »]^(٢)، وإنما حاز الإظهار؛ لأنّ الواو الثانية تنقلب ألفاً إذا ترّفت، ولم تكن لتشتت، فصار بمثابة « حَيٌّ »، الذي يجوز فيه الإدغام، ويجوز فيه الإظهار؛ لأنّ الياء الثانية تنقلب ألفاً في « يَحَيَا »، وقد تقدّم هذا. وهذا قول أبي عثمان^(٣).

وأمّا المبرّد فقال: « قَوْوان » غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَويان، فتُكسر الأولى، وتُقلب الثانية ياءً؛ ثلاً يجتمع واوان في أحدهما ضمة والأخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عمر الجرميّ وجميع أهل العلم^(٤).

قال أبوالفتح^(٥)-رحمه الله-: والوجه عندي إدغامه؛ ليس لم من ظهور الواوين مضمومة إحداهم، فإذا قال: قَويان^(٦)، التبس « فَعُلان » بـ« فَعلان »، فمن هنا قوي الإدغام.

فإن قيل: فإنه إذا أدغم لم يعلم فأفعُلان هو أم فعُلان؟
قيل: هذا محال؛ لأنك لو أردت بناء « فَعُلان » من « قويٰت » لقلبت اللام لانكسار ماقبلها، فقلت: قَويان، ولم تُدغم؛ لاختلاف الحرفين. وإذا وصلت إلى

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) تكمّلة يلائم بها الكلام. انظر النّكّت ١٢٢٦.

(٣) يعني: جواز فك الإدغام، كما قال سيبويه. انظر المنصف ٢٨١/٢.

(٤) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣٧٠، شرح السيرافي ٣٤٧/٦ (خ)، الانتصار ٣٣٢، المنصف ٢٨٢/٢.

(٥) المنصف ٢٨٢/٢.

(٦) في الأصل: قَويان.

إظهار ما في نفسك من البناء المراد، فلا وجّه لعدولك عنه، فلهذا تقول في «فَعِلان»: قَوِيان، ليجتمع فيه قلب الأثقل إلى الأخف، وبيان مأثيريد من حركة العين.

قال المؤلّف^(١)-رحمه الله-: أمّا ما ذهب إليه ابن جنّي من أنّ قلب الضمة كسرة، والواو ياء، يؤدّي إلى الالتباس، وإنْ كان، الإلباب غير محفول به^(٢)، وقد تقدّم لنا في هذا المجموع بيان ذلك^(٣). وممّا يوضّحه أنّ كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لوجهين كـ«مُختار»-وهو كثير- وهو متعدد بين «مُفتعل»، «مُفتَّعل»، وكذلك «ديك»، «فِيل»، على مذهبنا؛ فإنه متعدد بين « فعل وفُعل»؛ ولأنّه إذا أدغم وقع الالتباس.

وأمّا ما ذهب إليه المبرّد من اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة^(٤)، والثانية متّحة، لا يجوز؛ لثقله، فباطل^(٥)؛ لأنّا قد وجدنا من كلامهم نظيره؛ لأنّه إذا نسبت إلى «صُوَى»، بعد التسمية به، قلت: صُوَويٌّ، ولا خلاف في ذلك مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متّحة، وقبل الأولى ضمة، والحركة بعد الحرف في التقدير فكأنّها في الواو.

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه، وهو الصحيح؛ لأنّ مثل «قَوْان» وإن لم يجيء في كلامهم مصحّحاً ولا معاولاً، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشباه الأشياء إليه، وأشباه الأشياء به «صُوَويٌّ».

(١) انظر المتع ٧٥٩، ٧٦٠.

(٢) في الأصل: محمول به. انظر المتع ٧٦٠.

(٣) انظر مثلاً ما سبق ١٠٨، ٥٣٦، ٥٣٧، ٦٢٧.

(٤) في الأصل: اجماع واوين الأولى منهما مجموعه.

(٥) في الأصل: ولم.

قلت: هذا قول بعض النحوين^(١)، وفيه شيء؛ وذلك أنه جعلَ تمام تشبيه «صُوَّي» بـ«قَوْان»، أنَّ الحركة بعد الحرف في التقدير فكأنَّها في الواو، وهذا من جعل الأمر الحكمي مساوياً للأمر اللفظي، وليس ينبغي أن يكون كذلك إلَّا بعد النطق من العرب حين تريده أن توجهه مانطقت به العرب؛ لأنَّه خرَجَ عن القوانين، فيقال حينئذٍ بما يسُوغ ذلك، وتكون العلة غير متعددة، إنَّما هي حكمية - بكسر الحاء - وهذا الذي قاله أبوالعباس واضحٌ فيه أنَّ الواو إذا كانت مضمومةً أتقل منها إذا كانت قبلها الضمة، وإنَّما غرَّ هذا القائل أنَّهم قد احتجّوا بقول الشاعر:

أَحَبُّ الْمُؤْدِينِ إِلَيْيَ مُؤْسِي^(٢)

[١١٧] بأنَّ قبل الواو ضمة الميم، وكأنَّها في التقدير: / بعد الميم، فكأنَّ الضمة على الواو، والواو المضمومة يصحُّ همزها^(٣). وهذا على ما قالت لك يقال بعد السَّماع، فيقنع فيه بالتوهم، فافهم الفرق بينهما، فإنَّ فيه غموضاً.

وقال ابن ولاد^(٤): قول المبرد: ينبغي أن يقول: قَوِيان، كما يقول في الفعل: قَوِيَّ، فيقلبه في «فَعُلان»، كما قلبها في الفعل، ويكسر، فليس يجب ذلك؛ لأنَّها تصحُّ مع الألف والنون^(٥) في «فَعُلان» كما صحت في «النَّزَوان»، وكما صحت

(١) كابن عصفور صاحب الكلام السابق. وقد سبق تخريره كلامه.

(٢) عجزه:

وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

والبيت قد سبق تخريريه ٤٢٥.

(٣) انظر مثل هذا الرد لابن مالك في حاشية المتمع ٧٥٨ نقالا عن إحدى نسخه.

(٤) انظر الانتصار ٢٦٧.

(٥) في الأصل: واللام.

العين أيضاً في « الدّوران »^(١)، فالعين واللام جمِعاً يصّحّان في هذا البناء، وهي في الفعل طرفٌ، فليس يجب أن يكون مثلها في الفعل، وثبتت الواوين في بناء « فعلان » كثبوهما في النّسب إذا أضفت^(٢) إلى مثل « لَكَةٍ » مصدر « لَوْيَت لَيَا »، [فقلت]^(٣): لَوَّيٍّ، وتحريك الواو بالضّمة وبعدها واو، كتحريك الياء بالكسرة وبعدها ياء، في قوله: حَيٍّ.

فأمّا « قويت » فإنّ العرب قلبت الواو الأخيرة ياء لَمَا كسرت الواو التي قبلها؛ لأنّهم لم يبنوا مضاعف الفعل بالواو فعلاً على « قووت »^(٤)، ولا « وعوت »، فهم يقلبونه إلى الياء، فهذا مستقلٌ في الفعل، فأمّا الأسماء فقد يجمعون بين الواوين فيها، ولم يستقلوا بذلك في مضاعف الياء؛ لأنّ الياء أخفٌ من الواو، فصارت لها رتبة عليها، لخُفتها.

قال الأعلم^(٥): ومما يؤيد قول الجرمي مقالة سبويه بعد هذا: إذا بنيت « فعلوة » من « غَرَوْتُ »، قلت: غَرْوِيَّة؛ استقلالاً لـ« غَرْزُوَةً »، فإذا كانتا لاتثبتان في « غَرْزُوَةً » وجب ألا تثبتان في « قَوْأَنْ »^(٦). وقال الزجاج: لايجوز أن يبني من « قويت » « فعلان »؛ لأنّه ليس في الكلام البتة اسم ولا فعلٌ مما عينه

(١) في الأصل: الدروان.

(٢) في الأصل: اضيفت.

(٣) تكملة من الانتصار ٢٦٧.

(٤) في الانتصار ٢٦٧: « قويت ».

(٥) انظر النكت ١٢٢٧. وانظر شرح السيرافي ٦/٣٤٧ (خ).

(٦) رد ابن مالك تشبيه قروان بغزوية، وعلله بقوله: « لأنّ الأولى في قروان عين، والثانية لام، وهي في غزووة لام والثانية زائدة، وليس تعلييل اللام كتعليق العين، وليس الألف والتون كالثاء؛ لأنّ ابراهيم صحّحوا نَزَوان وغليان، وأعلّوا قناه وقطاة وشوا الرأس ودواء، فهذا فرقٌ بين... ». ذكر هذا ضمن تعليق له مثبت في إحدى نسخ المطبع. انظر المطبع ٧٥٤.

يعني: أنهم كرهوا اجتماع الياءين وألّا يعلوا، فتطرّقوا^(٣) إلى الإعلال بأن حرّكوا الياء الأولى من « حيّان »، وكانت الأولى مصاحبة في الإدغام الثانية، فلم يكونوا ليلزموا الأولى الحركة والأخرى على حالها وقد غيروا الأولى، فأبدلوا الياء واواً؛ لئلا تجتمع ياءان، وليرعلم أنّ الحركة مغيّرة لوجود الواو في موضع الياء.

قال المبرّد^(٤): حيّان أصله « حيّان » - ساكن العين - لأنّ « فَعَلَانَ » إنما يجيء فيما كان اضطراباً وحركة، نحو^(٥) « النَّزُوانُ وَالْغَلَيَانُ »، فلما قلبوا اللام واواً لزمها^(٦) القلب، فتصير واواً قبلها ياء، فتُعلّ إعلال « سَيِّدٌ »، فتصير « حيّان »، فحرّكوا الأولى وأبدلوا الثانية واواً، وإنما استثقلوا « حيّان » كما استثقلوا « حَسِيَّ »، وإن كان « حَسِيَّ » أثقل.

وقال أبو عثمان المازني^(٧) - رحمه الله -: « حَيَّان » عَلَى مَا لَا يُسْتَعْمَلُ^(٨) ، ليس في الكلام فعلٌ مستعملٌ^(٩) موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً،

(١) في الأصل: فيه فعل تقلب. والمثبت من التكثف ١٢٢٧.

(٢) الكتاب / ٣٩٤ وفيه: «وأمّا قوّهم ...».

(٣) في الأصل: وان لا يعلوا يتطرقوا.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٤٨/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٧، ١٢٢٨.

(٥) في الأصل: ونحو.

(٦) في الأصل: فلو قلبو اللام واوا للزمها.

(٧) بتصّرفٍ ٢٨٤، ٢٨٥ المنصف

(٨) في الأصل: ما يستعمل.

(٩) في الأصل: مستقيلاً.

وعلى ذلك جاء « حَيَاةً »، وهذا كقولهم: فاظ المِيْتُ يفِيظُ فيظاً [وفوظاً]^(١)، ولا يشتقون من « فوْظٍ » فعلاً^(٢).

قال ابن جنّي-رحمه الله:- هذا التّشبّيه غير مستقيم؛ لأنّ « فَوْظاً وَفَيظاً » لغتان كما ترى، ولا يُنكر في كلامهم أن يكون ماعينه ياء وواوً يعتقان عليهم، نحو قوله: تاه يتّيه، وطاح يطحّ، وقالوا^(٣): هو أَئْوَهُ مِنْهُ، وَأَطْوَحُ مِنْهُ، فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم ماعينه ياء ولا مه واوً فنقيس^(٤) / هذا^(٥) عليه.

[١١٨] فأمّا قوله: رجاء بن حَيَاة^(٦)، فالواو فيه بدل من الياء، وأصله « حَيَاةٌ »، و[جاز]^(٧) ذلك لأنّه علمٌ، والأعلام قد يجيء فيها مالا يجيء في غيرها.

وحمل الخليل « الحَيَوانَ » على أنه من مضاعف الياء وأنّ الواو فيه مبدلٌ من الياء؛ لأنّه من « الحياة »، وأنّه لم يجيء في كلامهم ماعينه ياء ولا مه واوً^(٨).
وقوله: « تقول في مَفْعُلَةٍ من رميته: مَرْمُومَةٌ »^(٩).

هذا إن بنيتها على التّائيث، وإن بنيتها على التّذكير قلت: مَرْمِيَةٌ. وذلك لأنّ الأصل^(١٠) « مَرْمِيَةٌ »، فوّقعت الياء بعد ضمة غير متطرفة؛ لأجل التّاء، فقلبت واواً استثنالاً للإياء بعد الضّمة، كما قالوا: لَقْضُوا الرَّجُلُ، فَأَبْدَلُوا إِيَّاهُ وَأَوَّاهُ، وهذا إذا

(١) تكميلة من المنصف ٢٨٥/٢.

(٢) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٥، ٢٨٦: « ويقال: فاظ الميت يفِيظُ فيظاً ويفوظُ فوْظاً ». في الأصل: وقال.

(٣) في الأصل: فيقيس.

(٤) في المنصف: الحيوان.

(٥) انظر الكتاب ٣٨٩/٢.

(٦) موضعه مخروم.

(٧) انتهى النّقل من المنصف. وانظر المقتضب ٣٢٢/١، الأصول ٣٨٥/٣.

(٨) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٩) في مَرْمُومَةٍ.

اعتددت بالباء^(١)، فاما إن بنيت على المذكر، ولم تعتد بالباء، بل جعلتها كأنها خلقت البناء بعد كماله للمنظر، قلبت الضمة كسرة؛ لأنّ الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة، ثمّ لحقت بعد ذلك الباء^(٢).
قوله: «ألا تراهم قالوا: خطوات، فلم يقلوا الواو»^(٣).

يعني^(٤): أنّ الذي يُبَيِّنُ أنّ الذي يُبَيِّنُ على التأنيث لا تقلب فيه الواو قراءة^(٥) الناس: «الخطوات»^(٦)؛ لأنّه إنّما عرض التقىل^(٧) في الجمع، ولم تكن الواحدة مثقلة، وصار «الخطوات» إذا ضمّت الطاء منها بمترلة «غرفات» من قوله تعالى: «لَوْهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمْنُونَ»^(٨)، والواحدة «غرفة»، وكذلك الواحدة «خطوة»، فالتقىل عارض في الجمع، ولو قدرت الطاء مضمومة في الواحد للزمانك أن تقول إذا بنيتها على التذكير: خطيبة، فتبديل الضمة كسرة، فتصير الواو ياء؛ لأنك كنت تقدر «خطو»، فيلزمك مايلزم «أدل»، ولكنك لما جئت بعلامة التأنيث في الجمع، وهو الألف والباء، وبنيت الكلمة عليها، صارت الواو حشوأ، لاطرفاً، فصحت كما صحت في «عنفوان وأرجوان»؛ لأنّ الكلمة مبنية على الألف والنون، وكذلك «عرقوبة وقمحة»، لما بنيتها على الهاء صارت الواو حشوأ، فصحت.

(١) في الأصل: بالياء.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب / ٣٩٤ / ٢.

(٤) انظر المنصف ٢٩١ / ٢، ٢٩٢.

(٥) في الأصل: وقرات.

(٦) البقرة: ١٦٨، الأنعام: ٢٠٨، الأنعام: ١٤٢، التور: ٢١. وقرأها بضم الطاء حيث وقع قبل وحفض وابن عامر والكسائي. انظر الإيقاع ٦٠٥.

(٧) في الأصل: اذا عرض التقىل.

(٨) سبأ: ٣٧.

ولذلك قال سيبويه: إنك إذا سميت رجلاً بـ«ذَيْتَ»، ثم جمعته قلت: ذِيَاتٍ بتحفيف [الياء]^(١)، فتحذف التاء، كما تُحذف علم التأنيث؛ لأنها تحرى مجرى علم التأنيث، كما حذفتها من «بنات»^(٢) ولم يلزم من هذا أن يكون الاسم قد بقي على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنك بنطيه على علم التأنيث في الجمع، كما بنيت «عَرْقُوَةَ» على علم التأنيث في الواحد، فصارت الياء في «ذَيَاتٍ» في حشو الكلمة، وصارت التاء حرف الإعراب، بمترلة النون في «عُنْفُوان». ونظير ذلك قوله: شاء، ولو لا ذلك -أعني: الهاء- لما جاز أن يكون اسم متمكن على حرفين أحدهما حرف لين.

قوله: «لم يجمعوا (فُعلا)»^(٣).

يعني: لم يجمعوا «خُطُوا»؛ لأنهم كان يلزمهم أن يغيّروه كما يغيّرون «أَذْلَواً»، فيقولون: أَذْلَ.

وقوله: «ولا (فُعلة) جاءت على (فعل)»^(٤).

يعني: ولا مُؤثنا بُني^(٥) على مذكر؛ لأن المؤنث المبني على المذكر يلزم منه اعتلال ما يلزم المذكر؛ لأن لا يدخل التأنيث توهماً إلا بعد سبق الإعلال.

وقوله: «ولكنهم لم يتكلّموا [إلا] بـ(كُليات) مخففة»^(٦).

يعني: أنهم قالوا في «ظلمة»: ظلمات، فأسكنوا الصّحيح، ولو حرّكوا لما

(١) تكملة من المنصف ٢٩٢/٢.

(٢) انظر الكتاب ٨٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢. وفي الأصل: ولم.

(٤) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٥) في الأصل: يلي.

(٦) الكتاب ٣٩٤/٢. وما يمتنع معقوفين تكملة منه.

[١١٨] وجَب انقلاب شيء / [فَإِن]^(١) يُلْزِمُوا نَحْو «كُلُّيات» الإِسْكَان كراهيَةً انقلاب الياء وواوً، أحَدَر^(٢)، وهو الذي أراده بقوله^(٣): «فِرَارًا منْ أَنْ يَصِيرُوا إِلَى مَا يَسْتَقْلُونَ»^(٤). قال ابن جَنَّي^(٥)- رَحْمَهُ اللَّهُ-: ولكن من قال في «حُجْرَات»: حُجَّرات، وفي «رُكْبَة»: رُكَّبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمة، فقياسه عندي «كُلُّيات»؛ لأنَّه لاقلب يجب؛ لزوال الضمة من قبل اللام. وقوله: «لأنَّ الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة»^(٦).

يريد^(٧): أنَّ الإِسْكَان أكثر في الياء والواو؛ وإنما كان أكثر؛ لأنَّهم قد قالوا في جمع «سِدْرَة»: سِدْرَات، فأسكنوا الدال، وهرموا من اجتماع كسرتين، ولو لم يسكنوها لما وجَب انقلاب شيء، وإذا كان الأمر كذلك فتسكين الدال من «مِدِيَات»، وبعدها ياء، وكلتاها ثقيلة، أولى. ومن فتح في «سِدْرَات» كان فتحه في «مِدِيَات»^(٨) أحسن؛ لزوال الكسرة.

قال أبو عَلَيٌّ^(٩)- رَحْمَهُ اللَّهُ-: وقولهم: سِدْرَات وَكِسْرَات، واطْرَاد الكسرتين مع قلة ذلك في الآحاد، إنما جاز لأنَّ للبناء^(١٠) على التأنيث نحوَ ليس لغيره، فهذا

(١) موضعه محروم.

(٢) انظر المنصف ٢٩٣/٢.

(٣) في الأصل: بقولهم.

(٤) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٥) المنصف ٢٩٣/٢.

(٦) الكتاب ٣٩٥/٢.

(٧) انظر المنصف ٢٩٣/٢، ٢٩٤.

(٨) في الأصل: مدرات.

(٩) انظر المنصف ٢٩٤/٢.

(١٠) في الأصل: البناء.

أيضاً ممّا يؤكّد^(١) باب «رميّة، وعرقوّة».

وقوله: «فإنْ قياسه أن يقول في (جرّوّة): جريات^(٢).

يعني^(٣): فتقلب الواو ياء للكسرة قبلها، كما قلبت الياء واواً للضمة قبلها، وإن كان قلب الواو إلى الياء من باب قلب الأثقل إلى الأخفّ، ولكنّه كأنّه متجنّب لا يقال.

قوله: «وتقول في مثل (كَوَالِل) من (رميت): رَوَمِيَا، ومن (غَزوّات): غَوَزُوَا - إلى قوله - ولكنّك قلبت الواو ياء إذ كانت ساكنة^(٤).

اعلم أنّ «كَوَالِل» وزنه «فوعلَّ»، الواو زائدة وإحدى اللامين، والهمزة أصلية، فإذا بنينا مثله من «رميت» فأصله أن تقول: رَوَمِيِّي، فتحرّكت الياء الثانية وانفتح^(٥) ماقبلها فتقلب ألفاً، ومن قويت: قَوَوَا؛ وذلك أنّ عين الفعل منه ولامه واواً؛ لأنّه من «القوّة»، فالواو الأولى واواً «فَوَعْلَّ» الزائدة، والواو المشدّدة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واواً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فهي اللام المعادة في «كَوَالِل».

ويجب على قياس قول الأخفش في «فَوَعْلَّ»^(٦) من «قويت»: قَوَيَّا^(٧)؛ لاجتماع ثلاث واوات، كما قال في «افْعَوَلَّ» من^(٨) قال: اقوَيَّل. وسيبويه

(١) في الأصل: يذكر.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢. وفي الأصل: جريات جريا.

(٣) انظر المنصف ٢٩٤/٢، ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢. وفي الأصل: ... غزويا... اذا كانت.

(٥) في الأصل: وينفتح.

(٦) في الأصل: من قول الأخفش في فوعلل.

(٧) انظر الأصول ٣٧٦/٣.

(٨) في الأصل: على من.

-رحمه الله - يقول: أقوّل^(١).

وقوله: «فَأَجْرِ أُولَ (وَعَيْتُ) عَلَى أُولَ (وَعَدْتُ)، وَآخِرَه عَلَى آخِرَ (رميَت)^(٢)»

يريد: «وعيت» « فعلت» بفتح العين وفاؤه واو ولامه ياء، و« فعلت» مّا فاؤه واو تُحذف^(٣) واوه في المضارع؛ لأنّه على «يفعل»، ويكون مضارعها كمضارع «رميَت»؛ لأنّهم جعلوا مضارع « فعل» المفتوح العين من نحو «رمي» مّا لامه ياء على «يفعل»، فتقول: وعيت أعي.

وقوله: «أُولَ (وجيت) عَلَى أُولَ (وجلت) [وآخِرَه] عَلَى آخِرَ (خشيت)^(٤)».

يريد: فتقول: يوجي، كما تقول: يوجل، وياؤه كياء «خشيت»؛ لأنّها تنقلب أللّا في المستقبل إذا قلت: يخشى، ويوجي، فتشبت الواو لّا لم تقع بين ياء وكسرة.

وقوله: «و(وأيت) بعتلة (وعيت)^(٥)».

يعني: أنّ الهمزة حرفٌ صحيح، والاعتلال في واوه التي هي فاء الفعل، وفي الياء التي هي لام الفعل، بعتلة «وعيت».

«كما أنّ (أويت) كـ(غويت وشويت)^(٦)».

(١) وهو قول الخليل أيضاً. انظر الأصول ٣٧٦/٣، المنصف ٢٤٤/٢، المتمع ٧٤٧، شرح الشافية للرضي ١٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) في الأصل: فتحذف.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢. وما يain معقوفين تكملاً منه.

(٥) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢. وفي الأصل: كوعيت.

يعني: أنَّ الهمزة في «وأيت» بمثابة حرف صحيح، كغيرها من «غوايات» وشين «شوئيات».

[١١٩] قوله: / «وتقول في (فعلة) من (غزوٰة): غزوٰة، ولا تقول: غزوٰة».^(١)

أصل هذه المسألة^(٢) «غزوٰة»، فغيرت، لأنَّك لوم تقلب اجتماع في الطرف واوان في إداتها ضممة، فصار هذا كاجتماع ثلاث واوات. وكأنَّ أبا الحسن الأخفش من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله إذ يقول في مثل «افعُوْعل» من «القول»: أقوَيْل^(٣)، ولا يجتمع ثلاث واوات، كما لم يجمع الخليل في «غزوٰة» بين واوين وضممة. وقد احتاج بهذا القول أبو بكر لأبي الحسن، وحسن مذهبة، واعتمد عليه في «اقوَيْل»^(٤).

ويجوز بعد لحتج أن يتصر للخليل فيقول: إنَّ الواو قد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا ثبت في مثله في الأسماء؛ الاتر إلى صحتها في نحو «يغزو» ويدعوا»، وليس في الأسماء اسمٌ في آخره واو قبلها ضممة؟ فتنقلب الواو في «غزوٰة» لأنَّها اسم، وأقرّها في «اقوَوَل» لأنَّه فعل.

فإنما وجب القلب في التذكير والتأنيث جميماً؛ لأنَّ اجتماع واوين وضممة مكرورةً وسطاً، كما أنَّ ذلك مكرورةً طرفاً.

ويقوى قول^(٥) الخليل أيضاً، أنَّ بعد الواوات في «اقوَوَل» حرفاً أصلياً وهو

(١) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٢) انظر المنصف ٢٩٠/٢، ٢٩١.

(٣) تقرأ في الأصل: القوبل.

(٤) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣١٤. وقد سبق قبل قليل مذهب سيبويه والأخفش.

(٥) في الأصل: ويقرى في قول.

اللام، ولو قلت: **غَرْوَة**، لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصليّ، فضعفـت الواو، فقلبت!
 قال المؤلّف: ذكر المازني هذا الذي ذكر سبيويه-رحمـه الله- وبـيـن مرادـه
 منه، ولم يـبـيـنـه سـبـيـوـيـهـ، لـكـنـهـ اـتـكـلـ عـلـىـ فـهـمـ القـارـئـ عـنـهـ، فـقـالـ أـبـوـعـثـمـانـ^(١): أـعـلـمـ أـنـ
 ماـكـانـتـ فـأـوـهـ وـاـوـهـ يـاءـ، فـإـنـ أـوـلـهـ يـجـرـيـ عـلـىـ أـوـلـ «ـوـعـدـتـ»ـ، وـآخـرـهـ عـلـىـ
 آخـرـ «ـرـمـيـتـ»ـ، وـذـلـكـ نـحـوـ «ـوـأـيـتـ وـوـعـيـتـ»ـ، ثـمـ مـثـلـ فـقـالـ: وـذـلـكـ قـوـلـكـ: هـوـ
 يـئـيـ وـيـعـيـ، وـلـمـ يـأـيـ، وـلـمـ يـعـ، فـإـذـاـ أـمـرـتـ قـلـتـ: إـهـ، كـمـاـ تـقـولـ: عـهـ، وـإـذـاـ وـصـلـتـ
 قـلـتـ: إـ يـافـتـيـ، كـمـاـ تـقـولـ: عـ، وـلـلـمـرـأـةـ: إـيـ، كـمـاـ تـقـولـ: عـيـ، وـلـلـجـمـاعـةـ: أـوـاـ، كـمـاـ
 تـقـولـ: عـوـاـ، وـلـلـنـسـاءـ: إـيـنـ، كـمـاـ تـقـولـ: عـيـنـ.
 قال الشـيـخـ^(٢)-رحمـهـ اللهـ: استـجـازـواـ إـعـلـالـ الـفـاءـ وـالـلامـ جـمـيعـاًـ لـتـبـاعـدـ
 إـحـدـاهـماـ عنـ الأـخـرـ، وـامـتـنـعـواـ منـ إـعـلـالـ الـعـيـنـ وـالـلامـ جـمـيعـاًـ لـتـجـاـوـرـهـماـ.
 قال أـبـوـعـلـيـ: وـهـذـاـ كـمـاـ اـحـتـمـلـ الـأـسـمـ الـأـلـفـ وـالـلامـ فيـ أـوـلـهـ وـالـنـونـ فيـ
 آخـرـهـ؛ لـأـنـهـ اـعـتـدـلـ بـيـنـهـماـ^(٣)ـ فيـ قـوـلـكـ: الـزـيـدـانـ، وـالـعـمـرـانـ، وـلـمـ يـحـتـمـلـ النـونـ معـ
 الإـضـافـةـ لـأـنـهـماـ زـائـدـاتـانـ مـنـ وـجـهـ وـاحـدـ، فـتـوـالـيـ الـاعـتـدـالـ^(٤)ـ، وـمـنـ هـنـاـ حـذـفـتـ النـونـ
 مـعـ الإـضـافـةـ فيـ نـحـوـ «ـغـلـامـازـيـدـ»ـ، وـلـمـ يـقـولـواـ: غـلـامـانـ زـيـدـ، وـقـالـواـ: الغـلـامـانـ؛
 لـتـبـاعـدـ إـحـدـىـ الـزـيـادـتـيـنـ مـنـ الأـخـرـ.
 قولـ المـازـنـيـ: تـقـولـ لـلـمـرـأـةـ: إـيـ، هـذـهـ الـيـاءـ هـيـ الضـمـيرـ وـالـتـائـيـثـ، وـأـصـلـهـ

(١) المنصف ٢٣٨/٢.

(٢) الكلام الآتي مع قول أبي عليّ الفارسي في المنصف ٢٣٨/٢، ٢٣٩ بتصرف، فعلل المراد بالشيخ ابن جنّي، ولم تستخدم هذه اللفظة في الدلالة عليه فيما مرّ، وإنما تستخدم في الدلالة على أبي علي الشلوبيين، وربما كان الشلوبيين نفسه هو الناقل من المنصف، وربما كان شخصا آخر.

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) في الأصل: الاعتلال.

« اوئي »، بمحنة « اضربي » من الصحيح، فطراً عليه ماطراً من حذف الواو التي^(١) هي فاء، كما حذفت من « عدي »، وأصله « اوعدي »، فلما حذفت الواو تحرك أول الفعل، فاستغنى عن ألف الوصل، فصار « إي »، بمحنة « عدي »، فاستقلوا الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فأسكنوها وحذفوها لسكنها وسكون الياء التي هي الضمير وعلامة التأنيث.

وقوله للجماعة: أوا، وأصله « اوئيا »، بمحنة « اضربوا »، ثم حذفت الواو، وتحرك أول الفعل فاستغنى عن ألف الوصل، فصار « إيا »، بمحنة « عدوا »، فاستشلت / الضمة على الياء، فنلت إلى الهمزة وحذفت الياء التي هي لام الفعل؛ لسكنها وسكون واو الجمع بعدها.

وأما الياء في قولك لجماعة النساء: إين، فهي لام الفعل، بمحنة دال « عدن »، والثون بعدها علامه الإضمار والجمع والتأنيث، بمحنة « اضررين »، وأصله « اوئين »، ثم حذفت الواو وتحرك أول الفعل فاستغنى عن ألف الوصل.
 قال أبو عثمان^(٢): وأجر^(٣) أول « أويت » كأول « شويت »، [وعينه]^(٤)
 ولامه كعينه ولامه، تقول^(٥): إذا أمرت منه: إيو، كما تقول: اشو، وللاتنين:
 إيويا، كما تقول: اشويها، وللجمع: إيووا، كما تقول: اشروا، وللننساء: إيوين،
 كما تقول: اشويين.

قال ابن جن^(٦)-رحمه الله-: أصل « إيووا » « إيويا »، بوزن « اضربوا »؛

(١) « التي » مكرر في الأصل.

(٢) المنصف ٢٣٩/٢.

(٣) في الأصل: اوآخر.

(٤) تكملة يلائم بها الكلام.

(٥) في الأصل: يقول.

(٦) المنصف ٢٤٠/٢ بتصرف.

لأنّ «أوي^(١) يأوي» في المثال كـ«ضرب يضرب»، فقلبت الهمزة التي هي فاء الفعل ياء؛ لانكسار الأولى، ولسكونها هي، واستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها ثم سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

قلت^(٢): وهذا من هجوم الحركات على الحركات، فيكون الحكم للطارئ^(٣)، وقد ترجم على ذلك في كتاب الخصائص فانظره هناك^(٤).

فأمّا^(٥) الياء التي قبل النون في «إِيُوبِينَ» فلام الفعل بمحنة الياء^(٦) «أَرْمِينَ»، وبمحنة باء «اضربن^(٧)»، والنون علامة الجمع والضمير في المؤنث. وليس فيه إلا قلب الهمزة باء لسكونها وانكسار ماقبلها، وهذا صحت الواو في «إِيُوبِينَ»، وفي «إِيُوبَا» وقبلها ياء ساكنة، ولم تصح في «سيّد وميّت»، من حيث أنّ هذه الياء^(٨) ليست لازمة، وإنما هي بدلٌ من همزة أوي، أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها، فهي غير لازمة؛ لأنّه متى^(٩) زالت همزة الوصل صحت الهمزة؟ وذلك قولهم: قُمْ فَأُو، وكذلك: اذهب وَأُو، فلمّا كانت الياء غير لازمة جرت بحرى ياء «ديوان» التي هي بدلٌ من الواو التي كانت مدغمةً، فإذا كانوا صحيحاً الواو في «ديوان» مع آنه اسمٌ متقار^(١٠) على حالة واحدة، فهم بتصحّيف الواو من

(١) في الأصل: اوبيا بوزن اضربوا لان اومن.

(٢) أي: المؤلف.

(٣) في الأصل: الطاري.

(٤) انظر الخصائص ٦٢/٣ - ٦٥.

(٥) عودة إلى المنصف ٢٤٠/٢.

(٦) في الأصل: تاء.

(٧) في الأصل: يالخرين.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) في الأصل: مات.

(١٠) أي: مستقر.

«إِيُّو»^(١)؛ لأنَّ الفعل لا يستقرُ على حالة واحدة^(٢)، أولى.

(١) في الأصل: ابوبن.

(٢) في الأصل: واحد.

هذا باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجموع. الترجمة.

قوله: « لأنّها بمثابة غير المعتلّ »^(١).

يعني: أنّ الياءين قويّات بالإدغام.

وقوله: « ولا تغيير الألف في الجموع الذي يليها »^(٢).

أي: لا تقلب الألفُ الياءَ التي تليها همزة.

وقوله: « لأنّ بعدها حرفًا لازمًا »^(٣).

أي: غير متغيّر، وقد قويّ بالإدغام، وصارت الياء بمثابة الدالين من « معدّ ».

وقوله: « ويجري الآخر على الأصل؛ لأنّ ما قبله ساكنٌ، وليس بـألف »^(٤).

يريد: أنّ فيه سببين يمنعانه^(٥) وهما: أنّ الحرفين قد قويّا بالإدغام فصارا^(٦)
بمثابة الدالين من « معدّ »، ولما لم تقلب الألفُ الأولى^(٧) لقوّتها بالثانية لم يعتلّ الشاي
لقوّتها بالأولى. وأيضاً فإنّ اعتلال الثاني إنّما يكون إذا كانت قبله حركةٌ هي
فتحة بمثابة « رحى » - في الأصل - وإذا كان قبله ساكنٌ هو ألف كـ« رِدَاعٍ »،

(١) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: لأنّما.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٥) هذه أقرب قراءة للكلمة.

(٦) في الأصل: فصار.

(٧) في الأصل: الأولى. قال سيبويه ٣٩٧/٢: « فإذا جمعت فعلٌ نحو رميّ وهيّ، قلت: هبّي ورميّ؛ لأنّما بمثابة غير المعتلّ نحو معدّ وجّه، ولا تغيير الألفُ في الجموع الذي يليها؛ لأنّ بعدها حرفًا لازمًا، ويجري الآخرُ على الأصل ».».

وهذه الأولى ليست كذلك. هذا قول بعض النحوين^(١).

وعندي أن هذين السَّبَبِينَ واحدٌ؛ لأنَّ كونَ أحدُهُما مدْعَمٌ في الآخر هو
معنى الذي قبله ساكن؛ لأنَّ المدْعَمَ هكذا يكون / أبداً.

وقوله: «ليس بحرف الإعراب»^(٢).

يريد: ليس بحالة «كساء وراء»؛ لأنَّ أصلها «رداي، وكساو».

وقوله: «لأنَّ ماقبلها مكسور»^(٣).

يعني: اعتَلَتْ اعتلال «قاضٍ وغازٍ».

قوله: «كما همزوا في (رأية وآية)»^(٤).

قلت: النّسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس
إلى نوعين منه:

قسم يلزمُ الياءَ فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تقلب همزة؛ لأنَّها بعد
ألف زائدة، ولو لا الهاء لما صحت، وذلك نحو «صلالية، ودرحية، وسقاية»، فهذا
تقلب الياء فيه همزة، ثم تدخل ياء النّسبة؛ لأنَّ النّسب تحذف له تاء التّائيَّة،
فتصرير الياء همزة لظرفها، ويصير كـ«راء وكساء»، ويجوز قلب الهمزة واواً،
فتقول: صلاوي.

ومنه قسم تقع الياء فيه طرفاً بعد ألف، ولا تقلب همزة كقولك: راي، في
جمع «رأية»، وثاي، في جمع «ثانية»، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه: الهمز

(١) انظر الكتاب ٣٩٧/٢، شرحه للسيرافي ٦/٣٧٧-٣٧٥ (خ)، التعليقة ٥/١٣٦، ١٣٧.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

كقولك: رأيٌ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، وإن شئت تركت [الياء]^(١) على حالها. فاما من همز فلان الياء وقعت بعد ألف زائدة، وكان حقها أن تهمز قبل النسبة، وتعلّ، ولكنهم صاحبوا وهي شاذة، فلما تسبب إليها، وزيدت ياء النسبة، ولزمت الكسرة الياء الأصلية، ردّوها إلى ما يوجب القياس من الهمز.

قوله: « ومن قال: أُميي »^(٢).

يعني: من لا يتألي في « أُميي » باجتماع أربع ياءات؛ لأن كل واحدة منهما قد سكن ماقبلها، فجرت لذلك مجرى الصحيح، و« آبي » مشبه بهذا؛ لاجتماع ثلاث ياءات، والألف مشبهة بالياء، فكانه اجتمع فيه أربع ياءات.

قوله: « ولو قال إنسان: أحذف في جميع هذا »^(٣) إلى آخر الفصل.

يعني^(٤): لو قال إنسان: إنه تحذف إحدى الياءات في « رَمَابِي، ورَايِي »، فيقول: رَمَايِي، لكان يجب عليه أن يلزم الحذف أبداً، ولا يكون بمقدمة « أثاف، ومعاطٍ »؛ لأن الذي يقول: أثاف، ومعاطٍ، فيخفف، قد يقول: أثافي، ومعاطي، فيشدد، والذي يحذف « رَمَايِي »، فيخفف، لا يجوز له التشديد؛ وذلك لأن « أثاف، ومعاطٍ »، كان قد يجوز له فيه الحذف والإثبات؛ لاجتماع الياءين، فلما كان « رَمَابِي » فيه ثلاثة ياءات، وهي أثقل من « أثافي »، ألمزوا الأنفل التخفيف، كما أنه لما جاء القلب في « مَدَارٍ » للتخفيف، فقالوا: مدَارِي، كان ذلك لازماً في « مَطَايا ».

(١) تكلمة يلتمس بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٣٧٩، ٣٨٠ (خ)، التكث ١٢٣٠.

وقوله: «وَلَمْ يَكُونُوا لِيَغْيِرُوهَا»^(١).

يعني: أنّهم يقلبون الهمزة، ويقلبون منها إلى الواو، فإذا وجدوا الساوا لم يدغموها، ولم يغيّروها، ونظير هذا أنّهم يقولون في «رداة»: رداي، فإذا نسبوا إلى «شقاوة» قالوا: شقاويّ، ليس إلا؛ لأنّهم قد علموا أنّهم إذا قلبوا الواو همزة كما في «كساء»، فإنّهم يرجعونها إلى الواو، فإذا رجعوا إلى الواو لم يعدلوا عنها.

رأى الأمر يُفضي إلى آخرٍ فصيّر آخرَه أولاً^(٢)
قوله: «مَعَايَا وَمَدَارِي وَمَكَاكِيّ»^(٣).

يعني^(٤): أنّ من غير الياء الأولى في «رماديّ»، فجعلها همزة، أو واواً^(٥)، ولم يحذفها، فقد حمله على أشياء من كلام العرب تغييرٌ ولم يلحقها حذفٌ، فمن ذلك: معايا، جمع «معي»، وكان الوجه أن يقال: معايٍ، فقلبوا الياء ألفاً، ولم يحذفوها، وكذلك «مداري» أصلها «مدار»، و«مكاككيّ» كان أصلها «مكاكيك»؛ لأنّه جمع «مكوك»، ولكنّهم استقلوا / ثلاث كافات، فقلبوا الأخيرة ياء.

وقوله: «وَهُمْ قَدْ يَدْعُونَ الْهَمْزَةَ إِلَيْهَا فِي مَثَلِ (غَزاوِيّ)»^(٦).

في مثل الأول: هو «فعاليل» من «غزوٌ»، ولا يصرف، والثاني: هو

(١) الكتاب ٢/٣٩٧.

(٢) في الأصل: إلى اخره. والبيت لحمدود الوراق. انظر الخصائص ١/٢٠٩، ٣١/٢، ٢٠٩/١، ١٧٠، سر صناعة الإعراب ١/١٨٨، المحتسب ١/١٨٨، طبقات الشعراء لابن المعتر ٣٦٧، نتائج الفكر ٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٠، شرح المقدمة الجزئية الكبير ٢٧٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٧.

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٣٨١، ٣٨٢ (خ)، التكث ١٢٣٠. وانظر الكتاب ٢/٣٩١، ٣٩٢.

(٥) في الأصل: وواوا.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٧. وفي الأصل: وقولهم وهم يزغمون.

المنسوب إلى «فعّال»^(١) إذا بنيته من «غزوٌ»، فتقول: غزاء، فتنسب^(٢) إليه «غزاًي»، وغزاًوي^(٣)، فلما تركت الهمزة هنا، وعدلت إلى الواو، لم يكن^(٤) لك في «فعاليل» أن تعدل عن الواو لما وجدتها.

قوله: «والباءات قد تكرهن إذا ضوعن واجتمعن»^(٥).

فتفرّ إلى الواو، نحو «رحوي»، فتدخل الواو على الباءين، وإن كانت الباء أخفّ منها؛ كراهيّة لاجتماعها، فأرادوا أن يُخالفوا لفظها إلى الواو؛ إذ كانت^(٦) أختها.

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٣.

(٢) في الأصل: فنسب.

(٣) في الأصل: ولم يكن.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢ وفيه: «فالباءات قد يكرهن».

(٥) في الأصل: اذا كانت.

هذا باب التّضييف

الذى قاله في صدر الباب صحيح، والإنسان يجد ذلك في نفسه، فإذا نطقت به «ضرب»، وجدته ضرورة أخف من «رد»، ولهذا شبه الخليل هذا بمشي المقيد؛ لأن الناطق بالحرف، ثم يعود لسانه إلى ذلك الموضع بعينه، ويعمل فيه بنصَبٍ، كما أن المقيد كأنه تقع قدمه في الموضع الذي نقلها منه، ولهذا يقال: انتقل من كلام معاد.

قوله: «ولم يجيء (فعَلٌ)»^(١).

قال الأعلم^(٢): «زعم بعض النحويين أن ذكر سيبويه-رحمه الله- لهذا لامعنى له، وإنما أنكروا ذلك؛ لأن (فعَلٌ) في الكلام نحو (سَفَرْجَل)، [و(فعَلٌ)] نحو (جِرْدَحْل)[^(٣)]، و(فعَلٌ) نحو (قُدْعَمِل). وقد غلطوا، وذهب عليهم ما قصد، وإنما أراد به: لم يجيء (فعَلٌ)، ولا ماته الثالث من جنس واحد مثل (فعَلٌ)؛ لأن الترى أنه قال عَقِيبَ ذلك: (ولم يبنوهنَ على على فُعالٍ؛ كراهية التّضييف) يعني: لم يأت على (فعَالٌ)، واللامان من جنس واحد، وقد يجيء عليه واللامان مختلفان، كقوفهم: عُذَافِر، وحمارس، وعلى (فعَلٌ) واللامات مختلفة».

قلت: قوله: وزعم بعض النحويين أن ذكر^(٤) سيبويه لهذا لا معنى له، غير حميد؛ لأنَّه لو زعم ذلك نحوَيْ لنسب إلى سيبويه: أن^(٥) ذلك لا يوجد في الكلام،

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعد: «ولا فَعَلٌ، ولا فَعَلٌ». المراد التّمثل بهذا النوع من الأوزان، لامنه الأوزان بعينها.

(٢) النكت ١٢٣١.

(٣) تكملاً من النكت ١٢٣١. وانظر شرح السيرافي ٣٨٥/٦، ٣٨٦ (خ).

(٤) في الأصل: إن انكر.

(٥) في الأصل: لنسب إلى سيبويه إلى إن.

وهو الذي علّمنا الأوزان، فلأيُطْنُ نحويٌ شَمَ للنحو رائحةً أَنْ سيبويه أراد ذلك، فكيف يقول: لامعنى له، غاية أَنْ يقول: لا أفهم مراده من هذا الكلام؛ فإِنَّى لأنعجب من الأعلم من إيراده هذا على أَنَّه مشكل، وأنَّ بعض النحوين يزعمون ما ذكر^(١).

ويعني بالتدارك^(٢): التوانى.

ومعنى: «في موضع واحد»: في موضع مخرج واحد^(٣).
وأراد بالمهلة^(٤): أَنْ يكون بينهما حرفٌ آخر، كقولهم: قَلْقَل، وصَلْصَل، وقد فصل بين القافين والصادين اللام، فسَهَّلَ لفظُ اللام التطرق بالقافين والصادين، فآثروا الإدغام لذلك.

وزعم بعض النحوين أنَّ المهلة إِنَّما هي الزَّمان، وبنى عليه أَنَّ زمان اللفظ بـ«ضربٌ» أطول من زمان اللفظ بـ«ضربٌ»^(٥). وهذا بعيد، ولا تكاد تبين هذه^(٦) الدّعوى.

وقوله: «وإنْ أسكنت اللام، فإنَّ أهل الحجاز يُجرونها على الأصل؛ لأنَّه لا يسكن حرفان»^(٧).

(١) سبق التنبية أنه ليس للأعلم من ذلك شيء، إنما هو للسيرافي.

(٢) هذا وما بعده من قوله ٣٩٨/٢: «فلما صار ذلك تعباً عليهم أَنْ يذَارُوا في موضع واحد، ولا تكون مُهلهلة».

(٣) انظر شرح السيرافي ٣٨٧/٦ (خ)، التّكٰت ١٢٣١.

(٤) انظر نص سيبويه الذي نقلته في الحاشية قبل السابقة.

(٥) يعني: واستنتاج منه أَنَّ زمان ضرب أطول من زمان ضرب. وهذا القول يبدو أَنَّه لأحد شراح الكتاب، لارتباطه بلفظ سيبويه، ولم أقف عليه في شروح الكتاب، ولا في غيرها، مما بين يديّ.

(٦) في الأصل: هذا.

(٧) الكتاب ٣٩٨/٢. وانظر ١٥٨/٢ أيضاً، التبصرة والتذكرة، ٧٣٨، المساعد ٤/٢٥٩.

يريد^(١): أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: أَرْدُدْ، وَلَا تَرْدُدْ، مَا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرْكَةُ فِي حَالٍ، فَأَهْلُ الْحِجَارَ لَا يُدْعِمُونَ؛ لِأَنَّ الْإِدْعَامَ يُؤْدِي إِلَى التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَدْغُمُ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي حَتَّى تَسْكُنَهُ؛ ثُلَّاً تَكُونُ الْحَرْكَةُ / فَاصْلَةُ بَيْنِ الْمُثَلَّيْنِ، وَالثَّانِي سَاكِنٌ، فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِدْعَامَ يُؤْدِي إِلَى ذَلِكَ رَفْضُوهُ، وَذَلِكَ نَحْوَ «إِنْ تَرْدُدْ أَرْدُدْ، وَلَا تَضَارَّ^(٢)، وَاسْتَدْدْ».

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا حَرَّكَوا الثَّانِي مِنَ السَّاكِنَيْنِ إِذَا التَّقِيَا، ثُمَّ أَدْغَمُوا الْأَوَّلَ فِيهِ؟ فَالْجَوابُ أَنَّ حَرْكَةَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَارِضَةٌ لَا يُعْتَدُ بِهَا، كَمَا لَمْ يُعْتَدُ بِهَا فِي رَدِ الْمَخْذُوفِ إِذَا قُلْتَ: **﴿لَقُومٌ لِلَّيْلَ﴾**^(٣).

وَأَمَّا بَنْوَتِيمِ فِي دَغْمَوْنَ، وَيُسْكُنُونَ الْأَوَّلَ، وَيُحَرِّكُونَ الْآخِرَ، وَيَعْتَدُونَ بِالْعَارِضِ^(٤)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَعَتَّدُ بِالْعَارِضِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَارَ فِي جِرَوْنَه^(٥) عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْكُنُ حِرْفَانَ^(٦)، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ حَمَلَ مَاسْكُونَهُ جَزْمَ عَلَى الْمَعْرُبِ بِالْحَرْكَةِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُبٌ مُثَلِّهُ، فَكَمَا أَنَّ الْمَعْرُبَ^(٧) بِالْحَرْكَةِ يُدْغِمُ نَحْوَ «يَشُدُّ، وَيَفِرُّ»، فَكَذَلِكَ الْمَعْرُبُ بِالسَّكُونِ، وَحَمَلَ مَاسْكُونَهُ بِنَاءً عَلَى مَاسْكُونَهُ جَزْمًا؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ^(٨)؛ أَلَاتِرِي أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَحْدُفُ لَهُ آخِرُ الْفَعْلِ

(١) انظر المسألة في المatum ٦٥٦ فما بعده بالفاظ قريبة في بعض الموضع.

(٢) في الأصل: ولا تضار.

(٣) المزمل: ٢. ويريد: رد الواو المخنوفة من **﴿لَقُومٌ﴾** وإن كانت الميم قد تحركت؛ لأنَّ الحركة عارضة. انظر المatum ٦٥٧.

(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٢، ٣٩٨، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٤/٢٥٩.

(٥) في الأصل: بِجِرَوْنَه.

(٦) هذا النَّصُّ: فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَارَ فِي جِرَوْنَهُ إِلَى هَنَا، لِيُسَ فِي المatum ٦٥٧، وَالْكَلَامُ بِدُونِهِ مُتَنَاقِضٌ، وَقَدْ قَالَ مُحَقِّقُ المatum فِي الْحَاشِيَةِ: «الْحَقُّ أَبُو حَيَّانٍ بِحَاشِيَةِ فَنَّاصًا اخْتَرَمَ أَكْثَرَهُ». (٧) في الأصل: العرب.

(٨) في الأصل: تشبيه.

في المعتل كـما للجزم؛ ولأنه أيضاً قد ثـحرّك لالتقاء السـاكـنـين فـتـقـولـ: أـرـدـدـ الـقـوـمـ، فـصـارـ بـذـلـكـ يـشـبـهـ الـعـربـ لـتـعـاقـبـ الـحـرـكـةـ وـالـسـكـونـ عـلـىـ آخـرـهـ، كـمـاـ أـنـ الـعـربـ كـذـلـكـ، فـلـمـاـ أـشـبـهـ الـعـربـ حـمـلـ عـلـيـهـ فـيـ الإـدـغـامـ.

وقـولـهـ: «ـفـإـنـ قـيـلـ: مـاـبـاهـمـ قـالـواـ فـيـ (ـفـعـلـ): رـدـدـ، فـأـجـرـوـهـ عـلـىـ الـأـصـلـ؟ـ»^(١). كـائـنـهـ يـقـولـ: إـنـ قـيـلـ لـكـ: [ـمـاـبـاهـمـ]^(٢) أـدـغـمـواـ هـنـاـ فـيـ الـعـيـنـ؟ـ وـهـلـاـ أـدـغـمـواـ فـيـ الـلـامـ، فـقـالـواـ: رـدـدـ، كـمـاـ قـالـواـ: اـسـتـرـدـ؟ـ فـأـجـابـ عـنـ هـذـاـ بـأـمـرـيـنـ:

أـحـدـهـمـ: أـنـهـمـ لـوـفـعـلـواـ ذـلـكـ صـارـواـ إـلـىـ ذـلـكـ [ـالـإـسـتـقـالـ]^(٣) بـعـيـنـهـ؛ أـلـاتـرـىـ أـنـ فـيـ الـحـالـيـنـ ثـلـاثـ دـالـاتـ، اـثـنـانـ مـنـهـمـاـ قـدـ أـدـغـمـتـ إـحـدـاهـمـ فـيـ الـأـخـرـ. وـالـآخـرـ: أـنـ الـعـيـنـيـنـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ بـيـنـهـمـاـ فـاـصـلـ، فـإـنـ الـأـوـلـىـ أـبـدـاـ مـدـغـمـةـ^(٤)، وـلـاتـكـونـ أـبـدـاـ مـتـحـرـكـةـ وـبـعـدـهاـ الـعـيـنـ، فـلـهـذـاـ لـمـ يـكـنـ فـيـ إـلـاـ «ـرـدـدـ»ـ؛ـ إـجـرـاءـ لـهـ عـلـىـ الـقـانـونـ الـمـسـتـمـرــ.

وـقـالـ الـأـعـلـمـ^(٥): «ـيـعـنيـ أـنـ (ـرـدـدـتـ) الـذـيـ لـاـيـغـيـرـ مـنـهـ شـيـءـ، لـاـيـشـبـهـ (ـأـفـعـلـ)ـ؛ـ وـذـلـكـ أـنـ (ـأـفـعـلـ)ـ إـذـاـ كـانـتـ عـيـنـهـ وـلـامـهـ مـنـ جـنـسـ وـاحـدـ أـلـقـيـتـ حـرـكـةـ الـعـيـنـ فـيـ الـفـاءـ^(٦)ـ،ـ وـذـلـكـ قـولـكـ: أـحـلـ وـأـقـرـ،ـ وـأـصـلـهـ (ـأـحـلـلـ وـأـقـرـرـ)،ـ فـأـلـقـيـتـ حـرـكـةـ الـعـيـنـ عـلـىـ الـفـاءــ.ـ وـكـذـلـكـ (ـاسـتـفـعـلـ)ـ:ـ اـسـتـعـدـ،ـ وـأـصـلـهـ (ـاسـتـعـدـدـ)،ـ فـأـلـقـيـتـ حـرـكـةـ الدـالـ عـلـىـ

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) تـكـمـلـةـ مـنـ كـلـامـ سـيـبـوـيـهـ السـابـقـ.

(٣) تـكـمـلـةـ يـلـتـشـ بـهـ الـكـلـامـ،ـ أـحـذـهـمـاـ مـنـ آخـرـ شـرـحـهـ لـهـذـهـ الـمـسـأـلـةـ.

(٤) فـيـ الـأـصـلـ:ـ الـأـوـلـ مـدـغـمـ.

(٥) التـكـتـ ١٢٣٢ـ.ـ وـانـظـرـ شـرـحـ السـيـرـافـيـ ٣٨٩/٦ـ (ـخـ).

(٦) كـنـاـ فـيـ الـأـصـلـ،ـ وـالـتـكـتـ ١٢٣٢ـ،ـ وـقـدـ غـيـرـهـ مـحـقـقـ التـكـتـ إـلـىـ:ـ «ـعـلـىـ الـفـاءـ»ـ.

العين، ولم يُفعل ذلك بـ(فَعَلَ) الذي هو (رَدَدَ) ونحوه؛ لأنَّ العينين إذا اجتمعتا^(١)، لَا تحرِك الأولى^(٢) منها أبداً، وفاء الفعل قد تحرِك إذا كان بعدها عين كقولك: «يقومُ، وما أشبَّهُه».

غيره: قوله: « فأجروه على الأصل».

أي: لم قالوا: رَدَدَ، وهو « فَعَلَ»^(٣) فأجروه على الأصل ولم يُغيِّروه، هلاً غيروه فقالوا: رَدَدَ، كما قالوا: استرَدَ؟ فلمْ أخرجوه عن الأصل، ولم يُغيِّروه؟ هذا هو، كبقية الاعتراض.

فقال: إنما فعلوا ذلك لأنَّهم لو أسكنوا العين الأخيرة لصاروا إلى ذلك الاستئصال بعينه.

قوله: « واعلم أنَّ كُلَّ شيءٍ من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف »^(٤).
يريد: أنَّ المضاعف من الأسماء إذا جاوز الثلاثة فإنه يكون أبداً مدغماً على كل حال.

ويريد بقوله: « إنْ كان يكون ذلك اللفظ »^(٥) أي: إن يمكن أن يصاغ منه فعل نحو « رَدَّ»؛ لأنَّك تقول: رَدَدْتُ^(٦). ويريد / بقوله: « أوْ كان على مثال الفعل» نحو « أَرَدَ من كذا». فهذا كله يُدغم. ونحو « مسْتَرَدٌ ومسْتَرَدٌ» يُدغم وإن

(١) في الأصل: العين إذا اجتمعا.

(٢) في الأصل: الأول.

(٣) في الأصل: فعيل.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعد: « فعلاً».

(٦) في الأصل: نحو مرد لأنك تقول مرتفع. وبما ثبت يستقيم الكلام إن شاء الله، فاللفظان به متحددان في الشكل مختلفان في الوزن، والأول مصدر يصاغ منه الفعل. ولا يمكن أن يريد اسم مشتقاً لأنَّ المؤلف سيمثل به بعد قليل لقسم آخر.

كان على غير هذين.

وقال الأعلم^(١): « قوله: (إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً) يعني: أَجْلُ وَأَلَدُ، تقول: هذا أَجْلٌ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجْلٌ) يكون فعلاً، كقولك: أَجْلٌ زِيدٌ عَمْرًا. قوله: (أو كان على مثال الفعل) يعني: ما كان من المصادر التي في أوائلها الميمات، حركاتها حروف المضارعة، نحو (مَرَدٌ وَمَفَرٌ وَمُسْتَعِدٌ)؛ لأنها بمحنة (تقرّ وتستعدّ)، إِلَّا أَنَّ أَوْلَ الاسم ميم، وأَوْلُ الفعل غير ميم. قوله: (أو على غير واحد من هذين) يعني: ما كان على [غير]^(٢) لفظ الفعل كـ(أَلَدُ وَأَجْلُ)، وعلى غير مثاله كـ(مَرَدٌ)، وهو نحو (مُدْقٌ) وما أشبهه». فأدغمو بمحنة الأبنية الخفيفة، وهي الثلاثية.

وزعم أن الساكن إن كان أَلْفًا فأنها ثبت ولا تحرّك^(٣)، بأن يُحتمل اجتماع هذين الساكنين؛ لأنَّ الألف مدة^(٤).

ونقصه من هذا الفصل كون الساكن ياء أو واواً، نحو «تُمُودَ الشُّوبُ»^(٥). فهذا أيضاً يُحتمل^(٦) إن كان المدغم أصله الحركة، فإن لم يكن أصله الحركة لم يُحتمل ذلك، وحُذف نحو «لتضرِّبُنَّ، ولتضريْنَ»، إِلَّا أَنَّ العذر له كون هذه الواو أصلها الألف وهي مغيرة من فعل الفاعل. قوله: «ولا يكون اعتلال إذا فُصل»^(٧).

(١) النكت ١٢٣٢، ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٢/٦ (خ)، التعليقة ١٤٢/٥.

(٢) تكميلة من النكت ١٢٣٣.

(٣) في الأصل: الفا فا ولا تحرّك. وبما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٤) مثل له سيبويه براز و ماد و الجادة. انظر الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) ذكر سيبويه هذا في ٤٠٧/٢.

(٦) في الأصل: يحمل.

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

قلت: هذا -والله اعلم- أراد بالمهلة التي تقدم ذكرها^(١)، وإن لم تكن المهلة حقيقة هنا؛ لكن يمكن أن يُتحجّر هنا بسمى مهلة؛ لأنّها تقوم مقام المهلة. قوله: «فَأَمّا ماجاء على ثلاثة أحرف»^(٢).

قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيًا، فإنّما أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإنّ كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو «ردّ»؛ لأنّه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإنّ كان متحرّك العين، فإنّما أن يكون على مثال الفعل، أو لا يكون، فإنّ كان على غير مثال الفعل لم يُدغم أصلًا، نحو «سُرُّ، ومُدُّ، وسُنُّ»^(٣)؛ لأنّ الأسماء باهها ألاّ تعتل لخفتها، وأنخفّها ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإنّ كان على مثال الفعل أُدغم، إلاّ أن يكون على « فعل» فإنه لا يُدغم لخفة البناء نحو^(٤) « طَلَلٍ، وشَرَّ»^(٥).
وقوله: «إنّ كان يكون فعلاً»^(٦).

أي: لو كان الذي يكون ثلاثيًا على مثال الفعل فهو بمثابة الفعل.
ذلك « صَبٌ»^(٧).

يعني: أنّ الفاعل من « فعل» إنّما هو « فعل»، نحو « بَطِرٌ، وأَشَرٌ» . واستدلّ الخليل -رحمه الله- على أنّ « طَبَّا » « فعل» بقوتهم فيه « فَعِيلٌ »،

(١) انظر ما سبق ٧٩٩.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: غن. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: على.

(٥) في الأصل: وسر.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٧) في الكتاب ٣٩٩/٢: « وذلك قوله في فعلٍ: صَبٌ».

نحو «طَبِيبٍ»، و«فَعِيلٍ» يترافق مع «فَعِيلٍ» كـ«قَرِحٍ وَقَرِيرٍ»^(١)، ومَذِيلٍ ومَذَيلٍ».

ثم استدلّ على أن «فَعِيلٍ» مدغّمٌ بدليل آخر، وهو «أَنْكَ لَمْ تَجِدْ فِي الْكَلَامِ [مثل] [طَبِيبٍ] عَلَى أَصْلِهِ»^(٢).

فوجّه الدليل من هذا: أَنْكَ لَا تخلو من أن تدّعى أنّ العَربَ لَمْ تَبْنِ مِنْ المضاعف «فَعِيلٍ»، أو تقول: إِنَّه قد بُنِيَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ تَبْنِ مِنْهُ «فَعِيلٍ» بَعِيدٌ جَدًا؛ إذ لا فرق بين المضاعف وغيره، فلهذا يلزم أن يكون «فَعِيلٍ» منه مدغّماً. قوله: «وَكَذَلِكَ (رَجُلٌ خَافٌ)»^(٣).

أَيْ: أَنَّه دليل على وجود «فَعِيلٍ» في المضاعف؛ لأنَّه لا فرق بين المعتل والصَّحِيحِ، فإذا وجد في المعتل انتهى أن يوجد في المضاعف، وقد قالوا^(٤) في مثل «خَافٍ» بالأصل، نحو «وَرِيعٍ»، وَحَوْلٍ».

[١٢٢] وكذلك «فَعِيلٍ» أيضاً يُدَغِّمُ، والدليل / على ذلك أَنَّه لَمْ يَجِدْ مَظَهِراً في موضع من كلامهم؛ لَا يُحْفَظُ فِيهِ^(٥) مثل «رَدَدٍ». ولا يخلو أن تقول: إن «فَعِيلٍ» لم يأتِ في المضاعف، أو تقول: إِنَّه أَتَى إِلَّا أَنَّه لَزِمَ الإِدْغَامُ، وَالثَّانِي هُوَ الْمُطَلُوبُ، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَلَ وَالْمُضَاعِفَ الْغَالِبُ فِيهِمَا أَنْ يَجِدْهُ^(٦) مِنَ الْأَوْزَانِ فِيهِمَا مَا يَجِدُهُ في الصَّحِيحِ. وإنَّما أَدَغَمَ «فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ» لشَبهِه بالفعل في البناء، مع ثقل البناء، فيكون لفظ «فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ» من المضاعف واحداً لأجل لزوم الإِدْغَامِ، كما

(١) في الأصل: وفرح وفريح. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٩/٢. وما يَمْنَعُ مَعْقُوفِينَ تَكْمِلَةَ مِنْهُ.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) أَيْ: في كلامهم.

(٦) في الأصل: يَخْفِي. وكذا في الموضع التَّالِي.

احتُمل «ديك وفِيل»^(١) لأن يكون «فعلاً وفُعلاً».

وحكى ابن عصفور عن أبي الحسن بن كيسان أنّ ما كان على وزن «فَعِلٌ أو فُعْلٌ» لا يُدغم، واستدلّ على ذلك بآنک لو أدمي ذلك إلى الالتباس؛ لأنّه لا يعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكن العين^(٢)؟

وهذا فاسد لأنّه إذا أدى القياس إلى ضرب ما من الإعلال استعمل، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيةين بالأخرى كما قدّمنا في «مُختار»، وأيضاً فقد قدّمنا الدليل على أنّ «طَبَّا وصَبَّا» «فَعِلٌ» في الأصل، وقد أدمي، فدلّ ذلك على فساد مذهبة^(٣).

ثمّ قال: «ولم يفرّقوا بين هذا والفعل كما فرّقوا بينهما في (أَفْعَلَ)^(٤). يريده أن يقول: إنّهم قالوا: هذا أطولُ منك، فصححوا الاسم، [وأمّا «فَعِلٌ وفُعْلٌ» فجعلوا الاسم]^(٥) والفعل واحداً فأعلّهما. فإن قلت^(٦): ولم واللبس يقع هنا كما يقع هناك؟

قلت: لأنّ «فعلاً وفُعلاً» ليست من الأبنية المختصة بالفعل، ولا الغالبة عليه، بل هما من المشترك بينهما، فإذا وجدت اللفظ فلا يذهب وهمك لأنّ هذا فعل، بل الأمر فيهما على السواء، فليس أن يذهب وهمك إلى الاسم أولى بآن يذهب إلى الفعل. وأمّا «أَفْعَلُ» ففيه زوائد الفعل المختصة به، التي لا يوجد معناها إلاّ فيه، فلمّا خافوا اللبس صححوه. ولهذا قال سيبويه-رحمه الله-: «لأنّهما على

(١) في الأصل: وفِيل.

(٢) انظر المتع ٦٤٦.

(٣) انظر المتع ٦٤٦.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٥) تكمّلة يلائم بعثتها الكلام.

(٦) «فإن قلت» مكرر في الأصل.

الأصل فجعلوا أمرهما واحداً^(١) أي: ليس أحدهما أولى بالبناء من الآخر.

ثم قال: « وإنما جاء التّفريقي حيث جاؤوا عدد الأصل »^(٢).

أي: جاء الفرق حيث جاؤوا الثلاثة؛ لأنَّ العدد زاد أمراً ما^(٣) لأجله حدَّ الخلاف.

ثم قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فعلٍ)؛ لأنَّه لم يخرج عن الأصل في باب (قُلت) »^(٤).

يريد: أنه لم يشدَّ منه مثل « رَدُدت »^(٥) كما شدَّ « أَلَّلَ »^(٦) ونحوه، وما ذاك إلا لثقله؛ ألا ترى أنَّ الضَّمْمة في المعتل ثقيلة جداً، ولثقلها لم تحييء في المضاعف « فَعُلُّ » إلا قليلاً جداً. قال ابن حِني^(٧) -رحمه الله-: ولم يأت فيما عينه ولا مه من موضع واحد « فَعُلت »^(٨) إلا حرفان فيما علمت: لَبِيتَ فَأَنْتَ لَبِيبُ، حِكَاهَا يومنس^(٩). قال: قال لي أبو علي: وقال لي أبو إسحاق: سألت عنها ثعلباً فلم يعرفها. وحكى قُطْرُب: شَرُوتْ في الشَّر^(١٠). ثم قال: أمّا « حَبَذا » فأصلها لعمري

(١) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) في الأصل: اما.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لا يخرج على ». .

(٥) غير منقوطة في الأصل، وأقرب قراءة لها فيه: ثوب. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٦) في الأصل: العدد. ولعلَّ الصواب مائتبة، وبه يستقيم الكلام. انظر المنصف ٣٠٢/٢.

(٧) المنصف ٣٠٢/٢. والكلام على حبذا ليس فيه.

(٨) في الأصل: قلب.

(٩) انظر الكتاب ٢٢٦/٢، المقتضب ١/٣٣٥.

(١٠) في الأصل: شورت في السر. ومن ذلك: دُمُمت، وعُزُّت الشاة، وفُكَكت. انظر تاج العروس (لب).

« حُبَّ »، إِلَّا أَنَّهَا [لَمْ]^(١) لزِمتِ الإِدْغَامِ، وَلَمْ يَظْهُرْ تَضْعِيفُهَا، احْتَمَلَتْ لِذَلِكَ.

قُولُهُ: « أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجُدُ (فَعَلْتُ) فِي التَّضْعِيفِ، وَلَا فَعَلْتُ؟ لَأَنَّهَا

لَيْسَ تَكُثُرْ كَثْرَةً (فَعَلَّ)^(٢) .

قَالَ الْأَعْلَمُ^(٣): « أَمَّا (فَعَلْتُ) فِي التَّضْعِيفِ فَلَا تَكَادُ تَوْجَدُ، وَأَمَّا (فَعَلْتُ) فَهُوَ مُوْجَدٌ، وَلَيْسَ بِالْكَثِيرِ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ (فَعَلْتُ)، فَ(فَعَلْتُ) فِيهِ (مَسِّيْتُ، وَعَضِّيْضَتُ، وَشَمِّيْمَتُ) . قَالَ بَعْضُهُمْ: (فَعَلْتُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي التَّضْعِيفِ / كَثِيرَةً . وَهَذِهِ الْحَكَايَةُ فِي الْكِتَابِ كَذَا وَجَدْتُ فِي كُلِّ نَسْخَهِ، وَكَأَنَّ سَيِّبوِيَهَ -رَحْمَهُ اللَّهُ- أَرَادَ أَنَّ (فَعَلْتُ) قَلِيلَةً فِي الْمَعْتَلِ فِي بَابِ (قُلْتُ وَبَعْتُ)، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْهَا: هَابٌ يَهَابُ، وَخَافٌ يَخَافُ، وَنَالٌ يَنَالُ، وَأَحْرَفٌ يَسِيرَةً، وَأَنَّهَا فِي الْمَضَاعِفِ، وَإِنْ كُثِّرَتْ، نَحْوُ (عَضِّيْضَتُ، وَشَمِّيْمَتُ)، فَهِيَ أَقْلَى مِنْ (فَعَلْتُ)، نَحْوُ (رَدَدْتُ)^(٤)، وَمَا أَشْبَهُهُ» .

وَهَذَا الَّذِي قَالَ الْأَعْلَمُ هُوَ سُرُّ الْمَسَأَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ مِنْ بَابِ الإِضَافَةِ، إِنَّمَا أَخْذُ عَلَى هَذَا الْمُحِلَّ التَّعْقِيدَ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ. وَأَمَّا إِنْ أَخْذُ « قَلِيلَ» بِمَعْنَى أَنَّهَا أَلْفَاظٌ نَادِرَةٌ، مَا^(٥) حَفِظَ فِي « فَعَلْتُ » مِنْ الْمَضَاعِفِ، فَإِنَّهُ يَصْبَعُ حَلَّ التَّعْقِيدِ، بَلْ يَكُونُ الْكَلَامُ خَطَأً . وَهَذَا كَلَّهُ إِنَّمَا اسْتَفِيدُ مِنْ سَيِّبوِيَهَ -رَحْمَهُ اللَّهُ- وَهُوَ الَّذِي أَعْلَمُنَا إِبْيَاهُ، فَلَا يُحْمَلُ كَلَامَهُ إِلَّا عَلَى حَسْبِ مَا يَقْتَضِي عِلْمُهُ .

قُولُهُ: « وَلَا يَقُولُونَ: جَمْلٌ^(٦) .

قَلْتَ: قَدْ أَنْشَدُوا لِلْأَخْطَلِ:

(١) تَكْمِلَةٌ يَلْتَعِمُ بِهَا الْكَلَامُ.

(٢) الْكِتَابُ ٣٩٩/٢ وَفِيهِ: « لَا تَكَادُ تَحْذِفُ ». وَالصَّوَابُ مَاجَاءُ فِي الْأَصْلِ وَطَبْعَةُ هَارُونَ ٤/٣٢٠ .

(٣) النَّكَتُ ١٢٣٣ . وَانْظُرْ شَرْحَ السَّيِّرَافِيِّ ٦/٣٩٧ (خ).

(٤) مَحْرُفٌ فِي الْأَصْلِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: نَادِرَةٌ فَمَا حَفِظَ فِي فَمِهِ.

(٦) الْكِتَابُ ٣٩٩/٢ .

وَمَا كُلُّ مُبْتَأِعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقَةٌ بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادٍ^(١)
 فَإِنَّهُ أَرَادَ: سَلَفًا، وَلَكِنَّهُ اضْطُرَّ فِحْفَفَ المُفْتَوْحِ، فَهَذَا عِنْهُمْ مِنَ الشَّاذِ^(٢).
 قَالَ ابْنُ حَنِي^(٣)—رَحْمَهُ اللَّهُ—: فَهَذَا مَا قَالَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وِجْهًا آخَرَ،
 وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُخْفِفًا مِنْ «فَعِيلٍ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ، إِلَّا أَنَّهُ فِي
 تَقْدِيرِ الْاسْتِعْمَالِ وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: تَفَرَّقُوا عَبَادِيدَ وَشَمَاطِيطِ^(٤)،
 كَأَنَّهُمْ نَطَقُوا بِالْوَاحِدِ فِيهِ مِنْ هَذِينَ الْجَمِيعِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي الْفَظْ،
 فَكَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوُا بِ«سَلَفَ» هَذَا الْمُفْتَوْحِ عَنْ ذَلِكَ الْمَكْسُورِ أَنْ يَنْطَقُوا بِهِ غَيْرُ
 مُسْكِنٍ.

وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَاءُوا بِجَمِيعِ لَمْ يَنْطَقُوا لَهَا بِآحَادِ مَعَ أَنَّ الْجَمِيعَ لَا يَكُونُ إِلَّا
 عَنْ وَاحِدٍ، فَأَنْ يُسْتَغْنِي بِفِعْلٍ عَنْ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فَتْحَةُ عَيْنٍ
 هَذَا وَكَسْرَةُ عَيْنٍ هَذَا، أَجَدْرُ^(٥).

وَأَرَى أَنَّهُمْ اسْتَغْنَوُا بِالْمُفْتَوْحِ عَنِ الْمَكْسُورِ لِخَفْفَةِ الْفَتْحَةِ.
 فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَنْكِرُ أَنْ يَكُونَ كَوْنَهُمْ لَمْ يَقُولُوا: سَلَفَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، يَدْلِيلٌ
 عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ: سَلَفًا، عَلَى وَجْهٍ؛ إِذْلُوكَانْ مَرَادًا عِنْهُمْ لَقَالُوا فِي مَضَارِعِهِ:
 يَسْلَفُ، كَمَا أَنَّهُ مَنْ قَالَ: عَلِمَ بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ، لَا يَقُولُ^(٦) فِي مَضَارِعِهِ إِلَّا: يَعْلَمُ؟
 فَالْجَوابُ: أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَنْطَقُوا بِالْمَكْسُورِ عَلَى وَجْهٍ وَاسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِالْمُفْتَوْحِ

(١) في الأصل: وما كان. وقد سبق تخریجه ١١٦.

(٢) انظر المنصف ٢١/١.

(٣) المنصف ٢١/١، ٢٢ بتصريف يسیر.

(٤) انظر اللسان (عبد، شمط).

(٥) في الأصل: اجله.

(٦) في الأصل: يقال.

صار عندهم كالمفروض الذي للأصل له، واجتمعوا على مسارع المفتوح^(١).
وعلى: « ضَفِفُوا الْحَالَ » بـأَنَّ الكسرة نحو الألف فهي مستحقة
بقريب من الفتحة^(٢).

ومعنى قوله: « إِذْ كَانَتْ قَدْ تَصَحَّ فِي بَابِ (قَلْتَ) »^(٣).

يعني قولهم: رَوِعٌ، وهذا أوقع في التشبيه؛ إذ هو على لفظ من تشبيه أبي عثمان « ضَفِيفٍ » بـ« الْخَوَنَةُ وَالْحَوَكَةُ »^(٤)، إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ في شذوذها كـ« الْخَوَنَةُ »
في شذوذها. والضَّفِيفُ: شدَّةُ المعيشة.

قوله: « وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ »^(٥) الفصل الآخر.

إِنَّمَا ظهرت هذه الأمثلة لخفتها بمقارقة^(٦) بناء الفعل، فجرت في الخفة لذلك بمحرى « صَدَدٍ وَمَدَدٍ وَطَلَلٍ ». قال ابن جنّي -رحمه الله- في شرح التصريف^(٧):
وجملة هذا الباب أَنَّه كُلُّ ما اجتمع فيه حرفان مثلاً متخرّكان، وجب إسكان
الأُولُّ / وإدغامه في الثاني، إِلَّا ما استثنيته لك من ذلك فإنه يظهر ولا يدغم؛ وذلك
أن تكون الكلمة ملحقةً، نحو « مَهْدَدٌ »، و « قَرْدَدٌ »، و « جَلْبٌ »، و « شَمْلٌ »، فإنَّ هذا ونحوه
لا يلحقه إدغام؛ لفلا يزول المثال الملحق به؛ لأنَّه لو قلت في « مَهْدَدٍ »: مَهَدٌ،
لزال بناء « جَعْفَرٍ » الذي قصدته، وصرت إلى مثال غير « جَعْفَرٍ »، وأنت لم ترد

(١) انتهى التقليل من المنصف.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « إِذْ كَانَ قَدْ يَصْحُ ». .

(٤) انظر المنصف ٣٠١/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) في الأصل: بمقارنة. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(٧) في الأصل: سدد. انظر المنصف ٣٠٣/٢.

(٨) المنصف ٣٠٣/٢، ٣٠٤ باختلاف يسير.

هذا.

أو يكون الاسم على « فعلٍ » مفتوح العين فيظهر لخفة الفتحة، نحو « طَلِّ ، وَفَنِّ ». فإن كان هذا المثال فعلاً لم يظهر إلا في الشَّادَّ، نحو « شَدَّ ، وَمَدَّ »، وأصلهما^(١) « فعلٍ »، كقولهم: مَدَّتُ وَشَدَّتُ، ولم [يقولوا]^(٢): شَدَّ ، وَمَدَّ^(٣)، كما قالوا: طَلَّ ، وَفَنِّ؛ لأنَّ الأسماء أخفٌ من^(٤) الأفعال، والأسماء أحمل من الأفعال.

أو يكون الاسم مخالفًا بناؤه لبناء الفعل، نحو ماتقدم من « حُضَضٍ ، وَحُضُضٍ ».

أو^(٥) تكون حركة الحرف الأخير غير لازمة، نحو « امْدُدُ الْجَبَلَ ، وَاسْدُدُ الْبَابَ »، فاحتمل ذلك؛ لأنَّ حركة الدال الأخيرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه، وذلك نحو « اسْدُدُ بَابَكَ »، فلم تعتد بها لذلك.

أو يلحق الكلمة من الزيادة ما تخرج بها عن مثال الأفعال، وذلك قوله في مثل « فَعْلَانَ ، أَوْفَعْلَانَ »، من « رَدَّدَتْ »: رَدَّدَانَ ، أَوْرَدَدَانَ ، فيظهر التضعييف؛ لأنَّ الألف والتون ليستا من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُبَاينتها ببناء الفعل بما يمتلكه « حُضَضٍ ، وَسُرَّرٍ » في مُبَاينتها ببناء الفعل. وهذا قول أبي الحسن^(٦)، وستراه.

أو يكون الحرف الثاني غير لازم، نحو « افْتَلُوا »؛ لأنَّه لا يلزم أن يكون بعد تاء « افْتَلُ » تاء على كل حال.

(١) في الأصل: واصلها. والمثبت من المنصف ٣٠٤/٢.

(٢) تكملة من المنصف ٣٠٤/٢.

(٣) في الأصل: مدد ومدد.

(٤) في الأصل: أخفين.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) انظر الأصول ٤٠٧/٣ ، الباب ٢/٤٧٠.

وكل^(١) مالم يكن فيه أحد هذه الأشياء التي استثنيتها لك فأدغمـه. فقد ضبـطـتـ لكـ بـهـذاـ ماـ يـدـغـمـ مـاـ يـظـهـرـ^(٢).

قولـهـ: «ـ وـأـمـاـ (ـالـثـنـيـ)ـ وـنـحـوـ فـالـتـحـفـيـفـ»^(٣).

أـيـ: لمـ يـقـولـواـ فـيـ الـأـصـلـ؛ـ لـأـنـ ذـلـكـ يـؤـدـيـ إـلـىـ الـحـذـفـ،ـ فـكـانـواـ يـصـيرـونـ إـلـىـ
«ـثـنـ»ـ؛ـ لـأـنـ الـبـنـاءـ لـأـيـعـلـمـ بـعـدـ الـضـمـةـ؛ـ أـلـاتـرـىـ أـنـ «ـأـظـبـ»ـ لـأـيـكـونـ فـيـ إـلـاـ هـذـاـ؛ـ لـأـنـ
الـضـمـةـ لـأـتـبـتـ بـعـدـ هـاـيـاءـ^(٤)ـ،ـ وـهـذـاـ يـرـيدـ بـقـوـلـهـ:ـ لـمـ يـسـتـعـمـلـواـ فـيـ كـلـامـهـمـ الـوـاـوـ
وـالـيـاءـ لـامـاتـ فـيـ بـابـ (ـفـعـلـ)^(٥)ـ،ـ أـيـ:ـ مـعـ الـأـصـلـ،ـ يـرـيدـ:ـ مـعـ ضـمـ الـعـيـنـ.

وـنـقـلـهـ الـأـعـلـمـ^(٦)ـ:ـ «ـ وـلـمـ يـسـتـعـمـلـواـ فـيـ كـلـامـهـمـ الـيـاءـ وـالـوـاـوـ عـيـنـاتـ فـيـ بـابـ
(ـفـعـلـ)^(٧)ـ.ـ وـفـسـرـهـ،ـ قـالـ:ـ يـعـنـيـ:ـ لـمـ يـكـنـ كـثـرـ^(٨)ـ فـيـ كـلـامـهـمـ،ـ وـقـدـ اـسـتـعـمـلـ مـعـ قـلـتـهـ
فـيـ قـوـلـهـ:ـ صـيـدـ،ـ فـيـ جـمـعـ (ـصـيـدـ)،ـ وـبـيـضـ،ـ فـيـ جـمـعـ دـجـاجـةـ يـوـضـ،ـ وـفـيـ الـوـاـوـ:
سـوـارـ وـسـوـرـ،ـ وـهـوـ قـلـيلـ^(٩)ـ.

وـالـصـوـابـ مـاـذـكـرـتـهـ أـوـلـاـ؛ـ لـأـنـهـ مـبـيـنـ عـلـىـ «ـثـنـيـ»ـ،ـ وـهـوـ مـعـتـلـ الـلـامـ،ـ وـهـوـ
جـمـعـ ثـنـيـ^{*}ـ.

وقـوـلـهـ:ـ «ـ وـاحـتـمـلـواـ هـذـاـ فـيـ الـثـلـاثـةـ لـخـفـتـهـاـ»^(١٠)ـ.

(١) في الأصل: وعل. وفي المنصف ٣٠٤/٢: «ـ فـكـلـ»ـ.

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: الغاء.

(٥) في الأصل: فصل. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) النكـتـ ١٢٣٣ـ.ـ وـانـظـرـ شـرـحـ السـيـرـافـيـ ٤٠٠/٦ـ (ـخـ).

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢ـ.

(٨) في النـكـتـ ١٢٣٣ـ:ـ «ـ ذـلـكـ»ـ.

(٩) انتهى النقل من النـكـتـ.

(١٠) الكتاب ٣٩٩/٢ـ وـفـيهـ:ـ «ـ وـاحـتـمـلـ هـذـاـ فـيـ الـثـلـاثـةـ أـيـضاـ لـخـفـتـهـاـ»ـ.

أي^(١): واحتمل الإظهار في «مُدِّ، وسُرِّ»^(٢)، ولو زاد على الثلاثة لإدغامه، إلا أن يكون للإلحاق^(٣)؛ لقولك فيما ليس للإلحاق: مُدقٌ، وأصله «مُدقق». وأما الإلحاق فقد ذكرته.

قال المؤلف -رحمه الله-: وجدت بعض الطلبة في آخر هذا الباب ما أنصّه لك: بقي علينا^(٤) في هذا الباب اعتراض، وهو أنّهم أعلوا الأسماء الثلاثية^(٥)، وصححوا المزيدة، وفي هذا أعلوا المزيدة، وغير المزيدة، فقالوا: هو أردُّ منه، وأفرَّ، فلأي شيء لم يُعمل بها ماعمل بالمعتل؟

فاجنواب ماقال صاحبنا الفقيه أبوالحسن بن عصفور^(٦)، وهو أن المعتل المزيد على الثلاثة / إنما اعتل منه ما أعل بالحمل على الفعل، بدليل أنه [إذا]^(٧) خرج عن مثال الفعل لم يُعل، فإذا كان على مثال الفعل، يوافقه في كل وجيه، ولم يكن بينهما فرق، صححوا الاسم للالتباس كما تقدم في التصريف.

وأما الإدغام فالمزيد منه لم يدغم بالحمل على الفعل؛ لأنّه كلّه يُدغم سواء كان على وزن الفعل، أو لم يكن نحو «مستردد»، فثبتت أن الإدغام فيه أصل كال فعل.

(١) انظر شرح السيرافي ٤٠٠ / ٦ (خ)، التكت ١٢٣٣.

(٢) في الأصل: قدد وعدد.

(٣) في الأصل: لا إلحاق.

(٤) في الأصل: عليها.

(٥) في الأصل: الثلاثة.

(٦) أشار إلى هذه المسألة ابن عصفور في المتع ٤٦٥، ٤٦٧، ٦٤٨. وانظر شرح الشافية للرضي

. ٢٤٣ / ٣

(٧) تكملاً يلائم بعثتها الكلام.

فإذا كان على وزن الفعل فنهايته^(١) أن أشبه الفعل في أن زيادته كزيادته في الإعلال؛ لأن الإعلال فيه أصلٌ، وأمّا «أقام» فالاعتلال فيه أصل وحروف المضارعة^(٢)، فلما كان الاسم يشبه في أحواله كلّها، وليس له حال متصل خافوا اللبس، فأظهروا الصحة فيه.

(١) في الأصل: فيها نبه.

(٢) يعني: وحروف المضارعة أصل.

هذا باب مأشدٌ من المضاعف
вшبه بباب أقمت وليس بمتلئبٌ

الحذف في هذا الباب شاذٌ غير مطرد، لا يُقاسُ عليه، إنما هي ألفاظٌ
محصورةٌ: أحَسْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلْتُ.

والأصل في «أَحَسْتُ وَأَحَسْنَ» قبل التّغيير، [وفي المستقبل «يُحِسْنَ»]^(١):
أَحَسَّ وَيُحِسُّ، ثم دخلت التاء للمتكلّم والمخاطب، والنون لجماعة النساء، فسكن
ما قبلها، وهو السين الأخيرة، وسكت سكوناً لا تصل إليه الحركة، وما قبلها وهو
السين الأولى ساكنة مدغمةٌ، فلم يصلوا إلى الإدغام هروباً من التقاء الساكين،
فاحذفوا كما حذفوا في «أقمتُ» حين لم يمكنهم إلا ذاك، فلهذا قال سيبويه:
«вшبه بباب (أقمت)، وليس بمتلئبٌ»^(٢) أي: بمطرد.

ومعنى قوله: «вшبه بباب (أقمت)»: أن «أقمتُ» حذفوا الألف منها لأنها
ساكنة وقد سكت الميم، فاجتمع ساكتان، وكذلك لما اجتمع السينان ساكتين
حذف أحدهما^(٣).

قوله: «إذا قلت: لم أَحِسَّ، لم تحذف»^(٤).

يريد: أن يفرق بين هذا وبين «أَحَسْتُ»، فيمن يحذف ويقول: أحَسْتُ،
لا يحذف في «لم أَحِسَّ»؛ لأنَّ هذا السكون غير لازم؛ لأنَّه سكون إعراب،
إذا زال الجازم دخلت الحركة. فلما لم يكن السكون لازماً، وكان مخالفًا لسكون

(١) تكملة يلشم بمثلها الكلام. انظر التّنكٰت ١٢٣٤.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) انظر شرح السيرافي ٤٠١/٦ (خ)، التّنكٰت ١٢٣٤.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

ما قبل الضمير أدخلوه الحركة فأدغموا، ولهذا قال: «فهم لا يكرهون تحريكها»^(١)، وماذاك إلا أن سكونها غير لازم.

«الاترى أن الذين يقولون: لاتردد، يقولون: ردت»^(٢).

يريد: الاترى أن^(٣) من يقول: لاترددنا، ويسكن للحزم، يدغم؛ لأن السكون غير لازم، وهو بعينه يقول: ردت، ولا يدغم؛ لأن هذا السكون قد بنيت الكلمة عليه، إلا لغية لبكر بن وائل يقولون في «ردت، ورددن»: ردت، وردن^(٤).

وقوله: «إذا أدرك نحو (يقول، ويبيع)»^(٥).

أي: أن الحركة التي أدركت «يقول، ويبيع»، منعت من حذفحرف الذي يُحذف في «لم يقل»، فصار هذا السكون في «لم يردد، ولم يحسن»، بمثابة هذه الحركة في أن لم تتحذف معه، يعني: بل حرك فثبت الحرف، كما فعل ذلك^(٦) في «لم يقل»، حين قالوا: يقول.

وقوله: «واما الذين قالوا: ظلت، وحست، فشبهوها بـ(لست)، فأحروها في (فعلت) بمحراها في (فعل)»^(٧).

يريد: أنهم أحرروا المسند إلى الضمير مجرى غير المسند في أن لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فقالوا: ظلت بفتح الظاء، كما قالوا: لست.

(١) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) في الأصل: ان الاترى.

(٤) انظر المتمع ٦٦٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٤، ٢٤٥، المساعد ٤/٢٥٨.

(٥) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٦) في الأصل: في ذلك.

(٧) الكتاب ٤٠٠/٢.

قوله: «واعلم أن لغة للعرب مطردة يحرى فيها (فعل) من (ردت) مجرى
ـ (فعل) من (قلت) [وذلك قوله: قد رد وهد]، ورحبت بلاذك وطلت »^(١).

[١٢٤] إنما ذكر هذا هنا، وإن لم يكن بابه، ليعلمك أن هذا ليس من الشاذ، كما شد «أحسنت»، بل هذه لغة مطردة، إذا بنيت من المضاعف « فعل » نقلت كسرة العين إلى الفاء، كما فعلت ذلك في « قيل ».

وقوله: « وطلت ».

يروى: بالظاء المعجمة وغير المعجمة، غير المعجمة من « الطل »: أضعف المطر. وبالمعجمة من « الطل ».

ثم قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فعل)، نحو (عَضَّ)، و (صَبَّ) »^(٢).

أي: لم يفعلوا ذلك إلا بالبني للمفعول، ولو نقلوا^(٣) في « عَضَّ » فقالوا: عَضَّ، لالتباس بباب « رد »^(٤).

ثم قال: « وقد قال قوم: رد [في هذا المكان]، فأمالوا الفاء »^(٥).

يريد: أنهم يُشيرون أولاً إلى الضم ليعلم بذلك أن الراء أصلها الضم، وإنما الكسرة التي فيها لما بعدها؛ إذ لا تكون للحرف حر كمان، فلهذا قال: « ليعلموا أن بعد الراء كسرة قد ذهبت ».

(١) الكتاب ٢/٤٠٠. وما يبين معقوفين تكملا منه، وفيه: « وطلت » بالظاء، وسيشير إليها المؤلف، وهي بالظاء في طبعة هارون أيضا ٤/٤٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) في الأصل: ثقلوا.

(٤) قال الفارسي في التعلقة ٥/١٤٨: « أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت فيه للفعل المبني للمفعول. قوله: (كراهية الالتباس) يعني: التباس فعل ب فعل في المضاعف لو قيل في الفعل المبني [للمفعول] لم يتخلص ذا من ذا ». ما يبين معقوفين تكملا يتضح بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠ ولم يرد فيه ما يبين معقوفين. وفي الأصل: الهاء، بدل الفاء.

وقوله: لأنّ هذه الزيـ(١) أصلها الضـ.

يريد: أنّ أصلها «اغزوـي»^(٢)، فحذفت حركـة الواوـ، فـسكتـ فالـلتـقـتـ معـ الضـميرـ، فـحـذـفـتـ لـالـلـتـقـاءـ السـاـكـنـينـ، فـلمـ يـكـونـواـ لـيـقـوـاـ ضـمـمـةـ الـزـايـ؛ـ لـئـلاـ يـلـتـبـسـ بـالـجـمـعـ، فـكـسـرـوـاـ الـزـايـ، وـعـزـمـوـاـ فـيـهـاـ عـلـىـ الإـشـامـ، وـالـتـزـمـوـهـ؛ـ مـحـافـظـةـ عـلـىـ أنـ أـصـلـهـاـ الضـ.

قولـهـ: «ـوـإـنـماـ قـالـواـ:ـ قـيـلـ،ـ مـنـ قـبـلـ أـنـ القـافـ لـيـسـ قـبـلـهـاـ كـلـامـ فـيـشـمـوـاـ»^(٣).

يرـيدـ:ـ وـإـنـماـ خـلـصـوـاـ الـكـسـرـةـ،ـ وـلـمـ يـلـتـزـمـوـاـ فـيـهـ الإـشـامـ،ـ بـلـ الـأـمـرـ عـلـىـ الـجـواـزـ،ـ مـنـ قـبـلـ أـنـ القـافـ لـيـسـ قـبـلـهـاـ كـلـامـ أـوـلـاـ.ـ وـهـذـاـ لـيـسـ بـتـعـلـيلـ،ـ بـلـ لـاسـؤـالـ فـيـهـ؛ـ لـأـنـ الـعـلـةـ فـيـ الإـشـامـ مـعـلـومـةـ،ـ وـمـنـ لـأـيـرـاعـيـ ذـلـكـ لـأـيـشـمـ،ـ وـإـنـماـ السـؤـالـ:ـ لـمـ التـرـمـوـاـ فـيـ «ـاـغـزـيـ»ـ الـإـشـامـ؟ـ وـسـأـذـكـرـهـ لـكـ.

قولـهـ: «ـوـاعـلـمـ أـنـ (ـرـدـ)ـ هـوـ الـأـجـودـ وـالـأـكـثـرـ»^(٤).

أـيـ:ـ ضـمـ^(٥)ـ الرـاءـ هوـ الـكـثـيرـ،ـ لـإـشـامـهـاـ^(٦)ـ؛ـ لـأـنـ الـإـدـغـامـ لـأـيـغـيـرـ الـمـتـحـرـكـ.

وقـولـهـ: «ـكـمـاـ لـمـ يـعـيـرـهـ فـيـ (ـفـعـلـ وـفـعـلـ)ـ»^(٧).

أـيـ:ـ كـمـاـ تـقـولـ:ـ لـبـ،ـ وـصـبـ^(٨)ـ،ـ وـلـاتـنـقـلـ حـرـكـةـ الـعـيـنـ،ـ فـكـذـلـكـ فـيـ

(١) في الأصل: الراء. ونص سيبويه ٤٠٠/٢: «ـكـمـاـ قـالـواـ لـلـمـرـأـةـ:ـ اـغـزـيـ،ـ فـأـشـمـوـاـ الـزـايـ لـيـعـلـمـوـاـ أـنـ هـذـهـ الـزـايـ»ـ.

(٢) في الأصل: غزوـيـ.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «ـفـيـنـماـ»ـ.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢ وفيه: «ـالـأـجـودـ الـأـكـثـرـ»ـ.

(٥) تقرأ في الأصل: اـمـ ضـمـواـ.

(٦) في الأصل: لـاشـامـهـاـ.

(٧) الكتاب ٤٠٠/٢. وفي الأصل: لـمـ يـغـيـرـوـاـ فـعـلـ.

(٨) الأصل: لـبـ،ـ وـصـبــ.

« فعلٌ ».

ثم قال: و « قيل، و بيع » أكثر وأقيس^(١).

يعني: أنك تنقلُ عند إسناد الفعل المعتل إلى ضمير الفاعل، وكذلك تفعل عند إسناده للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وكذلك المدغم لـ لـ لم يُنقل في فعل الفاعل كان الوجه في فعل المفعول ألا يُنقل فيه أيضاً.

ثم قال: « وأمّا (تعزير) ونحوها فالإشمام لازم لها »^(٢).

من هنا إلى آخر الباب يعطي العلة في التزام الإشمام.

قوله: « لاـ له ليس في كلامهم أن تقلب الواو في (تفعل) من (غزوـت) »^(٣).
أي: أن هذه الياء^(٤) ليست اللام من « غزوـت »، وإنـما هي الضـمـ. وإنـما يريـدـ بهذا: أن الواو مـحـدوـفـةـ، والضـمـ قد حـذـفـتـ منـ الرـايـ، فـلـمـ يـكـونـواـ لـيـخـلـصـوـاـ الكـسـرـةـ، فـيـكـونـ ذـلـكـ إـجـحـافـاـ لـحـذـفـ الـحـرـفـ وـالـحـرـكـةـ، فـإـذـاـ أـشـارـوـاـ إـلـىـ الضـمـ كـانـ ذـلـكـ عـوـضاـ مـنـ الـحـرـكـةـ، وـكـائـنـاـ لـمـ نـخـذـفـ^(٥) إـلـاـ شـيـئـاـ وـاحـدـاـ.

ثم قال: « وليس يلزمها ذلك في كلامهم »^(٦).

أي: ليس يلزم هذه الرأـيـ الكـسـرـةـ، بل ثـقـلـ لـحـالـةـ أـخـرـىـ إـذـاـ لـمـ يـسـنـدـ الفـعـلـ لـضـمـيرـ وـاحـدـهـ.

وقـولـهـ: كـماـ لـزـمـ « قـيلـ، وـرـدـ » ذـلـكـ^(٧).

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ ونصـهـ: « وـقـيلـ وـبـيعـ وـخـيـفـ أـقـيسـ وـأـكـثـرـ ».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ . وفي الأصل: فلاـشـامـ.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيـهـ: « يـفـعـلـ ».

(٤) في تعـزـيرـ.

(٥) في الأـصـلـ: يـحـذـفـ.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٧) في الأـصـلـ: وـوـودـ. انـظـرـ الكـتـابـ ٢/٤٠٠ .

أي: كما لزم الماضي المبني للمفعول^(١) كسر عينه؛ لأنّ هذا يلزمـه أبداً كسر عينه، بخلاف ذلك.

ثم قال: «وَكَرِهُوا تَرْكُ الإِشَامَ مَعَ الضَّمَّةِ وَالوَاءِ»^(٢).

أي: مع تركـهم الضـمـمةـ والـوـاءـ في «تـغـزـينـ»، مع أـنـ الـوـاءـ ثـبـتـ في^(٣) الـكـلامـ فيـ غـيـرـ هـذـاـ المـثـالـ، فـلـمـ يـجـمـعـواـ فـيـ الإـجـحـافـ، فـأـلـزـمـوـهـ إـشـامـ بـخـلـافـ «قـيـلـ»؛ لأنـ أـصـلـهـ التـغـيـيرـ /ـ فـيـ كـلـ أـحـوالـهـ.

[١٤٢] قال ابن جـنـيـ^(٤)ـ رـحـمـهـ اللـهــ: وـقـالـ لـيـ أـبـوـعـلـيــ: إـنـهـمـ يـنـشـدـونـ بـيـتـ الفـرـزـدقـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـوـجـهـ:

وـمـاـ حـلـّـ مـنـ جـهـلـ حـبـاـ حـلـمـائـاـ وـلـاقـائـلـ الـمـعـرـوفـ فـيـنـاـ يـعـنـفـ^(٥)
حـلـ، وـحـلـ، وـحـلـ^(٦)ـ، فـمـنـ قـالـ: حـلـ بـضـمـ الـحـاءـ، فـهـوـ^(٧)ـ فـيـ الـكـثـرـةـ بـعـتـلـةـ مـنـ
قـالـ مـنـ «قـالـ»: قـيـلـ، فـكـسـرـ. وـمـنـ قـالـ: حـلـ بـكـسـرـ الـحـاءـ، فـهـوـ [عـتـلـةـ]^(٨)ـ مـنـ
أـخـلـصـ الـضـمـمـ فـقـالـ: بـوـعـ وـقـوـلـ. وـمـنـ أـشـمـ فـقـالـ^(٩): حـلـ، فـهـوـ بـعـتـلـةـ مـنـ أـشـمـ
أـيـضاـ فـقـالـ: قـيـلـ.

(١) في الأصل: المفعول.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: «فـكـرـهـواـ».

(٣) في الأصل: تـبـتـهـ.

(٤) المنصف ١/٢٥٠ باختلاف يـسـيرـ.

(٥) البيت في الديوان ٢/٢٩، الكتاب ٢/٢٦٠، معاني القرآن للأخفش ٤٤، السيرافي النحوـيـ ٣٠٩، المحسـبـ ١/٣٤٦، شـرـحـ أـبـيـاتـ سـيـبـوـيـهـ لـابـنـ السـيـرـاـفيـ ٢/٣٨١، المقاصـدـ الشـافـيـةـ ١/٢٧، تعـلـيقـ الفـرـائـدـ ٤/٢٦٧ـ.ـ وـالـحـبـاـ:ـ الشـيـابـ الـتـيـ يـجـبـونـ بـهــ.

(٦) بإـشـامـ الضـمـ فيـ كـسـرـ الـحـاءـ.

(٧) في الأصل: وـهـوـ.

(٨) تـكـملـةـ منـ المـنـصـفـ ١/٢٥٠ـ.

(٩) في الأصل: قـالـ.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وعرضتني^(١) هنا فائدة رأيت أن أذكرها هنا، وهو
 أنّ قول بعض بني مازن:
 وإنْ دعوتِ إلى جَلٌّ ومَكْرُمٌ يوْمًا سَرَاةَ كَرَامِ النَّاسِ فَادْعُنَا^(٢)
 قال ابن جنّي-رحمه الله- في كلامه على أبيات الحماسة^(٣): إِنَّهُ يُروَى
 بإشمام الضمّ في كسرة العين، ويُروى بإخلاص الكسرة، فأمّا من أخلص الكسرة
 فلا سؤال من جهة الرّدف في إنشاده، وأمّا من رواه بإشمام الضمّ في كسرة العين
 ففيه السُّؤال؛ وذلك أنّ الحركة قبل الرّدف، وهي التي يقال لها: الحَذْو، ولم يأت
 عنهم مُشمةً ولا مشوبةً، وإنّما هي إحدى الحركات مخلصة البّنة، ولم يذكر الخليل
 رحمه الله، ولأبوالحسن، ولأبوعمر^(٤)، ولا أحدٌ من أصحابنا حال هذه الحركة
 المشوبة، كيف اجتمعاها مع غيرها، فدلّ ذلك على أنّ الحركة في نحو هذا ينبغي
 أن تكون مخلصة. ومذهب سيبويه في هذا النحو الإماللة وإشمام الكسرة شيئاً من
 الضمّ، ولم يستثن رdfa من غيره. ووجه جواز هذه الحركة المشوبة مع الكسرة
 والضمّة الصربيحتين، أنّ ما فيهما من الإشمام لا يعتدّ، ولا يُنظر إلى قدره، وهو كإماللة
 الفتحة إلى الكسرة، نحو «سالم، وحاتم»، وأنت تجيزهما في شعرٍ واحد مع «قادم
 وغائم»، ولا تحفل بما بين الحركتين. وإذا جاز «سالم» مع «قادم»، و«سلاح»

(١) في الأصل: وعرضته.

(٢) ذكر المؤلّف نسبته لبعض بني مازن، وهو في مقطوعتين مختلفتين، الأولى لبسامه بن حزن النهشلي
 في الحماسة ١/٧٧، والثانية للمرقش الأكبر في المفضّلات ٤٣١. وانظر الأشباه والنظائر للحالدين
 ٢/١١٠، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠١، شرح المفصل لابن عييش ٦/١٠١، شرح الكافية
 للرضي ٣/٤٦٢، خزانة الأدب ٨/٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤.

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ٢٥ بـ ٢٦ أ.

(٤) في الأصل: ابو عمرو.

مع « صباح »، كان اجتماع « ادعينا » مع « يشرينا » ونحوه أسوغ^(١) وأسهل؛ وإنما كان أسهل من قبل أن الفتاحة إذا تُحِي^(٢) بها قبل الألف نحو الكسرة نحوت أيضاً بالألف بعدها نحو الياء، لابد من ذلك من حيث كانت الألف ناشئة عن الحركة قبلها على^(٣) احتذاءً وموازنةً اتباع، فإذا أملت الفتاحة والألف فهناك علمان في الحركة والحرف جميعاً كما ترى، وأماماً الياء في نحو « ادعينا »، وقيل، وبيع «، فإنها وإن بنيت الحركة قبلها خالصةً البتةً وغير مشوبة^(٤) شوبًّا ماقبلها، وجاز ذلك فيها من حيث كانت الطاقة حاملةً والقدرةً ناهضةً بالنطق بالياء الساكنة بعد الضمة الناصعة، فكيف بها بعد الكسرة، وإنما أميلت^(٥) بأن انتهي بها نحو^(٦) الضمة، والعمل في ذلك خفي. وأماماً الألف الخالصة فليس في الطاقة أن ينطق^(٧) بها بعد غير الفتاحة الخالصة، ففي « سالم » إذاً تغييران، وفي « قيل وبيع وادعي واغزي » تغيير واحد، فإذا جاز اجتماع ما فيه تغييران، نحو « سالم »، مع « قادم »، و« صباح » مع « سلاح »، كان اجتماع ما فيه تغيير واحد مع مالاتغيير فيه، نحو « قيل وبيع واغزي وادعي »، واضح الجواز.

(١) في الأصل: أسرع.

(٢) تقرأ في الأصل: تحيي.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في الأصل: منسوبة.

(٥) في الأصل: التي إنما أميلت. والمشتبه من التنبية ٢٦٠ وفيه: « اعتلت ».

(٦) في الأصل: بعد.

(٧) في الأصل: والنظر.

هذا باب ما شد فأبدل مكان اللام الياء

إن قلت: قد ذكر بدل الياء من أحد المضاعفين في باب البديل، نحو «قيراط^(١)» وديوان^(٢)، و«أيما» / في «أمّا»^(٣)، وقد حكى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: لاوريبيكَ، في «لاوريبيكَ»^(٤)، فلمَ ذكرَ هنا ما كان قد فرغ منه؟

قلت: إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَعْصِدَ بِهِ الْبَابَ الْمُتَقْدِمَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَابِ الْمُتَقْدِمِ زَعَمَ أَنَّ الْحُرْفَ الْمُضَاعِفَ قَدْ أَجْرَاهُ الْعَرَبُ بِحُرْفِ الْمُعْتَلِ، حِينَ قَالَتْ: ظَلَّتْ، وَأَحْسَتْ، وَمَسَتْ، فَقَالَ: وَمَمَّا يَقْوِيُ ذَلِكَ «تَسْرِيْتَنَا» وَأَشْبَاهِهِ^(٥)، أَبْدَلُوا مِنَ الْمُضَاعِفِ حُرْفَ الْعُلَّةِ، وَإِنَّمَا تَبَدَّلُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نَسْبَةٌ، فَلَوْلَا أَنَّهُ أَشْبَهَهُ مَا أَبْدَلَ مِنْهُ.

وَأَمّا «تَسْرِيْتَ» فَفِيهَا^(٦) خَلَافٌ، وَمَعْنَاهَا: اتَّخَذَتْ سُرِّيَّةً، وَ«سُرِّيَّةً» يَحْجُوزُ أَنْ تَكُونُ مِنْ «السَّرِّ»؛ لِأَنَّهُ يُسْرُّهَا إِلَيْنَا وَيُسْتَرُّهَا عَنْ حُرْتَهُ^(٧) أَوْ عَنْ غَيْرِهَا^(٨).
وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٩) رَحْمَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ يَكُونُ مِنْ «السَّرِّ» الَّذِي هُوَ النِّكَاحُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ النِّكَاحُ سَرًّا؛ لِأَنَّهُ

(١) في الأصل: صراط.

(٢) انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) انظر الممتع ٣٧٥، الجن الداني ٥٢٧، المساعد ٤/٢١٧.

(٤) قال الفارسي: «وَهِيَ عَمَانِيَّةٌ». انظر المسائل البصرية ٣٦٦، الممتع ٣٧٠، شرح الشافية للرضي ٢١٠، المساعد ٤/٢١٦.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) في الأصل: بینها.

(٧) في الأصل: خدمة. وَمَا أَثْبَتَهُ الصَّوَابُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ: حِرْمَتَهُ، أَيْضًا.

(٨) في الأصل: غيره.

(٩) انظر الأصول ٣٤٢/٣، النكٰت ١٢٣٥؛ الممتع ٣٧٠.

يُخْفَى كـ«السّرّ»^(١) وفُسِّرَ قوله تعالى: ﴿وَلَكُنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سَرًا﴾^(٢) أَيْهُ النّكاح^(٣).

وقد يحتمل أن يكون معنى الآية: لَا تَوَاعِدُوهُنَّ بِالتَّزْوِيجِ فِي السَّرّ، أَيْ: مسرين بذلك، فيكون ﴿سَرًا﴾ حالاً^(٤).

وقيل: هو من «السُّرُور». وقال الأخفش: إِنَّ «السُّرْرِيَّةَ» يُسْرُّهَا^(٥) صاحبها^(٦).

وقال غير سيبويه: هي تركيب «س رو»، و«السُّرْرِيَّةَ»^(٧) عنده «فُعْيَلَةَ»، ثم^(٨) «سُرْرِيَّةَ» من «السَّرَّاةَ»، وتسريت: ركبت سراها، يعني: أعلاها، وسرأة كل شيء أعلاه. وهذا ليس بشيء؛ لأن النساء لا يؤتين من ظهورهن^(٩). فعلى ما قدّمناه يكون مبدلاً، وعلى هذا لا يكون مبدلاً.

وقال بعض الناس: إِنَّمَا هي من «سرية»؛ لأنّها كثيراً ما يسرى لها، يعني:

(١) هذا قول الأصمعي. انظر أمالی ابن الشجيري ٢/١٧٢.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) انظر الغربيين، ٨٨٦، أمالی ابن الشجيري ٢/١٧٣. ويعرّب ﴿سَرًا﴾ على هذا المعنى مفعولاً ثانياً. انظر الدر المصنون ٢/٤٨٣.

(٤) في الأصل: حال. ويلاحظ أنّ المؤلف قدّره مرتين فقال: في السر، أَيْ: مسرين، وتقديره الأول يعني أنه منصوب على الظرفية بجازأ، لكنه فسره كما ترى على الحال. ولو لا سياق الكلام وترابط الألفاظ لرجحت وجود سقط. انظر الدر المصنون ٢/٤٨٣.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) انظر الأصول ٣/٣٤٢، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٧) في الأصل: س رو والسرية.

(٨) في الأصل: فعيلة سرية ثم.

(٩) الرّاد هو الأخفش كما في الأصول ٣/٣٤٢. وانظر المسائل البغداديات ٤٩٨، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

يُحاجَّ لها ليلاً^(١).

وأمّا « تظنيت ، وتفصيّت »، فإنّما حمل سيبويه^(٢) على أن ادعى البدل لأنّه في الكلام « تفعّل »، ولم يثبت مثل « تفعليت »^(٣) فيكون منه. وأمّا « أملّيت » فللسائل [أن يقول]^(٤): إنّه غير مبدل بل أصل^(٥) بنفسه؛ لأنّه يقال: أملّ عليه، ويُملّ^(٦)، قال الله تعالى: ﴿فَهُنَّ مُتَّمِّلُونَ عَلَيْهِ﴾^(٧). كما يقال: أملّ يُملّ، وهو مُملّ وإملاك، قال الله تعالى: ﴿وَلَيُمْلِلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٨). ولأنّ سيبويه-رحمه الله- قد علّمنا أنّ اللفظين إذا [كانا]^(٩) مطّرد़ين، فلا يُدْعى أنّ أحدَهُما أصلٌ للآخر، فلو لا أنّ هذا^(١٠):

[قوله: « كما أنّ التاء في (أسنتوا) مبدلة من الياء »^(١١).

إن قال قائل: لم جعل التاء^(١٢) في « أسنتوا » مبدلة من الياء، وهلاً قال: من الواو؛ لأنّ « سنة » لامها واو؛ لقو لهم: سنوات، فالأصل: أسنوا، ثم أبدل منه،

(١) انظر الأصول ٣٤٢/٣، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٢) في الأصل: سريه.

(٣) في الأصل: تعليت.

(٤) تكملة يلتّهم بعثتها الكلام، أخذناها من كلامه في ٨٨٣.

(٥) في الأصل: أصله.

(٦) تقرأ: ومِلْ، أو وَمِلْ.

(٧) الفرقان: ٥.

(٨) البقرة: ٢٨٢. وفي الأصل: فليملل.

(٩) تكملة يلتّهم بما الكلام.

(١٠) بعده والله أعلم - كلام ساقط يتمّ هذه المسألة، ويربطها بما بعده، أمّا ما يتمّ المسألة فلم يبيسّر تقديره، وأمّا ما بعده فقدّرت ما يكفي البدء به، فانظره. وانظر سر صناعة الإعراب ٧٥٨، ٧٥٩، الممتع

. ٣٧٣

(١١) الكتاب ٤٠١/٢.

(١٢) تكملة يلتّهم بعثتها الكلام مع ما بعده.

فإنَّ هذا أقلُّ عملاً، فهو الأولى.

وقد يترجَّح على وجهين:

أحدُهما: أَنَّه جعل هذه الواو في «أَسْتَوْا» ياءٌ^(١)؛ لِأَنَّها من الفعل فصارت^(٢) [ياء] لكونها رابعة^(٣).

والثاني: وهو مازعم ابن جنّي من أنها بدل من المبدل؛ [وهو]^(٤) يُخصّ بشيء ما، كما أَنَّ «تَالِهِ» تأوه بدل من الواو المبدلية من الباء، فالباء تدخل على^(٥) [الظاهر والمضرّم]، والواو تدخل على كلّ ظاهر، والتاء لا تدخل على ظاهر سوى اسم الله تعالى: الله^(٦)، وكذلك «أَسْنَوا»: دخلوا في السنة، و«أَسْتَوْا»: في سنة الجدب^(٧)، وكذلك المبدل يُخصّ به أبداً شيئاً بعينه. وقد ذكر ذلك ابن جنّي في سر الصناعة^(٨).

وقوله: «وبدها شاذ بعترتها في ستٍ»^(٩).

أي: أن إبدال التاء من الياء في «أَسْتَوْا» غير مطرد، كما أَنَّ التاء في

(١) في الأصل: تاء.

(٢) في الأصل: لصارت. و «ال فعل» قبلها كتبت بطريقة أقرب ما تكون: الـ، وما أثبت بستقيم الكلام إن شاء الله.

(٣) ذكر المؤلف هذا التخريج ٢٩٨ بأتم من هنا.

(٤) تكملة يلشم بعترتها الكلام.

(٥) تكملة يلشم بها الكلام.

(٦) في الأصل: اللفظ.

(٧) يريده: أنهم يختصونه في هذا المعنى. وفي المتع ٣٥٠: «أَسْنَى الرَّجُل: إِذَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ، جَدْبَةٌ أَوْ غَيْرَ جَدْبَةٍ».

(٨) يريده: المبدل من المبدل. انظر سر صناعة الإعراب ١٠٥-١٠٠. وقد سبق هذا التخريج ٢٩٨.

.٢٩٩

(٩) الكتاب ٢/٤٠١ وفيه: «شاذ هنا بعترتها».

« سَتٌّ » بَدْلٌ مِن السِّينِ، وَهُوَ شَذوذٌ أَيْضًا، وَالْأَصْلُ « سَدْسٌ »؛ لِقَوْلِهِمْ: أَسْدَاسُ، فَأَرَادُوا الإِدْغَامَ، فَلَمْ يَكُنْهُمْ: سَسٌ؛ لِلتَّشَقْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ كَلْمَةً فَأَوْهَا^(١) وَعِينُهَا وَلَامُهَا وَاحِدٌ إِلَّا « بَيْهُ وَوَاهُ »^(٢) فَأَبَدَلُوا مِن السِّينِ حِرْفًا يَشْبِهُ الدَّالَّ فِي الشَّدَّةِ وَالسِّينِ فِي الْهَمْسِ / وَهُوَ التَّاءُ، ثُمَّ أَدْغَمُوا التَّاءَ فِي الدَّالَّ، فَقَالَ: سَتٌّ.

وَقَوْلُهُ: « فَكُلُّ هَذَا التَّضْعِيفُ فِيهِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ »^(٣)

قَلْتُ: مَنْ يَقُولُ فِي « تَسْرِيْتٍ »: إِنَّهُ مِنْ لَفْظِ « السَّرَّاَةِ »، أَوْ مِنْ لَفْظِ « السُّرَى »، لَا يَقُولُ أَبَدًا: تَسْرِيْتٌ؛ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقٌ لِهِ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْهُ عِنْدَهُ مِنْ « السُّرَّ » أَوِ السُّرُورِ «، وَعَلَى حُسْبٍ مَاقْدِمَنَاهُ.

وَقَوْلُهُ: « زَعْمُ أَبُو الْحَطَّابِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَنَانَانِ، يَرِيدُونَ: هَنَّانِ، فَهَذَا نَظِيرُهُ »^(٤).

يَرِيدُ: نَظِيرٌ « كَلَا وَكَلٌّ »؛ لِأَنَّ « هَنَانِينَ » مِنْ تَرْكِيبٍ « ه—ن ن »، وَ« هَنَّانِينَ » مِنْ تَرْكِيبٍ « ه—ن و »؛ لِأَنَّهُ تَشْتِيهٌ « هَنَ »، وَ« هَنْ » لَامَهٌ^(٥) وَاهٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: هَنُوَاتٌ، قَالَ:

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنُوَاتٍ شَائِهَا مَتَابِعُ^(٦)

(١) في الأصل: فواهها.

(٢) في الأصل: بيته وواه. انظر المسألة والخلاف في ألف واه فيما تقدم ٧٤١-٧٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « وكل . . . عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ جَيِّدٌ ».

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: وهن في الامه.

(٦) البيت في الكتاب ٨١/٢، المقتصب ٢٧٠/٢، التكميلة ٤٢٩، المنصف ١٣٩/٣، سر صناعة الإعراب ١٥١، شرح التصريف ٣٥٠، ٤٤١، ٣٥٨، شرح شواهد الإيضاح ٨٠١، شرح شواهد الإيضاح ٥٣٥، شرح الملوكي ٢٩٩، ٣٠٩، شرح المفصل لابن عيسى ٥٣/١، ٣٨/٥، ٤٠/١٠، ٣/٦، ويروى: « متتابع ». ومتتابع بالياء أخص في الشر.

وكذلك «كلا» تركيبيها من «ك ل و»، و«كل» تركيبيها من «ك ل ل»، وهذا مراده.

وقال الأعلم^(١): فيه مذهب أن هذا لام الفعل فيه واو، يجمع على «هنوات»، ولا لام الفعل من «هنانان» نون فصار كأنه في الواحد «هنن» فأبدلت النون الثانية واواً.

(١) النكت ١٢٣٦ بتصرف يسir.

هذا باب تضييف اللام في غير مالامه وعينه من موضع واحد

قد كان ذكر قبل مالامه وعينه من موضع واحد، وما كان كذلك لا يتصور في الفعل إلا إذا أخرج عن الشرط المذكور؛ لأنّه إذا كانت حروفه أصولاً لم يتصور فيه إلحاد؛ لأنّ إلحاد إنما هو: زيادة حرف في الكلمة لتكون في مقابلة أصل من الكلمة أخرى، ولا يتصور ذلك فيما تقدم؛ لأنّ حروفه أصول لم تُضعف فيه العين، ولا لللام، فذكر هنا ماضي وعفت فيه اللام، وإذا كان كذلك كان الحرف المضاعف زائداً، فامكّن ألا يُدغم ويُفك لأجل هذا إذا كان متحرّكاً، فإن كان ساكناً أدغم، نحو «خِدَبٌ»؛ لأنّه لا يختل عن بناء «قِمَطْرٌ». وأما ما هو بمترلة «قرَدَ» فلاب يمكن إدغامه لاختلال البناء المقصود به المشاكلة حتى يكون متحرّكاً وساكنه بإزاء متحرّك ما أحق به وساكنه، ولأجل ما ذكرنا يظهر هذا. ويُدغم مثل «استعدَ»، وإن كان على زنة «استخرج»؛ لأنّ داليه أصلان، فلا يتصور فيه إلحاد لما قلنا.

قال في «مرَدٌ»: «وليس بمترلة (معدٌ)؛ لأنّ (معداً) بني على السّكون»^(١). يريد: أن «معداً» وزنه «فعلاً»، لا « فعلًا»، وبين من أول أحواله على السّكون، وميمه أصلية، وقد بيّن ذلك في التصريف^(٢)، وسيبويه-رحمه الله- يبيّن أنّ أصله البناء على السّكون.

قال: «وليس هذا بمترلة (مرَدٌ)»^(٣).

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٠/٢، ٣٤٤.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢.

أي: ليس أصله، يعني: معداً.

قال: « ولو كان هذا بمتلة (مرَد) لما جاز (قرَد) في الكلام »^(١).

يريد: أنه لو كان « معد » « فعلاً » لما جاز في الكلام « قرَد »؛ لأنَّه لا يجوز فك المدغم إلَّا ضرورة، فلو كان إدغام هذا من حرَكةٍ على حدٍ « قرَد »، لكان الأصل فيه الإدغام على زعم من يقول ذلك، وكان « قرَد » لا يجوز في الكلام، فكونه جائزًا في الكلام، لا يُستعمل غيره، دليل على أنَّ ماأصله الحرَكة لا يُدغم، وما أصله السِّكون هو الذي يُدغم.

ثم قال: « لأنَّ ما يُدغم وأصله الحرَكة لا يخرج على أصله »^(٢).

أي: لا يجوز فيه الفك، فيخرج على الأصل؛ الاترى أنَّ مثل « ضَنْتُوا »^(٣) لا يجوز إلَّا في الشِّعر.

ثم قال: « ومتلة (جُبْنٌ) منها متلة (فَعَلٌ) من (فَعَلَلٌ) »^(٤).

أي: أنَّ « جُبْنًا » « فَعَلٌ »، لا « فَعَلَلٌ »، ولو كان أصله الحرَكة لما أدمَّ، فإنَّما هو من / « سُرُدد » بمتلة « معد » من « قرَد ».

قوله: « وقالوا: قُعدَد، فألحقوه بـ(جُندَب، وعَنْصَل) »^(٥).

قلت: إنَّما يُشترط في الإلحاق أن يزيد حرفًا؛ ليكون في مقابلة الباء من « جُندَب »، وإنَّ كأن في « جُندَب » حرفٌ زائدٌ وهو التَّون.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) من قول قعنبي بن أمِّ صاحب:

أني أحجُودُ لأقوامٍ وإنْ ضنَّوا
مهلاً أعاذلَ قد جربتِ من خلقي
وقد سبق تخرِيجه ٥٩٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: وبمتلة.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢

وقال الأعلم^(١): «فإن قال قائل: لم جعله ملحاً به و(جُنْدَب) وماأشبهه نونه زائدة، وإنما يكون إلحاقي ما فيه زائدة بما^(٢) ليس فيه زائدة؟

فالجواب: أنّه جعل (عنصراً، وجُنْدَباً) كالأصل في وزن ماؤله مضموم وثانية ساكن وثالثة مفتوح؛ لأنّ التون التي هي حرفُ الزيادة لاتسقط بحال، ولا يعرف له اشتقاء من شيء تسقط فيه التون، و(قُعْدَد) معروف الاشتقاء يقال فيه: هذا أقعد من هذا».

وهذا الذي قاله يرجع إلى ماقلناه؛ لأنّه يُسَلِّمُ أنّ «جُنْدَباً، وعنصراً» مزيدان بالتون، ولكن تقول: يُحرر^(٣) [قول] سيبويه-رحمه الله- في أن جعل «جُنْدَباً، وعنصراً» ملحاً بهما من حيث أنهما أولى بأن يعكس الأمر و يجعل ملحقين بـ«قُعْدَد»، من حيث أنّ التون لاتسقط، وأنّه لا يعرف له اشتقاء، فلهذه المزية جعلها كالأصل، وإنما يريد: أنّ «قُعْدَداً، وعنصراً، وجُنْدَباً» سواء، وتجوز في الإلحاقي فأطلقه على أن يزاد حرفُ ليكون في مقابلة الباء من «جُنْدَب» ويستويا، فهذا هو الذي قلناه أوّلاً فاعلمه.

قال: «وقالوا: عَفْنَجَجُ، فلم يُغَيِّرْ عن زنة (جَحَنَفَل)^(٤).

يريد: أنّه ملحق بـ«سَفَرْجَل» بالنون وإحدى الجيمين، فلم يُغَيِّرْ عن زنة «جَحَنَفَل»؛ لأنّه ملحق مثله، كما أنّ «عَفْجَجاً» لم يُغَيِّرْ عن زنة «جَحَفَل»^(٥).

ثم قال: «ولأنّ تلحق هذه التون فعلًا؛ لأنّها إنما تلحق ماتلحقه ببنات

(١) النكت ١٢٣٧. وانظر شرح السيرافي ٤١١/٦ (خ).

(٢) في النكت: بعترلة ما. وهو خطأ. وما في الأصل موافق لما في شرح السيرافي ٤١١/٦ (خ).

(٣) تكميلة يلائم بعثتها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: عفننججا لم يغير عن زنة جحنفل. انظر الكتاب ٤٠١/٢.

الخمسة»^(١).

يريد: لاتلحق^(٢) الفعل على حد لحاقها الاسم في الإلحاد؛ لأنّا إِنَّمَا نلحق الرباعي أو الثلاثي للحاقه بالخمسة، وليس في الأفعال ما هو على خمسة، فلا يتصور أن تكون ملحقة، فالنون في «احْرَجْم» ليست ملحقة؛ لأنّه ليس ثم فعل على مثال «سَفَرْ جَلَ».

فإن قلت: هلّا كانت فيه في مقابلة الراء من «اقْشَعَرَ» فتكون ملحقة بالخمسي المزدوج، كما كان «قُعْدَ» ملحقا بالرباعي المزدوج؟

قلت: يمكن - والله أعلم - أن يكون المانع لهذا أن يعكس عليه الاعتراض، فيقال: هلّا جعلت الراء من «اقْشَعَرَ» ملحقة بالميم من «احْرَجْم»، فليس هذا بأولى من هذا؛ لأن صورة الإلحاد إذا ثبت الملحاق به أوّلا ثم نظر الملحاق؛ لأنّه في «جعْفَرَا» ثابت، و«قرْدَد» الذي هو أصل «قرْدَد» لم يثبت، وكذلك «جُندَب» مع «قُعْدَد»، فهذا - والله أعلم - منع من الإلحاد.

ويمكن أن يقال: إنه لو كان ملحقا به لكن على خلاف زنته؛ لأنّه الرابع من «اقْشَعَرَ» متّحد، وهو من «احْرَجْم» ساكن، وكذلك الخامس من ذلك ساكن، ومن هذا متّحد، فلم يتّحد فيه أن يكون على حد الإلحاد.

قوله: «وَأَمَّا (اقْعَنْسَسَ) فأجروه على مثال (احْرَجْم)»^(٣).

أي: ألحقوه بالسین لـالنون؛ لما بينّ؛ وذلك لأن النون في الفعل قد بیننا أنها لم تكن قط ملحقة، ولا يمكن أن يتوهم فيها هنا أنها ملحقة؛ إذ هي في مقابلة مثلها، فقول سيبويه: «فَكُلْ زِيَادَة دَخَلَتْ عَلَى مَا يَكُونُ مَلْحِقًا بِنِسَاتِ الْأَرْبَعَةِ

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: ما يلحقه بنات.

(٢) في الأصل: لا يلحق.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢

[١٢٦ ب] بالتضعيف^(١) يعني بها: زيادة التضعيف إن كانت تلحق وحدها قبل أن / تدخل^(٢) عليها هذه الأخرى؛ فإنّ هذه التي دخلت عليها الأخرى تلحق كما كانت تلحق وليس معها غيرها، ولأثر لما دخل عليها، يريد بهذا: أنّ السين في «اقْعَنْسَ» هي الملحقة، وإن كان معها غيرها، كما كانت تلحق وحدها في «قُعْسَ»^(٣) نحو «جَلْبٌ، وشَمْلٌ»، ولأثر هذه الأخرى.

أمّا «اشهابـت» فللسائل أن يقول: هلاً جعلوه ملحقاً بالتضعيف بـ«اـحرـجـمت»، وكانت الباء في مقابلة الجيم؟ إلّا أنّ سيبويه-رحمـه اللهـ منع هذا؛ لأنّه راعى أن يكون الملحـق به يلحقـه ما يـلحقـ المـلحـقـ، ولا تـلحقـ^(٤) هذه الأـلـفـ «اـحرـجـمـ» فيـقالـ: اـحرـجـمـ، فـلاـيـكـونـ هـذـاـ مـلـحـقاـ بـهـ^(٥).

قال: «فلماً كانتـاـ كذلكـ أـجـرـيـتـاـ بـحـرـىـ مـاـ لـيـلـحـقـ بـنـيـاءـ بـنـيـاءـ بـغـيرـهـ مـاـ عـيـنـهـ وـلـامـهـ مـنـ مـوـضـعـ وـاحـدـ»^(٦).

يعني: بـحـرـىـ غـيرـ المـلـحـقـ بـهـ، نحو «رـدـ» الـذـيـ عـيـنـهـ وـلـامـهـ أـصـوـلـ، فـلـمـاـ كـانـ كذلكـ أـدـغـمـ؛ لأنـهـ مـضـاعـفـ ثـقـيلـ، وـلـوـكـانـ ثـمـ مـاـيـلـحـقـ بـهـ لـاـحـتـمـلـواـ التـضـعـيفـ لأـجـلـ سـلـامـةـ الـوـزـنـ.

ثمّ قال: «إـنـ قـلـتـ: هـلاـ قـالـوـاـ: اـسـتـعـدـدـ، عـلـىـ زـنـةـ (اسـتـخـرـجـ)؛ فـإـنـ هـذـهـ

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: دخلت عليه يكون.

(٢) في الأصل: دخلت.

(٣) في الأصل: قعنـسـ. قال السيرافي في شرحه ٤١٤/٦ (خ): «وـقـعـسـ أـلـحـقـ بـحـرـجـ ثـمـ زـيـدـ عـلـىـ حـرـجـ أـلـفـ وـنـونـ زـائـدـتـانـ فـصـارـ اـحـرـجـمـ، وـزـيـدـ مـثـلـهـ مـنـ الـزـيـادـةـ عـلـىـ المـلـحـقـ بـهـ فـقـيـلـ: اـقـعـنـسـ عـلـىـ مـنـهـاجـ اـحـرـجـمـ».

(٤) في الأصل: ولا يـلـحـقـ.

(٥) انظر الكتاب ٤٠٢، ٤٠١/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢.

الزيادة لم تلحق بناء يكون ملحاً ببناء^(١).

أي: أن السين والتاء إنما لحقت «عد» - ملامه وعنه من موضع واحد - فلو دخلت على ما يمكن إلحاقه لكان ملحاً، وإنما دخلت على شيء يتعلّق، أي: يُدغم، وهو على أصله من الإدغام.

وقوله: «كما أن (أخرجت) على الأصل، ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به»^(٢).

أي: لأنّه.

ثم قال: «ولما أدغموا في (أعددت)»^(٣).

أي: لو كان ملحاً لم يُدغم، فإنما أدغم لكونه لم يخرج إلى شيء، وال فعل الرباعي إذا ضوّعف لم يُفكّ، وأدغم؛ لأنّه ليس ثمّ فعل خماسي يكون ملحاً به. والله الموفق.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: «فهلاً».

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢ . وفي الأصل: كما اخرجت تخرج إلى أن يكون ملحاً لعل ذلك به.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ .

هذا باب مقيس من المضاعف الذي عينه ولامه
من موضع واحد ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غيره

«تقول في (فعلٍ) من (ردت)»^(١).

فإن قلت: كيف زعم أن « فعلًا » لم يجيء مضاعفًا، وهو موجود كثيرة، نحو
« عَدَدٌ، وَقُدَّدٌ »، وهو نظيره؟
[قلت]^(٢): إلا أنه جمع، فهو غيره، وهو نظيره في التضييف، وإنما منع أن
يكون هذا مفرداً.

فإن قلت: فقد قالوا: فلان بن أدد؟
قلت: كل « فعلٍ » فهو منقول إلا أن يسمع من العرب منع الصرف، فيعلم
أنه مرتجل معدول، نحو « عمرًا »، لولا ما سمع منع الصرف منهم لقلنا: إنه منقول
من الجمع، نحو « عمْرَة وعُمْرَ »، وأدد مصروف فهو منقول من الجمع، ولا يصح
أن يقال: هو منقول من مفرد؛ لأنَّه لا يُعرف « فعلٍ » غير جمع إلا مرتجلًا معدولاً،
فتثبت ما ادعاه سيبويه من أنه لم يجيء إلا نظيره من غيره، وهو لا يُدغم؛ لأنَّه خارج
عن أمثلة الفعل كما لا يُدغم « فعلٍ »، فقد خرج على الأصل.

ثم قال: « وتقول في (فعلان): [و(فعلان): رُدَّان] يجري المصدر في
هذا بحراه لوم تكن بعده زيادة»^(٣).

إن قلت: كان^(٤) يجب لهذا أن يُدغم؛ لأنَّه زائد على الثلاثة، فكيف أظهر

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وبعده: « رُدَّ ». .

(٢) تكملة يلتمس بمثلها السياق.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢. وما بين معقوفين زيادة منه. وفي الأصل: يجري المصدر.

(٤) في الأصل: كيف.

هذا^(١)؟

قلت: شبهه - والله أعلم - ما أذكره لك، وهو أنّهم قالوا: الغليان، والنزوان، وصحوا، وقد كان ينبغي له أن يُعلّم؛ لأنّ الألف والنون^(٢) لا يعتمد بهما، وهم قد جريا مجرى الألف الممدودة فحذفها في التّرخيم كما تُحذف الألف، لكن لأجل [١٢٧] اللبس صحّحوا «فعلان»^(٣) في المعلّل الأضعف^(٤)، فصحّ المعتل العين حملا / على المعتل اللام، وعلّة هذا ليست علة هذا؛ الاترى أن «الجولان» لو أعل^(٥) لم يُلبس؛ لأنّ الألف والنون يُحكم عليهما بالريادة أبداً؛ فلما جتنا لهذا المضاعف أبقينا حكم الألف والنون من عدم الاعتماد بهما، فأظهرنا هذا كله، فهذا هو السبب، وكذا قال سيبويه.

قوله: «قالوا في (فعلول) من (ردود) : ردود ، و (فعليل) : ردديد »^(٦).

قلت: يريد: فلا يدغم؛ وسبب ذلك اللبس بـ « فعلول »، فأماما « فعليل » فليس ثم مایلتبس به، والعلة التي تجمعهما^(٧) أن آخر الكلمة إذا كان قبله حرف مد ولين، فإنه يجري مجرى ما في آخره الألف والنون؛ الاتراهم إذا رخّموا « منصروا »، قالوا:

(١) نقل أبو حيّان الإدغام عن الأخفش. انظر ارتشاف الضرب ٣٤١ (رجب). ونقل الحق في حاشيته أن ابن السراج وابن حني نقلوا أنه يفك، على خلاف ما ذكره أبو حيّان، وقد اختلف على الحق كلام الثلاثة في فعلان وفعلن بفتح العين، وفعلن بفتحها، ولا تناقض بين كلامهم، وإنما توجد زيادة عند أبي حيّان، وهو أنه يدغم مفتوح العين، ويحيى الإدغام والفك في المضموم والمكسور. انظر الأصول ٤٠٧/٣، المنصف ٣١٠/٢.

(٢) في الأصل: واللام.

(٣) في الأصل: معدا.

(٤) يعني: معتل اللام.

(٥) في الأصل: لراعل.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: وفعيل.

(٧) في الأصل: الذي يجمعها.

يامنصُّ، فأجروا حرف المدّ مع ما بعده، وإنْ كان أصلًا، مجرى النون الزائدة؛ فلهذا- والله أعلم- أظهروا، ولهذا قال: كما فعلت ذلك بـ «فَعَلَان» أي: لا يعتد إلا بالصّدر، فينبغي لك [في] « فعل »^(١) فيهما، فيكون على مثال الفعل الخفيف فلا يُدغم.

ثم قال: « وأمّا (فَعَلَان) من (قلت): فَقَوْلَان »^(٢).
أي: يصحّ من « غزوت » للّيس فلا يسكن، وكذلك في « قلت »؛ لأنّه المعتل الأقوى.

قوله: « وإن شئت هزت »^(٣).
أي: إن شئت: قَوْلَان، كما قلت: قَوْلُ. .
إِنْ قلت: لاتخفف الواو المضمومة بالهمز إلّا حيث لا يمكن تسكينها، نحو « قُول »؛ لأنّها لو سُكِّنت لاجتمع ساكنان، وكذلك « أَدْؤْرُ »، لا يمكن إلّا همزها، وتقول: سُورُ، في « سُور »، فقد كان ينبغي أن يقولوا: قُولَان، ولا همز.
قلت: كان يجب هذا لولا اللبس، فكرهوا أن يتبعس « فَعَلَان » بـ « فَعَلَان ».
وقوله: « ولا يجعل ذلك بمثابة المضاعف »^(٤).

أي: لا تُعلّه فتقول: قَلَان^(٥)، فتجريه مجرى « فَعَلَان » من « ردت »: رَدَان؛ لأنّ المعتل تحمله على المعتل، ولهذا قال سيبويه: « وإنّما جعلوا هذا يتحرّك مع تحرك واو (غزوت) » أي: إذا تحرّكت، فهو محمول عليه.

(١) يعني: من فعلول وفعليل. وما يبين معقوفين تكملاً يلائم عبئها الكلام.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « ولكنك إن ». .

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « ولا يجعل ». .

(٥) في الأصل: فلان. بالفاء نقطة من أسفل.

ثم قال: «وتقول في (افْعَلْتُ) من (رددتُ): ارْدَدْتُ»^(١).

أي: لأنّ الدغم إحداهم في الأخرى؛ لأنّها -أعني الأخيرة- قد سكنت سكونا لاتصل إليه الحركة، نحو «رددت». وأمّا الدال الأولى فرغم أنها تجري مجرى الميم من «احمررت»، أي: لأنّ الدغم.

فإن قلت: ولم لأنّ الدغم الأولى؟

قلت: لأنّ البناء يلتبس؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى سكونها وإلقاء حركتها على الراء فتسقط لذلك همزة الوصل، فيصير «رَدَدْتُ» كـ«فَعَلْتُ»، فلما كان ذلك فيه امتنعوا من الإدغام.

قال: «وتقول في (افْعَالَتُ): ارْدَادْتُ»^(٢)

قلت: لا يتصور فيه أيضاً إلاّ هذا؛ لأنّه قد سكن سكوناً لازماً. وأمّا الدال الأولى فلا سبيل إلى أن تدغم؛ لأنّ بعدها فاصلة بينها وبين الدال الأخرى. قوله: «وإذا قلت: افْعَوْلَتُ، وافْعَوْعَلَ، كما قلت: اغْدَوْدَن، قلت:

ارْدَوَدَ»^(٣).

قلت: لأنّه لا يتصور فيه إلحاد البة؛ لأنّ «اغدوون» فيه واو، وهو مضاعف العين، وكذلك هذا الأخير مضاعف العين، فليس أحدهما ملحقاً بالآخر؛ لأنّه ليس^(٤) في واحد منها زائد على أبنية الثلاثي، فأصله «ارْدَوَدَ»^(٥)، فلما سكنت الدال جعلت حركتها على الواو فصار «ارْدَوَدَ»، كما ترى.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٤) في الأصل: لانه لالبس.

(٥) في الأصل: اردود.

«وتقول في مثل (اقعنسَ): ارْدَنَدَ»^(١).

قلت: لأنّ هذا ملحق بـ «احربجم»، فكما لا تدغم «اقعنسَ»، لم تدغم هذا، وعلّتهما واحدة.

[١٢٧] قوله: وتقول في مثل «جُلْعَلِع»: / رُدَدْ، ولم تدغم في الأخير، كما لم تدغم في «رَدَد»^(٢).

كأنّ قائلاً قال له: إنما قلت عند بنائك مثل «سَفَرْجَل»: رُدَدْ، ولم تدغم في الأخيرة لثلاً يتعلّق البناء الملحق، فإذا صرت إلى «جُلْعَلِع»^(٣) فهلاً أدمغت في الأخيرة لأنّه لا يتصوّر أن يكون ملحاً، ألا ترى أنه ليس شمّ مثل «سَفَرْجَل»، فكيف تقول: رُدَدْ؟

فقال سيبويه مجبياً عن هذا: «كما لم تفعل ذلك في (رَدَد)». فلم يقل: رُدَدْ، كذلك لاتفعّل هذا؛ لأنّك تصير إلى ذلك المثقل بعينه، فتركوه على أصله.

وقال في مثل «خِلْفَة»: رِدَنَةٌ؛ لأنّ الدال التي تلي النون لا تصل إليها الحركة، فهي بمثابة دال «رَدَدٌ»^(٤).

شمّ قال: وتقول في مثل «فَوْعَلٍ»: رَوْدَدٌ^(٥).

قلت: هذا كله بين جدّاً، ويتضمن الفصل أبنية ملحقة فلا يجوز إدغامها؛ لأنّها تختلّ عمّا لحقت به، في اسم كانت أو فعل.

قال: «ويقوّي (رَوْدَدٌ)، ونحوه، قولهم: آنَدَ»^(٦).

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: «في الآخرة كما لم تفعل ذلك في رَدَد».

(٣) في الأصل: خلعلم.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٣/٢. وفي الأصل: روَدَد.

يريد: أن يستدلّ من السماع على أن الملحق لا يدغم؛ لأنّه أَنْسَدَأً^(١)
لما كان ملحقاً لم يُدغم.

ثم استدلّ على أن النون الثالثة^(٢) الساكنة تكون أبداً ملحقةً: بأنّها لا تلحق
على هذه الصورة إلّا والكلمة على مثل «سَفَرْ جَل»^(٣).

ووجه الدليل من هذا: أنها لو كانت لغير الإلحاد خرجت^(٤) إلى مثل
لا يكون للأصول، فكونهم لا يخرجونها إلّا إلى الأصل دليل على أنّهم عزموا على
الإلحاد.

قال الأعلم^(٥): «ولسائل أن يقول: (قرئُل) فيه النون ثالثة ساكنة، وليس
بملحق في الخمسة؛ لأنّه ليس في الكلام (فعَلَل) مثل (سَفَرْ جَل)؟
فالذي يصح قول سيبويه عليه أنّه سقط من النسخة (تَكَادُ)، كأنّه قال:
والدليل على ذلك أنّ هذه النون لا تقاد تلحق ثالثة. أي: هو قليل جداً، ومن
القليل (قرئُل)».

ثم قال: «ولاتقاد تلحق وليست آخرًا بعد ألف إلّا وهي تُخرِجُ بناء إلى
بناء»^(٦).

أي: إذا لم تكن مع الألف وتكون وحدها آخرًا، فلا تقاد تجدها إلّا ملحقة
نحو «عَلِيَّجَنْ، ورَاعِشَنْ»، ملحقان بـ«جَعْفَر»، ونحو «عِرَضْنَة، وخلْفَنَة»،
ملحقان بـ«هَدَمْلَة».

(١) في الأصل: الثالث.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) في الأصل: طرحت.

(٤) التّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السيرافي ٤٢٢/٦، ٤٢٣ (خ).

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

وقال الأعلم^(١)- خط آخر-: «يريد أنّ التّون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كـ(عَطْشان)، وما شبهه، لاتقاد تزاد إلّا لِلْإِلْحَاق^(٢) بناءً ببناءً؛ وذلك كثيّر جدّاً، نحو (رَعْشَن، وجَحَنْفَل، وعَنْسَل)، والذي ليس بملحق قليل، نحو (كَنْهِيل، وَقَرْنُلُ، وَتَرْجِس)، ونحوه، وهو قيل».

قوله: «فَإِنْ قُلْتَ: أَقُولُ: جَلْبٌ، وَرَوْدٌ؛ لَأَنَّ إِحْدَى الْلَّامِينَ زَائِدَةً»^(٣). صورة هذا الاعتراض أنّه زعم آنه^(٤) لا يُدْعَم «جلب»؛ لأنّ إحدى لاميّه زائدة فيه^(٥)، ومع الإلحاد فلا يُدْعَم، و«رَوْد»^(٦) ليس إحدى^(٧) داليه زائدة، فإنّما وقع الإلحاد، باللواء فتدغم^(٨)!

فانفصل سيبويه-رحمه الله- عن هذا: بأنّه لا أثر لهذا الذي قلت^(٩)؛ ألا ترى أنّهم يُدْعَمون «احْمَرّ، واطمَانّ»، وكلاهما فيه أحد المضاعفين زائد، ويقولون: عَفَنْجَجٌ، [كما]^(١٠) في «الْنَّدَد»، فيظهرون^(١١)، وإن كان «الْنَّدَد» من «اللَّدَد»، ودالاه أصلّيتان، و«عَفَنْجَجٌ» إحدى جيميه أصلية والأخرى زائدة، فهذا المثالان

(١) النّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السّيرافي ٤٢٣/٦ . (خ).

(٢) في الأصل: للإلحاد.

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢ . وفي التعليقة ١٥٦/٥: «ورَوْدَد». وهو خطأ؛ لأنه لافائدة من الكلام، ويكون المعترض به غير خارج عن قول سيبويه.

(٤) في الأصل: ان.

(٥) في الأصل: فيها.

(٦) في الأصل: رود، بلا واء.

(٧) في الأصل: احد.

(٨) أي: الدال في الدال؛ لأنّه ليست إحداهما للإلحاد، بخلاف جلب فإنّ إحدى بائيه للإلحاد.

(٩) «قلت» مكرر في الأصل.

(١٠) تكمّلة يلائم بها السياق.

(١١) انظر الكتاب ٤٠٣/٢ .

هـما موضع الدليل؛ لأنـه يتبيـن فيهما آنه لاـثر للزوـائد والأـصليـ، بل المقصود أنـ الملـحق لاـيدغم؛ لأنـ^(١) ذلك يؤـدي إلى نقض الغـرض سواء كانـ الحـرف يقعـ به الإـلـحـاق أو لاـيـكونـ.

قالـ: «وـإنـ قـلتـ: إـنـما الـحـقتـها بـالـلـوـاـوـ»^(٢).

[١٢٨] لـما قالـ هناكـ /: لاـ أدـغمـ «جـلـبـ»؛ لأنـ إـحدـى الـلامـينـ زـائـدـةـ، وـتـقـدـمـ الرـدـ عـلـيـهـ، قـالـ هـنـاـ: وـأـقـولـ: رـوـدـ؛ لأنـيـ إـنـما الـحـقتـ بـالـلـوـاـوـ. فـأـجـابـ سـيـبوـيـهـ عـنـ هـذـاـ: بـأنـ التـضـعـيفـ لـايـمـنـعـ أـنـ يـكـونـ عـلـىـ وـزـنـ الـمـلـحـقـ بـهـ، أـيـ: إـنـ الإـظـهـارـ وـهـوـ أـنـ تـقـوـلـ: رـوـدـدـ، لـايـمـنـعـ أـنـ يـكـونـ عـلـىـ وـزـنـ «جـعـفـرـ»، وـمـرـادـهـ: لأنـكـ لـوـمـ تـضـعـفـ وـأـدـغمـتـ لـامـتنـعـ أـنـ يـكـونـ عـلـىـ وـزـنـ الـمـلـحـقـ بـهـ^(٣).

وـعـبـارـةـ الـأـعـلـمـ هـنـاـ^(٤): إـنـ «عـنـ هـذـاـ الـكـلـامـ»: إـنـ قـالـ قـائـلـ: إـنـما الـحـقتـ (رـوـدـدـ) بـ(جـعـفـرـ) بـالـلـوـاـوـ دـوـنـ غـيرـهـاـ، فـلـمـ لـاـتـدـغمـ [الـدـالـ]^(٥)? فـأـجـابـ: لأنـ التـضـعـيفـ وـإـنـ^(٦) كـانـ بـالـلـوـاـوـ فـعـلـيـنـاـ أـنـ نـأـتـيـ بـحـرـكـاتـ الـمـلـحـقـ عـلـىـ مـنـهـجـ الـمـلـحـقـ بـهـ وـالـتـضـعـيفـ».

وـقـوـلـهـ: «إـذـ كـانـتـ الـلـامـانـ قـدـ تـكـرـهـانـ»^(٧).

انـفـصـالـ ثـانـ عـمـاـ اـعـتـرـضـ بـهـ. وـوـجـهـهـ: أـنـ الـلـامـينـ الـلـذـينـ أـحـدـهـمـ زـائـدـ

(١) في الأصل: الا انـ.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: «انـما» بلا وـاـوـ.

(٣) والإـدـغـامـ يـزـيلـ القـصـدـ منـ الإـلـحـاقـ، فـلـذـلـكـ اـمـتنـعـ. انـظـرـ التـعـلـيقـةـ ١٥٥/٥.

(٤) التـكـتـ ١٢٣٩ـ. وـانـظـرـ شـرـحـ السـيـرـافـيـ ٤٢٤/٦ـ (خـ).

(٥) تـكـملـةـ منـ التـكـتـ ١٢٣٩ـ. وـفـيـهـ: «فـلـمـ تـدـغمـ الدـالـ». وـكـذـاـ فيـ شـرـحـ السـيـرـافـيـ ٤٢٤/٦ـ (خـ). وـالـصـوـابـ مـاـفـيـ الأـصـلـ.

(٦) فيـ الأـصـلـ: وـمـاـ.

(٧) الكتاب ٤٠٣/٢ـ.

تكرهان فتدغمان، كما يكره المضاعف الذي ليس أحد المضاعفين فيه زائداً، إذا لم يكن ملحاً، فيدغم كلّ واحدٍ منهما، فتقول: مستعدٌ، ومسترِدٌ، فالمضاعفان منه أصلان، كما تقول: أحمر^(١)، فتدغم مع أنَّ الراء زائدة، فلما استوى الزائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فوجب أن يكون «رَوْدَد»^(٢) والدلالان أصليتان. بمنزلة «جلب»، وإحدى الباءين زائدة، و[قوَى] «روَدَدًا» [أَنْدَد]^(٣) والدلالان أصليتان. قوله: «وليس فيه اعتلال ولا تشديد»^(٤).
من عطف الشيء على نفسه لاختلاف اللفظ.

(١) تقرأ في الأصل: عمر. انظر الكتاب ٤٠٣/٢، شرح السيرافي ٤٢٥/٦ (خ).

(٢) في الأصل: ودد.

(٣) تكملة يلتئم بمنتها الكلام. انظر شرح السيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

هذا باب ماشد من المعتل عن الأصل

أدخل تحت هذه الترجمة المدغم، وبادئ الرأي ألا يدخل؛ لأن مثل « رد » لا يقال فيه: معتل، لكن سبيوبي يجعل التضعيف اعتلالاً لكونه يلحقه من التغيير ما يلحق المعتل.

قال: « وذلك نحو (ضيَّون) »^(١).

إنما جاء سبيوبي بهذا لما قدم من القوانين، فخاف أن يجيء من لا يصر له بهذه الصناعة، فيخيل له أن هذه نوافض لما أصل، فقال سبيوبي: إنما هذه أمرور شدت، لا يلتفت إليها، ولا تبني القواعد عليها.

فأمما « ضيَّون » فكان قياسه « ضيَّن »، لكن وجه شذوذه عند أبي الفتح أنه خرج منبهة على الأصل^(٢)، وكذلك تقول في كل ما يرد من هذا النوع. وأمما غيره^(٣) فاعتلت لهذا: بأنه لا يخلو من أن يكون « فَيَعْلَا، أَوْفَعُولَا »، فلا يكون « فَيَعْلَا »؛ لأنَّه لا يوجد في المعتل، وقد استقر في التحويل إلى « فَيَعِلَّ » كـ« سَيِّد وَهَيْنَ »، ولم يجيء منه مفتواحاً إلا قوله:

ما بالْ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٤)

ولم يثبت لنا في « فَعَوْل » شيء، فجعلناه « فَعِيَلًا »^(٥). قال: فلو أدمنته لكان لفظه كلفظ « عَيْن » الذي لانظير له، ففرروا إلى البدل^(٦). وهذا تعليل حسن جدًا.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) انظر المنصف ٤٦/٢، ٤٧، شرح التصريف للشمايني ٤٧٩، شرح الملوكي ٤٨٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سبق تخربيه ٧٧٤.

(٥) في الأصل: فعولا. والصواب ماأثبته إن شاء الله.

(٦) يعني: إبدال الياء واواً، كما قلبت في حية.

قال:

قد علمت ذاك بناتُ أَلْبَيْهِ^(١)

قلت: وكان قياس هذا: بناتُ أَلْبَيْهِ هذا الرّجُلِ، وأَلْبَيْهِ قلْبِهِ، فكأنّه قال:
بنات قلبه أو فكره. وقيل: إنَّ الضمير يعود على الحيّ، والمعنى: بناتُ أَلْبَيْهِ الحيّ،
أي: بناتُ أَكْيَسِ الحيّ وأفطنهِ.
ثم قال: «وَتَهَلَّلُ»^(٢).

قلت: هو «تَفْعَلُ»؛ لأنَّه ليس ثُمَّ تركيب «ت هـ ل»، فهو «تَفْعَلُ»
على [وزن]^(٣) «تَلْحَقُ»؛ لأنَّ التاء لا تلحق، فقد كان ينبغي ألا يُفكَ لكونه فعلاً،
لكنه أُظْهِرَ شُذُّوا لينبّهوا على أصله.

[١٢٨] وأمّا «حيّة» فقد أنكر سيبويه «حيّة»^(٤)، فمحال على زعمه أن / يكون
هذا على ظاهره، فإنّما هو من «حييّ»، والواو فيه بدل من الياء؛ عوضاً من غلبة
الياء عليها، فهذا شذوذ-أعني: قلب الياء واوا- ثم شذّوا في هذا الشذوذ بأن
أظهروه، وأوجب ذلك أنّهم لو لم يُظْهِرُوا لعادوا إلى ما فرّوا منه، وهو الياء.

وأمّا «يَوْمٌ أَيْوْمُ»^(٥) فكان حّقه أن يكون «أَيْم» مدمجاً، لكن شذّوا فيه^(٦)
تببيها على الأصل.

ولما فرغ-رحمه الله- من الأبنية والتصريف، قال: إنَّ «أبنية كلام العرب

(١) الكتاب ٤٠٣/٢ . وقد سبق تخرير الشاهد ٥١٧.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ .

(٣) تكمّلة يلتّمّ بعثتها الكلام.

(٤) يعني: أنه جعلها شاذة. انظر الكتاب ٤٠٣/٢ . وانظر ماتقدم ٧٨٢، ٧٨٣.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢ .

(٦) في الأصل: فيها.

صحيحةٌ، ومحبطةٌ، وماقياس من معتله ولم يجيء إلا نظيره في غيره على ماذكرت^(١). وقد كان فرغ من هذا مستوف.

ثم قال: «واعلم أن الشيء [قد] يقل في كلامهم، وقد يتكلّمون به مثله في المعتل^(٢).

قلت: جاء بهذا الرد^(٣)، كأنّ من لا يبصر له بالصنعة كما يعرض بالسمع، نحو «ضيّون، وتهلل»، قد يعرض بالقياس، ويستهويه ذلك، فيقولون: قد زعمتم أنّ مثل «قعدَ، وقعدُ»، إنما قل^(٤) لشله، وقد يتكلّمون كثيراً بما هو منه، أو أثقل منه، نحو «ردد^(٥) يردد»، فهل هذا إلا مناقض لما قلتم؟ فعن هذا ينفصل سببويه: بأنّ « فعللا و فعللا » من المضاعف ثقيل، فلهذا قل، فلو تكلّموا به كثيراً على حد ذلك الآخر لكثر الثقل، فلهذا قل، أو عدم، على ما يأتي، وهذا هو مقصود هذا الباب إلى آخره.

ثم قال: فمنها « فعلل و فعلل^(٦) ».

يريد به: مضاعفاً كما قلنا.

ثم قال: « وقد يطرحوه نحو (فعالي و فعلل)^(٧) ».

يريد: أنه لم يوجد مثل « سمالي »، ولا « رماد »، ولو كان قد يتكلّمون به مثله؛ لما قلنا من أنه يكثُر الثقل.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢، ٤٠٤. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

(٣) في الأصل: امرد.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) في الأصل: رد. انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٢ وفيه: « وما قل... ».

(٧) الكتاب ٤٠٤/٢.

ثم قال: « وقد يقلُّ [ما هو] أخفُّ ممّا يستقلون »^(١).

قلت: لذلك أيضاً لأنّه لو كثر لكان الثقل أكثر؛ وذلك « سلس، وقلق »،

ولانشكّ أنه أخفّ من « ردَّ ».

ثم قال: « فكأنّ هذه الأشياء تعاقبُ »^(٢).

أي: يستعملون مثلاً ما بدل مثال آخر. قلت: طرحوا « عَوْتُ وحَيْوَتُ »^(٣)، واستعملوا « القُوَّة، والْحُوَّة »^(٤) وهما أثقل؛ لاتصال حروف العلة، وأنهما من جنس واحد، وهذا يريد بقوله: « وتقول: حَيْتُ »^(٥) أي: أنه يتكلّم به، وهو أثقل؛ وعلة ذلك كله لأنّه لو استعمل لكثرة الثقل.

ويريد بالمعتلين وبينهما حرف: عَوْتُ، وبالمعتلين وإن اختلفا: حَيْوَتُ^(٦).

« وممّا قلَّ (دَدَن وَيَدَيْتُ) »^(٧).

قلَّ « يَدَيْتُ »، وإن كان ممّا كررت فيه الياء؛ لأنّ باب « قَلَق وسَلِسَ » أقلَّ من باب « رَدَدْتُ »؛ ولذلك كثرة باب « حَيْتُ » بالنسبة إلى باب « يَدَيْتُ »؛ لأنّ « رَدَدْتُ » أكثر من « سَلِسَ ».

وقوله: « وقد يدعون البناء من الشيء قد يتكلّمون بمثله، وذلك نحو

(١) الكتاب ٢/٤٠٤. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤. وفي الأصل: هذه الأسماء.

(٣) في الأصل: وحويت.

(٤) الحوَّة بضمّ الحاء: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد، وحوَّة الوادي: جانبه. القاموس المحيط (حوي). وانظر التعليقة ٥/١٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « قلَّ ما ذكرت لك ددن ».

(رشاء)، لا يُكسر على (فعل) ^(١).

يعني: لا يُكسرُون « رشاء » على « فعلٍ »، وإن كان لا يَدْعُون « أَدْلٍ »،
ولفرق بينهما، لوقالوا: أَرْشٌ، لكن لكثرَةِ التَّقْلِيل ترَكوا ذلك.

ثم قال: « ومن ثُمَّ تركوا من المعتل مانظيره في غيره » ^(٢).

أي: لأجل التَّقلِيل لم يبنوا من المعتل بناه يوجد في الصَّحِيح نحو فعله.
وقال الأعلم ^(٣): « يريد أن (فعيلاً) من الصَّحِيح يُجمع نعتاً على (فعلاً)،
ويجمعونه من المعتل على (فعلاً)، نحو (قويًّا وأقوياء، وصَفِيًّا وأصفياء)، وكذلك
ما يعتل من الأفعال تأتي مخالفة لنظرائها من الصَّحِيح ».

ثم قال: « وقد يحيى الاسم على ما قد اطْرَحَ من المعتل » ^(٤).

وفسّره: أي يوجد في المعتل ما لا يوجد في الصَّحِيح، على ما قد اطْرَحَ من
المعتل. وأمّا حين أطلق لفظ الاسم فالذِي يُقابلُه الفعل، وأيضاً فكان يكون تكريراً
بوجه ما، وتسقط زيادة تستفاد من الذي / فسّرناه نحن.

قوله: « وقد بيّنا ذلك » ^(٥).

فيما مضى.

ثم قال: « وما يحيى من المعتل على غير أصله » ^(٦).

أي: بيّنا ما يحيى من المعتل على غير أصله، وما يحيى على أصله - وكذلك

(١) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « بمثله لما ذكرت لك نحو ». .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « ما جاء نظيره ». .

(٣) التكت ١٢٤١. وانظر شرح السيرافي ٦/٤٣٠، ٤٣١ (خ).

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « من الفعل » وكذا في طبعة هارون ٤/٤٣١، وأشار الأستاذ عبد السلام
هارون إلى أنه في طبعتين: « من المعتل » كما في الأصل.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤ .

(٦) الكتاب ٢/٤٠٤ .

فعل - بعله، جزاه الله عنّا خيرا.

كمل التّضعيف، ويتلوه الإدغام وأحوال الحروف من همْس وجَهْر
واستعلاء وصفير وغير ذلك، وبكماله تكمل الصنعة.

هذا باب الإدغام

هذا باب عدد الحروف العربية

لما فرغَ من إدغام المثلين، أخذ يتكلّمُ على إدغام المتقاربين، ولما كان التقاربُ يكون في المخرج، وفي الصّفات، لم يكن بُدًّ من ذكر أحوال الحروف، ومحارجها، حتّى يتبيّن التقاربُ فيبني عليه الإدغام، وأين يجوزُ؟ وأين يتعرّضُ؟ ولم يذكّر سيبويه-رحمه الله- من الصّفات إلّا ما يؤثّرُ في الإدغام، من هَمْس، وجهر، واستعلاء، وإطباقي، إلى غير ذلك.

وأمّا مالا يبني عليه الإدغام من الصّفات، فلم يذكره؛ إذ لا حاجة به، كقولنا مثلاً: من الحروف حروفُ الذّلالة، وهي ستة: اللام، والرّاء، والنون، والفاء، والباء، والميم، وقد جمعها بعض الناس فقال: مِنْ فُنْبِرٍ. وسُمِّيَتْ ذَلَقِيَّةً^(١)؛ لأنّه يعتمد عليها بذلك اللسان، وهو صدره وظرفه^(٢). ومنها الحروف المصمتة، وهي سائرُ الحروف. قال ابن حني في سر الصناعة^(٣): وفي هذه الحروف الستة سُرٌ طريف، يُنفعُ به في اللغة؛ وذلك أنك متى رأيت اسمًا رباعيًّا، أو خماسيًّا، غير ذي زيادة، فلا بدّ فيه من حرف من هذه الستة، أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو «جَعْفَرٍ» فيه الراء والفاء، و«قَعْضَبٍ» فيه الباء، و«سَلْهَبٍ» فيه اللام والباء، و«سَفَرْجَلٍ» فيه الفاء والراء واللام، و«هَمَرْجَلٍ» فيه الميم والراء واللام، و«قِرْطَبٍ» فيه الراء والباء، فكذا عامة [هذا الباب]^(٤). فمتى وجدت كلمة رباعية، أو خماسية، معروفة من بعض

(١) محرّف في الأصل. انظر الممتع .٦٧٦

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) انظر صناعة الإعراب ٦٤ ، ٦٥.

(٤) تكميلة من صناعة الإعراب .٦٤

هذه السّتة، فاقضِ بِأَنَّهُ دَخِيلٌ^(١) في كلام العرب، وليس منه، ولذلك سُمِّيت الحروف غير هذه السّتة مصمتة، أي: صُمِّت عنها أَنْ يُبَيَّنُ منها كُلُّمَةٌ رِباعِيَّةٌ، أَوْ خُماسِيَّةٌ، معرَّاةٌ من حروف الدِّلَاقَة^(٢). ورَبَّما جاء بعض ذوات الأربعة معرَّى من بعض هذه السّتة، وهو قليل جدًا، منه: العَسْجَدُ، والعَسْطُوْسُ، والدَّهْدَقَةُ، والزَّهْرَقَةُ.

قال-رحمه الله- في تفسير^(٣) هذه الألفاظ: العَسْجَدُ: اسْم جامِع للحوَّر كُلُّهُ، والإِبل العَسْجَدِيَّةُ: الَّتِي تَحْمُلُ العَسْجَدَ، وَهُوَ الدَّهْبُ، وَيُقَالُ: هِيَ كَبَارُ الْأَبْلِ. والعَسْطُوْسُ مشدَّدُ السِّيْنِينِ: شَجَرٌ يُشَبِّهُ الْخَيْرَانَ، والعَسْطُوْسُ: رُؤُسُ النَّصَارَى بالرُّومِيَّةِ. والزَّهْرَقَةُ: الضَّحَكُ الشَّدِيدُ.

قال الإمام-رحمه الله-: « وأصل حروف العربية تسعٌ وعشرون حرفاً^(٤) .

قلت: لا خلاف بين جميع النَّحوين في عددها إِلَّا أَبَا العَبَّاسِ المَرِيدِ، كان يُسقط منها الهمزة^(٥); لِأَنَّهَا لَيْسَ حِرْفًا، إِنَّمَا هِيَ ضَبْطٌ كَالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ، فَهِيَ عِنْدَهُ مَحْمُولَةٌ فِي حِيزٍ^(٦) مَا لَا يُبَثِّتُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ: فَلَا أَعُدُّهَا مَعَ الْحُرُوفِ الَّتِي أَشْكَالُهَا مَعْرُوفَةٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « سُّئْلَ » يَاءٌ فِيهَا هِمْزَةٌ، وَ« بُؤْسَ » وَأَوْ فِيهَا هِمْزَةٌ، فَهِيَ ضَبْطٌ .

وَهُذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي فِي أَوَّلِ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ مِنْ صُورَةِ الْهِمْزَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَكُلُّ مَا أُورِدَ فِيْهِ كُتُبُ عَلَى حُكْمِ التَّسْهِيلِ، وَإِلَّا

(١) في الأصل: دخل.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) في الأصل: من فسر. والمفسر المؤلف، والله أعلم، وليس ابن جني.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٥) في الأصل: القوة. انظر المقتضب ١/٣٢٨، سر صناعة الإعراب ٤١، ٤٣، المتع ٦٦٣، ارتشاف الضرب ٥ (رجب)، المساعد ٤/٢٤٣.

(٦) في الأصل: غير.

[١٢٩ ب] فالموضع الذي^(١) / لا يُسْهَل فيه إِنْما صورتها الألف، نحو «أَحْمَد، وَأَخْذَ، وَإِثْمَد»^(٢)؛ وذلك إذا وقعت أَوْلًا، فإذاً الموضع الذي يُسْهَل فيه تكتب على صورة الحرف الذي تسهّل إليه، وإذا لم يجُز تسهيلها ثبتت أَلْفًا، فالهمزة إذاً من الحروف، وصورتها أَلْفٌ. وعندِي أَنَّ الْحَسَنَ يَقْضِي بِأنَّهَا حَامِلَةً لِلْمَحْمُولَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقْبِلُ الضَّمَّةَ وَالْفَتْحَةَ وَالْكَسْرَةَ، فَكَيْفَ تَكُونُ مَحْمُولَةً؟ وَمَمَّا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ مِنْ حِرَوفِ الْمَعْجَمِ أَنَّ كُلَّ حِرْفٍ مِنْ حِرَوفِ الْمَعْجَمِ يَمْكُنُ الابْتِدَاءُ بِهِ، فَإِنَّ وَاضْعَفَ حِرَوفَ الْمَعْجَمِ وَضَعَ حِرْفَهُ فِي أَوْلَى اسْمَهُ، فَأَوْلُ الْجَيْمِ جَيْمٌ، وَأَوْلُ الدَّالِ دَالٌ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا، وَلِفَظُ الْأَلْفِ فِي أَوْلِهِ هَمْزَةٌ، فَدَلِلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ حِرَوفِ الْمَعْجَمِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُسْتَحْسِنُ، وَهُوَ سَتَّةٌ، مِنْهَا: النُّونُ الْخَفِيفَةُ^(٣) - وَفِي بَعْضِ النُّسُخِ الْخَفِيفَةِ - وَيَعْنِي: بِهَا السَّاكِنَةُ؛ لِأَنَّ مُخْرِجَهَا مِنْ مُخْرِجِ الْمُتَحْرِكَةِ غَيْرُ أَنَّ لَهَا تَمْكِنَةً فِي الْخِشْوُمَ أَكْثَرَ مِنْ تَمْكِنَةِ الْمُتَحْرِكَةِ، وَلَذِكَ إِذَا أَمْسَكْتَ بِأَنْفُكَ عَنِ النُّطُقِ بِهَا أَخْلَلْتَ بِهَا، فَلَمَّا وَرَدَ هَذَا الطَّارِئُ الَّذِي لَا يُوجَدُ فِي الْمُتَحْرِكَةِ، وَهُوَ تَمْكِنَةُ الْخِشْوُمِ، صَارَتْ فَرِعاً.

وَمِنْ هَذِهِ الْفَرَوْعَ: هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنِهِ، وَعَدْوُهَا وَاحِدَةٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ ثَلَاثَةً، عَلَى حِسْبِ الْحِرْفِ الَّذِي تَكُونُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَبَيْنِهِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاءِ، وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ^(٤)، فَمَنْ رَاعَ أَنَّهَا فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ بَيْنَ عَدَدِهَا وَاحِدَةٌ، وَمَنْ لَمْ يَرَ ذَلِكَ أَوْرَدَهَا ثَلَاثَةً، فَصَارَتْ حِرَوْفَ الْمُسْتَحْسِنَةِ ثَمَانِيَةً.

(١) «الذِي» مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: اجد.

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٠٤ ونصه: «وَهِيَ النُّونُ الْخَفِيفَةُ، وَالْهَمْزَةُ الَّتِي بَيْنَ بَيْنِهِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي تَمَالِ إِمَالَةً شَدِيدَةً، وَالشِّينُ الَّتِي كَالْجِيمِ، وَالصَّادُ الَّتِي تَكُونُ كَالْزَرَاءِيِّ، وَالْأَلْفُ التَّفْخِيمُ يَعْنِي بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي قَوْلَهُمْ: الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَيَاةُ». وسيذكر المؤلف هذه الحروف تباعاً.

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٤٤٦ (خ). قال السيرافي: «وَيَنْبُغِي عَنِي فِي التَّحْقِيقِ أَنْ تَعْدَ ثَلَاثَةً..».

وقوله: « والألف التي تمال إمالة شديدة »^(١).

استظهر على الألف التي تمال بين اللفظين بأن ذلك كأنها لم تخلص لشيء، فهي باقية على أصلها.

ثم قال: « والشين التي كالجيم »^(٢).

قلت: ي يريد: أصدق.

ثم قال: « والصاد التي كالزاي »^(٣).

قلت: مثاله « أصدق، وأصدر ».

ثم قال: « وألف التفحيم »^(٤).

قلت: وهي التي ينحى بها نحو الواو^(٥).

وهذا كله لا يضبط إلا بالمشاهدة.

قلت: فيحتاج أن يجيء بتسعة^(٦)، فيكيف عدد ثمانية^(٧)؟ فالعذر له أنه جعل الجيم التي كالكاف، والكاف التي كالجيم، شيئاً واحداً؛ لأن اللفظ بها متّحد، وما بينهما^(٨) فرق غير أن هذه أصلها كاف فصارت بين الكاف والجيم، والأخرى

(١) الكتاب ٢/٤٠٤. وهذه الألف هي الحرف الثالث من الحروف المستحسنة.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٥) في الأصل: الراء.

(٦) في الأصل: بسبعين.

(٧) يريد بالثمانية: الحروف غير المستحسنة التي ذكرها سيبويه، « وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالباء، والظاء التي كالباء، والباء التي كالباء ». فالكلام في هذه الحروف لاعلاقة له بالحروف المستحسنة التي ذكرها قبل قليل وآخرها ألف التفحيم، وإنما هو مقدمة للكلام في الحروف غير المستحسنة.

(٨) في الأصل: بينها.

أصلها حيم فصارت بين الحيم والكاف، فلما كان لفظها متّحدا لم يعدها اثنين.

ثم قال: «والحيم التي كالثين»^(١).

قلت: هي الذي قدّمت في نحو «أحدر».

ثم قال: «والضاد الضعيفة»^(٢).

قلت: قد بيّنها بعد، وهي التي تتكلّف من الجانب الأمين.

ثم قال: «والطاء التي كالباء، والظاء التي كالباء»^(٣).

لا يُخيّل أن هذين الحرفين هما مثل «انقط تلك، واحفظ ثود»، حيث تدغم ويقى الإطباق، لا يجوز اعتقاد مثل هذا، لأمررين:

أحدهما: أنّه لو أراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضاً في الذال والذال والصاد والزاي والسيّن، فينبغي أن يعددتا على حسب تعداد^(٤) مائدة فيه، فدلّ على أنّه لا يريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل «انقط تلك» لا يقال فيه: إن الطاء بين الباء والطاء؛ لأنّ الطاء قد أدخلت في الباء، وليس لها لفظ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصيّر الحرف الأول

من جنس الثاني.

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتى يقال: إنّه بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئاً آخر لا ينضبط إلا بالمشافهة.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) في الأصل: تعدادها.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشين التي كالزاي، نحو «أشدق»^(١) فلائي
شيء أهمله هنا؟

[قلت]^(٢): لأنّ الشين لم تخلص للزاي إلّا يسيراً جدّاً، فكأنّها باقية؛ ألا ترى
أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛
لما قلناه.

فلذلك زعمَ أنّ سيبويه أهملها. والذى عندي أنّ هذا العذر لا يصحّ؛ لأنّ
سيبوبيه-رحمه الله- إنما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر
الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، وبنّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير
شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي
إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت بعض الطلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدباج^(٣) عن هذا،
فقال: تقريب السين من الزاي قليلٌ جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما
ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألا ترى أنّ سيبويه يقول فيها:
«لاتستحسن في قراءة، ولا شعر»^(٤).

قال ابن عصفور^(٥): «قال ابن دُريد: في لغة أهل اليمن يقولون في

(١) انظر الكتاب ٤٢٧/٢. وسيأتي الحديث عنه ٩٥٢.

(٢) تكمّلة يلائمها الكلام.

(٣) علي بن جابر بن علي اللخمي الإشبيلي [٥٦٦، ٥٦٤] يعرف بالدباج، وهي صنعة لأبيه.
إمام في العربية والقراءات، أقام متصدراً نحوه من خمسين سنة. أخذ عن أبي ذر الخشنّي، وابن خروف،
وغيرهما، وأخذ عنه ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وغيرهما. انظر إشارة التعين ٢١٢، نهاية
٥٢٩، ٥٢٨/١، بعية الوعاة ١٢٥/٢، ١٥٣، ٢١٠.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢. ولم أقف على كلام الدباج في غير هذا الكتاب.

(٥) المطبع ٦٦٥-٦٦٧.

(كَمْلٌ)^(١): جَمْلَ^(٢)، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد. والجيم كالكاف، وهي بمثابة ذلك، فتقول في (رُجُل)^(٣): رُكْلٌ، فقرّبواها من الكاف. والجيم كالشين نحو (اشتمعوا) في (اجتمعوا). والطاء التي كالباء، نحو (تال) في (طال)^(٤)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطاء في أصل لغتهم معروفة، فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها. والضاد الضعيفة يقولون في (أَرْدُلَه): اضرُدله، يقربون الثاء من الصاد، وكأنّ ذلك لغة قوم ليس في أصل حروفهم الصاد، فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصاد التي كالسين^(٥)، نحو (سابر) في (صابر)، قربت^(٦) منها؛ لأن الصاد والسين من مخرج واحد. والباء^(٧) التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم [من العجم]^(٨)، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءُ أَغْلَبُ عليه من لفظ الفاء، والأخر بالعكس، نحو (بلح، وبِرْطِيل). والطاء التي كالباء مثل (ثالم) في (ظلم). وكأنّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة حالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم». قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم^(٩).

(١) في الأصل: كل.

(٢) في جمهرة اللغة ٤٢: «مثل جمل إذا اضطروا إليه قالوا: كَمْل، بين الجيم والقاف». وقد ضبط في الممتع على هذا -أعني بفتح العين- ولا يستقيم.

(٣) في الأصل: حل.

(٤) في الأصل: تلك في كلّك.

(٥) في الأصل: الذي كالراء.

(٦) في الأصل: قريب.

(٧) في الأصل: والباء.

(٨) تكميلة من الممتع ٦٦٧.

(٩) بل أكثره للسيرافي، وليس للأعلم فيه فضل على ابن عصفور، فكلاهما ناقل. وقد سبق التنبية على مثل هذه المسألة في عدة مواضع. انظر شرح السيرافي ٦٤٨-٤٤٠ (خ)، النّكت ١٢٤٤، ١٢٤٥.

ثم قال: « وإن شئت تكُلّفتها من الجانب الأيسر، وهو أخفٌ؛ لأنّها من حافة اللسان مطيبة »^(١).

قلت: ي يريد أنّ مخرجها المعتاد إنما هو من الجانب الأيسر، ولا يكون الإطباق دون تكُلّف إلّا من الجانب الأيسر، فلهذا قال: إنّها مطيبة^(٢).

وقوله: « لأنّك جمعت في الضاد تكُلّف الإطباق مع إزالته عن موضعه »^(٣) تعليل لقوله: « وإن شئت تكُلّفتها من الأيمن »^(٤) وكأنّ قائلاً قال له: لم تُتكلّف؟ فقال: لأمرتين:

أحدهما: تكُلّف ذهاب الإطباق؛ لأنّ في النطق بها من الأيمن لأيسر في إطباقها، فأنت تتكلّف إذهاها.

والكلفة الأخرى: إزالة الحرف عن موضعه، ولما كان هذا مشكلاً، احتاج إلى تعليله؛ لأنّه إذا خرج الحرف عن موضعه زال وانتقل لشيء^(٥) آخر.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٢) وقال السيرافي في شرحه ٤٥٠/٦: « وإنما قال: هي أخفٌ؛ لأنّ الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيح، وإخراج الضعيف من موضع قد اعتاد الصحيح أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيح ».

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: « إلا أن الضاد الضعيف تكُلّف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكُلّفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ».

(٥) تقرأ في الأصل: بشيء.

ذكر مخارج الحروف / العربية الأصول^(١)

[١٣٠ ب]

وهي ستة عشر حرفاً، فللحلق منها ثلاثة مخارج: أسفله وأقصاه، وأوسطه وأقربه إلى الفم.

فمن أسفله وأقصاه: الهمزة، والهاء، والألف^(٢). هكذا يقول سيبويه-رحمه الله- وينبغي أن تكون ألف تلي^(٣) الهمزة وبعدها الهاء؛ وذلك لأنّ العرب تقلب الألف همزة، ولا تقلبها هاء، فلو كانت الألف بعد الهاء وكانت أقرب إلى الهاء منها إلى الهمزة، فكانت تقلب هاء، وكونهم يقلبونها إلى الهمزة دليل على أنّ الهمزة إليها أقرب^(٤).

ومن المخرج الوسط: العين والخاء^(٥). وهذا معلوم حسّاً، أعني: أنّ العين أدخل في الحلقة من الخاء.

وذهب أبوالحسن الأخفش [إلى]^(٦) أنّ ترتيبها: الهمزة، وأنّ الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها، وقد نبهنا على صحة مذهب الإمام^(٧).

وأدّى مخارج الحلقة إلى الفم العين ثمّ الخاء. وهذا أيضاً معلوم حسّاً.
ثمّ يرجع إلى الفم، والضم أيضًا له ثلاثة مخارج: أقرب إلى الحلقة، وأقرب إلى

(١) العنوان من المؤلف.

(٢) في الأصل: والألف والهاء. وما أثبته نص سيبويه، وعليه كلام المؤلف. انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) في الأصل: تلك. انظر سرّ صناعة الإعراب ٤٧.

(٤) انظر سرّ صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧. والمؤلف يريد أنّ سيبويه لم يرد بنصه الترتيب، وأن مذهبـه أن الألف قبل الهاء. وقد سبق مذهبـ سيبويه في ١٢٩، ١٣٠.

(٥) انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

(٦) تكمـلة يلـتـمـ بهاـ الكلـامـ.

(٧) انـظـرـ مـاسـيقـ ١٢٩، ١٣٠.

الشفتين، ومتوسط بينهما.

فمن أقصى الفم مخرج القاف؛ لأنّها من أقصى اللسان مع مايليه من الحنك الأعلى. ومن أسفل هذا المخرج قليلاً مخرج الكاف. فهذا الحرفان هما من أقصى اللسان^(١).

ومن وسط [اللسان]^(٢) مخرج الجيم^(٣) والشين والياء^(٤). هذا كله نعلمه بالحسن.

وي ينبغي أن تُعدّ حافة اللسان^(٥) من الوسط؛ لأنّها مائِنون من اللسان ويتشي^(٦). فمن بين الحافة^(٧) ومايليها من الأض aras مخرج الضاد^(٨).

وقوله: «ومن حافة اللسان من أدناها»^(٩).

المحروم الثاني بدل من الأول بدل بعض من كلّ.

ثم ذكر الإمام اللام^(١٠). فهذه مخارج وسط اللسان، ثم يليها مخرج طرفةه. ثم ذكر الحروف إلى التاء فتمت حروف اللسان، وبقيت حروف الشفتين، ثم ذكرها^(١١).

(١) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) تكملة يلائم بها الكلام.

(٣) في الأصل: الخيشم.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) الحافة: الجانب، وللسان حافتان. انظر شرح الشافية للرضي ٢٥٢/٣.

(٦) يعني: عند النطق بالضاد.

(٧) في الأصل: الحاقها.

(٨) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٩) الكتاب ٤٠٥/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(١١) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

ثم قال: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»^(١).

وقد ذكرنا أنّ النون الساكنة إنّما هي من الأنف والخياشيم؛ لأنّك لو أمسكت بأنفك ثم تلفظت^(٢) لوجدها مختلفة. وأمّا النون المتحركة فمن حروف الفم، إلاّ أنّ فيها بعض الغنة من الأنف، وقد ذكر الإمام قبل أنّها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثناء.

ذكر سيبويه-رحمه الله- أولاً المجهورة، وهي الحروف التي أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، فمنع النفس أن يجري فيها^(٣)، غير أنّ الميم والنون من جملة المجهورة قد تعتمد لها في الفم والخياشيم، فتصير فيها غنة.

وذكر المهموسة، وهي التي أضعف الاعتماد عليها في مواضعها فجرى معها النفس عند النطق بخلاف المجهورة؛ لأنّها لا يجري معها النفس إلاّ عند انقضاء النطق بالحرف^(٤).

والمهموسة عشرة، يجمعها «سكت فحّشه شخص»^(٥)، ومامعدها من الحروف مجهورة.

وقوله: «إلاّ أنّ النون والميم»^(٦) لآخره.

لما قال: إنّ المجهورة هي حروف أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، خاف أن يُعرض عليه بالنون والميم؛ لأنّهما مجهوران، ولهم صوت في الخياشيم، ولا يتصوّر أن يعتمد لهما فيها؛ لأنّ الاعتماد إنّما هو: وضع اللسان في موضع

(١) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: تلعب.

(٣) «في» هنا للمساعدة، أي: معها، وسيأتي ما يدلّ على ذلك. وانظر الكتاب ٤٠٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) انظر ارشاد الضرب ١٦ (رجب). وقد سبق أن مثل لها المؤلف في ١٢٩ بـ«سَسْحَثَكَ خَصَّفَه».

(٦) الكتاب ٤٠٥/٢.

ذلك الحرف، ولا يتصور ذلك في الخيشوم، فقال: «يعتمد لهما في الفم والخישوم» يريده بالاعتماد: القصد خاصة، إلا أنه يكون ذلك القصد الذي يكون في الفم على الصفة التي ذكرت لك.

[١٣١] / قوله: «إن شئت بمحروف المد واللين»^(١).

يعني: أن تقول: ساسا، وسوسو، وسيسي.

وقوله: «أو بما فيها منها»^(٢).

أي: من الحروف، ويعني بها: الحركات؛ لأنها بعض الحروف، فلك في الترديد ألا تُشبع الحركة، فنقول: سـ.

قال الأعلم^(٣): ويحتمل أن يكون قوله: «فيها»، يعني معها، كأنه قال: وما معها من الحركات، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله: «فيها»، للحروف المهموسة والجمهورة^(٤)، فيكون الترديد مرتين بزيادة حرف المد على الحرف المدود وزيادة حركة، ومرة بزيادة حركة فقط.

ثم قال: «ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه»^(٥). ويجمعها «أَجْدُكَ قَطَبْتَ، وَأَجْدَتَ طَبَقَكَ»^(٦)، فما كان منها شديداً خاصةً من الصوت والنفسم أن يجريا، وما كان منها مهموساً كالتساء، فإنه يمنع الصوت، ولا يمنع النفس، فالمخصوص بالتشديد إنما هو منع الصوت أن يُحرى

(١) الكتاب ٢/٤٠٥ وفيه: «اللين والمد».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٣) النكت ١٢٤٦ بتصريف. وانظر شرح السيرافي ٦/٤٥٨ (خ).

(٤) في الأصل: او الجمورة.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦. وفي الأصل: الشديدة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧، شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٨.

فيه^(١).

والحروف التي بين الشديدة^(٢) والرّخوة ثمانية أيضاً، ويجمعها في اللفظ «لم يرو عنا»^(٣) وإن شئت قلت: لم يَرْعُونَا^(٤).

وماسوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرّخوة.
وقوله: «وذلك إذا قلت: الطَّسْ وانقضَ»^(٥).

إنما يريد من المثالين: السين والضاد، اللذين يجري فيهما الصوت بخلاف الجيم إذا قلت: أَلْجَ^(٦)، فإنه لا يجري لك صوت بالحرف أصلاً.

ثم تكلّم الإمام على ما بين الشديدة والرّخوة، فقال: «وأَمَّا العين فبين الرّخوة والشديدة»^(٧).

يعني: تصل إلى أن يجري فيها الصوت؛ لأنّها من مخارج ما يتردد فيه الصوت، وهو الحاء^(٨)، إلا أنك إذا قلت: أح، كان صوت الحاء متداً بعد دون تكليف، وتجد «أع» متكلفاً^(٩)، ومع أنّ الصوت يجري فيها، فهي مما يعتمد عليها في مخرجها، فهي شديدة رخوة.

ثم قال: «ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت»^(١٠).

(١) في الأصل: إن يجهز.

(٢) في الأصل: الشديدة.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٨.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٦) في الأصل: الج. والمثبت من الكتاب ٢/٤٠٦.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) في الأصل: متكلف.

(١٠) الكتاب ٢/٤٠٦.

قلت: قوله: «شديد جرى فيه الصوت» مرادف لقوله^(١): بين الشديد والرخو.

ثم أخذ يُعللُ جريان الصوت فيه، فقال: «لانحراف اللسان مع الصوت»^(٢).

يريد: أن طرف اللسان عند النطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنّاب والرباعية والثانية، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصوت، ألا ترى قوله: «وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان» أي: من حافته؛ لأن طرفه يعتمدُ به، على ما قبلناه. ورخو؛ لأن حافته تنحرف فيخرج الصوت فتمنعه كما يعرض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري.

ثم أخذ [يتكلّم على]^(٣) [التون والميم]^(٤)، وأمرهما بين جدّاً؛ لأنّ لهما اعتماداً في الفم والشفتين، ويجرّي صوتهما في الخيشوم، فهما شديدان رخوان.

ثم قال: «ومنها المكرر»^(٥).

قلت: وأمر هذا أيضاً بين جدّاً؛ لأنّ الراء يعتمد لها في الفم، إلاّ أتاك لما رفعت لسانك لتكرر جرى الصوت، فهذا صار بين الشديد والرخو، ولهذا قال: « ولو لم تُكرر لم يجرِ الصوت»^(٦).

(١) في الأصل: كقولك.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٣) تكملة يلائم بمثلها السياق.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢ وفيه: « ولو لم يكرر».

وقوله: «لأنّ مخرجهما يتسع لهواء الصوت»^(١).

يريد-والله أعلم- أنّ الجزء الذي يكون فيه الياء في اللسان ليس ضيقاً، بل هو جزء كبير^(٢)، والصوت إنما هو هواء ينبعث من الصدر، فمخرج الياء يتسع لهواء^(٣) الصوت، فباتساعه^(٤) يكون جري / الصوت فيه أكثر من جريه في الطاء؛ لأنّ مخرجها ضيق، وهو طرف اللسان، فمدة جري الصوت في طرف اللسان أقرب من مدة جريه في وسطه؛ لاتساع المخرج، فلما كان هذا أطول جري الصوت^(٥) أكثر مما جرى في الضيق المخرج، مع أنه يعتمد له في موضعه، وإذا اعتبرت ذلك وجدته.

قال: «ومنها الهاوي، وهو حرف [لينٍ] اتسع لهواء الصوت مخرجه»^(٦).

قلت: الهاوي هو الذي في الهواء لا يلaci شيئاً، وكذلك هي الألف؛ لأنّها عند خروجها من الحلق لا تُصادف جسماً تقرعه^(٧) سوى الهواء، فهي إذا تسير في الهواء، فهو هاو لذلك.

وقوله: «اتسع لهواء الصدر مخرجه»^(٨).

الهواء: هو الفضاء الذي ليس فيه شيء إلاّ الهواء، فكأنّ هذا الحرف اتسع مخرجه للهواء الذي يكون فيه الصوت أشدّ اتساعاً من غيره، حتى أنّ الألف

(١) الكتاب ٢/٤٠٦. وفي الأصل: نخرجها... لهذا. والحديث عن الواو والياء.

(٢) في الأصل: كثير.

(٣) في الأصل: لهذا.

(٤) في الأصل: فاتساعه.

(٥) في الأصل: للصوت.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٦. وماين معقوفين تكملة منه. وفي الأصل: لهذا الصوت.

(٧) في الأصل: تفرعه. بالفاء، نقطة من أسفل. وكذا في الموضع التالي.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٦.

لأتصادفُ ماتقرع بخلاف الياء؛ لأنك ترفع لسانك بها إلى الحنك، وكذلك تضم شفتيك مع الواو، فهي أوسع مخرجاً منها^(١)، ثم الياء، ثم الواو.
ثم قال: «ومنها المطبقة»^(٢).

قلت: الإطباق هو انتطاق جملة اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى عند النطق بحروف الإطباق، فإذا نطقت بها انحصر الصوت في مواضعهن بين اللسان والحنك حتى لا يخرج منها شيء، بخلاف المفتحة؛ لأنك إذا نطقت بشيء منها فإن الصوت لا ينحصر إلا في مواضعها خاصة، وفي المطبقة في^(٣) مواضع الحروف إلى منتهي اللسان وما بينه وبين الحنك.

ثم قال: «فهذه الحروف الأربع لها مواضعان من اللسان»^(٤).

قلت: لأن الصوت بالطاء إنما ينبع فيخرج، عندها^(٥) تقطع اللسان إياها من طرف اللسان وأصول الثنایا العليا، ثم يتصل إلى ما بين الحنك واللسان، فلهما إذاً مواضعان من الفم، وكذلك سائرها، بخلاف الحروف المفتحة؛ لأن اللسان تقطع الصوت عند مخرج ذلك الحرف ثم لا ينتقل الصوت إلى موضع آخر، فلهذا لا يكون لها إلا موضع واحد.

وقوله: «وقد بيّن ذلك بحصر الصوت»^(٦).

يريد: وقد بيّن أن هذه الحروف مواضعين من اللسان حين قلنا: إن الصوت

(١) في الأصل: منها.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢ وبعد: « والمفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف».

(٣) في الأصل: خاصة في المطلقة عن.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢ وليس فيه: «الحروف».

(٥) في الأصل: عند.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢.

فيها محصورٌ بين اللسان والحنك.

ثم قال: «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً»^(١).

يريد: أن الإطباق هو الذي يُفرّق بين هذه الحروف في السمع؛ لأن مخرج الطاء والدال واحد، وكذلك مخرج الظاء والذال^(٢) واحد، فإنما يقع الفرق بينهما بهذه الصفة التي توجد في المطبق، ولولا هي لما كانت الطاء إلا دالاً، ولما كانت الظاء إلا ذالاً^(٣).

قلت: وهذا إنما هو عندي على المبالغة في اتحاد المخرج بقربه من الآخر، وإلا لوازلت الإطباق عن الطاء لم تكن إياها، بل كانت تقرب منها؛ لأنها حينئذ تكون توافقها في المخرج، وعدم الإطباق، فكانت تقرب منها قرباً شديداً حتى تكاد تختلط بها.

وقوله: «ولخرجت الضاد من الكلام»^(٤).

يريد: ولو لا الإطباق أيضاً لخرجت الضاد من كلام العرب؛ لأنها لا يشركها في موضعها شيء، وهي مع ذا مطبة، فأنت لوازلت إطباقها، لم يكن لها من الحروف ماترجم إليه، وكانت / تسقط، بخلاف الطاء والظاء؛ لأن كل واحد منها يصير حرف آخر، فلا يسقط.

ثم قال: « وإنما وصفت [لك] حروف المعجم»^(٥).

وقد ذكرت لك هذا الغرض في أول الباب.

(١) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٢) في الأصل: الطاء والدال. وسيبويه ذكر الصاد والسين، لكن مأثبيه أقرب للرسم، وسيذكر بالتصحيف نفسه، مما يؤكّد مأثبيه، وبه يستقيم الكلام فالظاء مطبة.

(٣) في الأصل: الطادالا.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

وقوله: «وَمَا تُبَدِّلُهُ اسْتِقْنَالًا»^(١).

يريد: اصطبر وبابه كله.

هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا

قلت: هذا الباب يتضمن إدغام المثلين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثلين المتصلين.

فالضابط لهذا الباب أن نقول: لا يخلو الثاني من المثلين أن يكون متحرّكًا أو ساكناً، فإن كان ساكناً لم تُدغم، نحو « جَعَلَ الأَرْضَ ، وَاضْرَبَ ابْنَ زِيدٍ »؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذ ذاك لاتصل إليه الحركة، فلا يتصور فيه الأدغام. ولو كان متحرّكًا فإنما أن يكون الأوّل ساكناً أو متحرّكًا، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصة، نحو « اجْعَلْ لَكَ ».

وإن كان متحرّكًا فلا يخلو أن يكون ماقبله ساكناً أو متحرّكًا، فإن كان متحرّكًا جاز الفك والإدغام على السواء، وأحسن ما يكون الإدغام إذا توالت الحركات، نحو « جَعَلَ لَكَ »، تقول: جَعَلَ لَكَ، وَجَعَلَ لَكَ^(١).

فإن كان ماقبل المتحرّك ساكناً، فإنما أن يكون حرفًا صحيحاً أو معتلاً، فإن كان حرفًا صحيحاً فالفرق ليس إلاّ، نحو « ابْنُ تُوحِّ »؛ لأنّك إن أدمغت تغيير المثال، فقلت: بُنُوح، وإنما كان يحتمل التغيير في « مَفَرَّ » لكونهما في الكلمة، فلما كان المثلان منها منفصلين لم يحتملوا التغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفًا معتلاً جاز الفك والإدغام، فتقول: ثوب بَكَر، وجيب بَكَر^(٢)، وثوب بَكَر، وجيب بَكَر، والمال لَكَ، والمال لَكَ، والفك أحسن هنا من الفك في « جَعَلْ لَكَ »، فالإدغام هناك أحسن إذا منه هنا، والفك في « ثوب بَكَر

(١) الفك لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، المطبع ٦٥٠.

(٢) في الأصل: بطر.

وجيب بكر » أحسن منه في « كوب بكر، ونيب بكر، والمال لك »؛ لكون هذا فيه فضل مدد زائد على هذا.

هذا حكم المثلين الصحيحين، فإن كانا معتلين فاما أن يكون الأول مدغماً أو لا يكون، فإن كان مدغما فالفك ليس إلا، نحو « عدو واحد، وولي ياسر »، ولا يجوز « عدو واحد، ولاولي ياسر »؛ لأن إدغام الأول قد ذهب بالمد الذي كان يكون فيه. والذي يدل على أن المد يزول بالإدغام وقوع « ليّ، وقوّ » في القوافي مع « ظبي وغزو »، ولو كانت غير مدغمة لم يجز ذلك، فلا يجوز وقوع « عين » مع « حزن »، فدل ذلك على أن الإدغام يصيرها بمثابة الحرف.

فإن لم يكن مدغما، فاما أن يكون حرف لين، أو حرف مد ولين، فإن كان حرف لين، فالإدغام نحو « اخشى ياسرا، واحشو واقدا ».

وإن كان حرف مد ولين، فالفك نحو « ظلموا واقدا، وهبي ياسرا »، ولا [يجوز]^(١) « هي ياسرا »؛ لثلا يذهب المد بالإدغام، مع ضعف الإدغام في الكلمتين؛ ولأنه حرف مد ولين ولا يلزم أنه يكون مابعده من جنسه [كما لم يلزم في]^(٢) « قُوول »، الذي^(٣) فيه حرف مد ولين وما بعده لا يلزم أنه يكون من جنسه؛ ألا ترى أنت تقول: / ظلموا عمرا، فلا يلزم مجيء الواو بعده^(٤) كما لا يلزم السوانح في « قُوول »؛ إذ قد يزول المثلان فيه إذا أستدته للفاعل، كما يزول المثلان في

(١) تكملة يلائم مثلاها الكلام.

(٢) تكملة يلائم مثلاها الكلام.

(٣) تقرأ: التي.

(٤) يعني: « ظلموا » وذلك إذا لم تأت بعده كلمة أولها واو، كما مثل. وهو يريد: أن يبين أن المثلين في « ظلموا واقدا » عارضان، ويزولان إذا أتيت بعد « ظلموا » بكلمة ليس أولها واوا. وانظر المتمع ٦٥٣.

الثانية^(١).

هذا حكم المثلين فيه إذا لم يكونا همزتين، فإن كان المثلان همزتين، فإماماً أن تكون الأولى ساكنة أو متحركة، فإن كانت متحركة فالالف لـ« إلا» نحو «قرأً أبوك».

وإن كانت ساكنة حاز الوجهان، فتقول: أقرئ أبوك السلام، وأقرئ أبوك السلام.

وإنما امتنع الإدغام في «قرأً أبوك»؛ لاستقبال التضعيف في الهمزة، وأدغمت الساكنة؛ لأنّه لافاصل بينها وبين الأخرى، كما كان في المتحركة، والفاصل الحركة. ومن يستقبل تضييف الهمزة يظهر «أقرئ أبوك السلام»، ولذلك ذهب سيبويه^(٢)-رحمه الله- على ماتقف عليه داخل الباب، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: فلم منعتم أن تدغم «ابن نوح»، وهو قد جاء، قال الله تعالى: **﴿فَنِعْمَاهِي﴾**^(٣) والأصل «نعمٌ ماهي»، فهو كـ«ابن نوح»؟
قلت: قد قال سيبويه: إنّ هذا جاء على لغة من يقول: نعم بكسر العين فلم تحرّك العين للإدغام، بل جاء على لغة هذيل التي هي تحريك العين^(٤). وكلّ ما لا يدغم من هذا فالإحفاء جائزٌ فيه إذا كان الأول متحركاً، لأنّه يكون إخفاء حركة بمثابة تسكينه في الأدغام.
قوله: «لاتتوالي في [تأليف] الشّعر خمسة أحرف متحركة»^(٥).

(١) تقرأ في الأصل: المسنية. والصواب ما أثبته إن شاء الله.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، ٤١٠.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر الكتاب ٤٠٨/٢، المتع ٦٥٢، الدر المصنون ٦٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٤٠٧/٢. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

قلت: هذا مالا يوجد كما قال، وأما أربعة فتوجد، وهي التي تسمى فاصلة
كبيرى، وتكون في البسيط، وأصل جزئها «**مُسْتَفْعِلُن**»، فيدخله الحَبْنُ والطَّيُّ بـأَنْ
يُحذف رابعه الساكن، وثانية الساكن، فيبقى «**مُتَاعِلُن**»، فيُنقل إلى «**فَعِلَّتُن**»،
ومنه:

وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيهِمْ رَجُلٌ
فَأَخْدُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عَنْقَهُ^(١)

والجزء الذي يدخله الحَبْنُ والطَّيُّ نقول له: محبول.

وقوله: «لأنه قصد أن يكون المتحرك بين ساكنين واعتدال منه»^(٢).

أي: سكنا «يدداود»؛ لأنه لوم يسكن لم يعدل اللفظ، وكانت المتحركات
بعد السواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام «جعل لك»؛ لتواتي
المتحركات، وكذا قال سيبويه، وزعم أنّ البيان في «المال لك»، و«هم يُظلمُونِي»،
يزداد حسناً^(٣). يعني به: كـ«نعمًا»، كأنّ فيه الجمع بين الساكنين، وإن كان فيه
حرف مدّ، لكن مع هذا فالإدغام جائز واضح؛ لقيام المدّ في حرف المدّ مقام
الحركة؛ فإنّ الشاعر إذا حذف السبب من «مفاعيلن» الذي هو الضرب في
الطوبل، نحو قوله:

وَمَا كُلَّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبٍ^(٤)

(١) انظر البارع ١١٥، الكافي في العروض والقوافي ٤٥، نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ وفيه: «أن يقع المتحرك». وفي الأصل: واعتدال. معطوف على قصد، أي: لأنّه قصد واعتدال.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢

(٤) صدره:

وَمَا كَلَّ ذِي لَبٍ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهَ

والبيت سبق تخرّيجه ٧٥١.

لم يقع قبل حرف الروي، إلا^(١) حرف مدّ ليكون عوضاً.

ثم قال: «لأنه حرف ممطول»^(٢).

أي: طويل، يعني: حرف المد واللين. قاله ابن عصفور.

قال المؤلف: إن كان الإمام أراد بقوله: «إذا حذفوا في بعض القوافي»^(٣)

الحذف الذي هو سبب خفيف من آخر الجزء، مثل «مساعيلن»، فينقل إلى «فعولن»، فيكون إطلاقه لفظ الحذف على ما يتعارفه العروضيون، والذي قاله ابن عصفور هو مراد سبيويه. وإن كان أطلق الحذف على أي حذف وقع في القوافي فقد يجوز أن يكون يريد الردف اللازم في الضرب الثاني للعروض الأولى من البسيط، وهو الضرب / المقطوع، نحو:

قد أشهَدُ الغارة الشَّعْوَاءَ تَحْمِلِي جَرْدَاءَ مَعْرُوفَةُ اللَّهِيْنِ سُرْحُوبُ^(٤)

والقطع حذف ساكن من آخر الوتد الجموع، وتسكين ماقبله، فيصير «فاعلن» «فاعل»، فينقل إلى « فعلن».

ولما كان قد تقدم له أن الإخفاء يكون فيه الحرف بزنته متحركا^(٥)، أخذ يستدل على ذلك بأبيات هي مخفية فيما رواه^(٦) ولو كان الإخفاء سكوناً لم يجز؛ لأنّه لا يجتمع في الشعر ساكنان:

قال المؤلف-رحمه الله-: وقال العروضيون: إنه قد جاء في المتقارب فقط

(١) في الأصل: ولا. انظر الكتاب ٤٠٧/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٤) لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٢٥، سر صناعة الإعراب ٢١، الكافي في العروض والقوافي ٤٠، خزانة الأدب ٢٥٣/١١.

(٥) في الأصل: الحذف بزنته ساكننا.

(٦) تقرأ العبارة في الأصل: مخفية في والله.

نحو قوله:

فِرْمَنَا الْقَصَاصَ وَكَانَ التَّقَا صُ فَرِضاً وَعَدْلًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(١)
وَأَنْشَدَ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي تُخْفِي حُرْكَتُهُ يَكُونُ بَعْتَلَةً الْمُتَحْرِكَ شَاهِدًا
قَوْلَهُ:

إِتَيْ بِمَا قَدْ كَلَفْتِنِي عَشِيرِي^(٢)
وَشَاهِدَهُ إِخْفَاءُ الْبَاءِ مَعَ الْمِيمِ فِي «بِمَا»، وَلَوْأَدْغَمَ لَا نَكْسَرُ الْبَيْتِ. وَيَرِيدُ أَنَّ
هَذَا يَجُوزُ فِيهِ الإِدْغَامُ لَوْكَانُ فِي غَيْرِ الشِّعْرِ؛ حُرْفُ الْمَدِّ.
وَأَمَّا «الْلَّهَامِ»^(٣) فَلَوْكَانُ فِي الْكَلَامِ لَمْ يَدْغُمْ لِكُونِهِ مُلْحَقاً، كَمَا لَا يَدْغُمُ
«الْقَرَادِدِ». هَذَا مَرَادُهُ.
وَأَمَّا الْأَعْلَمُ فَقَالَ^(٤): «الْلَّهَامِ» جَمْعُ «لَهْمُومِ»، وَهُوَ الْوَاسِعُ الصَّدِيرِ، وَكَانَ
الْقِيَاسُ «الْلَّهَامِيْمِ»، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ ضَرُورَةً، وَإِنْ شَئْتَ كَانَ جَمْعُ «لَهْمِ»،

(١) في الأصل: .. وَكَانَ الْقَصَاصُ. وَهِيَ رَوْاْيَةُ إِلَّا أَنَّ الشَّاهِدَ لَيْسَ فِيهَا. وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْعَرَوْضِ
لِلْأَنْجَشِ ١٦٥، الْكَاملِ ٣٩، رِسَالَةِ الصَّاهِلِ وَالشَّاهِجِ ١٩٢، الْكَافِ فِي الْعَرَوْضِ وَالْقَوْافِيِّ ١٨.

(٢) الْكَتابُ ٢/٤٠٨. وَفِي الأَصْلِ: بِمَا كَلَفْتِنِي غَيْرِي. وَعَجَزَهُ:
مِنَ الذَّبِّ عَنْ أَعْرَاضِهَا لَحَقِيقَيْنِ

وَيُنْسَبُ لِغِيلَانَ بْنَ حُرَيْثَ. وَانْظُرْ شَرْحَ السِّيرَافِيِّ ٤٧٢/٦ (خ)، شَرْحُ أَيَّاتِ سَيِّدِيْهِ لَابْنِ السِّيرَافِيِّ
٤٤١/٢.

(٣) مِنْ قَوْلِ غِيلَانَ بْنَ حُرَيْثَ:

شَأْوُ مُدِلٌّ سَابِقِ الْلَّهَامِ
وَامْتَاحَ مُتَّيِّ حَلَبَاتِ الْهَاجِمِ
انْظُرْ الْكَتابُ ٢/٤٠٨، شَرْحَهُ لِلْسِّيرَافِيِّ ٤٧٢/٦ (خ)، شَرْحُ أَيَّاتِ الْكَتابِ لَابْنِ السِّيرَافِيِّ
٤٤٠/٢، الْلِسَانُ (لَهْم).

(٤) تَحْصِيلُ عَيْنَ الدَّهْبِ (بِجَاهِيَّةِ الْكَتابِ ٢/٤٠٨)، النَّكْتَ ١٢٥٠. وَالتَّقْلِيلُ بِتَصْرِيفِ مِنَ الْكَتَابَيْنِ
كُلِّيْهِمَا.

وهو الفرس السريع، كأنه يلتهم الأرض، أي^(١): يتلعلها لشدة جريه، وكان حقه على هذا أن يُدغم في الجمع كما أنه أُدغم في الواحد، فيقال: هام، ولكن إظهاره جائز في الضرورة. والماجم: الحالب، يقال: هَجَمْتُ اللَّبَن، أي: حلبه. يصف فرساً جواداً له شاؤُر يُدِلُّ فيه ويسبق السراغ من الخيل، وهي اللهمام، فشاوُر ذلك يحمله أن يسقيه اللبن، ويؤثره على غيره.

ثم قال: « وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَنْتَاجُوا﴾^(٢) فإن شئت أسكنت الأولى للمد»^(٣).

أي: إن شئت أدمغت فجمعـت بين الساكـنين^(٤)؛ لأجل المد الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهو أن إحدى التاءين^(٥) لا يلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء «تفاعل» وتقول: تُناجو، فلما كان كذلك كان بمنزلة «جعل لك» الذي لا يلزم أن يكون بعد الأول منه مثل «لك»^(٦)؛ لأنك تقول: جعل عمرو.

(١) في الأصل: ان.

(٢) المحادلة: ٩. وفي الأصل: ولا تتناجوـا.

(٣) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٤) روي التشديد في ﴿فَلَا تَنْتَاجُوا﴾ عن ابن محيصن كما في إتحاف فضلاء البشر ٥٣٦، وانظر معاني القرآن للزجاج ١٣٨/٥، إعراب القرآن للنحاس ٤، ٣٧٦/٤، ٣٧٧، البحر الحيط ٢٣٦/٨، ارتشاف الضرب ٣٣٩ (رجب)، المساعد ٤/٢٧٩. وقال ابن عصفور في المتمع ٧٢٠: « ومن ذلك ماروي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول الفعل المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة، منها ما فيه قبلها متحرّك، ومنها ما فيه قبلها ساكن من حروف المد. وللذين ومن غيرها...».

(٥) في الأصل: الياءين.

(٦) في الأصل: له. وما أثبته أنسـب للمثال السابق.

وقوله: «ألا ترى أنك تقول: اخشوا واقدا، واحشى ياسرا»^(١).

يريد أن يستدلّ على [أنّ]^(٢) الواو والياء اللذين ماقبلهما مفتوح ليستا بمتصلة الذي تكون الواو فيه مضموماً ماقبلها، والياء مكسوراً ماقبلها. والدليل على ذلك أنه يجوز إدغام «اخشوا واقدا، واحشى ياسرا»، ولا يجوز «ظلموا واقدا، ولا اظلمي ياسرا»؛ لأن الساكين إذا أدغما اختلاً^(٣) بذهب المد الذي يكون فيهما.

وقوله: «فالبيان في هذا أحسن منه في الألف»^(٤).

اعلم أن الياء والواو إذا كانا ساكين، وانفتح ماقبلهما ففيهما مد دون المد الذي يكون فيهما إذا انضم ماقبل الواو، وانكسر ماقبل الياء؛ وذلك أن الألف التي هي أوسع حروف المد مخرجًا وأبعدها مد لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً، فإن كان قبل الواو الساكنة ضمة، وقبل الياء^(٥) كسرة فهما على منهاج الألف، وإذا لم يكن ماقبلهما منهما^(٦) خالفتا منهاج الألف؛ فلذلك لم يحسن / الإدغام في قوله: ثوب

بكر، وعَيْب^(٧) بكر، كما يستحسن في قوله: المال لك، وشبّهه.

قوله: «وذلك أن كل شعر حذفت من أتم بنائه حرفاً متحرّكاً أو زنة حرف متتحرّك»^(٨).

(١) الكتاب ٢/٤ وفيه: «واقدا فتدغم».

(٢) تكميلة يلتم بها السياق.

(٣) في الأصل: ادغما اختلتا. وما ثبته أنساب للسياق.

(٤) الكتاب ٢/٤ وفيه: «البيان» بلا فاء.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) في الأصل: عنب.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٩.

قال الأعلم^(١): واحتاج لقيام المد في حروف المدّ مقام الحركة: بأن الشاعر إذا حذف حرفاً متخرّساً عوض منه حرفة مدّ، وجعله رداً، وأنشد:

... بِلَيْبِ^(٢)

ولم يجز سيبويه في هذا، وما جرى بحراه مما يلزم الرّدف على ظاهر الكلام، أن يكون ردفه واواً مفتوحاً ماقبلها، وياءً مفتوحاً ماقبلها^(٣)، وقد يأتي مثل ذلك في الشعر، وهو قليل.

قال المؤلف-رحمه الله: يعني مثل بيت الحماسة:
 لعمرك ما أحرزى إذا مائستيني إذا لم تقلْ بُطلاً علىَّ وميئاً^(٤)
 وساغ هذا لأنّ [في]^(٥) حروف اللين التي على هذه الحالة مداً ما، وإن لم تبلغ ما إذا كانت حركة ماقبله منه، وليس كذلك الرّدف في قوله:
 أُصْدِقُ وعدِي والوعيد كليهما ولا خير فيمن لا يرى صادقَ القَوْلِ^(٦)
 لأنّ الضرب تمام لم يخفف منه شيء فيتدارك بالردف عوضاً، ولا حاجة لك إلى تمكّن الرّدف بإتباعه الحركة قبله.

قال المؤلف-رحمه الله: يُنظر: هل أراد سيبويه في هذا الموضع بلفظ الحذف المصطلح به في صناعة العروضيين، أو أراد الحذف اللغوي؟ فالذي يظهر أنّه أراد

(١) التّنكٰت ١٢٥١. وانظر شرح السّيرافي ٤٧٥/٦ (خ).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢. والشاهد سبق قبل قليل، وتحريجه ٧٥١.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) سبق تحريجه ٧٥١.

(٥) تكمّلة يلائم بها السياق.

(٦) مع آخر بعض اللصوص. انظر مقدمة اللزوميات ١٦/١، ١٧، الكافي في العروض والقوافي ١٥٣، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ٣٧٥.

اللغوي؛ لأنّه قال: « حرفاً متحرّكاً »، وليس الحذف العروضي حذف حرف متحرّك فقط، فإذا كان هذا فما مراده؟ فقال بعضهم: أراد أنّ الضرب من الطّويل إمّا أن يكون سالماً، وإمّا أن يكون مقوضاً كالعرض، فإنّ كان سالماً، فكأنّ سبيوته إتّما ذكر الحرف المتحرّك؛ لأنّه المعتمد في النّسب عليه، وأمّا السّاكن فضعيف، فلذلك لم يذكره، وإنّ أراد المقوض فإنّما تحدّف حرفاً متحرّكاً فقط، فيكون إذاً معنى كلامه: إنّ المدّ الذي في حرف الرّدد يقوم مقام الحرف المتحرّك، فيكون الصّواب في عبارة الأعلم: إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوض منه حرف المدّ^(١).

ويقى عندي سؤالٌ لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: ما معنى قوله: « أوزنة حرف متحرّك »؟ إلّا أنّي سألت الأستاذ أبا محمد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان^(٢). وفي هذا نظر. وقد تكلّم على هذا الموضوع في « الإيضاح » القاضي أبوالوليد الوقشاني، وردّ عليه ابن يسعون^(٣) وغيره ممن كتب على « الإيضاح »، فانظر كلامه^(٤).

ثمّ قال: « كما فعلوا ذلك في غير المنفصل، نحو (أصيم)^(٥) ».

(١) انظر النّكت ١٢٥١. ويعني: أنّ عبارة الأعلم وافت الصّواب على هذا.

(٢) لم أقف على كلام ابن زيدان في غير هذا الكتاب.

(٣) أبو الحجاج يوسف بن يقى بن يوسف بن مسعود بن يسعون التجيّي الباجلي، ويعرف بالشنّاشي. أديب نحوى لغوى فقيه، متقدّم، حسن الخط والوراقة، يشارك في نظم الشعر. أقرأ بالمرية وولي قضاها بعد تغلّب الروم سنة ٥٤٢، ثمّ توفي بعد ذلك. أخذ عن مالك العتيّي ويجي بن عبد الله الفرضي، وأبي علي الغساني، وأنحد عنه أبوبكر بن حسنو وأبوالعباس الأندرشى. من مصنفاته: المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح. انظر المعجم في أصحاب أبي علي الصّدّيقي ٣٢٨، ٣٢٩، إشارة التعين ٣٩٤، بغية الوعاء ٣٦٣/٢، هدية العارفين ٥٥٢/٢، ابن يسعون النحوى حياته وآراؤه ١٤ فما بعدها.

(٤) لم أقف على كلام الوقشاني ورد ابن يسعون.

(٥) الكتاب ٤٠٩/٢.

قلت: هذا يجب إدغامه، ولا يجوز الفك، إلا ضرورة؛ لأنّ هذه الياء قد صارت كألف التكسير، الاترى إدغام الرباعي في التحقيق والتكسير سواء، والمثلان لا يُفارق واحدٌ منهما الآخر^(١)، فلم يجز [إلا]^(٢) الإدغام.
وقوله: « لأنّ التحقيق عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة »^(٣).

أي: على « مفَاعِيل و مَقَاعِيل ».

وقوله: « فلما كانوا يصلون »^(٤).

يريد أن يتعدّر لجواز^(٥). إدغام « ثوب بكر »، فإنّهم يقولون: عُمْرو، في الوقف ويجمعون بين السّاكين، وليس قبل المسكن حرف لين، فأحرى أن يجوز هذا.

قوله: « ولم تقو هذه الواو »^(٦).

أي: على أن يُدغم فيها ماقبّلها كما لم تقو الميم في « موسى » على أن تحرّك السّاكن لأجلها.

وقوله: « فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام »^(٧) الفصل إلى / آخره.

ـ وهذا الذي الأوّل منه ساكنٌ نحو « اخشى يأسراً، وانحشوا وآقداً، واذهب بنا » لا يكفي في الوصول إلى الإدغام؛ لأنّه مدغم، ليس بين المثلين فيه حاجز؛ لأنّ الأوّل ليست له حركة تفصل بينه وبين ما بعده، فهذا لا تحتاج معه إلى

(١) في الأصل: الآخرى.

(٢) تكمّلة يلائم بعثتها الكلام.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٥) في الأصل: الجواز.

(٦) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٧) الكتاب ٤٠٩/٢. وفي الأصل: لا تصل إليه إلا الإدغام.

تكلف إدغام.

قوله: «وَمَا الْمُزْتَانِ»^(١) الفصل لآخره.

يريد: أنّ العرب لا تجمع بين همزتين، بل لابدّ من الحذف^(٢) أو التّلّين، فإذا لم تُجّمعا ففيما تُدغم؟ لأنّ الحذف والتّلّين يزول اجتماع المثلين [معهما]^(٣)، وهذا معنى قوله: «فتصرير كأنك إذا أدمغت ما يجوز فيه البيان» أي: أنّ الإدغام هنا كان يكون فرعاً على البيان، والبيان لا يكون، فلما لم يكن لم يكن الإدغام.
وزعم سيبويه-رحمه الله- أنّ «قتلوا»^(٤) حركة القاف نقل، و«قتلوا» لالتقاء الساكين، لأنّها كـ«رُدّ»^(٥). واعتذر عن «عَضَّ»؛ لأنّه لم يحرّك إلا بالنقل، ولم يقل أحد: عِضَّ: بأنّ «قتل» جاز فيه أوجه: الإخفاء، والبيان، والإدغام، فلما تصرف دخله شيئاً بخلاف «عَضَّ»؛ لأنّه لا يجوز فيه إلا شيء واحد، وهو الإدغام.

فمن قال: قُتِلَ بفتح القاف والتاء، قال: يُقْتَلُ بفتح القاف وكسر التاء، وتقول في اسم الفاعل: مُقْتَلٌ بفتح القاف وكسر التاء، وفي المفعول: مُقْتَلٌ بفتحهما^(٦).

ومن قال: قُتِلَ بكسر القاف و[فتح]^(٧) التاء، قال: يُقْتَلُ بكسر القاف

(١) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٢) في الأصل: الحذفين.

(٣) تكملة يلتّم بعثها الكلام.

(٤) على وزن افعل.

(٥) تقرأ في الأصل: كثيرة. وفي الكتاب ٤١٠/٢: «فشبّهت بقوتهم: رود».

(٦) في الأصل: بفتحها.

(٧) تكملة يلتّم بها الكلام. هذا مع العلم أنّ كسر التاء اتباعاً لفاء الفعل لغة- وهي أقل اللغات

الثلاث- إلا أنّ الكلام على كسر فاء الفعل وفتح التاء. انظر المتع ٦٣٩، ٦٤٠.

والباء، وفي اسم الفاعل: مُقتَل بكسر القاف والباء. ومنهم من يستقبل الخروج من ضم إلى كسر فيضم القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقتَل، ولم يستثنوا الخروج من ضمة القاف إلى كسرة الباء؛ لأنَّ بينهما حاجزاً، وهو الباء الساكنة. وفي اسم المفعول: مُقتَل بكسر القاف وفتح الباء. ومنهم أيضاً من يستقبل الخروج من ضم إلى كسر فيضم القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقتَل.

الأعلم^(١): «زعم أنَّ كسرَ هذا طلبٌ للكسرِ الذي في ألف (إِقْتَل)^(٢)، وحملٌ عليه، وزعم أنَّه لو كسر لالقاء الساكنين لجائز في (يَعْضُ، وَيَرِدُ)، فرُدَّ عليه هذا القول، وفصل الراءُ بين (يَقْتَل، وَيَعْضُ)، فقال: (يَقْتَل) (يَفْتَل)، وليس يلتبس به بناء آخر، فإذا قلنا: يَقْتَل، فكسرنا، لا يتوهم أنه غير (يَفْتَل)، ومن قلنا: يَعْضُ وَيَرِدُ، توهم أنه (يَفْعِلُ)؛ لأنَّ في الكلام (يَفْعِلُ)». وأنشد ابن جنبي:

تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتَلْ^(٣)

وهذا القول فيه عندي أنَّه أراد: تَقْتَل، فأَسْكَن^(٤) الباء الأولى، وكسر

(١) التَّكَت ١٢٥١، ١٢٥٢. وانظر شرح السيرافي ٤٨٥/٦ (خ) وأول النص فيه: «وأنكر الفراء كسر القاف لاجتماع الساكنين، وزعم أنَّ كسرها...». ولا يصلح الكلام إلا به، أو بما يبين أنَّ الفراء هو الزاعم. المؤلف فيما يبدو تبع الأعلم الذي صدر المسألة كما في التَّكَت بقوله: «يعني: أنَّ كسرة دال راء لاجتماع الساكنين، وزعم أنَّ كسر هذا طلباً [كذا في التَّكَت بالنصب] للكسر الذي في ألف إِقْتَل وحملأ [كذا في التَّكَت بالنصب] عليه، وزعم أنَّه لو كسر لاجتماع الساكنين لجائز في يَعْضُ وَيَرِدُ». قوله: «لجائز في يَعْضُ وَيَرِدُ» إِرَازَمُ لسيبوه بقياس هذا على هذا. والنَّص كما ترى متناقض، وكذلك نص المؤلف متناقض مع ما نقله عن سيبويه قبل.

(٢) في الأصل: الفاء قتيل. ولم تنتهي التاءين.

(٣) المنصف ٢٢٥/٢. والبيت لأبي النجم. انظر الديوان ٢٢٩، غريب الحديث للحربي ١٣٦، جمهورة اللغة ٤٠٧، المطبع ٦٤٠. وهو في بعض المصادر: تَقْتَل، بفتح التاءين.

(٤) في الأصل: ساكنة. والمثبت من المنصف ٢٢٥/٢.

الكاف؛ لالتقاء الساكدين، فصار في التقدير «**تَقْتُل**»، ثم إنّه كسر حرف المضارعة إبّاعاً لكسرة الكاف بعده؛ أو لأنّ ماضيه^(١) «**أَفْتَعِلُ**»، كما تقول: **تِقْطِعُ**، ونحوه، فصار «**تَقْتُلُ**».

وذكر سيبويه-رحمه الله-: **مُرْدَفِين**^(٢)، ومثله قراءة بعضهم: **الْمَعْذَرُونَ**^(٣) أتبع الضمّ الضمّ، [ولم]^(٤) ينقل حرّكة التاء^(٥). وقرأ بعضهم أيضاً: **الْمَعْذَرُونَ**^(٦) بكسر العين لالتقاء الساكدين. والقراءة المشهورة: **الْمَعْذَرُونَ**^(٧) و«**هُوَ** (**الْمُفْتَعِلُونَ**) من (**الْعَذْرُ**)، وأصلها (**الْمَعْذَرُونَ**)، فأرادوا أن يُقرّبوا^(٨) التاء من الذال؛ ليزول همس التاء، ويكون العمل من وجهٍ واحدٍ، وهو الجهر بالذال؛ ولأنّ المهموس إذا أدغم في مجھور^(٩) فهو وإن أخفى بالإدغام فقد قوي بأن قلب إلى المجھور؛ لأنّ الإدغام لا يكون إلاّ بأن [يُسُوّى]^(١٠) بين لفظ / الحرفين، فقلبوا التاء ذالاً، وأدغموها في الذال، ونقلوا فتحة التاء إلى العين، فقالوا: **الْمَعْذَرُونَ**^(١١).

(١) في الأصل: ولا ن ما صلته.

(٢) الأنفال: ٩. والقراءة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، ونسبها لأهل مكّة. انظر الكتاب ٢١٠/٢، مختصر في شواذ القراءات ٤٩، المحتسب ٢٧٣/١، شرح الشافية للرضي ٢٨٥/٣.

(٣) التوبة: ٩٠. انظر المنصف ٢٢٤/٢.

(٤) تكملة يلائم بها الكلام. انظر المنصف ٢٢٤/٢. و«**يُنْقَلُ**» التي بعدها تقرأ: **تَقْتُلُ**.

(٥) يقصد بحرّكة التاء: فتحة التاء المدغمة في الدال والذال، والأصل: **مُرْدَفُونَ**، **مَعْذَرُونَ**.

(٦) في الأصل: **مَعْذَرِينَ**. انظر المنصف ٢٢٤/٢.

(٧) انظر إعراب القراءات الشواذ ٦٢٨/١.

(٨) في الأصل: **يُفْرِقُوا**.

(٩) «**مجھور**» مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة من المنصف ٢٢٤/٢.

(١١) انظر المنصف ٢٢٣/٢. في الأصل: **المَعْذَرُونَ**.

ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ قَلْتَ: فَمَا بِالْهَمْ قَالُوا: الْحَمْرُ»^(١).

إِنْ قَلْتَ: مَا الَّذِي أَدْخَلَ هَذَا فِي هَذَا الْبَابِ؟

قَلْتَ: لَمَّا زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا حُرِّكَتْ هَنَا قَافُ «أَقْتَلُوا» حُذِفَ الْأَلْفُ، قَالَ
الْمُعْتَرِضُ: لِمَ لَمْ تُثْبِتْهَا، كَمَا أَثْبَتَتْ هَمْزَةُ «الْحَمْرُ»، فَيَمْنَ خَفْفَ هَمْزَةُ «أَحْمَرَ»،
فَقُلْ حَرْكَتْهَا إِلَى لَامِ التَّعْرِيفِ؟ فَأَجَابَ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الَّتِي مَعَ لَامِ
التَّعْرِيفِ مُخَالِفَةٌ لِسَائِرِ الْهَمْزَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا مُفْتَوِحةٌ، وَلَيْسَ فِي هَمْزَاتِ الْوَصْلِ مَا
هُوَ مُفْتَوِحٌ غَيْرُهَا، فَأَشَبَّهَتْ هَمْزَاتِ الْقُطْعِ، فَأَثْبَتُوهَا مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْحَرْكَةُ عَارِضَةً.
فَانْتَهَى هَذَا فَرْقَا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: «وَإِذَا اسْتَفَهْتَ ثَبَّتْ»^(٢).

يُرِيدُ: ثَبَّتْ مَا هُوَ بَدْلٌ مِنْهَا، نَحْوُ «الْأَرْجُلُ فَعَلَ كَذَا؟» وَلَيْسَ فِي هَمْزَاتِ
الْوَصْلِ مَا يَثْبِتُ مَعَ هَمْزَةِ الْاسْتِفَاهَمِ غَيْرُهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَمْزَاتِ الْوَصْلِ مُكْسُورَةٌ
وَمُضْمِوْنَةٌ، فَإِذَا قَلْتَ: أَقْتَلَ الْقَوْمُ؟ تَحْقِيقُ أَنَّهُ اسْتِفَاهَمَ؛ إِذْ لَوْكَانَتِ الْهَمْزَةُ وَصْلًا
لَمْ تَكُنْ مُفْتَوِحةً، وَلَمَا كَانَ الْلِبْسُ يَقْعُدُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ إِنْ قَلْتَ: أَلْرَجُلُ -لَأَنَّ كَذَا
يَكُونُ فِيهِ الْخَيْرُ وَالْاسْتِفَاهَمُ- أَثْبَتُوهَا. وَيُرِيدُ: أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ قَدْ خَالَفَتْ سَائِرَ
الْهَمْزَاتِ، فَلَذِلِكَ أَثْبَتُوهَا مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً^(٣)؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ
بِمِثْلِهِ «أَحْمَرَ».

وَتَشْبِيهُهُ إِيَّاهَا بِالْوَاوِ فِي «الْجِوَارِ» مَعَ «جَاوَرَتِ» تَشْبِيهُ^(٤) حَسَنَ^(٥)؛ وَذَلِكَ

(١) الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢.

(٣) يَعْنِي: لَامِ التَّعْرِيفِ، وَاسْتَدِرْكَ بِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ التَّوْصِلُ لِلابْتِداءِ بِالسَّاكِنِ، فَإِذَا تَحَرَّكَ السَّاكِنُ، انتَفَى الْغَرْضُ مِنْهَا.

(٤) كَلْمَةُ فِي الْأَصْلِ لَمْ تَتَبَوَّجْ قَرَاعَهَا، وَلَعَلَّهَا مُحَرَّفَةٌ عَمَّا أَثْبَتَهُ.

(٥) انْظُرْ الْكِتَابَ ٤١٠/٢.

أَنْهُمْ أَثْبَوْهَا فِي «الجِوَارِ» لَمَّا ثَبَّتُوهَا فِي الْفَعْلِ، فَكَذَّلِكَ أَثْبَوْهَا فِي «الْحَمَرِ» حِينَ عَزَّمُوا عَلَى إِثْبَاتِهَا مَعَ الْأَلْفِ الْإِسْتِفَهَامِ.

ثُمَّ أَخَذَ [فِي]^(١) تقوِّيَتِهَا بِأَنْ قَالَ: «وَتَقُولُ: يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي»^(٢).

قَلَّتْ: فَهُمْ قَطَعُوا هُنَا هِمْزَةُ الْوَصْلِ. إِلَّا أَنَّ لِلْقَائِلِ^(٣) أَنْ يَقُولَ: مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُنَادِي، إِنَّمَا يَكُونُ نَدَاؤُه بـ«أَيِّ»، فَكَذَّلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى قِيَاسِ الْأَسْمَاءِ. لَكِنَّ الْعَذْرَ عَنْ هَذَا أَنَّهُ كَثُرَ الْإِسْتِعْمَالُ فِي نَدَائِهِ، فَأَرَادُوا أَلَّا يَزِيدُوا عَلَيْهِ شَيْئًا، وَلَزَمَ^(٤) الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِهَذَا الْاسْمِ؛ لَأَنَّهُمْ جَعَلُوْهُمَا عَوْضًا مِنْ هِمْزَةِ «إِلَاهٌ». وَكَذَّلِكَ «أَفَاللَّهُ»، قَطَعُوهَا وَأَثْبَوْهَا لِتَكُونَ عَوْضًا مِنْ حَرْفِ الْقَسْمِ. فَهُنَّ تَثْبِتُ فِي الْإِسْتِفَهَامِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَلْفِ الْمَوْصُولَاتِ.

وَقُولُهُ: «مِنْهَا: إِي هَالَّهُ ذَا»^(٥).

أَيِّ: مِنْ ثَبَّاتِ الْأَلْفِ الْوَصْلِ «إِي هَالَّهُ ذَا»، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ «هَالَّهُ»، فَلَمْ يَكُنْهُمْ أَنْ يَثْبُتوْهَا نَفْسَهُمْ وَصَلًّا، فَأَبْدَلُوهُمْ مِنْهَا أَلْفًا، فَلَمَّا تَقْتَلَتْ مَعَ الْأَلْفِ «هَا» حَذَفَتِ الْأُولَى فَقِيلَ: «هَالَّهُ»^(٦).

فَإِنْ قَلَّتْ: وَلَعِلَّ الْمُخْنَفُ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي الْهِمْزَةُ أَصْلُهَا؟

قَلَّتْ: لَا يَجُوزُ ذَلِكُ؛ لِأَنَّ السَّاكِنِينَ الَّذِينَ أَحْدَهُمَا مَدْعُومٌ وَالْأُولَى حَرْفٌ مَدْعُومٌ

(١) تَكْمِلَةٌ يَلْتَشِمُ بِعِنْدِهَا الْكَلَامُ.

(٢) الْكِتَابُ / ٤١٠ / ٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْقَائِلُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: يَزِيدُوهُ عَلَيْهِ شَيْئًا وَلَرْمَهُ.

(٥) الْكِتَابُ / ٤١٠ / ٢.

(٦) قَالَ السَّيِّرَافِيُّ ٤٨٩ / ٦ (خ): «فَأَمَّا (إِي هَالَّهُ) فَإِنَّ الْأَلْفَ هَا تَثْبِتُ وَلَا تُحَذَّفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، كَأَنَّ الْهِمْزَةَ مِنَ اللَّهِ بَاقِيَةً، وَإِنْ حُذِفتْ فِي الْفُظُّولِ».

ولين، لا يجوز اجتماعهما^(١) إلا إذا كانا في كلمة واحدة، نحو « دابة »، فإن كانا^(٢) من كلمتين لم يجز إلا الحذف، نحو قوله: ﴿وَهُنَّ إِذَا أَدَارُ كَوَافِرَهُمْ﴾^(٣) ليس من العرب من يجمع هنا بين الساكدين، وهم يجمعون بينهما في « هالله »، فدلل ذلك على آتهما^(٤) من الكلمة واحدة بمعنلة « دابة ».

وقوله: « وحسن الإدغام في (اقتتلوا) كحسنه^(٥) في (جعل لك)، إلا أنه ضارع حين كان الحرفان غير منفصلين (احمررت)^(٦) ».

قلت: إنما يريد^(٧): أن الإخفاء تضييف للحركة، وتقريب لها من الساكن، فلو أحفيت في مثل « أردد »، لكنك جمعت بين ساكدين، بل بين ثلاثة.
ثم قال: « كما / لأنتحفى الهمزة مبتدأة، ولا بعد ساكن »^(٨).

قلت: أمّا مبتدأة^(٩) فيها كونها قريبة من الساكن، ولا يبدأ بساكن، ولا بقريب من الساكن. قوله: « ولا بعد ساكن » ليس على الإطلاق؛ لأنّه أتى تُحَفَّ بـ بعد الساكن إذا كان ألفاً، نحو « هنّا »، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولا بعد

(١) في الأصل: اجتماعا.

(٢) في الأصل: كان.

(٣) الأعراف: ٣٨. وفي الأصل: اداركم. وانظر الدر المصنون ٥/٣١٤.

(٤) في الأصل: اهنا.

(٥) في الأصل: لحسنه.

(٦) الكتاب ٢/٤٠ وفيه: « حيث كان ».

(٧) الشرح التالي ليس لكلام سيبويه السابق، وإنما هو لقوله: « وأمّا أردد فليس فيه إخفاء؛ لأنّه بين ساكدين » وهذا النص يأتي مباشرة بعد النص السابق لسيبوبيه، فالظاهر أنّ شرح قول سيبويه المنقول قد سقط مع قول سيبويه المشروح.

(٨) في الأصل: ولا بعدها ساكن. انظر الكتاب ٢/٤٠.

(٩) المراد: في بداية الكلام، أمّا في بداية الكلمة فتحتفف، نحو: قد افلح. انظر شرح الشافية للرضي ٣/٣١.

ساكن إلا أن يكون ألفاً^(١).

والذي يجمع هذا قولُ الفارسي-رحمه الله-: «لَا تَحْفَفْ إِلَّا في موضع يجوز
أَنْ يَقُولَ ساكن [غَيْرَ] مَدْعُومٌ»^(٢). والساكن غير المدغم لا يجوز وقوعه إلا بعد
الحركة، وأمّا بعد الساكن [فَلَا]^(٣)، والألف كأنها متحركة للفصل الذي [في المدّ،
واختصاصها بما ليس في الياء والواو، وهو التأسيس، وانفرادها بالرّدف]^(٤).

وقوله: «وَأَمّا (رُدُّ دَاؤَدَ) فِيمَرْلَة (اسْمُ مُوسَى)»^(٥).

أي: لا يجوز إدغامهما؛ لأنّهما منفصلان، فلم يقويا على التّغيير.

ثم قال: «وَإِنّمَا التَّقْيَا فِي الْإِسْكَانِ»^(٦).

أي: إنّما اجتمعوا في أنّ ماقبل المثلين ساكن، وهو السّين والدّال.

وقوله: «وَإِنّمَا يُدْعِمَانِ إِذَا تَحْرَكَ ماقبِلَهُمَا»^(٧).

أي: ماقبل المثلين، نحو «جَعَلَ لَكَ».

(١) قال الرّاضي في شرح الشافية ٣/٣٩: «وَإِنْ كَانَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَقَصَدَتِ التَّخْفِيفَ، لَمْ يَجِزْ
الْحَذْفُ إِلَّا عَلَى الْلُّغَةِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، نَحْوَ: يَشَا فِي يَشَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ حَقٌّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نَقْلِ حَرْكَةِ
الْهَمْزَةِ إِلَى ماقبِلِهَا، وَنَقْلِ الْحَرْكَةِ إِلَى ماقبِلِهَا مُحَالٌ».

(٢) انظر التكملة ٢١٦، ٢١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) تكملة يلتّمّ بعثتها الكلام.

(٤) تكملة يلتّمّ بعثتها الكلام. قال الفارسي في التكملة ٢١٧: «فَإِنَّمَا احْتَمَلَتْ ذَلِكَ لِزِيَادَةِ الْمَدِّ فِيهَا
وَخَصَاصَّهَا بِمَا لَا يَكُونُ فِي يَاءِ وَالْوَاءِ كَخَصَاصَّهَا بِالتَّأْسِيسِ وَانْفَرَادِهَا بِالرَّدْفِ». وَلَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ:
«وَانْفَرَادِهَا بِالرَّدْفِ»: أَنَّ الْوَاءَ وَيَاءَ لَا تَكُونانِ رَدْفًا، وَإِنَّمَا يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهَا الْوَاءُ وَيَاءُ، أَوْ وَاحِدَةٌ
مِنْهُمَا، رَدْفًا فِي قَصِيَّةٍ وَاحِدَةٍ.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) فِي الْأَصْلِ: التَّقْيَا. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٧) الكتاب ٤١١/٢.

هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد

قلت: قوله: «المتقاربة» يقتضي أنّها من مخرجين، وقوله: «التي هي من مخرج واحد» أن تكون^(١) على ذلك! فالانفصال آنّه^(٢) حين ذكر مخارج الحروف جعل للحلق ثلاثة مخارج: أقصى، وأقرب إلى الفم، وأوسط، فجعل مخرج الهمزة والألف والهاء واحداً، يعني: آنّه أقصى، وجعل مخرج العين والخاء واحداً؛ لأنّه وسط، وجعل مخرج العين والخاء واحداً، يعني آنّه أدنى إلى الفم؛ لا أنّ^(٣) مخرج الهمزة والألف والهاء متّحد^(٤)؛ إذ لو كان الأمر على ذلك لاتّحدت الحروف وكانت شيئاً واحداً، فعلى هذا يصحّ أن يقال: من الحروف ما هو متقارب، وهو مع مقاربه من مخرج واحد، بذلك المعنى.

وهذه الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والمتقاربة المخرج تنقسم

ثلاثة أقسام:

قسم لا يُدغم في مقاربه، ولا يُدغم مقاربه فيه، وهو: الهمزة، والألف.
وسم يُدغم مقاربه فيه، ولا يُدغم في مقاربه، وهو: الميم، والراء^(٥)، والشين، والفاء^(٦)، يجمعها «مرشف».

(١) تقرأ: أن تكر، أو ماأشبهها، فالناء غير منقوطة.

(٢) تقرأ: بالإبطال لانه.

(٣) في الأصل: لان.

(٤) في الأصل: متّحداً.

(٥) روى أبو عمرو بن العلاء عن العرب إدغام الراء في اللام، وأجازه الكسائي. قال ابن عصفور: «وله وجية من القياس». انظر المتمعن ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥.

(٦) في الأصل: والقاف. انظر الكتاب ٤١١/٢.

وزاد الفارسي الضّاد^(١)، فيجمعها «ضم شفر». وسنين لِمَ الحقها الفارسي-رحمه الله- ولم يُلْحقها غيره؟ إذا انتهينا إلى ذلك بحول الله تعالى. وقسمٌ يُدْغم في مقاربه، ويُدْغم مقاربه فيه، وهو مابقي.

وزاد سيبويه قسماً آخر^(٢)، وهو: الياء، والواو، المفتوح ماقبلهما؛ لأنَّ الذي يقارب الياء هو الجيم والشين، [فلا تدغم الياء في واحد منهما؛ لأنَّ فيها فضل مدّ، والذي يقارب الواو هو الميم والباء]^(٣)، فلا تدغم الواو في واحد منهما؛ لأنَّ فيها فضل مدّ، ولا أيضاً تدغم الشين والميم فيهما^(٤)؛ لأنَّك لا تدخل اللتين فيما ليس فيه لين، كذا قال سيبويه. والوجه الذي تفارقان فيه الألف والمهمزة، هو: أنَّ النّون تدغم فيهما، نحو: ﴿مِنْ وَال﴾^(٥)، و«من يَاسِر»، فيدغم فيهما ما يقاربهما في الصّفة، لا في المخرج، ولا يدغم فيهما غير ذلك، ولا يُدْغمان في غيرهما أصلاً، وتدمج كلُّ واحدة منهما في الأخرى^(٦). فهذا القسم من الحروف لا يشير كه فيه غيره، ويظهر من سيبويه أنَّهما من قبيل ما لا يُدْغم فيما قاربه، ولا يُدْغم^(٧) مقاربه فيه؛ لأنَّه الحقهما^(٨) بالألف حين قال /: «ولا تدغم الياء وإنْ كان قبلها فتحة،

(١) انظر التّكملة ٢١٦. وذكر ابن جيني هذا الخلاف لكنه لم يشر إلى صاحبيه، ثمَّ بين أنَّ إدخال الضّاد هو الذي عليه العمل. انظر سر صناعة الإعراب ٢١٤.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) تكملة يلائم بمثيلها الكلام. ويضاف إلى الميم والباء الفاء، إلا أنَّني لم أثبتها لعودة الضمير الآتي على اثنين، ولأنَّ سيبويه لم يذكرها في هذه المسألة. وسيأتي شرح المسألة مرة أخرى بعد قليل. وانظر المتمع ٦٨٦، ٧٠٩.

(٤) أي: في الياء والواو.

(٥) الرّعد: ١١.

(٦) في الأصل: الآخرين.

(٧) في الأصل: فلا يُدْغم.

(٨) في الأصل: الحقها.

والواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة^(١). ي يريد: في شيء من المتقاربة، ثم عَلَّ كونهما لا يدغم غيرهما فيهما: بأنه يصير ماليس فيه مدّ ذا مدّ، فهو عنده قسم كالألف، لا يدغم فيما قاربه^(٢). ولكن قد ذكر في غير موضع أن النون تُدغم فيهما^(٣)، فهي إذا أربعة أقسام.

ثم نعود للفظه حتى يتبيّن ما أحملته هنا، قال: «والحروف المتقاربة مخرجها»^(٤).

قلت: يكون «مخرجها» بدل اشتمال، وكأنه قال: المتقاربة هي مخرجها. ولا يصح أن تكون المتقاربة ترفع «مخرجها» مفرداً؛ لما تبيّن في باب الصفة من أن مثل هذه الصفة تكون أبداً على وفق الفاعل الذي يكون بعدها، ظاهراً كان أو مضمراً، فإنما يُرفع المضمر الذي لـ«الحروف»، ويكون «مخرجها» بدلًا، وفيه وضع المفرد موضع الجمع، وهذا لا يجوز إلا ضرورة، نحو: قوله:

في حلقكم عظيم ...^(٥)

فقد كان ينبغي أن يقول: مخارجها. وكذلك هو في سختي.

قوله: «والإظهار في الحروف التي من مخرج واحد، وليس بأمثال [سواء]

(١) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: «إن كانت» في الموضعين.

(٢) في الأصل: قارنه.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٧. وانظر ما سيأتي ٩٠٦ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٢/٤١٧. وفيه: «مخارجها». وبالجمع وردت في شرح السيرافي ٦/٤٩١، والتكت ١٢٥٤. وسيذكر المؤلف الروايتين.

(٥) البيت بتمامه:

في حلقكم عظيم وقد شجينا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوبي. انظر الكتاب ١/١٠٧، بحاز القرآن ١/٧٩، ٢/٤٤، ٢/١٩٥، المقتصب ١/٤٠٤، جمهرة اللغة ١/٢٤٦، المختسب ١/٣٠٩، النكت ٢/٢٤٦، شرح المفصل ٦/٢٢، حرانة الأدب ٤/٧٣، ٧/٥٥٩، ٢/٥٦٢.

أحسن»^(١).

قلت: فهذه كليلة أعلمنا فيها بأن الإظهار فيما عدا المثلين أحسن من الإدغام، وماذاك إلا كما قال: من أن الحرفين ليسا مثلين، فإذا كان الإظهار في المتقاربين اللذين هما من مخرج واحد كالباء والياء، والقاف والكاف، أحسن، فإن يكون في الحرفين اللذين ليسا من مخرج واحد كالباء والياء، أولى وأحرى.

قال: «ولائِدَغْمُ الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة»^(٢).

يريد: في شيء.

ثم قال معللاً: «لأن فيها ليناً ومدّاً فلم تقو عليها الجيم والباء»^(٣).

قلت: إنما ينبغي أن يقال: لم تقو على الياء الجيم، ولا الباء على الواو، ولكن خلط؛ لأن ظاهر الكلام أن الباء والجيم يقاربان الياء والواو، وليس كذلك إنما تقارب الواو الباء، وتقارب الياء الجيم، فالباء-يقول - لم تقو على الواو في أن تغيرها وتصيرها إلى جنسها؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يصير مافيه مد بمحترة ماليس فيه مد، وشأن الإدغام إنما يغير ماقبله بذهاب حركته، لا بزوال فضل فيه، وما هذا إلا لأن المتقاربين يضعف فيما الإدغام، وهذا نظير «قرم مالك»، كما صعب هنا لك الإدغام للانفصال، لم تقو على تغيير الكلمة تغييراً زائداً على ذهاب الحركة، وهو تحريك الساكن الذي هو الراء، فهو بمحترة الياء والواو، ولافرق. وهذا علة عدم إدغامهما في غيرهما.

وأما كونهما لا يدغم فيهما غيرهما فلأنهما معتلان، فيصير الحرف الذي

(١) الكتاب ٤١١/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: «كانت» في الموضعين.

(٣) في الأصل: والياء. وقد تكرر هذا التصحيح فيما سبأني. انظر الكتاب ٤١١/٢.

يدخل فيهما معتلاً، ولم يوجد قط إدغام يصير الحروف الصحاح متعللة، وكان هذا لو أُدغم ناقضاً للقانون المستمر.

وقوله: «لأنهما يُخْرِجَانِ ما فيه مدّ ولين»^(١).

يعني: الباء والجيم^(٢).

وقوله: ولو كان مع هذه الياء والواو ما هو مثلهما سواء لأدغمتا^(٣).
يعني: لو كان مع الياء والواو مثلهما، الذي هو ياء مع واو نحو «شَوْيٍ»^(٤)، وسيُوِدٌ»، و«مِنْ وَالِ»^(٥)، و«مِنْ يَاسِر»، لأدغمت لأنها متقاربة في الصفات؛ ألا ترى أن كلَّ واحدٍ من الياء والواو معتلة، والتون فيها غنة تقوم مقام المدّ، فهذا هو القسم الرابع الذي قلناه.

ثم قال معتلاً لإدغام الياء في مثلها، والواو في مثلها: «لأنَّ الحرفين استويا في الموضع، وفي اللين»^(٦).

وفي المخرج، وفي الصفة.

ثم قال: «فصارت هذه الياء والواو»^(٧).

أي: المفتوح ماقبلهما مع الجيم والميم اللذين هما مقارباهما نحوً من الألف، لا تندغم واحدة منهما في مقاربتهما، كما أنَّ الألف كذلك.

ثم استدلَّ على أنَّ الألف قد أشبهتها الياء والواو المفتوح ماقبلهما: بأنَّ

(١) في الأصل: مخرجان مافيه من مد ولين. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) في الأصل: الياء والميم. قال السيرافي ٤٩٩/٦ (خ): «لأنَّه بإدغام الياء في الجيم والواو في الباء يصيران جيما وباء فيذهب المدّ واللين فيهما».

(٣) في الأصل: لأدغمت. انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٤) في الأصل: سويا.

(٥) الكتاب ٤١١/٢.

(٦) الكتاب ٤١١/٢.

عينها لاتقع مع عينها في قافية، وما ذلك إلا للمد الذي فيها^(١).

«ولاتدغم في هذه الياء الجيم، وإن كانت لاتحرّك»^(٢).

يريد: وإن كانت الجيم ساكنة، أي: مع أنك لم تتكلّف شيئاً من إسكان متتحرّك، لايجوز إدغام نحو «أخرج ياسراً»؛ لأنك تدخل ماليس^(٣) فيه اللين في الحروف اللينية.

وزعم أن «ظلموا مالكاً، واظلمي جابرًا»، مما يقوّي ترك الإدغام في الياء والواو المفتوح ماقبلهما^(٤). ووجه ذلك: أنهما في هذه الجملة كالألف فبعداً من الإدغام في هذه الموضع إذ هما حالة تكونان فيها كالألف.

ثم قال: «ومن الحروف حروف لاتدغم في المقاربة، وتدمغ المقاربة فيها»^(٥) الفصل.

هي عند سيبويه -رحمه الله- حروف «مرشف»، والذي يجمع أمرها أن تقول: إنما لم تدمغ^(٦) فيما قاربها؛ لأن لها فضلاً زائداً يذهب بالإدغام، فالراء فيها تكرار، والميم فيها غنة، والشين والفاء فيهما تفشن، فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: **لخن**^(٧) بخنسف بهم^(٨)، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السيرافي

(١) انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) في الأصل: تدخل ماتدخل ماليس.

(٤) الكتاب ٤١٢/٢.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) في الأصل: يقول إنما لم يدمغ.

(٧) سبأ: ٩. وفي الأصل: نخسف. وهي بالياء والإدغام قراءة الكسائي من السبعة. انظر شرح السيرافي ٦٣١/٦، ٦٤٤، ٦٤٥، (خ)، التبصرة والتذكرة ٩٥٦، الإقناع ١٧٧، المتع ٧٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٧٤/٣، المساعد ٤/٢٦٨، اتحاف فضلاء البشر ٤٥٨.

(٨) قال السيرافي ٦٣١/٦: «وهو قليل ضعيف». قال ابن الباذش في الإقناع ١٧٧: «ووجهه: أنها من

-رحمه الله - باباً لإدغام القراء^(١)، وجعل عذرهم في مثل هذا: لأنهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلط^(٢) بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى.

ثم أخذ يعلل لم يُدغم فيها ماقاربها؟ فقال^(٣): الميم لم تدغم في الباء، نحو «أكرم به»؛ لأنهم إذا اجتمع لهم النون مع الباء قلبوها ميماً، نحو «شباء وعنبر»، فهم يفرون إليها، فإذا وجدوها لم ينفع أن يزولوا. وإنما امتنع إدغام مثل «عنبر» فيقولون: عبر؛ لأنّ المثال حينئذ كان يكون ملبياً بما هو من المضاعف، فهم يقلبوها ميماً حيث لا يتحيل أن الكلمة الميم فيها أصل، نحو «عنبر»؛ لأنهم لم يبنوا في كلامهم «ع م ب ر»^(٤). والميم على هذا إنما يقاربها الباء والفاء والواو، فتعذر^(٥) إدغام الباء فيها لما ذكر، وإنما الفاء فكان يذهب ما فيها من التفسّي، وإنما الواو فكان أيضاً يذهب مدها. وأيضاً فإن الإدغام في حروف الطرفين يقلّ -أعني الشفتين^(٦) والحلق- وإنما معظم الإدغام في الفم؛ لأنّ جل الحروف في الفم؛ لأنّ حروف الطرفين إنما هي أحد عشر تسقط منها الهمزة والألف؛ لأنّهما لا يُدغمان، ويُدغم فيهما، فتبقى تسعه أحرفٍ من تسعه وعشرين، فحيث تكون الكثرة يجب التخفيف.

وإن شئت عللت امتناع إدغام الميم في الواو: بأنّ الواو فيها مدّ ينقطع عند

حروف الشفة، وأنّ الباء مجهرة، والفاء مهموسة».

(١) انظر شرح السيرافي ٦٢٨/٦ (خ) مما بعدها.

(٢) الكلمة غير منقوطة، ولم أقف على «تفعل» من الخلط فيما بين يديّ من معاجم اللغة.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ع م ب.

(٥) في الأصل: فيعذر.

(٦) في الأصل: الفم.

الحلق فتلحق^(١) بخرج الألف، فلا يقع فيها الإدغام. فقد تبيّن أنَّ الميم لا تدغم فيما قاربها، ويُدغم فيها من المتقاربة الباء خاصةً، نحو «اصحب مطراً».

ثمَّ أخذ يتكلّم في الباء، فقال: إنَّه لا يُدغم في شيء من المتقاربة^(٢). وقد كنَّا قدّمنا العلة الجامعية لجملة هذه الحروف، لكنَّا نأخذ ماعلَّل به سيبويه -رحمه الله- فقال^(٣): إِنَّمَا لم تُدغم في الذي يقاربها، وهو الباء والميم والواو؛ لأنَّها من باطن^(٤) الشفَّة، وهو من أصول الشّيّا، فقد انحدرت إلى الفم، وقاربت مخرج الثاء، فكما أنَّ حروف الفم لا تدغم / في حروف الطرف، فكذلك قلت: ولم تُدغم فيها الواو؛ لما ذكرنا من أنها تلحقُ -بالمدّ الذي فيها- بخرج الألف، ولم تدغم فيها الميم؛ لأنَّ غنْتها كانت تزول.

ثمَّ أخذ يتكلّم في الراء، وأنَّ مقاربها هو اللام والتّون، ولا تدغم الراء في واحدةٍ منها؛ للتّكرار الذي فيها، ويُدغم فيها اللام والتّون، نحو «هل رأيت، ومن رأيت»؛ لأنَّه لا فضلٍ فيهما يُذهب الإدغام^(٥).

وقوله: «وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها»^(٦).

أي: إذا قلت: اختر ليلة، فهي مع اللام متفضّية. ولا يريد: أنَّ الراء إذا لم يكن معها غيرها لم تتفشَّ، بل مقصوده بقوله: «مع غيرها» لأنَّها إذا دخلت فيه زال ذلك التّفصّي الذي يكون فيها إذا لم يُدغمها؛ لأنَّه إِنَّما يتكلّم فيها مع غيرها، لا وحدها.

(١) تقرأ: ملتحق.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) في الأصل: ناطق.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) الكتاب ٤١٢/٢.

ثم قال: «يقوّي هذا أنّ الطّاء وهي مطبقة لا يجعل مع التاء [تاءٌ] خالصة»^(١).

يريد: أنّ مثل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتُ﴾^(٢) وإن أدغم فقد بقي مع الإدغام الإطباق، ولم يذهب^(٣)، وكذلك زعم الفراء -رحمه الله- أنّ هذا لا يجعل فيه التاء خالصة، بل يبقى الإطباق^(٤).

وزعم أنّ الشّين لا تدغم فيما قاربها، وهي الجيم؛ لأنّ فيها تفشيًّا يستطيع حتى يلحق بمحرج الطاء، فكرهوا أن يذهب ذلك الفضل، فلاتقول: افْرِشْ جَبَلَةَ، إلّا مبيناً، ويدغم فيها الجيم، نحو «أَخْرِجْ شَبَّثًا»^(٥).

(١) الكتاب ٤١٢/٢. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

(٢) المائدة: ٢٨.

(٣) اتفق القراء على الإدغام والإطباق، قال ابن الباردي: «ويجوز إذهابه». وسيذكر سبيويه في الباب التالي أنّ ذهاب الإطباق وبقاوته كلاماً عربيًّا، وقال: «وممّا أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب قولهم: حُطُّهم، يريدون: حُطْطُهم». انظر الكتاب ٤١٨/٢، شرح السيرافي ٥٠٥/٦ (خ)، الإقفال ١٨٥، ٢١٧، ٢١٨، شرح الشافية للرضي ٢٨١/٣. وانظر ما يأتي ٩٣٧، ٩٣٨.

(٤) عبارة المؤلف عن الفراء ملقة للاحتجاج، فالقراء في هذه العبارة لم يخالف سبيويه، بل لم يخالف المشهور المنقول عن القراء، فلماذا ينقل المؤلف رأيه، ويصفه بالزعم، وقد فتشت طويلاً عن رأي القراء في هذه المسألة فلم أجده ذكره المؤلف، وإنما وجدت في معايير القرآن له ٢٨٩/٢ هذا النص: «والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكت الطاء قبلها صيرروا الطاء تاء، فيقولون: أحٰت، كما يحولون الطاء تاء في قوله -الشعراء: ١٣٦-: ﴿أَوْ عَظِتْ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ والذال والذال تاء مثل-آل عمران: ٨٣-: ﴿أَوْ أَحْذَمْ﴾ ورأيتها في مصحف عبدالله^{رض} وآخْرَم^{رض} ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء، فيقول: أحٰطّ». فهذا النص على طوله لم يصرح القراء فيه ببقاء الإطباق، بل إنه شبه إدغامها في التاء بإدغام الذال والذال في التاء، والذال والذال لإطباق فيهما، فكان إدغام الطاء والظاء والذاء والذال والذال في التاء عنده واحد، تحول فيه هذه الحروف تاء. هذا ظاهر النص، ويستوحي من آخرين، حيث ذكر عن بعض العرب قلب التاء إذا كانت بعد الطاء طاء، فهذا تبيه من القراء إلى قوّة الطاء؛ إذ قلبت ما بعدها، ومع هذه الحال يصعب أن يتصور أنّ القراء يعتقدون ذهاب الإطباق إذا أدغمت الطاء في التاء، فعللّ مasic كله هو الذي جعل المؤلف يتبه على مذهب القراء. والله أعلم.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

ثم قال: «هذا تلخيصٌ لحروفٍ لا تُدغم في شيءٍ، ولحروفٍ^(١) لا تُدغم في المقاربة، وتُدغم المقاربة فيها»^(٢).

إن قلت: هذا تكرير؛ لأنَّ الحروف التي لا تُدغم فيما قاربها لا تُدغم في شيءٍ؛ فجعل كلَّ ماذكر تلخيصاً لحروف «مرشف»؛ وهذا خطأ، بل ينبغي أن يقول: فهذا تلخيصٌ لما لا يُدغم في مقاربه ولا يُدغم مقاربه فيه، ولما يُدغم فيما قاربها من الصفة لا في المخرج، ولما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه.

قلت: لم يتكرر قوله؛ لأنَّ قوله: «لحروف لا تُدغم في شيءٍ» معناه: مثلاً كان أو غير^(٣) مثلٍ، والذي لا يُدغم في مثل إِنَّما هو الألف والممزة، فكأنَّه قال: فهذا تلخيصٌ لما لا يُدغم مقاربه فيه، ولا هو في مقاربه، فنهايته^(٤) أنَّ لم يذكر ما لا يُدغم في مقاربه محرجاً ويُدغم فيه صفةً.

وقد آن نذكر لمَ جعل الفارسي -رحمه الله- الضاد ممَّا لا يُدغم في المقارب، ولم جعلها سبيوبيه من قبيل ما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فالذي قال: هي من الحروف التي تُدغم في مقاربها، رأى أنَّها إذا اجتمعت مع مقاربها وقع إدغامٌ نحو «اضَّجَعَ»، في «اضطَّجَعَ»^(٥) ومن لم يجعلها كذلك قال: لم يقع إدغامٌ حتى صير الثاني ضاداً، فإنَّما أدمغت في مثلها، لافي مقاربها، وهذا هو الظاهر عندي^(٦).

(١) في الأصل: والحروف.

(٢) الكتاب ٤/٢، وفيه: «فهذا».

(٣) في الأصل: ادغمه. ولعلَّ الصواب مأثتبه، إن شاء الله.

(٤) في الأصل: فنهايه.

(٥) انظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٨٦.

(٦) وكلَّ إدغام أصلاً لا يتمُّ حتى يصير أحد الحرفين كالآخر، فأيُّ حجَّةٌ هذه؟! وكأنَّه بهذا يريد أن يقول: إنَّ أبا عليَّ الفارسي لا يخالف سبيوبيه في الإدغام إنَّما يخالف في كونها إدغام ضاد في مقارب، فيقول:

ثمّ نعود إلى مأيدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه: بدأ سيبويه -رحمه الله- بالهاء مع الحاء^(١).

قلت: لم يكن إدغامها فيما هي معه من مخرج واحد، وهو الهمزة والألف؛ لتعذر الإدغام في ذينك، فلم يبق لها ما تدغم فيه إلا فيما قرُب من مخرجها، وهو الحاء^(٢) والعين، فبدأ بالحاء؛ لأنّها أقرب إلى الهاء من العين في الصفة لافي المخرج؛ ألا ترى أنّ الحاء مهموسةٌ رخوة، والهاء كذلك، وأما العين فلم يبدأ بها، وإن كانت أدخلت في الحلقة؛ لأنّ الهاء لا تدغم فيها على قياس الإدغام، بل تقلب العين حاء، ثم يقع الإدغام، وسيأتي ذلك، فمثال الهاء مع الحاء «اجبة حملاً»، البيان أحسن، ويجوز /الإدغام، وإنما كان أحسن كما قال سيبويه -رحمه الله-[١٣٧]

من الإدغام بأنّه إنما^(٣) يكون في حروف الفم، وليس بأصل في حروف الحلقة، وأيضاً فإنّ المخرج خلاف الآخر^(٤)، فمخرج الهاء من أقصى الحلقة، ومخرج الحاء من وسطه. ووجه الإدغام قرب المخرجين، وأنّ الحرفين من حروف الهمس

هو إدغام ضاد في ضاد. وهذا لا يتفق مع كلام أبي علي في التكملة؛ لأنه ذكر مطلب ومظالم، ومصائر، وصرّح بأنّ هذا الإدغام إنما هو في مقارب، فقال: «وفي مفتول من الصير: مطلب، ولا يجوز أن تدغم الصاد في الطاء كما أدغمت الطاء والظاء حيث قلت: مطلب، ومظالم». فمن يقول هذا يلزمـه أن يقول: إنّ الصاد في اضـجع مدغمة في الطاء، لامدغمة في مثلها. وأبو علي صرّح بأنّ الضاد لا تدغم في مقاربها، ومثال اضـجع لم أقف عليه في كلامـه لا في التكملة، ولا في غيرها. وعليه فالظاهر عند المؤلـف غير ظاهر، وتخرـيمـه لمذهبـه أبي علي لا يتفق مع كلامـه. والله أعلم. انظر التكملة ٦١٦، ٦٢١.

(١) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٢) في الأصل: الحاء. وسيتكرر هذا التصحيح فيما سيأتي.

(٣) في الأصل: ان.

(٤) في الأصل: لآخر.

والرّخواة، تقاربًا في المخرج والصّفة^(١).

فإن قلت: هل يجوز العكس، وهو أن تدخل الهماء في الحاء^(٢)، فتقول: امدح حلالاً، بالإدغام^(٣)؟

قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنّه يكون إدغام الأخرج في الداخل، وماقرب إلى الفم فإنّه إنّما^(٤) يكون فيه الإدغام، لاما بعد. فهذا حال الهماء مع الحاء متقدمةً ومتأخّرة.

«العين مع الهماء»^(٥).

قلت: لا يجوز في هذا إلاّ البيان، فإن أردت الإدغام حولت الهماء حاء^(٦)، فعندما تدخل فيها العين صارت حاء، وذلك «اقطع هلالا»؛ وسبب ذلك أنّهما^(٧) ليسا من مخرج واحد، والإدغام ليس بأصل في حروف الحلق كما^(٨) كان ذلك في الهماء والباء، لكن يزيد هذا على ذلك أنّ الهماء مهموسة، والعين مجهرة، والهماء رخوة، والعين بين الشديدة والرخوة؛ ألا ترى أنّها أحد حروف «لم يروعنا»^(٩) فلما أردت الإدغام أبدلت من الهماء حاء؛ لأنّها تشبهها في الصّفة وتشبهه^(١٠) العين في

(١) انظر الكتاب ٤١٢/٢، ٤١٣، شرح الشافية للرضي ٢٧٦/٣، ٢٧٧.

(٢) في الأصل: الهماء.

(٣) في الأصل: الإدغام.

(٤) في الأصل: بانه ان.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) وهذا كثير في لغةبني تميم. انظر المتمعن ٦٨١.

(٧) في الأصل: الهماء.

(٨) رسمت في الأصل: كما ترسم «كما». إلا أن طرف الكاف من أعلى لم يوضع، فصارت كأنّها «لما» وهو يريد: كما ذكرنا ذلك في إدغام الهماء في الحاء في اجيء حلا.

(٩) انظر ما سبق ٨٦٢، وما يأتي ٩٠٣.

(١٠) أي: الهماء.

الخرج.

وقوله: لأنّ الحروف الأقرب إلى الفم^(١).

أي: في الذي يكون في الحلق أدخل، فهذا أيضاً مما يقوّي منع الإدغام.

وقوله: «فأبدلت مكانها»^(٢).

يعني: مكان العين من «اقطع هلالا».

«أشبه الحرفين»^(٣).

يريد: الهاء والفاء، والأشبه بها^(٤) هو الفاء؛ لأنّها من مخرجها.

ثم قال: «ولم يُدغموا الهاء في العين»^(٥).

حين قالوا: اجْبَه عقبة^(٦)، على [خلاف]^(٧) «اقطع هلالا».

«لأنّها مخالفة لها في الهمس والرّخاوة»^(٨).

يريد: أنّ العين ليست بمحمومة^(٩)، وهي من الحروف التي بين الشدة والرّخاوة^(١٠)، والهاء محمومة، فلم يقع فيها إدغام.

ثم قال: إنّ التقاء الحاءين أسهل من التقاء العينين^(١١).

(١) في الكتاب ٤١٣/٢: «لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم».

(٢) الكتاب ٤١٣/٢.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢.

(٤) أي: العين.

(٥) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: «ولم يدمغوها في العين».

(٦) في الأصل: عبة. ومثال سيبويه: اجْبَه عنْبَهُ، لكن المؤلف سيمثل بعد قليل بما أثبتته.

(٧) تكملة يلائم معنّتها الكلام.

(٨) الكتاب ٤١٣/٢ وفيه: «مخالفها».

(٩) في الأصل: ليس بمحظوظ.

(١٠) في الأصل: والرّخوة.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

لأنّ «كَعَتْ» أقلّ من «بَحَثْ» [فيما ضُعِفت^(١) عِيْنُهُ، وأيضاً فِيَانَ]
المهموس أخفّ من المجهور. ثمّ عضده بالسّماع، وهو أنّهم يقولون: مُحْمَّ، في
«معهم»^(٢).

ثمّ قال: «وممّا قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء^(٣) قوله:

وَمَسْحِهِ مِنْ عَقَابِ كَاسِرٍ^(٤)

هذا موضع رَدَّ السِّيرافي، وهو موضع رَدَّ لعمرك - لأنّه لا إدغام^(٥) فيه،
ولا يجوز فيه الإدغام على حال؛ لأنّ ما قبل الحرف الذي يكون مدغماً ساكناً،
فيفودي إلى الجمع بين ساكنين، ولا يجوز ذلك في الشعر^(٦). فالعذر لسيبوه أنه
لم يرد بقوله: «إدغام الهاء مع الحاء» حقيقة الإدغام، وإنّما أراد به الإخفاء^(٧)؛
لأنّه قريبٌ من الإدغام، فجعله إدغاماً، وكأنّه يقول: حكم الحاء والهاء عندهم إذا
اجتمعتا هذا، وهو الإخفاء. على هذا يتخرّج.

(١) تكملة يلائم بعثتها الكلام.

(٢) ونسبة لبني تميم. انظر الكتاب ٤١٣/٢. وانظر اللباب ٤٧٣/٢.

(٣) في الكتاب ٤١٣/٤: «الهاء في الحاء».

(٤) الكتاب ٤١٣/٢. وفي الأصل: من عقاب. والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. وقبله:

كأنّها بعد كَلَالِ الزَّاجِرِ

وانظر الانتصار ٢٦٨، المحتب ٦٢١، سر صناعة الإعراب ٥٨، النّكت ١٢٥٦، المخصص

١٣٩/٨، اللسان (كسر). وقد رسم ومسحه في الكتاب: «ومسحي».

(٥) في الأصل: لادغام.

(٦) أول من ردّ على سيبوه الاستشهاد بهذا البيت، بعلة الجمع بين ساكدين، هو أبوالحسن الأخفش،
وبتبعه المرّد. وزاد السيرافي: «ويبطله أيضاً أنه قال: وما أدغمت العرب الهاء في الحاء. وليس الأمر
كذلك؛ لأنّ الحاء قبل الهاء في الكلمة» يعني في الشاهد. إلا أنّ هذا الإبطال لا يكون على رواية المؤلف
للفظ سيبوه الذي أورده قبل الشاهد. انظر شرح السيرافي ٦/٥٠٨ (خ)، الانتصار ٢٦٨، سر صناعة
الإعراب ٥٨.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٥٨.

ولما فرغ من المخرج الأول، وهو الأقصى، أخذ يتكلّم في المخرج الثاني^(١)، وهو العين والباء، فهذا المخرج لا يُدغم في الأقصى، ولا في الأقرب إلى الفم. أمّا امتناعه في الأدخل^(٢) فيبيّن؛ لأنّ حروف الحلق ليس الأصل فيها الإدغام، وأيضاً فإنّ الأخرج لا يُدغم في الأدخل. ولا يُدغم في الأخرج^(٣)؛ لاختلاف المخرجين، وليس الأصل في الحروف الحلقية الإدغام. فلم يبقَ إلّا أن يُدغم بعضها في بعض، فيدغم العين في الباء، ويكون هذا إدغاماً حسناً^(٤) / في «قطع حملاً»^(٥)؛ لأنّه إدغام الأدخل في الأخرج، والأمثل في الأخف؛ لأنّ الباء مهوسّة رخوة، والعين مجحورة [بين الشدة والرخاوة]^(٦)، وأيضاً فإنّ اجتماع العينين^(٧) قليل جدّاً؛ فلذلك تُصوّر إدغام العين في الباء، ولم يُتصوّر العكس.

واعتلى سيبويه -رحمه الله- لامتناع إدغام الباء في العين: **بأنّ الباء**^(٨) إذا اجتمعت مع العين يفرون إليها^(٩) في «اجْبَه عَقْبَةٍ»، فعندما يجدونها [أولى]^(١٠). وقوله: «وهي مثلها في الهمس والرخاوة»^(١١). يعني: والباء مع الباء مثلان، فلذلك يفرون إليها.

(١) وهو وسط الحلق.

(٢) يعني: الأقصى.

(٣) يعني: العين والباء في الأقرب إلى الفم.

(٤) في الأصل: ادغام حسن.

(٥) في الأصل: في حسا. وما أتبته تمثيل سيبويه. انظر الكتاب ٤١٣/٢.

(٦) تكملة يلائم بعثتها الكلام.

(٧) في الأصل: المعينين.

(٨) في الأصل: الباء.

(٩) أي: الباء.

(١٠) تكملة يلائم بعثتها الكلام. والمراد: أنها في مثل: امدح عرفة، أولى.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

وقوله: « فجعلتها بمترلة الماء »^(١).

أي: جَعَلَتِ العَيْنَ بِمَتْرَلَةِ الْهَاءِ، أي: جَعَلَتِ هُنَا الْعَيْنَ مَعَ الْحَاءِ^(٢). بمترلة الماء مع العين، فكما قلبت العين حاء مع الماء في « اجْبَهُ عَقْبَةً »^(٣)، كذلك قلبتها هنا مع الحاء، فيقول هنا: لَا تُدْغِمُ^(٤).

ثُمَّ قال: « وَلَكُنْكَ لَوْقَلْبَتِ الْعَيْنَ حَاءَ، فَقَلَتْ »^(٥) [في] (امدح عَرْفَة): امدح حَرَفَةَ، جَازَ^(٦).

إِنْ قَلْتَ: كَيْفَ يَقُولُ: وَلَكُنْكَ إِنْ قَلْبَتِ الْعَيْنَ حَاءَ جَازَ، فَهُوَ يَسْتَدِرُكَ مَا لَمْ يَذْكُرْ؛ وَمَا قَالَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ إِلَّا هَذَا؟

قَلْتَ: لَمْ يَقُلْهُ نَصَّاً، إِنَّمَا زَعَمَ مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ أَنَّ الْحَاءَ لَا تُدْغِمُ فِي الْعَيْنِ، بَلْ يَحْكُمُ لَهَا بِحَكْمِ الْهَاءِ مَعَ الْعَيْنِ، فِي عَدَمِ الْإِدْغَامِ، ثُمَّ يَقُولُ هَنَا: وَلَكُنْ إِنْ أَرَدْتَ الْإِدْغَامَ فَعَلْتَ كَذَذَا. وَقَدْ فَرَغْنَا مِنَ الْمُخْرَجِ الثَّانِي^(٧)، وَهُوَ الْعَيْنُ مَعَ الْحَاءِ وَعَكْسِهِ.

زَعَمَ أَنَّ « ادْمَغْ خَلَفًا » يَحْسَنُ إِدْغَامَهُ، وَأَنَّ « اسْلَخْ غَنَمَكَ » لَيْسَ إِدْغَامَهُ بِذَلِكَ الْحَسْنَ^(٨)، فَعَلَّةُ هَذَا أَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقَ لَيْسَ بِأَصْلِ الْإِدْغَامِ، وَأَيْضًا فِي إِنِّي حَاءَ

(١) الكتاب ٢/٤١.

(٢) في: امدح عَرْفَة.

(٣) ثُمَّ تُدْغِمُ الْهَاءَ فِي الْحَاءِ فَتَصْبِيرُ حَاعِينَ.

(٤) أي: بِقْلَبِ الْأَوَّلِ فَتَقُولُ فِي امدح عَرْفَة: امدح عَرْفَة، هَذَا لَا يَحْبُرُ.

(٥) في الأصل: حَاءَ جَازَ فَقَلَتْ.

(٦) الكتاب ٢/٤١. وَمَا يَبْيَنُ مَعْقُوفِينَ تَكْمِيلَةً مِنْهُ. قَالَ أَبُو عَلَيِّ الْفَارَسِيُّ فِي التَّعْلِيقَةِ ٥/١٧٨: « يَقُولُ: جَعَلَتِ الْعَيْنَ بِمَتْرَلَةِ الْهَاءِ فِي أَنَّ لَمْ تُدْغِمِ الْحَاءَ فِيهَا فِي نَحْوِ امدح عَرْفَةِ، كَمَا لَمْ تُدْغِمِ الْحَاءَ فِي الْهَاءِ فِي امدح هَلَالًا. وَأَدْغَمَتِ الْعَيْنَ فِي الْحَاءِ فِيهَا فِي نَحْوِ اقْطَعْ حَمَلًا، كَمَا أَدْغَمَتِ الْهَاءَ فِي الْحَاءِ بَعْدِ قَلْبِهِ حَاءَ فِي نَحْوِ اجْبَهُ حَمَلًا ».»

(٧) في الأصل: الثَّالِثُ.

(٨) انتهى المؤلف كما أشار من المخرج الثاني، وبدأ الكلام في المخرج الثالث، وهو أعلى الْحَلْقَ. انظر

مهماً، والغين بجمهوره شديدة^(١)، فقد تباعد ما بينهما، لكن الذي حسّن «ادغام خلّفاً» أَنه إدغام الأدخل في الأخرج، وإذا أدمغت الخاء في الغين كان فيه إدغام الأخرج في الأدخل، وحسّن أيضاً هذا؛ لأنّ المخرج الثالث قريبٌ من الفم، وقد حكمَ له العرب بحكم حروف الفم؛ لأنّا لهم قد أخْفوا النّون مع الغين والخاء في «منْحُلٍ، ومنْعُلٍ»، وإنما يفعل ذلك مع حروف الفم على مأسأةي. ولفظ سيبويه في هذا الفصل بين، فقد فرغنا من حروف الحلق، فرجح الآن إلى حروف الفم.

الكاف مع الكاف «الْحَقْ كَلَدَةً»^(٢)، وعكسها «اْهَكْ قَطَنَاً»^(٣). وزعم أنّ الإدغام في «الْحَقْ كَلَدَةً»، حسنٌ، [والبيان حسن]^(٤)، وفي «اْهَكْ قَطَنَاً»، البيان أحسن^(٥).

قلت: وذلك لأنّ إدغام الكاف في الكاف إدغام الأخرج في الأدخل؛ لأنّ الكاف تلي أول مخارج الحلق.
الكاف تلي أول مخارج الحلق.
«الجيم مع الشين»^(٦).

.٢٤١٣ الكتاب

(١) الغين بجمهوره رخوة، فعلّ هذا سهُو، أو فهم لقول سيبويه ٤١٣/٢: «وقد خالفت الخاء في الجهر والهمس»، وعلى الثاني فليس المقصود بالشديدة، أنها من الحروف الشديدة، وإنما شديدة بالنسبة للخاء، قال الفارسي في التعليقة ١٧٩/٥ في شرح قول سيبويه الذي نقلته: «يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاؤة الخاء».

(٢) في الأصل: كاره. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تقرأ في الأصل: كاره عكسك هلك قطنا.

(٤) تكلمة من الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢.

قلت: وأختهما^(١) الياء، وإنما لم يذكر الياء؛ لأنّه قدّم آنها مع الواو لاثدغم واحدة منها^(٢) في شيء، وتدغم فيها^(٣) النون خاصة، وبعضها في بعض.
وذكر هنا أنّ الجيم تدغم في الشين نحو «ابعج شَبَّاً»^(٤) ولم يذكر العكس؛ لأنّ الشين من حروف «مرشف»، وقد قدّمنا أنّ هذه الحروف مَا يُدغم فيها مقاربها، ولا تدغم هي في مقاربها.

ثم ذكر اللام والراء^(٥). قلت: ومثلهما «اشْغَلَ رَجَبَة»^(٦) ولا يتصوّر العكس؛ لأنّ الراء لاثدغم في مقاربها.

وقوله: «وهما في الشدة وجري الصوت سواء»^(٧).

يعني: أنّهما من الحروف التي بين الشديدة والرخوة؛ ألا ترى أنّهما من حروف «لم يروعنا».

وقوله: «وليس بين مُخرَجيهما مُخْرِج»^(٨).

أي: هما من حروف طرف اللسان، فليس بينهما مخرج يخالف [كما هو الحال بين]^(٩) القاف مع اللام؛ لأنّ بينهما / مُخرَج الجيم والشين والياء^(١٠).

(١) في الأصل: واحتها.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٧) الكتاب ٤١٤/٢.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) تكملة يلائم بمثابتها السياق.

(١٠) تقرأ في الأصل: والفاء. وبين القاف واللام أيضاً مخرج الكاف ومخرج الضاد، لكن الحصر هنا غير مطلوب، والكلام فيه بمحاجة. وسيأتي كلام لسيبوبيه بعد قليل يقول فيه: «ليس مخرج من طرف اللسان

ثم ذكر النون وزعم أنها تُدغم في حروف «لم يرو»^(١). واعتراض عليه: بأن القراء أدمغوا^(٢) في حروف «يرملون». وهو عي من القول؛ لأنّه لاحفاء في إدغامها مع مثلها.

فتُدغم في الراء؛ لأنّ مخرجها قريب جدًا؛ الاترى أنّ سيبويه قال في مخارجها: ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الشفاه مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً مخرج الراء^(٣). فجعل مخرجهما^(٤) واحداً، فيدغم بعنة وبلاعنة، وكذلك مع اللام، فتقول: من رَّاشِدٍ، ومَنْ لَكَ؟ وقوله: «لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب في غالب عليه الاتفاق»^(٥).

يريد أن يعلل إبقاء الغنة مع اللام، فيقول: ليس لللام^(٦) في الخياشيم عملٌ فيكون الحرفان متفقين في الغنة، حتى أثلك إذا أذهبت الغنة من الأول كانت موجودة في الثاني.

[ثم قال: «وتدغم النون في الميم»]^(٧).

أقرب إلى مخرج الياء من الراء». على أنه بين الياء والراء - كما في وصفه في الكتاب ٤٠٥/٢ - مخرج الصاد ومخرج اللام ومخرج النون.

(١) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) في الأصل: لم يرو القراء. وعما أثبتت يستقيم النص. وانظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٤) في الأصل: مخرجها.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) في الأصل: اللام.

(٧) تكملاً يلتعم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٤١٤/٢.

فإن قلت: كيف وقع الإدغام في النون والميم، والنون من حروف الفم،
والميم من الشفتين؟

قلت: هما مجهرتان^(١)، وتحتملان في أنَّ كُلَّ واحدة منهما لها أغنة في
الخישوم، تشتراكان على هذا في الصفة والمخرج.

وزعم سيبويه أنَّ الصوت بهما واحد^(٢)، وهو ظاهر، فلمَّا وافقتها كذلك
أدغمت فيها.

ثم قال: « وتقلب النون مع الباء ميماً؛ لأنَّها من موضع تعنَّلٍ فيه النون »^(٣).
يريد أن يعلل لم قيل: شَمْبَاء^(٤)، فقال: لأنَّ الباء من موضع ماتعنتَلَّ فيه النون.
[فإن]^(٥) قلت: الموضع الذي تعنَّلَ فيه النون إنما هو الميم.

[قلت]^(٦): يريد أنَّها قلبت مع الباء؛ لأنَّ الباء أخت الميم في المخرج والجهر،
فكما أعلَّت بالإدغام مع الميم^(٧)، أعلَّت مع الباء بالقلب.

وقوله: « كما أدغموها فيما قرُب من الراء في الموضع »^(٨).

يعني: الياء؛ لأنَّها قريبة من الراء^(٩) لامن النون؛ الاترى أنَّ الياء من وسط
اللسان، والنون من طرفه، لكن قربت الياء مما هو قريبٌ من النون، وهو الراء،

(١) في الأصل: مجهران.

(٢) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢. وفي الأصل: مع الياء. وسيذكر هذا التصحيف.

(٤) يعني: شنباء. وكذا رسمت في الأصل.

(٥) تكملة يلائم بها الكلام.

(٦) تكملة يلائم بها الكلام.

(٧) في الأصل: النون.

(٨) الكتاب ٤١٤/٢.

(٩) في الأصل: الياء.

فأدغموها مع الياء، كما يدغمونها مع الراء، فكذلك غيروها مع الباء؛ لأن الباء قريبةٌ من الميم.

وقوله: « يجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت »^(١).
الذي هو من موضع ما وافقها في الصوت إنما هو الباء، والذي وافقها في الصوت هو الميم، فكأنه يقول: يجعلوا الباء.

ثم قال: « بمثابة ماقرب من أقرب الحروف إليها »^(٢).
أي: بمثابة الياء؛ لأن الياء^(٣) أقرب الحروف إلى الراء، والراء أقرب الحروف إلى التون.

واختصار هذا كله: يجعلوا الباء كالباء^(٤) في أن غيروا التون معها، إلا أنها بعدت مع الباء بالقلب، ومع الياء بالإدغام.

ثم قال: « ولم يجعلوا التون باءً »^(٥).
يريد: ولم يقولوا^(٦) في « شباء »: شباء؛ لأن التون بعيدةٌ من الباء؛ لأن الاترى أن هذه^(٧) من اللسان، وهذه من الشفتين، وليس بينهما قربٌ في الصفة؛ لأن الاترى أن الباء ليس فيها غنة؛ وقد كنا علّتنا لهذا قبل: بأنهم لوقفوها باء لوقع اللبس^(٨).

ثم قال: « وتدغم التون مع الواو بغنة وبغير غنة؛ لأنها من مخرج ما

(١) الكتاب ٤/٢٤. وفي الأصل: ما وافقتها.

(٢) الكتاب ٤/٢٤ وفيه: « الحروف منها ».

(٣) في الأصل: الباء لأن الباء.

(٤) في الأصل: يجعلوا الياء كالباء.

(٥) الكتاب ٤/٢٤.

(٦) في الأصل: يقلبو. وما ثبته أحسن، وأوفق للسياق.

(٧) في الأصل: الآخر أي هذا.

(٨) انظر ما سبق ٨٩٢.

أدغمت فيه النون «^(١)».

أي: لأنّ الواو من مخرج الميم، والميم قد أدغمت فيها النون، فكذلك
أدغمت فيما أشبهها، وهو الواو.

قوله: « وإنما منعها أن تُقلب [مع] الواو ميما »^(٢) إلى آخره.

يريد: أن النون في «^(٣) من وآل» لم تُقلب مع الواو ميما؛ لأنّ الواو ليس تتعاون
عنها / الشفتان -أي: ترافق - والميم تنطبق عليها^(٤) الشفتان، فهي كالباء في إطباقي
الشفتين عليها، وكراهوا أن يكون مكان النون أشبه الحروف بها وهو في موضع
الواو؛ لأنّه من الشفتين، وليس مثل الواو في التجاوز واللين، فأدغموا ولم يقلما،
فقالوا: «^(٥) من وآل»، بمعنى وبلغة.

ثم قال: « وتدغم النون مع الياء بمعنى وبلغة »^(٦).

قلت: وإنما أُدغمت لأنّها أخت الواو في الصفة، لافي المخرج، ولهذا تُدغم
فيها.

وقوله: « لأنّه^(٧) ليس مُخرج من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الياء من
الرّاء »^(٨).

قلت: وإذا كانت كذلك، والرّاء^(٩) قريبة من النون كما تقدم، فكأنّها قريبة
من النون؛ لأنّها قربت جدًا منحرف الذي قاربها.

(١) الكتاب ٤١٤/٢ وفيه: « وبلغة ».

(٢) في الأصل: الواو فيها. انظر الكتاب ٤١٤/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: عنه...عليه.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) في الأصل: لأنها.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢، ٤١٥ وفيه: « الرّاء من الياء ».

(٧) في الأصل: فالراء.

والضمير في «إليهما»^(١) يرجع إلى اللام والراء.

ثم قال: «وتكون التون معسائر حروف الفم حفياً، مُخْرَجُه من الخياشيم»^(٢).

قلت: لما ذكر قصة التون مع حروف «لم يرو»^(٣) ومع الباء، وهو القلب والإدغام، أخذ يذكر حالها معسائر حروف الفم، فقال: إنها تخفى معها، ولا تكون إلا صوتاً في الخياشيم؛ وسبب ذلك أنها من حروف الفم، فأرادوا أن يكون اللسان يرتفع مرّة واحدة، فلم يبيّنوها، ولم يدعّموها أيضاً؛ لأن الإخفاء أخفٌ وهو نظير الإدغام.

وقوله: «فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخرجٌ من غير الفم»^(٤).
أي: لما وصلوا إلى إلا يُعملوا فيها عضواً كان ذلك أخفٌ من أن يستعملوا فيه اللسان.

ثم قال: «وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع»^(٥).
أي: وليس ذلك إدخالاً^(٦) بها؛ لأنها إذا خرجت من هناك علم^(٧) أنها نون؛ لأنّه ليس ثمّ ما يدخل في الحishom غيرها والميم، وأما الميم فلا تدغم ولا تخفى؛ فلا لبس يقع بينها وبين غيرها، فيعلم أنها في ذلك الموضع نون، كما يعلم ذلك إذا

(١) من قوله بعد قوله السابق: «الاترى أن الألثغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألثغ باللام؛ لأن الياء

أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما». الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢. وفي الأصل: حروف المعجم.

(٣) في الأصل: لم يرو عننا.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) في الأصل: اخلال.

(٧) في الأصل: اعلم.

خرجت من الفم.

ثم قال: « وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت [بغنة، فـ] ليس
خرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنة »^(١).

يريد: أنّها مع هذه الحروف ليست من الخياشيم، ولكن صوت النون^(٢)
إنما هو من الفم. واستدلّ على ذلك: بأنّها لو كانت من الخياشيم لما جاز إدغامها
في واحد منها؛ لأنّ المدغم يصير كالمدغم فيه، ولا يصير الشيء بمثابة الشيء حتى
يُشبهه، فإنّما وقع الإدغام لأنّها من حروف الفم، كما أنّ الراء واللام والواو والياء
كذلك، ولو كانت من الخياشيم لما كان بينها وبين هذه الحروف شبه؛ لأنّه لاحظ
هذه الحروف في الخيشوم، فكان الإدغام متعدّراً، فهذا يقطع بأنّها مع هذه الأحرف
من الفم، ولكن صوت الفم أشرب غنة.

وزعم أنّها مع حروف الحلق بينة^(٣). قلت: والسبب مازعم: أنّها تباعدت،
فكما لا تدغم فيها، لم تُخفَّ معها؛ لأنّها من حروف الفم، وحروف الفم لا تدغم
في حروف الحلق.

وزعم أنّ البيان في « مُنْخَلٍ و مُنْغَلٍ » أجود، وأنّ الإخفاء بعضُ العربِ
يفعلُه^(٤). وهو القياس؛ لأنّهما وإن قربا من الفم فهما مع ذلك من الحلق، فكان
القياس فيهما أن يكونا كالحاء والعين.

ثم قال: « ولم نسمعهم قالوا [في التحرّك]: حين سليمان، فأسكنوا النّون

(١) الكتاب ٤١٥/٢. وما يain معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: الفم.

(٣) في الأصل: لينة. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشيم^(١).

[١٣٩]

قلت: ي يريد: لم أسعهم يسكنون النون المتحركة مع حروف / الفم.

قوله: «لأنّها لا تحوّل حتّى تصير من مُخرج موضع الذي بعدها»^(٢).

يريد: أنه لا يجوز أن تدغم فتغّير لذلك، إلاّ أن تصير حرفاً من جنس الذي بعدها، وهي لأنّها لا تغّير بالإدغام مع هذه الحروف، فلذلك لم تغّير بالإسكان. هذا مراده، إلاّ أنّ الكلام مستور.

ثمّ أخذ يُعلّم لم تُدغم فيسائر حروف الفم؟ فقال: «لم تقوَ هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنّها تراحت عنها، ولم تقرب قرب هذه الستة»^(٣).

يعني: أنّ هذه الحروف بعيدة منها، ليست بمترلة الستة التي هي حروف «لم يرو»^(٤)، والباء التي تصير النون معها ميماً، وقد كنا بينا القرب الذي بين هذه الستة وبين النون، في المخرج، وفي الصفة.

وقوله^(٥): «فلم يتحمل عندهم حرفٌ ليس من مُخرجـه غيره»^(٦).

قلت: الحرف الذي ليس من مُخرجـه غيره هو النون؛ لأنّه يعمل فيها الخيشوم، ولا يعمل الخيشوم إلاّ فيها^(٧)، وفي الميم خاصة، فيريد بهذا اللفظ الطويل: ولم تحتمـل النون.

(١) الكتاب ٤١٥/٢. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

(٢) في الأصل: من مخرج من موضع. انظر الكتاب ٤١٥/٢. والكلام على تحويل النون مع حروف الفم.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢ وفيه: «ولم تقو».

(٤) في الأصل: لم ترو.

(٥) في الأصل: وقوفهم.

(٦) الكتاب ٤١٥/٢.

(٧) في الأصل: فيه.

«للمقاربة أكثر من هذه الستة»^(١).

أي: لم يُحتمل تغيير لأجل المقاربة أكثر من تغيير هذه الستة؛ لقرها منها، بخلاف سائر حروف الفم.

ثم قال: «وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة»^(٢). قلت: لما فرغ من حالها مع الستة الأحرف في الكلمتين، أخذ يتكلّم عليها مع هذه الأحرف إذا كانت معها في الكلمة واحدة، وهذا مراده بقوله: «من نفس الحرف». فزعم أن النون مع الميم والياء والواو^(٣) على هذه الحالة بيّنة بمترتها مع حروف الحلقة.

وقوله: «والواو والياء»^(٤).

مخوض عطفا على «الميم»، ثم أعطى السبب في ذلك وهو اللبس بما هو من المضاعف، فتقول: شاة زئماء، و[غَنْمٌ]^(٥) زئم، وقَنَوَاءُ وقُنَيَّة، ولا يجوز: زئاء، ولا قَوَاء، ولا قَيَّة، فيلبس بمضاعف الميم والياء والواو، فإذا أمن اللبس أدغمت كما تُدغم المنفصلين، نحو «امْحَى»^(٦) الكتاب؛ لأنّه ليس في الكلام «افْعَلَ»، وقال الخليل -رحمه الله- في «انفعل» من «وَجِلْتُ»: اوَجَلَ^(٧). وهذا الفصل بين جدأ من كلام سيبويه.

(١) الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) تكملة يلائم بها الكلام. انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) والأصل: امْحَى.

(٧) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

ثم قال: «إِذَا كَانَتْ مَعَ الْبَاءِ لَمْ تُتَبَّيَّنْ»^(١).

أي: أنَّ التَّوْنَ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْبَاءِ لَمْ يُنْطَقْ هَا عَلَى حَدَّ مَا يُنْطَقُ هَا مَعَ الْمِيمِ
وَالْيَاءِ وَالْوَاءِ، بَلْ تُتَلَبِّبُ مِيمًا؛ لَمَّا قَلَنَا.

ثم قال: «لَا تَكُونَ لَأَنْتَ لَأَنْتَدْغُمُ التَّوْنَ»^(٢).

أي: تُتَلَبِّبُهَا؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْغَامُهَا لِلْبَسِ.

ثم قال: «وَالْمِيمُ لَا تَقْعُدُ سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ»^(٣).

هَذَا اعْتِلَالٌ لَقَلْبِهَا مِيمًا، وَيُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ بَاءٌ قَبْلَهَا مِيمٌ فَيُلْتَبِسَ
هَذَا بَهٌ، فَلَمَّا أَمْنَوْا الْلَّبِسَ قَلْبُهَا مِيمًا^(٤).

وَلَمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ التَّوْنِ مَعَ الْمِيمِ^(٥) وَالْيَاءِ وَالْوَاءِ فِي كَلْمَةِ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ
لَهُ: فَمَا حَالَهَا مَعَ الرَّاءِ وَاللَّامِ مِنِ السَّتَّةِ إِذَا كَانَتْ مَعَهُمَا^(٦) فِي كَلْمَةٍ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مِنْ كَلَامِهِمْ مِثْلُ «قِنْرٍ، وَعِنْلٍ»، فَهَذَا أَمْرٌ مُسْتَرَاحٌ
مِنْهُ. وَاعْتَلَلَ لِكُوْنِهِمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِمُثْلِهِ: بِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ وُجِدَ فَأُدْغِمَ لِلْتَّبِسِ بِعَضَاعِفِ
الرَّاءِ وَاللَّامِ، وَلَوْبِيَّنَ لِتَقْلُبِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مُخْرِجَ الرَّاءِ وَاللَّامِ وَالْتَّوْنِ مُتَقَارِبٌ جَدًّا،
لَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْمُتَلِقَاتِ مُخْرِجٌ غَيْرِهَا^(٧).

وَقُولُهُ: «وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ مَاجَازٌ فِي (وَدٌ)»^(٨).

(١) الكتاب ٤١٥/٢، ٤١٦.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) الكتاب ٤١٦/٢.

(٤) يعني: التَّوْنَ فِي قَوْلِهِمْ: عَمْبُرٌ.

(٥) فِي الأَصْلِ: مَعَ التَّوْنِ.

(٦) فِي الأَصْلِ: مَعَهَا.

(٧) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

(٨) الكتاب ٤١٦/٢. وَأَصْلُ وَدٌ: وَتَدٌ.

يريد: أن يجيب لمن سأله: لم لم يُدغموا وإن وقع اللبس لقرب المخرج كما فعلوا ذلك في «وَدٌ»؟ فقال: لم يجُز فيه ذلك لأنّ التاء والدال كلّ واحدة^(١) منهما تُدغم في صاحبها، وصوتها من الفم، فهي أشدّ اتصالاً من هذه؛ الاترى أنّ التون لها^(٢) عمل في الخيشوم بخلاف سائر / الحروف، فهي مع سائر الحروف تراخي، فلأنّه لا يتحمل فيها الإدغام مع اللبس لتراخيها، بخلاف التاء والدال اللذين تكاد أن تقول: إنّ مخرجيهما^(٣) اتحد.

ثم قال: « وإنّما احتمل ذلك في الياء والواو والميم بعد المخارج»^(٤).
أي: إنّما احتمل الإظهار في «مُنْيَة، وِقْنُو، وِرْتُم»؛ لأنّ مخارج هذه الحروف تبعد عن مخرج التون.

وقوله: « وليس حرفٌ من الحروف التي تكون التون معها من الخيشيم يُدغم في التون »^(٥).

يريد: أنّ الحروف التي تُخفى معهنّ التون، وهنّ سائر حروف الفم، لا يجوز إدغامها^(٦) في التون؛ لأنّ التون لم تُدغم في شيء معهنّ فتقلب ويكون صوتها من الفم، بل أخفيت وصار صوتها من الخيشوم.

ثم قال: « فلا يُدغم في التون ».^(٧)

أي: لا تُدغم^(٨) شيئاً من هذه الحروف فيها كما لا تُدغم فيهنّ التون.

(١) في الأصل: واحد.

(٢) في الأصل: لما.

(٣) في الأصل: مخرجها.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « الواو والياء ».

(٥) في الأصل: تدغم. انظر الكتاب ٤١٦/٢.

(٦) في الأصل: ادغامه.

(٧) الكتاب ٤١٦/٢.

ثم أخذ يتعلّل لذلك بأن قال: فعل ذلك بهنّ بعدهنّ عنها، وقلة شبههنّ بها^(۳).

أي: أن هذه الحروف ليست تقرب منها كما قربت حروف « لم يرو » مع الباء، وقد تقدم ذلك، ولذلك أدغمت فيهنّ، وقلبت مع الباء ميماً. وليس من الحروف التي أدغمت فيها^(۴) النون ما يدغم في النون إلا اللام، نحو « هل تَرَى »، والبيان أحسن؛ لأنهم يستوحوشون من الإدغام فيها.

ثم قال: « ولم يُدغموا الميم في النون »^(۵).

قلت: لوسكت عن هذا لاستغنى عنه؛ لأنّه قد تقدم أن الميم من الحروف التي تُدغم مقاربها فيها، ولا تُدغم هي في مقاربها^(۶). واعتَلَ لأن لم يُدغم في النون: بأنّها لم تُدغم في الباء مع قرب مخرجها، ولزوم الشفتين موضعها، فأحرى ألا تُدغم في الذي بعده مخرجها عنها.

ثم قال: « ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً »^(۷).

قلت: اعتمد سيبويه في إدغامها في هذه الحروف على^(۸) أن لام المعرفة كثيرة الاستعمال، فلما كثر استعمالها لزم التخفيف، كما لزم تخفيف « يرى ». وذهب الفراء -رحمه الله- إلى أن السبب في الإدغام هنا أن لام المعرفة

(۱) في الأصل: يدغمون.

(۲) الكتاب ۴۱۶/۲ وفيه: « وفعل ذلك بما معهنّ بعدهنّ منها ».

(۳) في الأصل: الحرف الذي ادغمت فيه.

(۴) الكتاب ۴۱۶/۲ .

(۵) في الأصل: هو في مقاربها.

(۶) الكتاب ۴۱۶/۲ .

(۷) في الأصل: كما.

شديدة الاتصال بما بعدها، فصارت بعزلة المترابين في كلمة واحدة، فلزم إدغامها لما كانت متصلة، بخلافها إذا انفصلت، نحو « هل، وبل »^(١). وهذا المذهب ظاهره حسن، فإذا بحث عنه أض محل؛ وذلك أنّ العرب ظهر « افتَلَ »؛ إذا^(٢) كان المثلان في كلمة واحدة، لما كان المثل الأول لا يلزم أن يكون مابعه من جنسه، وهو بلاشك أولى بالإدغام من « الضارب »؛ لأنّه مثل، فثبت بهذا أنّ الاتصال ليس بمراعي، وإنما المراعي ما ذكر الإمام من كثرة الاستعمال^(٣).

ثم يرجع إلى لفظ سيبويه - أخذ يجمع بين مخارج هذه الحروف وخرج اللام بعد فراغه من كثرة الاستعمال، فقال: « اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان »^(٤).

وهي: الطاء، والدال، والتاء، والذاء، والظاء، والثاء، والصاد، والسین، والزاي، فهذه تسعه، وهي من طرف اللسان والثانية، إما أصولها، أو على الأصول قليلاً، أو أطرافها. والراء والتون يقربان من هذه التسعه، أما التون فمن طرف اللسان مابينها^(٥) وبين فوق الثانية، والراء من مخرج التون غير أنها أدخلت في ظهر اللسان، فهي قريبة من هذه الأحرف، وهذه أحد عشر حرفاً هي حروف اللسان^(٦). وحرفان استطلاعاً حتى اتصلا بمحرج هذه الأحرف، وهما الضاد والشين على مائيين / في الباب الذي بعد هذا، إن شاء الله.

زعم سيبويه - رحمه الله - أنّ لام « هل، وبل »، ونحوهما، مما ليس حرف

(١) انظر هذا الرأي من دون نسبة في المطبع ٦٩٢.

(٢) في الأصل: ولان.

(٣) انظر الكتاب ٤١٦/٢، المطبع ٦٩٢، المساعد ٤/٢٧٢.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « واللام ».

(٥) اللسان يذكر ويؤنث. جمهرة اللغة ٨٦٠.

(٦) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

تعريفٍ، يجوز إدغامه فيما قاربه، وإدغامه في بعضٍ أحسنُ منه في بعضٍ، فإذا دُغمَ اللام في الراءِ نحو «هل رأيت»، أحسنٌ من إدغامها في العين؛ لأنّها -أعني الراء- أقرب الحروف إلى اللام^(١).

قوله: «وهنّ من الثناء، وليس فيهنّ انحرافٌ»^(٢).

يعني: أنَّ الطاءَ، والتاءَ، والذالَّ، حروفٌ شدادٌ، فليس فيها انحرافٌ من مخرجها، بل معتمدُ اللسان على أصلِ الثناءِ، ولا يتجاذبُ، والراءُ هي من الحروف التي بين الشديدة والرخوة، فاللسان ينحرف عنها قليلاً كما ينحرف^(٣) عن السلام، فهي أشبه باللام من الطاءِ وأختيماً.

ثم أخذ يعلل جواز الإدغام: بأنَّ مُخرج اللام قريبٌ من هذه الحروف على ماقلنا، فجاز أن يدغم فيهنّ^(٤).

ومعنى قوله: «وهي مع الطاءِ، [والثاءِ]، والذالِّ»^(٥) أي: هي مع هذه الأحرف في الإدغام، فحذف لفهم المعنى.

ثم أخذ يُبيّن حُكْمَ اللام مع الطاءِ، والذالِّ، والثاءِ^(٦)، وزعمَ أنَّ الإدغام -أعني اللام فيهنّ- أضعف من إدغامها مع الطاءِ، والتاءِ، والذالِّ^(٧)، والستين، والرأي، والصاد؛ لأنَّ هذه الخدرت إلى أطراف الثناءِ حتى قارت مُخرج الفاءِ، والفاءِ من حروف الشفتين، لا يُدغم فيها شيءٌ من هذه الأحرف، فلماً أشبهتها هذه

(١) انظر الكتاب ٤١٦/٢، ٤١٧.

(٢) الكتاب ٤١٧/٢ وفيه: «وليس منهنّ».

(٣) في الأصل: فاللسان حرف عنها قليلاً كما ينحدر. وقد أهمل نقط ينحدر.

(٤) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) في الأصل: مع الطاءِ والذالِّ. انظر الكتاب ٤١٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) في الأصل: الطاءِ والذالِّ والتاءِ.

(٧) في الأصل: الثاءِ والذالِّ.

الأحرف لم تُدْعَم فيها اللام على حد إدغامها في الطاء وأختيها، والصاد وأختيها، ولكن إدغامها فيهن لأنهن يشتركون مع الطاء والصاد في أنهن من الثنائي^(١).

ثم ذكر حكم اللام مع الضاد والشين، وزعم أن الإدغام ضعيف فيهما^(٢)؛ لأن الشين من وسط اللسان، والضاد من أول حافته، فهما بعيدتا المخرج من اللام، فلم يكن إدغامها حسناً فيهما. وجوازه على أن هذين الحرفين استطلاعا حتى اتصلا بمحرج اللام^(٣).

وأما النون فرغم سيبويه أن إدغام اللام فيها أقبح من إدغامها في هذه الحروف؛ وسبب ذلك: أن الحروف التي أدغمت النون فيهن^(٤) لم يُدْعَم منها شيء فيها سوى اللام^(٥)، فكان ينبغي أن تجري النون مع اللام مجرها مع سائر أخوات اللام. وهذا يريد سيبويه بقوله: «فلم [يحسروا على أن] يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون»^(٦). فهذا هو السبب في أن قبح إدغام اللام فيها.

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٤) يعني: الياء والواو والراء والميم. انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٦) الكتاب ٤١٧/٢. وما يليه معقوفين تكملة منه.

هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا

وزعم أنّ الإدغام -أعني: إدغام الطاء في الدال- أحسنُ، وأنّ^(١) الإطباقي أحسنُ من إزالتها، وإذهابه مع الدال أحسنُ منه مع التاء^(٢)؛ لأنّ الدال أقربُ إلى الطاء من التاء؛ لأنّهما مجهوران، والتاء مهموسة. فيدغمُ الطاء فيهما^(٣)، وهمَا في الطاء، [والدال]^(٤) والتاء كلّ واحدةً منها في أختها. وينبغي أن يكون إدغام التاء في الطاء أحسن من العكس؛ لأنّ في هذا إدخال الأضعف في الأقوى. هذا جملة ماقال سيبويه في هذه الثلاثة، ولفظه فيها بين جدّاً^(٥).

قوله: «إِنَّمَا تَغلِبُ عَلَى الْطَّاءِ»^(٦).

اعتلّ لإدغام الطاء في الدال، فقال: إنّما تغلبُ الدال على الطاء حتى تصيرّها دالاً؛ لأنّها أختها في الموضع.

وقوله: «لأنّها حضرت الصوت»^(٧).

قلت: ي يريد أنّها أشدّ^(٨) منها، وهذا -وهو وصف الشديدة-: أنّه لا يجري

(١) تقرأ: وانتا، او: وانغا.

(٢) في الأصل: الذال احسن منه مع ان التاء.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) تكملة يلائم بها الكلام.

(٥) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢. وفي الأصل: يغلب.

(٧) في الأصل: حضرت. انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) في الأصل: شديدة.

فيها^(١) الصوت، بل ينحصر الصوت.

وتمثل بكل ما يتصور في هذه الثلاثة، فقال: اضيّط دلماً، وانقط ثواباً^(٢)، فهذا إدغام الطاء فيهما. ثم عكس فقال: انقد طالباً، وانعت طالباً، ثم مثل إدغام التاء في الدال^(٣)، وعكسه، فقال: انعت دلاماً، وانقد تلك.

ثم قال: ولو قلت: اضيّط دلماً، لجاز، وهو يقلل التكليم به^(٤).
يريد: لوبيت لجاز إلا أن الإدغام أحسن، وقد نص على هذا بعد، على
ماستقف عليه.

ولما علل كونهم^(٥) يؤثرون الإدغام على الفك هنا: بأن هذين الحرفين شديدان، يلزم^(٦) اللسان موضعهن، لا يتجاهف كما يتجاهف في الحروف الرخوة، خاف أن يُعرض بـ«اصحب مطراً» لأنهما أيضا حرفان شديدان يلزم اللسان موضعهن، ولا يتجاهف، مع أن البيان أحسن، فانفصل عن هذا: بأن الميم لها عمل في الحيشوم، فضارعت النون^(٧)، والنون لا تندغم [فيها الباء]^(٨)، فكذلك مأشبهها^(٩).

(١) في الأصل: فيه.

(٢) في الأصل: ترابا. والمثبت من الكتاب ٤١٨/٢.

(٣) في الأصل: في الطاء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: عونهم.

(٦) تقرأ: يازمان.

(٧) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) تكملا يلائم مثيلها الكلام. انظر التعليقة ١٩٢/٥.

(٩) يعني: أن الشبيه يقل عن المتشابه به، فلم تندغم الباء في النون، وأدغمت في الميم، لكن لمشابتها النون كان البيان أحسن، أما في اضيّط دلماً، فالدال لم تشابه النون، فكان الإدغام أحسن من البيان، ومثله: اضيّط تلك، وانقد تلك، وانعت دلماً. وقال الفارسي في التعليقة ١٩٢/٥: «الميم من الشديدة التي يجري

وقوله: «لرأيتها بمترلة ماقبلها»^(١).

أي: بمترلة النون. ويريد بذلك أيضاً لونطق النون، وأمسكت بأنفك، لاختلت، والميم كذلك. يريد أن يقرب الشبه بينهما، ويجعلهما في حالة الإمساك شبيهتين كلّ واحدة منها تختلّ.

ولما فرغ من ثلاثة [الأول]^(٢) ذكر الثلاثة الثاني، وهي الصاد^(٣)، والزّاي، والسّين.

وقوله: «وهي من السّين»^(٤).

يريد: والصاد من السين، كاللطاء مع الدال؛ لأنّهما مهموسان، ولافرق بينهما، فإذا دغامها^(٥) في السين أحسن من إدغامها في الزّاي؛ لأنّ الزّاي مجحورة، وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وإذا هابه مع السين أمثل منه مع الزّاي؛ لما قيل، وكذلك قال سيبويه.

وقوله: «والبيان أحسن»^(٦).

يريد: من البيان فيما قبل، لامن الإدغام؛ لأنّه بعد يقول: إنّ الإدغام أحسن

معه الصوت، والباء لايجري معه الصوت، فلذلك كان البيان اصحاب مطراً أحسن، وكان الإدغام في الدال والتناء ونحوهما، أحسن؛ لأنّ تلك الحروف لاتختلف في الشدة كما اختلف الميم والباء فيها». قول الفارسي: «لايجري معه الصوت» هو ما ذكره سيبويه من أنّ لها عمل في الخishom.

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) تكملة أخذتها من كلام له سألي بعد قليل.

(٣) في الأصل: الراء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: فادغامهما.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢ وفيه: «والبيان فيها أحسن».

من البيان، فإنّما يريد أنّ البيان منها أحسن منه في الظاء والذال والثاء؛ لأنّها حروف رخوة يتّجاف اللسان عنها، فليس فيها صعوبة على حدّها في الظاء وأختيّها.

ثمّ أخذ يتكلّم على الظاء والذال والثاء، فقال: إنّ الظاء مع الذال كالظاء مع الذال^(١).

يريد: أنّهما مجھوران، والثاء مهموسة، فلذلك كان إدغامها في الذال أحسن منه في الثاء، وكان إذهاب الإطباق مع الذال أمثل منه مع الثاء.
ثمّ قال: «والبيان فيهنّ أمثل منه في الصاد وأختيّها»^(٢).

قلت: فهذا يؤيّد ما قلناه هناك، من أنّه أراد بالبيان: في الصاد وأختيّها. أخبر أنّه أحسن من البيان في الظاء وأختيّها، واعتلىً لهذا: بأنّ رخاوة هذه الحروف أكثر؛ لأنحراف طرف اللسان إلى أطراف الشّفاه، يريده: أنّ اللسان عند المنطق^(٣) بالظاء وأختيّها يخرج عن أطراف الأسنان.
وقوله: «ولم يكن [له] رد»^(٤).

أي: ولم يكن له رجوع إلى موضع النّطق^(٥) بها، كما لا رجوع في الصاد؛ لأنّك إذا نطقت بالصاد وأختيّها رأيت الأسنان العلية مطبقّة على السُّفلي، وللنّسان من وراء ذلك، فلما كانت أشدّ رخاوةً كان النّطقُ بها يستبين أمثل^(٦).

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) الكتاب ٤١٩/٢. وفي الأصل: فيهنّ أسهل.

(٣) يقال: نطق نطقاً ومنطقاً ونطقوتاً. القاموس الحبيط (نطق).

(٤) الكتاب ٤١٩/٢. وما يمّن معقوفين تكمّلة منه.

(٥) في الأصل: إلى ل النّطق.

(٦) في الأصل: أسفل.

ثم قال: « والإدغام فيهن أكثر وأجود»^(١).

يريد: في جميع هذه الحروف، أوفي هذه الثلاثة، فإذا زعم أن الإدغام فيها أحسن من البيان، وكذلك يكون / في الستة الآخر، فهذا نص على أن الإدغام فيها أحسن من البيان. واعتلي لحسن الإدغام: بأن أصل الإدغام لحروف الفم، وهذه أكثر حروف الفم -أعني حروف طرف اللسان- لأن حروف الفم هذه: الاثنين عشر التي ذكرناها، مع لام المعرفة، والقاف، والكاف، والسين، والجيم، والباء^(٢). فهذه جملة حروف الفم، وهي أكثر الحروف، وحروف الطرف أكثر هذا^(٣).

وقوله: « وهي أكثر من حروف الشايا »^(٤).

« من » هنا للتبيين، أي أنها من حروف الشايا، لابد أن نأخذه هكذا؛ لأنه يتكلّم على حروف الشايا، فمحال أن تكون أكثر من نفسها، فلما كانت أكثر حسن الإدغام فيها، وإن كانت منفصلة في كلمتين.

ولما فرغ من ذكر هذه التسعة على أن كل حرفٍ من الثلاثة يدخل في صاحبه، أخذ الثلاثة الأول^(٥) مع الثلاثة الثاني يُبين حكمها بعضاً مع بعض، فقال: إن الطاء وأختيها تدخل في الصاد وأختيها^(٦). فحصل من هذا أنهن يدخلن بعضهن في بعض وفي الصاد وأختيها؛ لأن خارجها تقرب، وهو ما من حروف الشايا.

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) بعده في الأصل: والأكثر.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢.

(٥) في الأصل: والواو.

(٦) الكتاب ٤١٩/٢.

وقوله: « وَهُنَّ مِنْ أَسْفَلِهِ »^(١).

أي: والصاد وأختها من أسفله، أي من أسفل أصل الثناء، لامن أسفل الثناء؛ لأنّه قد نصّ في المخارج على أن الصاد والزاي والسين من فوق^(٢) الثناء، فإنّما يريد هنا: من أسفل أصل الثناء وهو فوق ، أعني: أن مخرج السين فوق مخرج الطاء. كذا زعم في المخارج، وكذلك هو الحق، وإذا اعتبرت ذلك وجده، كما قلت لك. وزعم أنّ البيان عنده^(٣) حسن؛ لاختلاف المخرجين. قلت: وهذا بّين.

ثم قال: « وَكَذَلِكَ الدَّالُ وَالثَّاءُ وَالظَّاءُ »^(٤).

يُدغمَنَ في الصاد وأختيها، والبيان فيها أحسن منه مع الطاء وأختيه؛ لأنّ ترى أن الصاد أقرب إلى الطاء، وهذا يريد سيبويه-رحمه الله- بقوله: « لأنّها أبعد من الصاد وأختيها »^(٥). أي لأنّ الطاء وأختها أبعد من الصاد [وأختها]^(٦)، وإن كانت أبعد فالطاء [وأختها] أقرب^(٧). وزعم أنّ الظاء وأختها يدغمَنَ في الطاء

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: دوين. والصواب مأثتبه، إن شاء الله، فهو مانص عليه سيبويه ٤٠٥/٢، وسيتبه عليه المؤلف في تفسيره التالي.

(٣) في الأصل: عندي.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢ وفيه: « الظاء والثاء والدال ».

(٥) الكتاب ٤١٩/٢.

(٦) تكملة يلائم بها الكلام.

(٧) ماين معقوفين تكملة يلائم بها الكلام. وقال أبو علي في التعلقة ١٩٤/٥: « أي: الظاء وأختها أبعد من الصاد وأختها من الطاء والثاء والدال، ومعنى ذلك: أنّ البيان في الطاء والثاء والدال مع الصاد والسين والزاي أحسن من البيان في الطاء والثاء والدال مع الصاد والسين والزاي؛ لأنّ الظاء وأختها أبعد من الصاد وأختها، والظاء وأختها أقرب إليهن من الظاء وأختها إليهن ».

وأختيها.

فحصل من هذا أنّ الظاء وأختيها يدغم بعضها في بعض، و[كذلك الظاء]^(١) والذال^(٢) والتاء، وكذلك الصاد والزاي [والسین]^(٣)، وتدمج الظاء وأختاهما في الصاد وأختيها، والظاء وأختاهما في الظاء وأختيها^(٤)، [وتدمج الظاء وأختاهما في الظاء وأختيها، والظاء وأختاهما في الصاد وأختيها]^(٥)، ولا يدغم السین والصاد والزاي في شيء من هذه الحروف البتة؛ لأنّ فيها صفيرًا، فكرهوا أن يُذهبوه.

وقوله: «وَهُنَّ أَنْدِيٌ فِي السَّمْعِ»^(٦).

يريد: أفضى وأقوى؛ لأنّه قوله:

فقلتُ ادعِيْ وادعُوْ إِنْ أَنْدِي لصوتِ أَنْ يُنَادِي داعيَانِ
أي: الذي يسمع^(٧) كثيراً إنّما هو أن ينادي اثنان.

ولما فرغ من هذه التسعة أخذ يتكلّم على ما يلحق بها، وذلك الضاد والشين،

(١) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٢) في الأصل: والذال.

(٣) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٤) لم يشر المؤلف إلى إدغام الظاء وأختيها في الظاء وأختيها.

(٥) تكمّلة يلائم بمثلكما الكلام.

(٦) الكتاب ٢ / ٤٢٠.

(٧) ينسب إلى الأعشى، وإلى لخطيّة، وليس في ديوانيهما، وإلى دثار بن شيبان التمري، وإلى ربيعة بن جشم.

انظر الكتاب ١/٤٦، معايي القرآن للفراء ٢/٣١٤، سر صناعة الإعراب ٣٩٢، شرح المفصل لابن عييش ٧/٣٣، معنى الليبب ٥١٩، اللسان (ندي).

(٨) تقرأ: التي سمع.

فرزعم^(١) أنَّ الطَّاءَ وَأَخْتِيهَا يُدْغَمُنَ في الضَّادِ^(٢)، قال: «لأنَّهَا اتَّصلَتْ بِمُخْرَجِ اللامِ»^(٣). [أي]^(٤) أنَّهَا مِنْ أَوَّلِ حَافَّةِ اللِّسَانِ، وَاللامُ أَدْنِيُّ الْحَافَّةِ، فَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْهَا. ثُمَّ قَالَ: وَتَطَأَطَّأَتْ عَنِ اللامِ حَتَّى خَالَطَتْ أَصْوَلَ الْأَسْنَانِ^(٥). أي: وَانْحَدَرَتْ لَا سُتُّطَالَتْهَا حَتَّى لَحَقَتْ بِمُخْرَجِ الطَّاءِ، مَعَ أَنَّهَا مَطْبِقَةٌ مِثْلَهَا، فَأَدْغَمَتِ الطَّاءُ فِيهَا، وَحَمِلَتِ الدَّالُ وَالثَّاءُ عَلَى الطَّاءِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَكَذَلِكَ الظَّاءُ وَالدَّالُ وَالثَّاءُ»^(٦).

يريد: أَتَهُنَّ^(٧) يُدْغَمُنَ في الضَّادِ، كَمَا أَدْغَمَتِ الطَّاءُ / وَأَخْتَاهَا، فَكَمَا أَدْغَمُوا الطَّاءَ وَأَخْتِيهَا، أَدْغَمُوا الظَّاءَ وَأَخْتِيهَا. وزعم أنَّ الضَّادَ لَا تُدْغَمُ في شيءٍ مَمَّا أَدْغَمَ فِيهَا؛ لَا سُتُّطَالَتْهَا، وَلَا فِي السَّينِ وَأَخْتِيهَا، كَمَا لَمْ تُدْغِمِ السَّينِ وَأَخْتَاهَا فِيهَا^(٨).

وزعم أنَّ الْبَيَانَ هُنَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ^(٩)؛ لَبَعْدِ الْمُخْرِجَيْنِ، فَهُوَ^(١٠) أَقْوَى مِنَ الْبَيَانِ فِيمَا مضِيَ^(١١).

(١) تقرأ: يدغم.

(٢) في الأصل: الطاء.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكميلة يلائم مثلكم الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: «أَصْوَلُ مَا لِلَامِ فَوْقَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ».

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) في الأصل: انها.

(٨) في الأصل: يدغم السين اختاتها فيها. وانظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٩) يعني: إذا سبقت الضاد بحرف مما ذكر من الحروف السّنة.

(١٠) في الأصل: فهي.

(١١) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

ثم أخذ [يتكلّم على]^(١) الشّين، وزعم أنّ الطّاء وأختيّها يُدغم فيهما؛ لاستطالتها أيضًا. والإدغام في الضّاد أحسن منه في الشّين؛ لأنّها أكثر اتصالاً بالستّة، مع قربها منهنّ في الصّفة؛ لأنّها مطبقةٌ كالطّاء، ولا تجافي عن موضعها تجافي الشّين؛ لأنّ الشّين بتفشيّها لا تكاد يستقرُ اللسان عند النّطق بها على مخرج، فلهذا كان الإدغام في الضّاد أحسن منه في الشّين^(٢).

ثم قال: وتدغم الطّاء وأختيّها في الشّين^(٣).

قلت: كلامه في هذا الفصل بَيْنَ، وهو على حدّ إدغام [الطّاء]^(٤) وأختيّها، لافرق.

ثم قال: «واعلم أنّ جمِيع ما أدمغته، وهو ساكنٌ، يجوز لك إدغامه إذا كان متحرّكًا، كما يُفعل ذلك بالمثلين»^(٥).

يريد: أنّ المثلين يُدغم كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه إذا كانا منفصلين على الشرط الذي ذكرنا أولاً إذا كانوا^(٦) متحرّكين، فكذلك المتقاربين، ولا فرق إلا أنّ الإدغام في المثلين.

ثم قال: «وحاله فيما يحسّن ويُقبح فيه الإدغام وما يكون فيه أحسن وما يكون خفيّاً وهو بزنته متحرّكًا قبل أن] يُخفى، كحال المثلين»^(٧).

(١) تكمّلة يلائم بعثتها الكلام. و«أخذ» قبلها مكرر في الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٠.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٠.

(٤) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٠ وفيه: «تفعل».

(٦) في الأصل: كان.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٠. وما يليه معقوفين تكمّلة منه.

أي: وحالُ هذا الذي هو متقاربٌ كحال ذلك، فإذا توالى فيه التّحرك كان الإدغام أحسن، وإذا لم يتوالَ كان الإدغام والبيان شبيهين، ولك أن تُنْحِي ويكون على زنته متحرّكًا، وقد تقدّم هذا كله فقس عليه.

ثم قال: «إذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرفٍ واحدٍ، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلًا»^(١).

قلت: يذكر هنا الحروف المتقاربة متصلةً، ونخصّ الأماكن التي قلبت فيها الثاني للأول، والحرف^(٢) المبدلة لا للإدغام بل للتّقريب^(٣) من الإدغام^(٤)، فقد كنا [ذكرنا]^(٥) في المتقاربين اللذين من كلمة [أنه]^(٦) لا يجوز فيها الإدغام؛ لأجل اللبس، نحو «فَنِيه، وَقْوَان»، وحيث أمن اللبس جاز الإدغام، نحو «أَمَحَى الْكِتَابُ»، فكلّ ما يذكر هنا مما يُدغم، فإنه إنما حاز ذلك فيه لأجل عدم اللبس، فمن ذلك «مُفْتَعِلٌ» من التّردد: مُتَرِدٌ، وحکى سيبويه-رحمه الله- أنّهم يقولون: مُشَرِّدٌ، فيقلّبون الثاني للأول، قال: والقياسُ مُتَرِدٌ^(٧)؛ لأنّ أصل الإدغام أن يقلب الأول للثاني^(٨).

(١) في الأصل: هذه الحروف من حرف واحد ازدلت ثقلًا.

(٢) في الأصل: ولحواف.

(٣) في الأصل: الإدغام بل التّقريب.

(٤) نحو: مصطير.

(٥) تكمّلة يلائمها الكلام.

(٦) تكمّلة يلائمها الكلام.

(٧) في الأصل: مشرد.

(٨) الذي في الكتاب ٤٢١/٢، وطبعه هارون ٤/٤٦٧: «فمن ذلك قولهم في مترد: مُتَرِد؛ لأنّهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن، وبعضهم يقول: مترد، وهي عربية حيدة، والقياس مُتَرِد؛ لأنّ أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر». والصّواب ماورد في عبارة المؤلف، بدليل قول سيبويه: «والبيان حسن» فكيف يقول ذلك، ثم ينقل لغة البيان. وعليه فصواب نصّ سيبويه أن يكون: فمن ذلك قولهم في

فإن قلت: ولم كان الأصل؟

قلت: قد أجب سيبويه-رحمه الله- عن هذا بعد، فقال: لما كان يغيرون الأول بالإسكان غيروه بالقلب^(١).

ثم قال: «وقالوا في (مُفَتَّعِل) من (الصَّبَر): مصْطَبِر»^(٢).

قلت: أصله «مُصْبِر»^(٣)، ولم يمكن التكلم بهذا؛ لأنَّ الحرفين متقاربان^(٤)، ومع هذا فهما كالضَّدين؛ لأنَّ الصَّاد^(٥) مستعملية، والثَّاء مستفلة^(٦)، فهم يكرهون الاستفال بعد الصَّعود^(٧)، دليل ذلك: امتناعهم من الإملالة في نحو «قاعد»، ولم يمكنهم لأنَّ الصَّاد لا يدغم [في]^(٨) الثَّاء فتوسّطوا حالةً، وأبدلوا من الثَّاء حرفاً يقرُّبُ منها في المخرج، ومن الصَّاد في الصَّفة؛ لما قلناه، فهذا نهاية ما يعلّل ويقال هنا، وهذا يُريد بقوله: «ليستعملوا أسلتهم في ضربٍ واحدٍ من الحروف»^(٩) أي: في مشابه، بخلاف الثَّاء؛ لأنَّ فيه مع المشابه ما ذكرناه.

ثم قال: «إذ لم يكن بينهما سوى ما ذكرت»^(١٠).

مشترد: متَّرد، وبعضهم يقول: مُشَّرِّد، وهي عربية جيَّدة، والقياس متَّرد. وانظر شرح السيرافي ٥٥٧/٦ (خ).

(١) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: «من صبرت». وفي الأصل: من الصفة.

(٣) «مُصْبِر» لم يظهر منه في الأصل بسبب خرم إلا الراء.

(٤) في الأصل: متقاربين.

(٥) في الأصل: الضاد.

(٦) «والثَّاء مستفلة» أضاع أكثره خرم.

(٧) في الأصل: الصعد.

(٨) تكملة يلتمس بها الكلام.

(٩) الكتاب ٤٢١/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: «ولم يكن بينهما إلا». وفي الأصل: إذا لم. وكذا في الموضع التالي.

يريد: إذ لم يكن بين التاء والصاد^(١) إلا ماذكرت من الإطباقي وعدمه، [والصَّفِيرُ، وَأَمَا الْمَخْرُجُ]^(٢) ففي نهاية القرب.

ثم قال: وقالوا: مُصَبِّرٌ؛ لَمَّا امتنع الصاد أن تدخل في الطاء^(٣).

قلت: فهذا نص على أن «مُصَبِّرا» ممَّا أدمغ من^(٤) «مُصَطِّبِر».

فإن قلت: مالذي قاد إلى ذلك، ويمكن الإدغام من «مُصَبِّر»؟

قلت: الذي دعاه إلى ذلك أن «مُصَبِّرا»^(٥) لا يتكلّم به، و«مُصَطِّبِر» يُتكلّم به، فيينبغي أن يُدعى أن هذا إنما أدمغ ممَّا نطق به.

وعضد «مُصَبِّرا» بما حكى عن هارون^(٦) من قراءة بعضهم: ﴿فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصِّلُّحا﴾^(٧).

(١) في الأصل: والطاء. قال سيبويه بعد النص السابق ٤٢١/٤٢١: «يعني قرب الحرف، وصارا في حرف واحد، ولم يجز إدخال الصاد فيها؛ لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد، وهي الطاء».

(٢) يقرأ في الأصل: والميin واما الريح.

(٣) الكتاب ٤٢١/٢.

(٤) في الأصل: ما ادغم في.

(٥) في الأصل: مصطبرا.

(٦) أبو عبد الله - وقيل: أبو موسى - هارون بن موسى الأعور العتكى البصري الأزدي ولاءً [ت: ١٧٠ هـ - تقريباً] كان يهودياً فأسلم، قارئ نحوى علامه صدوق نبيل، له قراءة معروفة. كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتبع الشاذ منها فبحث عن إسناده. روى عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وأبي عمر بن العلاء، وعرض على عبد الله بن إسحاق وآخرين، وروى عنه علي بن نصر، ويونس بن محمد المؤدب، وآخرين، ووثقه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم. انظر غایة النهاية ٣٤٨/٢، بغية الوعاة ٣٢١/٢.

(٧) النساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري. انظر الكتاب ٤٢١/٢، التكملة ٦٢٢، مختصر في شواذ القراءات ٢٩، المختسب ٢٠١/١، شرح الملوكي ٣١٩.

وزعم أن الزّاي إذا اجتمعت مع التاء فإنّها تُقلب -أعني التاء- دالاً، إذا لم يكن إدغام الزّاي، فقرّبوا الحرفين بأن أبدلوا من التاء ما يشبهها مخرجاً وللزّاي صفةً ومحرجاً، وهو الدال؛ إذ هو مجھور غير مطبق كالزّاي. ومن قلب الثانِي في «مُصَبَّر» قال: هذا مُزان^(١).

ولم يذكر في «مستمع» إلا قلب الثانِي للأول فتقول: مُسمع^(٢)، ولا سبيل إلى إبدال التاء دالاً^(٣)، ولا طاء؛ لأنّها أبعد عن^(٤) السين من التاء؛ الاترى أن السين مهموسة، فهي كالثاء، والطاء والدال مجھوران، فلا سبيل إلى القلب، فإما أن ثبّين، وإما أن تقلب الثانِي للأول.

قوله: «فإن أدغمت قلت: مُسمع^(٥)».

قد ذكر هذا، لكن مراده: فإن أدغمت فعلى ما قلت لك.

ثم قال: «وقال ناسٌ كثيرٌ: مُترد^(٦)».

فإن قلت: قد ذكر هذا قبل.

قلت: إنما يريد: أنك لا تقلب في «مستمع» الأول للثاني كما فعلت في «مُترد»؛ لأن السين فيها صفير، والثاء والتاء من جنس واحد، لافضل في أحدهما يذهب الإدغام به.

(١) «هذا مزان» تأثر بخرم. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٣) «دالا» أضاع أكثرها خرم.

(٤) في الأصل: الى.

(٥) الكتاب ٤٢١/٢.

(٦) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: «مُترد». والكلمة غير منقوطة في الأصل، لكن كلام المؤلف التالي على مائتة.

ثم قال: «وقالوا في اضْطَجَرَ: اضْجَرَ»^(١).

قلت: فلم يحك فيه أن يُدغم في غيره، بل^(٢) تقلب الثاني له فيصير ضاداً، فهو إذاً من الجنس الذي لا يُدغم في مقاربه ويدغم مقاربه فيه، فينبعي أن تجتمع الحروف التي لا تُدغم في مقاربها كما جمعها الفارسي-رحمه الله- «ضم شفر» لا «مرشف»^(٣)، فإن الضاد لا يدخل في شيء حتى يصير حرف آخر^(٤)، فهم لما ثقل عليهم في «مضتجر» الخروج من الاستعاء للاستفال^(٥) فكرهوا [ذلك، أبدلوا من الثناء]^(٦) حرفاً يُشبهها في المخرج، ويُشبه الضاد في الإطباق والاستعاء [وهو الطاء، ثم أدمغوا الطاء في الضاد، فقالوا: ماضتجر]^(٧).

ثم قال: «وكذلك الطاء»^(٨).

يريد: أنها إذا اجتمعت مع الثناء فحالمها كحال الضاد لا تدخل فيها، ولما كان يظهر من هذا التناقض؛ لأنهم كانوا يدخلونها في الطاء وأختيها منفصلين، نحو «احفظ طالبا، واحفظ تولبا، واحفظ دلاما»، فلما كانوا متصلين^(٩) لم يدخلوها

(١) الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) في الأصل: بان.

(٣) انظر ماتقدم ٨٨٨، ٨٩٦.

(٤) يريد: أن الضاد لا يُدغم في غيره؛ لأنه لا يصير، أي: لا يحوّل حرفاً آخر.

(٥) في الأصل: للاستقبال.

(٦) تكملة يلائم مثلاها الكلام.

(٧) تكملة يلائم بها الكلام بناءً على كلامه السابق، وإلا فقد ورد في ٨٩٦ أنه لم يقع الإدغام حتى صير الثاني ضاداً، فهو على هذا من إدغام المثلين لا المتقاربين.

(٨) الكتاب ٤٢١/٢.

(٩) في الأصل: متصلين.

مع أنَّ الإدغام في المتصل أوجب^(١)، أخذ يعتذرُ عن هذا بأحسن عذر، فقال: هما منفصلين يُترك فيما الإطباق إنْ أدمجت، فكأنك لم تخلِّها، فإذا كانت متصلة كان الإدغام أوجب فيلزم عنه أن يذهب الإطباق جملةً؛ إذ كان يجوز ذلك مع المنفصل، فلما علموا أنَّ الإدغام هنا يؤدي إلى ذهاب الإطباق جملةً رأوه^(٢) إجحافاً، فعلوا عنه إلى قلب الثناء حرفاً يُشبهها مخرجًا وصفةً، فقالوا: مضطجع؛ ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ أخف^(٣).

وقوله: «وليكون الإدغام [في] حرف مثله»^(٤).

أي: قلبيوا ليكون الإدغام في مماثل للظاء، إنْ وقع الإدغام؛ لأنَّ الطاء أقرب إلى / الظاء من الثناء؛ لأنَّ مخرج الطاء والثناء واحد، فهما من الظاء في المخرج على حدٍ واحد، ويريد: الطاء بأنها قريبةٌ من الظاء في الإطباق والاستعلاء والمخرج^(٥).

قوله: «إذ لم يجز البيان»^(٦).

أي: أبدلوا إذ لم يجز [إلاً]^(٧) الإدغام؛ لما ذكرنا.

وقوله: « والإطباق»^(٨).

(١) «في المتصل أوجب» أضاع أكثره خرم.

(٢) تقرأ: ولوه.

(٣) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٤) الكتاب ٤٢١/٢. وما يبين معروفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: والخبر.

(٦) في الأصل: اذا لم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) الكتاب ٤٢١/٢.

أي: ولم يجز الإبطاق والبيان؛ لأن المتقاربين في كلمة واحدة، فلو أدغموا لأجحفوا.

ثم قال: «فكرهوا أن يجحفوا به حيث مُنْعَ هـذا»^(١).
أي: حيث مُنْعَ البيان والإبطاق، فتقول: مظلِّم^(٢)، فإن أدغمت قلت:
مظلِّم، هذا هو القياس، قال زهير:

...وَيُظْلِمُ أَحِيَا نَأِيَطْلِمُ^(٣)

ومن قال: مُصَرِّ، قال: مظلِّم.

ثم قال: «وَأَقِيسُهُمَا مُطَعْنٌ»^(٤).

يريد: أن القياس أن تقلب الأول للثاني، لاعكسه، واعتَلَّ لهذا بأن قال:
لو قلت: ذُهِبَ به، فأسكنت الآخر، لم يجز الإدغام، إلا أن تسْكُنَ الأول، فلما كان
كذلك جعلوا الآخر يتبعه الأول، فلما كان الأمر على^(٥) تسْكُنَ الأول وتغييره،

(١) الكتاب ٢/٤٢١. وفيه: «فَكَانُوهُمْ كَرْهُوا».

(٢) في الأصل: مصطلم.

(٣) البيت بتمامة:

هو الجواب الذي يعطيك نائلةً عفواً، وَيُظْلِمُ أَحِيَا نَأِيَطْلِمُ

انظر الديوان ١٥٢، الكتاب ٤٢١/٤٢١، سر صناعة الإعراب ٢١٩، الخصائص ١٤١/٢، المنصف ٣٢٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٣/٢، شرح التصريف ٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١٠، شرح الملوكى ٣١٦، شرح الشافية للرضي ٢٨٩/٣. ويروى: «فيظلم»،
و«فيظلم»، و«فينظلم». والذى في كتاب سيبويه «فيظلم» كما هنا، وكلام الأعلم على أنه بالظاء،
أي أدغم الطاء في الظاء، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي «فيظلم» بلا إدغام.

(٤) في الأصل: واقيسها. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) «على» أضاع أكثره خرم.

جعلوه تابعاً للآخر، فغيروه^(١) ولم يُغيروا الآخر. فهذا هو الذي بيّناه^(٢) آنفاً.
وقوله: «الاترى أتَكَ لوقلت في المنفصلين»^(٣).

إِنَّمَا قال: «في المنفصلين» ولم يقل: في المُتَّصلين؛ لأنّ «افتعل» كُلُّهُ إِنَّمَا هو بمحنة المنفصل، على ما بيّنا، فجاء بما هو مثله؛ لأنَّه يُحمل عليه.

ثُمَّ قال: «وَكَذَلِكَ تُبَدِّلُ لِلذَّالَ [من مَكَانِ التَّاءِ] أَشْبَهُ الْحُرُوفَ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا فِي حِرْفٍ وَاحِدٍ لَزِمَّ أَلَا يُبَيِّنَا»^(٤).

لما ذكر حكم تاء «الافتعال» مع الصاد والزاي [والسین]^(٥) والصاد والظاء، وزعم أن التاء معها لا يصح أن تدخل فيها هذه الأحرف؛ لأن هذه الأحرف لا يُدغمون في التاء، ومنها ما لا يُدغم على حال، نحو: الزاي، والصاد، [والسین]^(٦)، أحد يحتال على إدغامها؛ لأنترى الله تقدم أنها واحتياها^(٧) يُدغمون في الطاء والذال والثاء، والصاد والزاي والسین، فيبنيغي ألا تقلب معها التاء، بل لا تُدغم فيها، فنقول: مذكور^(٨)، في «مذتكر»^(٩). قوله: «لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا فِي حِرْفٍ وَاحِدٍ لَزِمَّ أَلَا يُبَيِّنَا» اعتلال لقوفهم^(١٠) بعد القلب: مذكور، ولم يقولوا: مذدكر، كما يقولون: مصْطَبْرٌ،

(١) تقرأ: فقهروه.

(٢) «بيّناه» أضاع أكثره خرم. ويحمل كونه: قلناه.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: تبدل الذال...لأنما...لازم. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) تكملة يلائم بها الكلام.

(٦) تكملة للحصر.

(٧) في الأصل: واحتياها. ويعني: التاء والطاء والذال.

(٨) وبعض بنى أسد يغلب الذال فيقول: مذذكر. انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٠٧.

(٩) تقرأ: متطر في مدتطر.

(١٠) في الأصل: بقوفهم.

تارة، ومُصَبِّرٌ، أخرى^(١)، فقال: هم ما يدغمونهما^(٢) منفصلين، فلزم أن يُدغماً متصلين في «افتتعل» [بعد قلب التاء دالاً]^(٣) لقرب الدال من الذال. قوله: «فكروا هذا الإجحاف»^(٤) اعتلال لقلب التاء دالاً، أي: كرروا إدخال الذال في التاء؛ لأنَّ هذا إجحاف بالذال؛ لكونها مجحورة، والتاء مهموسة، فأرادوا أن يكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر.

وقوله: «والزَّاي لا يُدغم على حال»^(٥).

أي: قالوا: مُزْدَان، ولم يقولوا: مُذْدَكِر، وكذلك الصاد مع التاء، والضاد معها. وجملة تلك الحروف لأنَّ فيهنَّ فضلاً زائداً^(٦) كرروا إذهابه مع ماليس له فضلٌ، فلذلك أظهروا مع هذه الأحرف، ولم يظهروا في «مُذْدَكِر». وقد ثبت^(٧) في بعض النسخ: «والزَّاي لا تدغم فيها إلَّا على حال». أي: لا تدغم في الدال إلَّا على حال وهو قلب الدال زاياً^(٨) فيقولون^(٩): مُزان.

وقوله: «فلم يُشبهوها»^(١٠).

أي: فلذلك لم يُشبهوا الذال مع الدال بالزَّاي مع الدال؛ لقرب الذي بينهما.

(١) في الأصل: تاتى ومصير اخرى.

(٢) في الأصل: يدغمونها.

(٣) تكملة يلتم بعثتها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: «لاتدغم فيها». أي في الدال. وستأتي رواية أخرى.

(٦) في الأصل: فضل زايد.

(٧) «في مذكر وقد ثبت» تأثر بخرم، خاصة «مذكر».

(٨) «قلب الدال زاياً» تأثر بخرم.

(٩) في الأصل: ويقولون.

(١٠) الكتاب ٤٢٢/٢.

وقوله: «والضاد في ذلك بمثابة الصاد»^(١).

يريد: أنّ الضاد في اجتماعها مع التاء بمثابة الصاد مع التاء، أي: تقلب معها طاء، ويجوز الفك إذ ذاك والإدغام، بخلاف «مذكور»^(٢). وقد كان فرغ من هذا قبل، وإنما جاء به لأجل الذال مع الدال، يقول: يدغم هذا ولأيديغ / هذا.

ولما كان قدّم أنّ الضاد لا تدخل في الطاء، ولا في شيء؛ لأنّها من حروف «ضم شفر»، أخذ هنا يعتذر عن قوله: مطّمع، فقال: أدمجت حيث كانت الطاء مطبقة، ولم تكن في السّمع مثلها^(٣).

أي: مثل الضاد^(٤)؛ لأنّها أعني الطاء - أعظم إطباقا.

ثم قال: وقربت منها، وصارت في الكلمة واحدة، فاغتفروا استطالتها، ثم قال: وصارت كلام المعرفة إذا لزمهما الإدغام فيما لا تُدغم فيه في الانفصال إلا ضعيفاً^(٥).

أي: لما كانت معها في الكلمة الواحدة آثروا الإدغام كما يؤثرونها في لام المعرفة لاتصالها فيما بعدها.

فإن قلت: لم أبطلتم تعليل الفراء في لام المعرفة، وسيبويه قد اعترض^(٦) [به]؟

قلت: لم يُبطله إلا من حيث أنه لا يكتفى به دون الكثرة، بل لابد من كثرة

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) عدم جواز الفك في مذكور، هو مذهب سيبويه، وسماعه عن العرب. وحكي عنهم الجرمي الفك، وأجازه، وهو القياس. انظر التعليقة ١٩٧/٥، سر صناعة الإعراب ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الكتاب ٤٢٢/٢: «في السّمع كالضاد».

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) تكملا يلائم بها الكلام. وقد مضى تعليل الفراء ٩١٥، ٩١٦.

الاستعمال.

ثم أحذ يتكلّم على الطاء مع التاء، وزعم أن قلب التاء طاء مع الطاء
أجدر^(١).

أي: أولى من قلبها مع سائر الحروف؛ لأنّ التاء أقرب إلى الطاء من سائر
الحروف، فردوها للطاء.

ثم قال: « ولا تدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف »^(٢).
أي: لا تدخل الطاء في التاء فتخل بالحروف التي فيها فضل صوت.
وقوله: « لأنهما في الانفصال أثقل »^(٣).

اعتل لإدغام، أي: أن اجتماعهما منفصلين يُثقل لقرهما؛ لأنّهما^(٤)
من مخرج واحد، فلما كان ذلك في الانفصال، لزم الإدغام في المتصلين.
وقوله: « ولم يدمغوها في التاء »^(٥).

قلت: تكرار، لكن ذكر هنا متمّاً، قال: « لأنهم لم يريدوا إلا أن يبقى
الإطباق »^(٦). أي: لم يدمغو في الاتصال لأنّ الإدغام في الاتصال شديد يزول له
الإطباق، وهم لا يرون إلا أن يبقى الإطباق.
وقوله: « إذ كان يذهب في المنفصلين »^(٧).

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢. و« فتخل » لا يقرأ منه بسبب خرم إلا اللام.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢. وفي الأصل: لأنما.

(٤) في الأصل: اجتماعها منفصلين يعتل لقرها الاترى أنها.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « في الانفصال ».

تعليقٌ؛ لأنَّه كان يلزم هنا إذهابه؛ لأنَّه إذا كان يذهب مع الانفصال جوازاً، فيكون مع الاتصال ذهابه وجوباً، وهذا قال: «فكرهوا أن يلزمواه ذلك في حرفٍ ليس من حروف الإطباقي»^(١). أي: كرهوا أن يلزموا ذهاب الإطباقي مع ماليس بمعنى^(٢).

ثم قال: «وكذلك الدال»^(٣).

أي: بمحنة الدال مع التاء، تقلب التاء دالاً، ثم تدغم الدال في الدال. وهذا أيضاً يحتال فيه كما احتال هناك؛ لأنَّ الدال ليست من الحروف التي فيها فضل فكره ذهابه، قال: «لأنَّه قد يجوز^(٤) فيه البيان في الانفصال، مع ما ذكرنا من الثقل»^(٥). أي: لانقول: ادْتَانُوا، لأنَّ «انقْدِ تلَك»^(٦) بالإظهار ثقيل، وهو قليل، وهذا قال: و[قد]^(٧) يجوز فيه البيان. فأتي بـ«قد» لأنَّها للتقليل، فلما كان ذلك ثقيلاً في المنفصلين لزم الإدغام في^(٨) المتصلين.

وقوله: «فلما صار هنا، لم يكن له سبيل إلى أن يفرد من التاء»^(٩).

أي: كان في الانفصال يجوز فيه البيان على ضعف، فلما صار متصلةً لم يجر

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) في الأصل: بمعنى.

(٣) في الأصل: الدال. وفي الموضع الذي بعده: الدال. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: لا يجوز. وسيأتي صوابه عند المؤلف. وانظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: «على ما ذكرنا».

(٦) في الأصل: ذلك.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) «الإدغام في» أضاع أكثره خرم.

(٩) الكتاب ٤٢٢/٤ وفيه: «ه هنا». وفي الأصل: حاز. وكذا في الموضع التالي.

أن يفرد من الثناء، أي: لم يجز إظهاره، فيكون بعد الدال غيرها، بل عزموا على ألا يكون بعدها غيرها، كما فعلوا ذلك بالطاء؛ لأنهم كرروا أن يكون الجهر الذي فيها يذهب^(١).

ثم قال: وقد شبه بعض العرب حروف الإطباقي الأربعة، إلى آخره^(٢).

[٤٣] قلت: فهذه درجة ثالثة بين^(٣) المنفصلين / وبين ما يقرب من المتصل، فـ«افتعل» أقرب إلى الاتصال من « فعلت »؛ لأنّي أذلك تقول: فعل، فتذهب [الثاء]^(٤)، وتأء « افتعل » لم تدخل على أنها لخرج^(٥)، فتقول في « خبطة »: خبطة، وفي « فحصت »: فحصط، وفي « حفظت »: حفط^(٦). وقد اعتل سبيو^(٧) لها، وكلامه في نهاية البيان^(٨).

وزعم أن بعض العرب قلبها مع الدال دالاً في فعلت، فقال في « عدته »: عده، فشبهها بها في « أدان »^(٩)، فشبه الثناء في « فعلت » بها في « افتعل »، وكذلك « نقدته ونقدده »^(١٠).

ثم قال: « واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين »^(١١).

(١) في الأصل: مذهبة. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٣) في الأصل: في.

(٤) تكملة يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: مدح.

(٦) في الأصل بطائين مفصولتين.

(٧) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٨) في الأصل: اذان.

(٩) تقرأ في الأصل: نعدط ونعدت. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢٣/٢. وفي الأصل: أقوى هنا.

قلت: هذا هو الذي قلنا، من أنّ هذا درجةٌ بين المشبه بالمتصل وبين المنفصلين، فهو أقرب إلى الاتصال من المنفصلين؛ لأنّ القاء التي للضمير قد صارت كحرف من حروف الكلمة، فلهذا كان ترك البيان، وهو الإدغام، أقوى منه في المنفصلين، وإن كان البيان حسناً. قال سيبويه-رحمه الله-: « حدثنا من لاتهم آنه سمعهم يقولون: أخذتُ، فيبيتون»^(١).

وأعطي هنا كلمة ليست من الباب، قال: إذا كان الثاني من المثلين ساكناً، لم يُدغم فيه؛ لما ذكر من أنّ الأصل أن يُغير الأول بالتسكين، فال الأول هو الذي يكون ساكناً، لا الثاني. قال: ألا قالوا: بُين لهم^(٢).

هذا استئناف اعتراف، كأنّ القائل يقول: لم قلبوا الثاني للأول في « مُزان»، ويصيّر^(٣)، ولم يقلبوا في « بُين لهم»، [فيقولون]^(٤): بُين لهم؟ فأجاب: بأنّ الأول لما كان يسكن كان الآخر يقوى عليه بالقلب، ولا يتصرّر العكس؛ لأنّ الأصل كذلك. قوله: وذلك « أُسْتَطِعُم»^(٥).

قلت: هذا يرجع إلى الكلمة^(٦) التي قدم: من آنه إذا سكن الثاني لم يكن إدغام، واستدلّ على صحة هذا: بأنّ المثلين إذا كانوا على هذه الصورة والصفة^(٧)،

(١) « فيبيتون » تأثير بخرم. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، ٤٢٤: « فإن قلت ألا قالوا ».

(٣) تكميله يلائم بمعنى الكلمة.

(٤) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « وذلك قوله: أُسْتَطِعُم ».

(٥) في الأصل: الكلية.

(٦) تقرأ: والصه.

لم يكن إدغام، نحو «رَدْتُ»، فإذا كان في المثلين ذلك^(١) فأحرى الآيكون في «أُسْتَطِعُم» ونحوه، ومع هذا أن الساكن في «رددت» قد تصل إليه الحركة، ومع أنّ التاء في «أُسْتَطِعُم» بين ساكنين، وهذه كلها أمور توجب البيان، على الوجوب [في]^(٢) كلّ واحد، كيف إذا اجتمعت؟

ثم قال: «ودعاهم سكون الآخر في مثلين أنَّ بَيْنَ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْجَزْمِ، فَقَالُوا: أَرْدُدْ»^(٣).

أي: أن الساكن دعاهم إلى البيان في «أَرْدُدْ»، وسي سكون «أَرْدُدْ» جزماً، وإن كان بناءً؛ لأنَّه^(٤) يُشَبِّه بالجزم، في أنَّ الحركة تلحقه ولا تثبت على حال واحدة. وزعم أنَّ هذه اللغة الحجازية هي اللغة القديمة الجيدة^(٥). يعني بالقديمة: المتقدمة فضلاً وشرفاً، بها نزل القرآن^(٦). فهذا يؤيد ما دعاهم من أن إسكان^(٧) الثاني يمنع من الإدغام.

وأخذ يوجه قول بني تميم في «أَرْدُدْ»^(٨) بأنَّ هذا الساكن تدركه

(١) أي: عدم الإدغام.

(٢) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٤ وفيه: «المثلين».

(٤) في الأصل: لا.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٤.

(٦) من ذلك قوله تعالى [طه: ٢٧]: ﴿وَاحْلُلْ عَقْدَةً مِّنْ لِسَانِي﴾. وانظر في لغة الحجاز شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمة في التصريف ٢٠٤، المتع ٦٥٦.

(٧) «إسكان» لم يظهر منه إلاَّ التنوين.

(٨) وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمة في التصريف ٢٠٤. ونسب في المتع ٦٥٧، وشرح الشافية للرضي ٣/٤٦ لغير الحجازيين من العرب.

الثانية^(١) والتون [الخفيفة والثقيلة، والألف واللام]^(٢)، فتقول: رُدَّا، ورُدَّن^(٣)، وردّ
القول، بخلاف «رددت» الذي لا تصل إليه الحركة.

وزعم أنّ «استطار» كذلك لاندغم، وإن لم يقع^(٤) بين ساكنين؛ لأنّ هذه
السّين قد عزموا على ألا يحرّكوه؛ إذ لم تحرّك قطّ في موضع من الموضع^(٥)، مع
أنّ هذا المتحرك أصله السّكون^(٦)، فهي بين ساكنين تقديرًا.

[١٤٤] قوله: «فكانوا خلقاء أن لوم يكن إلاً هذا ألاً يحملوا على / الحرف في
أصله أكثر من هذا»^(٧).

أي: أنه متحرك فهو مغيّر بالتحريك الذي طرأ عليه، فلا ينبغي أن يُحمل
عليه أكثر من هذا التّحريك، ولا يجمع هذا عليه مع الإدغام فيه.

وقوله: «قد اجتمع فيه الأمران»^(٨).

أي: سكون ماقبل، وسكون مابعد.

«واما (اختصّمُوا، واقتَلُوا)، فليستا^(٩) كذلك؛ لأنّهما حرفان متحرّكان»^(١٠).

(١) «تدركه الثنية» أضاع أكثره خرم.

(٢) تكمّلة من الكتاب ٤٢٤/٢ يلائم بها الكلام.

(٣) في الأصل: ورددن.

(٤) يعني: حرف الناء.

(٥) ولو أدمغ الناء لأنقى حركتها على السّين، فحرّكت. انظر شرح السّيرافي ٥٦٩/٦ (خ). وانظر الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) يعني: الطاء.

(٧) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: «لا يحملوا». وفي الأصل: يجعلوا. وهو كما أثبته في طبعة هارون ٤٧٣/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٩) في الأصل: فليست.

(١٠) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: «وقد امتحن كين».

أي: لأن الصاد والتاء اللذين بعد تاء^(١) «افتعل» متحرّكان، فلذلك جاز فيه الإدغام، وهذا الساكن القبلي قد يتحرّك، إذا قلت: خصم، وقتل، فهذا فرق بينهما.

وقوله: «لأنك تقول: مدد به، ومدد»^(٢).

قلت: الأول^(٣) مبنيّ لما لم يسمّ فاعله، والثاني أمر.

ثم قال: «وتَدَيْتُدُ، ووَطَدَيْطِدُ، فلَا يُدْغِمُونَ»^(٤).

قلت: علل بأمررين: أحدهما: أنه لوأدغم لالتبس. والآخر: أنه لوقلت: ود، في «وتَدَ»، لقلت في المضارع: يَدُ، وقد كنت حذفت الواو، فيجتمع إعلالان.

فإن قلت: من أين يلزم الحذف، إنما تُحذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة، نحو «يَوْعِدُ»، وهنا لم يقع إلا بين ياء وساكن؟

قلت: هذا^(٥) الساكن أصله الكسر، وهذا القدر مرعيٌ في هذا الباب؛ ألا ترى أنهم قالوا: يَطَّا، ويَسْعَ؛ فمحذفوا؛ لأن الأصل «يُوطِئ»، [ويُوسِع]^(٦)، فراعوا الأصل.

«ولم يكونوا ليظهروا فيكون فيها كسرة»^(٧).

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الكتاب ٤٢٥/٢: «لأنك قد تقول: مدد وقل».

(٣) في الأصل: الآخر.

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢.

(٥) «هذا» لم يقرأ بسبب خرم.

(٦) تكملة يلائمها الكلام. ودليل كون هذا النوع على يفعل بكسر العين، حذف الواو؛ لأنه لو كان مفتوح العين لما حذفت، ولقليل: يوطأ، ويُوسِع. انظر المتع ٤٣٤.

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: «ليظهروا الواو».

أي: لم يقولوا: يوِدُّ، لأنَّهم قد حذفوها والكسرة بعدها، فأحرى فيها^(١).

ثم قال: « ومن ثم عز في الكلام أن يجيء مثل (رَدَدَتْ)، وفاؤه واو »^(٢).

أي: من أجل مايلزم عنه من كسر العين، فتحذف [الواو، فلهذا]^(٣) لم يجيء، وإنما يبنون هذا النوع على « فعل» ليكون المضارع « يفعَلُ» مفتوحاً، فلا يحمل [عليه]^(٤) بحذف^(٥)، نحو « وددتْ»^(٦)؛ لأنَّه يلزمهم « يوِدُّ»^(٧).

وقوله: « اصِبِروا»^(٨) الفصل.

لما عَلَّ امتناع الإدغام في « يَتَدُّ للبس»، خاف أن يقول له قائل: فينبغي ألا يدغم « اصِبِروا»؛ لثلاً يلتبس ذلك بمضاعف الصاد، كما يلتبس ذلك بمضاعف الدال، فقال: ليس في هذا لبس؛ لأنَّ « افْعَلَ» لم يبنوه في كلامهم.

وقوله: « وقالوا: مَحْتَدُ، فلم يدغموا؛ لأنَّه قد يكون في موضع التاء دال»^(٩).
كأنَّ قائلاً قال له: لم أَدَغَمتْ « اختصم»، ولم تُدَغِّمْ « مَحْتِداً»، ولافرق

(١) يعني: والكسرة في الواو.

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ وفيه: « وموضع الفاء واو ». ويعني سبيوبيه: مافاؤه واو، وعينه ولامه من جنس واحد، مفتوح العين في الماضي.

(٣) تكملة يلتسم بعثتها الكلام.

(٤) تكملة يلتسم بها الكلام.

(٥) أي: على الإدغام.

(٦) في الأصل: رددت.

(٧) في الأصل: رددت لانه يلزمها يوَدَدُ. ومعنى اللزوم هنا: أنَّ قياس مضارع فعل يفعَلُ، ولم يجيء مكسور العين في المضارع ولا مضموماً إلَّا شاذَا، نحو: نَعِمْ ينِعِمْ، وينْعِمْ، وحسِبْ يجسِبْ، وفضل يفضُلْ.

انظر الممتع ١٧٦، ١٧٧.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢.

(٩) في الأصل: دالا. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

بينهما؛ لأنّ ماقبل المتقاربين ساكنٌ يمكن تحريكه، بخلاف الساكن في «استطاع»؛ لأنّها^(١) لا تحرّك أصلًا؟

فأجاب سيبويه-رحمه الله- عن هذا: بأنّ التاء قد يكون موضعها دالٌ، ويريد بهذا آنَّه لوأدغم لالتبس «مَحْتَدٌ» بـ«مَحَدٌ»^(٢) الذي هو من تركيب «ج د د»^(٣).

فإن قلت: وكذلك يلتبس «خصّص»^(٤) لأنّه يلتبس «افتعل» بـ«فعّل».

قلت: الفارق بينهما أنّ مضارع هذا مضموم الأول^(٥)، ومضارع هذا مفتوح الأول^(٦)، فعندما يقول: يُخصّص، علم آنَّه «فعّل»^(٧).

قال: وبنوا المصدر على «الثّدة، والطّلة»، ولم يقولوا: وطداً، ولا وتدًا^(٨).

وهذا بَيْن؛ لأنّه إن أدغم التبس. قوله: «بَيْنَ» جواب الشرط^(٩).

ثم قال: « وإن شئت أبقيت في الطّاء الإطباق »^(١٠).

يريد بذلك أن يقول: ودًا^(١١)، فيدغم ويبيّني إطباق الطّاء حتّى لا يلتبس.

ثم قال: « وممّا يُدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب

(١) يعني: السين.

(٢) في الأصل: عد.

(٣) في الأصل: ج د د.

(٤) في الأصل: اخصم.

(٥) يعني: فعل.

(٦) فيقولون: خصم يُخصّص.

(٧) في الأصل: تفعل.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: «وكرهوا وطدا ووتدا».

(٩) من قوله -٤٢٥/٢-: «فإن قيل بَيْن؛ كراهية الالتباس». ويريد بذلك وطدا ووتدا.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٥.

(١١) في الأصل: وطدا.

الخرجان^(١).

[٤٤] بـ[٤] قلت: يريده: / لأن المضارع من مثل «تطوع» إنما هو «يتطوع»، فيدغم، والحرفان من مخرج واحد، وهو التاء مع الطاء، والمضارع من «تذكّر» «يتذكّر»، والحرفان فيه متقارباً المخرج، فيدغم هذا كله، فيقول: تذكرون، وتطوّعون، وإذا^(٢) كان الإدغام يجوز فيما هو منفصل^(٣)، فآخر فيما جرى مجرى الكلمة الواحدة، فهذا بمحزلة «افتتعل»؛ لأن تاء «افتتعل» لا يلزمها أن يكون بعدها^(٤) ما هو من مخرجها، ولا مقارب مخرجها.

وقوله: «وذلك قوله في (فعل) من (تطوع)»^(٥).

يريد: وذلك قوله في الماضي منه إذا أردت سكون أوله: اطّوع، لما سكنت للإدغام احتلت الألف الخفيفة^(٦).

ثم قال: ودعاهم إلى إلحاد الألف في «اذْكُر» مادعاهم إلى طرحها من «قتل، وخطف»^(٧).

إن قلت: هذا الكلام خلف؛ لأن الذي دعاهم إلى إلحادها في «اذْكُر» إنما هو عكس مادعاهم إلى إسقاطها؛ لأن هذا يسكن فتجيء الألف، وهذا يحرك فتسقط له المهمزة!

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: الحرف.

(٢) في الأصل: اذا. وزدت الواو لربط الكلام.

(٣) في الأصل: يحرم فيهما منفصل.

(٤) في الأصل: بعده.

(٥) في الأصل: قولك في فعل تطوع. وبعده: اطّوع. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٦) يعني: همزة الوصل.

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢.

قلت: إنما الكلام على حذف مضاف، والمعنى: ودعاهم لإلهاقه عكس مادعاهم^(١) إلى إسقاطها.

ثم قال: «فالألف في (اختطف) لازمة مالم يعتل الحرف^(٢). أي: بالتحريك عند الإدغام، فتسقط.

وقوله: «كما أنّ الألف تدخل ثمة إذا اعتل^(٣).

يعني: في «اطّوع» تدخل إذا اعتل بالإسكان لأجل الإدغام، فإذا لم يعتل لم تدخل، وإذا اعتل^(٤) هناك لم تثبت، بل تسقط^(٥).

ثم قال: «وتقول في المصدر: أرْسَيْنَا وادْرَأْوْا^(٦).

قلت: وأصله «تَرْسِيَنَا، وَتَدَرْأُوا^(٧)»، فعندما سُكِّنت للإدغام اجتببت همزة الوصل.

ثم قال: «وينبغي على هذا أن تقول في (ترس): أَرْسَسْ^(٨).

قلت: هذا مثل ذلك، ويزيد عليه بأنّ الحرفين مثلان.

«وإن بيّنت فحسنُ البيان كحسنه فيما قبله^(٩).

قلت: لا، بل البيان في الأول أحسن؛ لأنّ المتقاربين لا يكونان بمثابة المثلين،

(١) «ودعاهم لإلهاقه عكس مادعاهم» تأثر بخرم، خاصة «عكس» التي لم يقرأ منها إلا السين.

(٢) في الأصل: لما لم يعتل الحذف. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٥/٢. وليس فيه: أن الألف.

(٤) في الأصل: اعتلت.

(٥) يعني: في اختطف.

(٦) في الأصل: اردنا واداروا. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: تزين واترين. انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٥/٢.

فكلامه مطلق، ومعلوم قطعاً أنه لا يريد ظاهر هذا؛ لأنَّه قد نصَّ على مثل هذا في غير موضع.

وقوله: فإن التقت الناءان في أول الكلمة، نحو «تكلّمون»، فأنت بالخيار^(١).

قلت: يريد: أنَّ هذا النوع لك فيه وجهان: إبقاءه على أصله، والمحذف، فنقول: تَكَلَّمون، في «تكلّمون»، وليس هذا من الإدغام، وإنما ذكره ليزيل خيال من يقول له: أدغمه؛ لأنَّك تدغم المتقاربين، فالآخرى أن تدغم المثلين، فقال: لا يكون ذلك لما يأتى بعد: من آنه فعلٌ مضارعٌ، فلا يدخل فيه ألف الوصل^(٢)، فإنما أمره عندما^(٣) تريده تخفيفه أن تمحى إحدى تاءيه. وزعم أنَّ المحذوف إنما هي تاء «تفعل»، وأنَّ المثبتة تاء المضارعة؛ لأنَّ تاء المضارعة إذا حذفت فسد البناء، وهي^(٤) لم تعتل بسكون^(٥) في موضع من الموضع؛ لأنَّه لوقلت: تَدَأْل، لم تصل للإدغام لأجل سكون الدال، فلو أقيمت حركة الهمزة عليها وتحرَّكت، لم تدغم أيضاً حين^(٦) قلت: تَدَأْل. وكأن سببويه-رحمه الله- خاف ألا يخلص له هذا؛ لأنَّه ربما يقول القائل: إنما امتنع إدغامه، وإن تحرَّكت الدال، لأنَّ حركتها عارضة، والأصل السكون، فقال: «ولافي (تَدَاع)»^(٧)؛ ولم يطعن في هذا لأحد،

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: يتكلمون. وكذا في «تكلّمون» التالية.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) في الأصل: عندما.

(٤) «هي» ذهب بالباء خرم.

(٥) «بسكون» لم يظهر منه بسبب خرم إلا النون.

(٦) في الأصل: حتى.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: يدع.

فلما كانت هذه التاء-أعني تاء المضارعة- لاتسكن في موضع من الموضع، ولا تغير، وكانت التي / بعدها، وهي تاء «تفعل» هي التي تسكن في مثل: **﴿وَادْرَأْتُمْ﴾**^(١) و**﴿وَازْسِنْتُ﴾**^(٢) حذفها لضعفها، وهي التي تسكن أيضاً في «تذكرون». قوله: «لأنه يفسد الحرف ويلتبس لوحذفت واحدةً منها»^(٣). يعني: من التاءين في «تَدْلُ وَتَدْعُ»، لو قلت: ادل، وادع، لالتبس بما هو من تركيب «د د ل»، وإن كان باب « Dunn » يقل^(٤)، فهذا إلbas، وأيضاً فإنّه يفسد البناء حتى لا يدل على شيء مما كان عليه قبل^(٥).

قال: « ولا يسكنون هذه التاء في (تكلّمون) ونحوه، ويدخلون ألف الوصل»^(٦).

يريد: أنّ المضارع وإن اجتمعت فيه التاءان^(٧) فإنّه لا يسكن؛ لأنّه يؤدي ذلك إلى دخول ألف الوصل فيه، وإنّما باهها الدخول في الماضي والأمر، نحو «تَدَارًّا، وَتَدَارًّا»، وأما المضارع فإنه لا تدخل فيه كما لا تدخل فيما ضارعه.

ثم قال: « ولا يحسن حذف واحدةً منها»^(٨).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) البقرة: ٧٢.

(٣) في الأصل: منها. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) في الأصل: نقل، ولعل الصواب مأثتبه إن شاء الله.

(٥) يعني: لفظ المضارع. انظر شرح السيرافي ٥٧٥/٦ (خ).

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « ونحوها ويلحقون».

(٧) في الأصل: المثلان.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « ولا يجوز».

يعني: إذا قلت في « تذكرون »: تذكرون^(١) وحذفت التاء، فلا سبيل بعد ذلك إلى حذف أحد الحرفين^(٢) وإن تقاربا^(٣); لأنك إن حذفت التاء حذفت حرف المضارعة والثانية^(٤)، وإن حذفت الذال احتلّ الحرف والتبس.

وقوله: « وتخْلُّ فيِهِ »^(٥).

أي^(٦): توقع الإنحلال فيه.

وقوله: « ولم يروا ذلك محتملاً »^(٧).

قلت: معناه: ولم يحتملوه، يعني: حذف واحدٍ منهما.

وقوله: « إذا كان البيان عربياً »^(٨).

أي: إذ كان الإلئام الذي هو « تذكرون » عربياً.

وقوله: « فأمّا (الذَّكْر) »^(٩).

قلت: يريد أن يعتذر عنه؛ لأنّه لا وجه لقلب ذاته، وهو جمع « ذكرة »، فكان ينبغي أن يكون « ذِكْر »، فقال: لما كانت هذه الكلمة تقلب [ذاهبا]^(١٠) دالا في تصاريف الكلمة، نحو « ادّكر، ومُدّكر »، قلبوها هنا، وإن كان قلبها هناك لعلة

(١) في الأصل: وتذكرون.

(٢) يعني: التاء والذال.

(٣) تقرأ: وإن تملا. انظر التعليقة ٢٠٥/٥.

(٤) « حذفت حرف المضارعة والثانية » تأثر بخرم.

(٥) الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وتخْلُّ به ».

(٦) في الأصل: ان.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٩) في الأصل: الذكر. انظر الكتاب ٤٢٦/٢ وفيه: « وأمّا ».

(١٠) تكلمة يلائم بها الكلام.

وهنا لغير لعنة، ولهذا قال سيبويه: « وقلبها شاذٌ [شبيهٌ] بالغلط »^(١).

(١) الكتاب ٤٢٦/٢ . وما يain معقوفين تكملة منه.

**هذا باب الحرف الذي يُضارع
بـ^(١) حرفٌ من موضعه والحرف الذي
يُضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه**

قلت: هذه الترجمة يدخل تحتها «أصدق، وأشدق» فأنت^(٢) إذا قلت في «أصدر»: أزدر^(٣)، فقد ضارعت الصاد حرفاً من موضعه، وكذلك إن لم تحلص وقربت^(٤). وإذا قلت: أشدق، وقربت الشين من الزاي، فقد ضارعت بالشين حرفاً ليس من موضع الشين، وهو الزاي^(٥).

قوله: «لأنهما قد صارتتا في كلمة واحدة»^(٦).

تعليق لقوله: «فاما الذي يُضارع به الحرف»^(٧). وكأنه قال: يضارع به لأنهما في كلمة واحدة.

ثم قال: «فلم تدغم في التاء لحالمها التي ذكرت لك»^(٨).

يعني: فلم تدغم الصاد في التاء، نحو «اصتبر»؛ لحالمها وهي أنها من حروف

(١) في الأصل: الحروف التي ... بها. المراد: الصاد.

(٢) في الأصل: وانت.

(٣) في الأصل: ازدد.

(٤) في الأصل: وقرنت. والمقصود: إن جعلتها بين الصاد والزاي.

(٥) انظر ما سيرأني ٩٥٨.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: بحالمها. وسيأتي كما أثبته بعد قليل.

الصّفير^(١).

وقوله: « ولم تدَعِ الدَّالَ فِيهَا »^(٢).

قلت: هذا راجع لـ « أَصْدَرَ، وَمَصْدَرٍ »^(٣)، كأنَّه لَمْ تَعْذُرْ لَهِ الإِدْغَامُ - إِدْغَامُ الصَّادِ فِي الدَّالِ - كَمَا تَعْذُرَ^(٤) فِي « افْتَعَلَ »، خَافَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّمَا تَعْذُرُ لَكَ^(٥) قلبَ الْأَوَّلِ لِثَانِي، فَلِتُقْلِبِ الْثَانِي لِلْأَوَّلِ، فَيُقَوْلُ: أَصَرَّ^(٦)، فِي « أَصَرَّ »؛ لِأَنَّهَا كَلْمَةٌ وَاحِدَةٌ، بِخَلَافِ « افْتَعَلَ »^(٧)? [فَقَالَ]^(٨): فَلِمَّا كَانَتْ كَلْمَةٌ وَاحِدَةٌ كَانَ الْإِمْتَنَاعُ^(٩) لِأَجْلِ الْلِبَسِ، كَمَا فَعَلَ فِي « وَتَدٍ ».

وقوله: « وَلَمْ تُبَدِّلْ لِأَنَّهَا لَيْسَ بِمُتَّلِّةٍ (اصْطَبِرَ) »^(١٠).

[١٤٥ ب] يُرِيدُ: لَمْ تُبَدِّلْ الدَّالَ فِي « أَصْدَرَ »؛ لِكُونِهَا ثَانِيَةً^(١١)، كَمَا قَلَبَتِ الْثَانِيَةُ فِي « افْتَعَلَ »، فِيمَا ذَكَرْنَا، بِلَ أَبْقَيْتَ؛ لِأَنَّهَا مُعَاقِبَةٌ / أَصْلَانَ، بِخَلَافِ « افْتَعَلَ »؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْحُرْفَيْنِ زَائِدٌ، فَلِمَّا كَانَ الْحَرْفَانِ أَصْلَيْنِ، جَرِيَا بِحُرْفَى الْحُرْفَيْنِ الْأَصْلَيْنِ،

(١) « الصّفير » تأثر بخرم، ويقرأ ماظهر منه: الصدور. انظر التعليقة ٥/٢٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) في الأصل: تعذر.

(٥) في الأصل: له.

(٦) في الأصل: أصدر.

(٧) هي في افتعل أيضاً في كَلْمَةٌ وَاحِدَةٌ، لَكِنَّ فِي افْتَعَلِ يَنْهَا الصّفِيرَ، أَمَّا هُنَّا فَلَا يَنْهَا، فَلَهُمَا كَانَ الْحَاجَةُ عَلَى سَبِيلِهِ، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: إِنَّ الصّفِيرَ يَنْهَا، فَافْعُلِ الْعَكْسَ وَأَدْغِمِ الْثَانِيَةَ فِي الْأَوَّلِ.

(٨) تكمِّلُهَا الْكَلَامُ. انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٩) في الأصل: الاشباع.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٦.

(١١) في الأصل: ثابتة.

والحروف الأصول تُغيّر منها الأول، فكذلك هنا يقرّبون الصاد من الدال؛ لأنّ الصاد مطبقة، فهي تنافي الدال، فقليلوها حرفًا يُشبه الدال من حيث أنها ليس فيها إطباقي، ولن يكون العمل من وجهٍ واحد، فهذا تقريب شبيه^(١) بالإدغام؛ لأنّ القصد أيضًا بالإدغام التّقريب.

واعتَل سيبويه-رحمه الله- لعدم الإخلاص: بائِهِمْ لَوْ أَخْلَصُوهَا لِزَالِ الإطباقي، فلم يخلصوها كما لم يخلصوا الإدغام في «اضبط دلاما»^(٢)؛ لأجل الإخلال بالمطبق، بل أبقوه الإطباقي. وزعم أنه سمع العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة، كما يذهبون بالإطباقي^(٣).

ثم قال: «إِنْ تَحْرِكْتِ الصَّادَ لَمْ تَبْدُلْ؛ لَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ»^(٤).

يريد: أنّه فصل بين الصاد والدال الحركة.

قوله: «لَمْ تُبَدِّلْ».

يريد: مخلصا^(٥).

وقوله: «وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يَضَارُّونَ بِهَا»^(٦).

(١) تقرأ في الأصل: شبه.

(٢) تقرأ في الأصل: بعض دلاما، أو ماأشبهه فالباء غير منقوطة. ولايمكن أن يكون الحرف المدغم الصاد، ولا الصاد، فيقى من حروف الإطباقي الطاء والظاء، والطاء تدغم في الدال فيقى الإطباقي، وبعض العرب يذهب بالإطباقي. وقد شرح أبو على قول سيبويه بهذا، قال في التعليقة ٥/٢٠٨: «ما يكره إذهاب الإطباقي فيه نحو: اضبط دلاما». وانظر ما سبق .٩٢٠

(٣) يعني في مثل: انقط دلاما. انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٥) في الأصل: لامخلصاً.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٧، ٤٢٦.

يريد: يقربونها، يريد: نحو صاد « صدَّقَ ». [وهذا]^(١) راجع لقوله: « فإن تحرّكت الصّاد ». وإحکام^(٢) الكلام أن لوقال: فإن تحرّكت نحو صاد « صدَّقَ »، لم تخلص، ولكن تقرّب.

وقوله: « وربّما ضارعوا بها وهي بعيدة »^(٣).

يريد: وربّما يقربونها من الزّاي وهي بعيدة من الدّال، نحو « مصادر، والصّراط »؛ لأنّ الطّاء كالدّال. وزعم أنّ المضارعة هنا، وإن بعد ما بين الحرفين، بتعلة قولهم في « سويق »:
صويق^(٤).

يريد: أنّ هذا لا ينبغي أن ينكر؛ لأنّ من عاداهم التجانس؛ ألا ترى أنّهم حملهم التجانس على أن يجعلوا السّين^(٥) في « سويق » صاداً، وإن بعد ما بينها وبين القاف في اللّفظ؛ لأنّ القاف مستعملية والسّين مستففة، فكرهوا التّصعد بعد التّسفل، فقلبوا ليكون العمل من وجه واحد.

وقوله: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه »^(٦).

يعني: في « المصادر ». ويريد: أنّ المضارعة في مثل « سويق » أولى؛ لأنّ تخرج الأضعف وهو السّين، للأقوى وهو الصّاد، بخلاف « التّصدير »؛ لأنّ تقرّب

(١) تكملة يلائم مثلاها الكلام.

(٢) « وإحکام » ذهب بأكثره خرم.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢. وفي الأصل: واغنا. وسيصوّب في الشرح.

(٤) في الأصل: صديق. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) في الأصل: اللبس.

(٦) الكتاب ٤٢٧/٢.

الصاد من الضّعيف^(١) فتحلّ بها.

وقوله: «فلما كان البيان هنا أحسن»^(٢).

يريد: فلما كان البيان^(٣) في «تصدير^(٤) ومصادر» أحسن لأجل الإخلال بالحرف، لم يجز البدل مخلصاً^(٥).

وزعم أنَّ السِّين إذا وقعت موقع الصاد، فإنَّما^(٦) تخرجها من الهمس إلى الجهر^(٧).

وزعم أنَّ البيان في «يَسْدُل»^(٨) أحسن؛ لأنَّ الصاد قد عرف فيها القلب والتّقريب، ولم يذكر ذلك في السِّين، والبيان فيها أكثر أيضاً، يعني: في الصاد^(٩).

ثم قال: «وأما الحرف الذي ليس من موضعه»^(١٠).

أي: وأما الحرف الذي ليس من موضع الحرف الذي يُضارع به فالشين.

وقوله: «لأنَّها استطالت»^(١١) إلى آخره.

(١) في الأصل: الأصعب.

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: «ه هنا».

(٣) في الأصل: البدل. انظر نص سيبويه في الحاشية مابعد التالية.

(٤) في الأصل: صدیر.

(٥) قال سيبويه ٤٢٧/٢: «ولم تكن المضارعة هنا الوجه؛ لأنَّك تُخلِّ بالصاد؛ لأنَّها مطبقة، وأنست في صفت تضع في موضع السين حرفاً أفضى في الفم منها للإطباقي، فلماً كان البيان هنا أحسن لم يجز البدل».

(٦) في الأصل: الصاد وأيضاً فاما.

(٧) انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٨) تقرأ: يسل.

(٩) انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢٧/٢. وفي الأصل: الحروف. وكذا في الموضع التالي.

(١١) الكتاب ٤٢٧/٢.

قصده بالفصل: أَنْهَا قرِيبٌ من مخرج السين والصاد، ففعل بها ما فعل بهما، وأيضاً فإن الشين^(١) بعيدة من الدال؛ لأنها مهمومة، والدال مهمورة، وهي من وسط اللسان، والدال من طرفه، والدال شديدة، والشين رخوة، فقربوا بينهما بأن قربوها من الزّاي؛ لأن الزّاي تشبه الشين، أو [لأنّ]^(٢) فيها فضلاً زائداً، وتفشياً، وصغيراً، والزّاي غير مهمومة كالدال؛ فلذلك قالوا: أَسْدَقُ، بالتقريب، والبيان أكثر وأعرف، والآخر عربي.

وزعم أن الجيم بهذه المترلة يقرب مع الدال من الشين^(٣).

قوله: «واليجيم أيضاً قربت منها»^(٤).

يعني: من الشين؛ ألاترى / أَنْهَا من وسط اللسان.

وقوله: «فجعلت بمحترلة الشين»^(٥).

أي: فجعلت الجيم بمحترلة الشين^(٦) لأجل تفشيتها واستطالتها في الفم قد قربت من الزّاي، فكما قربوا الشين مع الدال كذلك فعلوا فيما قاربها، وهذا نظير النون مع الباء في «شَبَّابٍ»، قلبـت معها لـما كانت تقلب مع ما هو من مخرجها، وهو الميم.

ثم قال: «وقد قربوها منها في (افتعلوا)»^(٧).

(١) في الأصل: السين. وسيتكرر هذا التصحيح.

(٢) تكلمة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ومن الشين. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: «قد قربت».

(٥) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٦) في الأصل: الشين والسين.

(٧) الكتاب ٤٢٧/٢.

يعني: [لما]^(١) قربوا الجحيم من الشّين في « احترؤوا »- وإنما يقربونها مع الدال - قربوها مع التاء ليكون ذلك طريقا إلى قلب التاء دالاً، فيكون العمل من وجه واحد^(٢).

إنما قربوها في « افتعلوا ». يعني: قربوا الجحيم من الشّين ليكون ذلك ذريعة إلى قلب التاء دالاً، فيكون العمل من وجه واحد^(٣).
ثم قال: « ولا يجوز أن تجعلها زاياً خالصة^(٤) ».
يريد: أنه لا يجوز في « أحذر » « أزدر »، وكذلك لا يجوز في الشّين ذلك؛ لأنّ الزّاي ليس لها من مخرج، فلا تخلص لذلك.

(١) تكملة يلتئم بعثتها الكلام مع ما يأتي.

(٢) في الأصل: واحدة.

(٣) هذا إعادة لشرح عبارة سيبويه بلفظ لا يكاد يختلف.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « يجعلها ».

هذا باب ما تقلب فيه السين صادا يعني^(١) في بعض اللغات

رُعم أن القاف إذا كانت بعدها فإنها تقلب، واعتمد سيبويه في ذلك على أن القاف اعتمادها على الحنك الأعلى فهي أشد استعلاً من غيرها، والسين^(٢) مستفلة، فأرادوا أن يقربوا بينهما كما فعلوا ذلك في «مصطير»، فقلبوا السين صاداً^(٣)؛ لأنّها توافق السين في المخرج والصفة، وتوافق القاف في الاستعلاء.

واستدلّ على أنّها معتمدة على الحنك الأعلى باستدلالٍ حسن، وذلك أنّك لو جايفت بين الحنkin، وفترت فاك، ثم نطقت بالقاف، فقلت: قَقْ قَقْ، لم يكن مخللاً بالقاف، ولو فعلت ذلك بالكاف لأخللتها بها، فدلّ ذلك على أنّها لا بدّ أن تعتمد على الحنك الأعلى^(٤)، بخلاف الكاف، وإذا اختبرت ذلك وجدته كما قال.

ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز في أنّهم قلبوا في مثل «مصاليق»، ولم يعتبروا الألف واللام [والباء]^(٥) الفاصلين؛ لأنّهم قلبوا معها على بعد المخرجين، فلما لم يعتبروا [بعد المخرجين، لم يعتبروا]^(٦) الفواصل اللفظية،

(١) «يعني» ليست في طبعي الكتاب ولا شروحه التي بين يديّ.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) في مثل: صُقت وصبت، كما قلبوا التاء والطاء في مصطير. الكتاب ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٤) في الأصل: الأسفل. والتوصيب من كلام المؤلف السابق، ومن الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) تكملة يلائمها السياق.

(٦) تكملة يلائمها الكلام. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

وهذا معنى قوله: «إذ كانت تقوى عليها، والمخرجان متفاوتان»^(١). أي: متبعادان. وشبهه «صُفتُ^(٢) ومصاليق» في قلب القاف^(٣)، أي: على قُربٍ وبعدٍ بالكسرة عند الإملاء؛ لأنّهم يميلون «عَالِمٌ»؛ لأن الكسرة تلي الألف، ويميلون أيضاً «جِلْبَابٌ»^(٤)، وإن كان بين الكسرة والحرف الممالي^(٥) من الفصل ما في «صَوْقٌ، ومصاليق»، فهذا كله يشبه الإدغام، من حيث يقرب فيه أحد الحرفين من الآخر، وهذا ذكره سيبويه إثر الإدغام.

ثم قال: «وإنما فعلوا هذا»^(٦).

يعني: الإملاء مع التباعد من الحرف الموجب؛ لأن الإملاء في الألف تقوى^(٧) فلما كان الأمر كذلك دون الكسرة، نحو «رمي، وغزا»، كان مع الكسرة أوجب، فأمالوا على القرب والبعد.

ثم قال: «و كذلك القاف لما قويت على البعد»^(٨).
يريد: لما قويت على القلب مع بعد المخرج، لم يبالوا بالفواصل.
ثم قال: «والخاء والغين بمنزلة القاف»^(٩).

(١) في الأصل: متقاربان. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) تقرأ: صفة.

(٣) أي: في قلب القاف السين صاداً.

(٤) مثل له سيبويه بجلباب. الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) في الأصل: والخذف للكمال.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) في الأصل: تنوی.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٤ وفيه: «فكذلك».

(٩) الكتاب ٤٢٨/٤. وفي الأصل: والعين.

يريد: في أَنْهَا تقلب معها السين صاداً.

وقوله: «وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ بِمُتَرْلَةِ الْقَافِ مِنْ حُرُوفِ الْفَمِ»^(١).

أي: هما مستعليان من حروف الخلق، كما أَنَّ الْقَافَ [مستعليه]^(٢) من حروف الفم، كذلك قلبت السين معهما فقلت^(٣) في «سابغ»: صابغ، وفي «سَلَخَ»: صَلَخٌ.

ثم قال: «إِذَا قُلْتَ: زَقَّا، أُورَزَلَقَ، لَمْ تَقْلِبْهَا»^(٤).

يريد: أَنْكَ قلبت السين، فلا تصعد إلى السين من الزاي؛ لأنَّها تصعد إلى الصاد في المخرج، والزاي تسفل عنها قليلاً^(٥)، فلذلك لا يبدل منها. وأيضاً فإنَّ الصاد مهموسة كالسين، فيسهل بدها منها، بخلاف الزاي، فلم يبلغوا إلى قلبها؛ إذ كان الأَكْثُرُ الأَعْرَبُ^(٦) أَلَا تقلب السين في جميع ما ذكر، وإنما القلب لغة لبني العنبر^(٧).

ثم قال: «وَقَالُوا: صَاطِعٌ فِي (سَاطِع)»^(٨).

(١) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: حرف.

(٢) تكلمة يلشم بها الكلام. انظر كلام المؤلف في أول الباب.

(٣) في الأصل: معها فقلبت.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٤ وفيه: «فَإِذَا . . . لَمْ تَغِيرْهَا».

(٥) في الأصل: فلا تبعد إلى السين من الزاي لأنَّها تصعد إلى الصاد المخرج والزاي تسهل عنها قليلاً. وعما أثبته يلشم الكلام إن شاء الله. المراد: عدم جواز قلب الزاي سيناً؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى التصعد من السين إلى الصاد.

(٦) في الأصل: الأَعْرَفُ. والمثبت من الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) يريد: أَنَّه إذا كان قلب السين صاداً ليس بالمحتمل مع ما بينهما كان قلب الزاي صاداً غير جائز. انظر الكتاب ٤٢٨/٢، النكت ١٢٧٢، ١٢٧٢، ارتشاف الضرب ٣٢٤ (رجب)، المساعد ٤/٢٢٦.

(٨) الكتاب ٤٢٧/٢.

فقلبوا مع الطّاء السّينَ؛ لأنَّ الطّاء مستعملية، وتريد على القاف بأنّها مطبقةٌ، فكانت أقوى على القلب؛ لأنّها من جنس الصّاد.

ثم قال: ولا تقول في «نَقَ»: نطق، ولا في «ثَقَ»: ظقب. واعتل لأن لم يقلبواها في «ثَقَ» ظاء؛ لأنَّ الثاء بعيدةٌ من الطّاء؛ الاترى أنّها مطبقة بتفشٍ في الفم، فلذلك لم تبدل، بخلاف السين والصاد، فإنّها توافقها في الصّفة، وهي الهمس^(١). ولم يعتل لامتناع قلب التاء طاء في «نَقَ»^(٢)؛ لأنَّ اعتلاله في الثاء سدّ عنه، فكما يقول: إنَّ الطّاء تبعد من الثاء؛ لأجل إطباقيها، فلم تبدل منها، كذلك تقول: والطّاء بعدها من التاء، من أجل إطباقيها^(٣) لا تقلب إليها.

وقوله: «إنّما يخرج الصوت إلى مثله في كل شيء»^(٤).

من الهمس والصّفير والرّخواة، ولا فرق بينهما^(٥) إلا لأنَّ الصاد مطبقة، وليس كذلك الثاء والظاء؛ لأنَّ هذه مجحورة وهذه مهموسة، وهذه مطبقة وهذه منفتحة، وكذلك الطاء مع التاء؛ لأنَّ الطاء مجحورة والتاء مهموسة، والطاء مطبقة والتاء ليس فيها إطباقي.

ولما زعم أنَّ السين والصاد متلقان في جميع الأشياء إلا في الإطباقي، فلهذا قلبت، اعرض على نفسه بالظاء فقال: لو قالوا: ظقطها، فقلبوا الذال ظاء؛ لأنَّه

(١) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) في الأصل: نطق.

(٣) من قوله: فلم تبدل، كرر في الأصل.

(٤) في الأصل: واما يخرج من الحروف الى مثله. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) يعني: السين والصاد.

(٦) في الأصل: لأن.

لفرق بين الظاء والذال إلا الإطباق بالفضل، بـأتك لوقبت لم تقرب^(١)؛ لأنّ الظاء من أطراف الشايا، والصاد من أصوتها، فلما بعـدت لم يقلبوا، ولم يكتف بهذا وزاد أن الصاد كان الوجه المعروف فيها ألاً تقلب إليها السين^(٢)، فمهما بعد الحرمان كان القلب متـروـكا.

وقوله: «لأنّ السين قد ضارعوا بها حـرفاً من مخرجها»^(٣) راجح لقوله: لم يقلبوا في مثل «ذـقطـ»، وكـأنـه يقول: قـلـبـوا السـيـنـ، وـلمـ يـقـلـبـواـ الذـالـ؛ لأنـ السـيـنـ قد شـبـهـواـ بـهاـ حـرـفـاـ هـوـ مـنـ مـخـرـجـهاـ، وـيعـنيـ بـهـ الزـايـ»^(٤)، عـلـىـ مـاتـبـيـنـ، فـلـمـاـ أـشـبـهـتـ القـافـ قـرـبـوهاـ مـنـهـاـ.

وقوله: «غير مقارب لمخرجها، ولا حـيـزـهاـ»^(٥).

يعـنيـ: الذـالـ هوـ غـيرـ مـقـارـبـ فـيـ الصـفـةـ وـلـاـ فـيـ الـحـيـزـ وـهـوـ الـمـخـرـجـ.

وقوله: «وـإـنـماـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ القـافـ مـخـرـجـ وـاحـدـ»^(٦).

يعـنيـ: وـإـنـماـ بـيـنـ السـيـنـ وـالـقـافـ مـخـرـجـ وـاحـدـ، وـهـوـ وـسـطـ اللـسـانـ؛ لأنـ القـافـ مـنـ أـقـصـاهـ، وـالـسـيـنـ مـنـ آـخـرـهـ»^(٧)، وـبـيـنـهـماـ مـخـرـجـ الشـيـنـ وـالـجـيـمـ وـالـيـاءـ، فـبـيـنـهـماـ

(١) أي: من القاف وأخواتها.

(٢) في الأصل: الشين. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٤) في الأصل: القاف، وهو خطأ؛ لأنـها ليست من مخرجها، وماـثـبـتهـ موـافـقـ لـماـ فـيـ شـرـحـ السـيـرـاـيـ

٥٩٢/٦ (خ)، وـالـتـعـلـيقـةـ ٢١٢/٥.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: «بيـنـهاـ».

(٧) يعني: إذا ابـدـأـتـ مـنـ أـقـصـاهـ، فـالـسـيـنـ مـنـ آـخـرـهـ.

مخرجٌ واحدٌ^(١).

وقوله: «فلذلك قرّبوا من هذا المخرج ما يتصل به إلى القاف»^(٢).

يريد: فلهذا قرّبوا من مخرج القاف ما يتصل به إليها وهو السين؛ لأنّها مما فوق الشّنایا، فهي تتصل به إلى القاف، بخلاف^(٣) الذال؛ لأنّها من أطراف الشّنایا، فلا تتصل به.

ثم قال: «فأمّا التاء والثاء فلا يكون في موضعهما هذا»^(٤).

يريد: لا يكون فيهما القلب؛ لأنّ التاء [إن]^(٥) قلب طاء، فالطاء تنافيها في الإطباق والجهر، وكذلك / إن قلب الثاء ظاء تنافيها أيضًا في هاتين الصفتين، فلذلك قال: [«فليس يكون في موضعهما»^(٦) هذا].

ثم قال: ولا يكون فيهما مع هذا-أي: مع ما ذكرنا [من]^(٧) بعدهما- ما يكون في السين من القلب إذا وقعت قبل الذال^(٨).

(١) هذا الشرح مختلفٌ عمّا جاء في التعليقة ٢١٢/٥، وشرح السيرافي ٥٩٢/٦، والتّنكوت ١٢٧٣. يقول الأعلم مثلاً- وعبارته هي الأنسب مع اتفاق الاثنين معه: «يعني: ضارعوا الرّأي بالشين والجيم، وما غير مقاربين لمخرج السين، وإنما بينه وبين القاف مخرج واحد، يعني بين الشين والجيم- وهو كذا مخرج واحد- وبين القاف مخرج واحد وهو مخرج الكاف». وكلام المؤلّف أقرب للفظ سيبويه، ويؤكّد هذا رواية الكتاب الذي بين أيدينا: « وإنما بينها وبين القاف مخرج واحد».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) في الأصل: إلى القاف ما يتصل به إليها وهو السين بخلاف. وهو تكرار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « وأما . . . فليس يكون ».

(٥) تكمّلة يلائمها الكلام.

(٦) ذهب به خرم، إلا الألف في آخره.

(٧) ذهب به خرم. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢.

يريد: أَنْهُمَا إِذَا وَقَعَا قَبْلَ الدَّالِ^(١) فَلَا يَكُونُ فِيهِمَا الْبَدْلُ، بَلْ ثُدْغُمُ فِي الدَّالِ، كَمَا مَضِيَ، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَمِرْ فِيهِمَا^(٢) الْبَدْلُ لِذَلِكَ، لَمْ يَبْدُلُوهُمَا. وَقُولُهُ: «لَأَنَّ الظَّاءَ لَا تَقْعُدُ هُنَّا»^(٣).

يريد: لَا تَقْعُدُ إِلَّا مَدْعَمَةً، فَلِذَلِكَ لَا يَبْدُلُونَ مِنْهَا، وَلَا مِنَ الطَّاءِ.

(١) «الدَّالِ» تَأْثَرُتْ بِخَرْمٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فَلَا يَكُونُ فِيهَا . . . فَلَمْ يَسْتَمِرْ فِيهَا.

(٣) الْكِتَابُ / ٤٢٨ / ٢.

هذا باب ما كان شادّاً تماً خفّوا على ألسنتهم

لما فرغ^(١) من الإدغام جملةً، وما يقرب من الإدغام، وتشبيهه في أنه تقريب، أخذ يذكر ما شدّ من الإدغام في المقاربين، وما شدّ في المثلين، نحو قوله في «أحسست»: أحسست^(٢).

والفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أنّ الباب الأول مقيسٌ، فكلُّ سين بعدها قافٌ، فإنّه يجوز باطّرداد قلبه صاداً، وكذلك الباب الذي قبله يطرد فيه كلَّ صادٍ ساكنةً بعدها دالٌّ، يطرد قلبه زاياً، وليس كلَّ سين تجتمع مع دالٍ في الكلمة يجوز إدغامها، بل بابه ألاً يجوز؛ لأجل^(٣) اللبس، لكن أدغموا لعلة نذكراها: ذلك أنّهم كرهوا أن يبدلو «سدساً»^(٤) فيشغل التّكلم بهذا، لأنّ السين قرينةٌ من الدال، وفي الكلمة سينان، وليس بينهما حاجزٌ حصين وبين أن يدغموا فيقولوا: سسٌ، فيصيروا لما هو أثقل^(٥).

فإن قلت: لما تعرّض قلب الأول للثاني هلاً قلبو [الثاني للأول]^(٦) فقالوا: سد؟

(١) في الأصل: فرغوا.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. وهذا الحذف منقولٌ عن بنى سليم على سبيل الجواز، وذهب الشلوين أنه مطرد في أمثال هذه الأفعال. انظر شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٧ (رجب)، المساعد ٤٠٦/٤. وذكر الأشموني في شرح الألفية ٤/٣٤٤ أنّ كونه لغة ردّ على ابن عصفور الذي ذهب إلى أنه غير مطرد، وقال الصبان: وعلى سبويه أيضاً. وانظر المسائل البغداديات ١٤٠، المتمعن ٦٦١.

(٣) في الأصل: لاحد.

(٤) في الأصل: سدس.

(٥) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) تكميلة يلائم بما السياق، وقد مرّ مثلها.

قلت: امتنع هذا الأخير؛ لأنَّ السين لا يدغم في الدال على حال، فلما تعرَّرت هذه الأشياء، طلبوه نوعاً من الخفة، وهو أنْ قلبو السين حرفًا يشبهها في الهمس، ويشبه الدال في المخرج، وهو التاء، فقالوا: سدت^(١)، ثمَّ أدغموا، فهذا وجه «سدس».

قوله: «أنَّ السين مضاعفة»^(٢).

فاعل «دعاهم»، وكأنَّه قال: وإنما دعاهم كون السين مضاعفة.
وقوله: «ولم يُيدلوا الصاد؛ لأنَّه ليس بينهما [إلا] الإطباق»^(٣).
كأنَّ قائلاً قال: لم يُيدلوا السين صاداً؟ فقال: ذلك لا يوجب تخفيفاً؛ لأنَّ السين هي الصاد بعينها، ولا فرق بينهما إلا الإطباق، فلو أبدلوا للصاد^(٤) لكان الحرف باقياً على ثقله.

قال: «ومثل مجئهم بالباء قولهم: يسِّجل»^(٥).

يريد: أنَّهم عملوا حيلةً توصلوا بها إلى التخفيف، وهو أنَّهم قلبو للباء^(٦) ليحصل الإدغام، ولو لم يقلبوها لم يحصل الإدغام، كما أنَّهم حين قالوا: يوْجَل، لم يكن ثمَّ ما يقلبون، ولا ما يتعلّون الواو معه، فعملوا حيلةً توصلوا بها لقلب الواو، وهو أنَّهم كسروا الياء، فقالوا: يوْجَل، فلما فعلوا ذلك صارت الواو ياء ليحصل

(١) في الأصل: ست.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢. وقبله: «إنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مماكثر استعماله في كلامهم أنَّ السين مضاعفة».

(٣) الكتاب ٤٢٩، ٤٢٨/٢. وما يبين معقوفين تكميله منه.

(٤) في الأصل: الصاد.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) في الأصل: التاء. والمراد: أنَّهم قلبو السين الثانية من سدس تاء ليدمغو الدال فيها.

التحفيف، وكذلك «أدلوا»، لما لم يمكنهم التكلم به لشقله توصلوا إلى قلب هذه الواو بكسر ماقبليها، فقالوا: أدلٌ.

ثم قال: «ومن ذلك قوله: وَدَّ، أصله (وَتَدُّ)»^(١).

قلت: يريده: ومن الشاذ قوله: وَدَّ؛ لأنَّه قد تقدمَ أنَّ المتقربين إذا كانا في كلمة واحدة، فلا يدغم أحدهما في الآخر؛ لأنَّ اللبس يقع بالإدغام، فيكون على هذا قوله في «وَتَدٌ»: وَدَّ، شاذًا^(٢)، وكأنَّ بني تميم^(٣) أسكنوا التاء كما يفعلون ذلك في «فَخِذٍ»، فلما أسكنوها ثقل عليهم التكلم؛ لأنَّه لا فاصل بين الحرفين / [] . على تصريف الكلمة، نحو «أوتادٍ».

وقوله: «حتى تجسّموا وَطْدًا وَتَدًا»^(٤).

معناه: حتى تجسّموا التكلم به وأسقطوه^(٥) من كلامهم؛ لما يلزم فيه إنْ بُيّن من الثقل، وإنْ أدغم من اللبس، بأن بنوا المصدر على علة^(٦) نحو «التَّدَة»، والطَّدَة».

وقوله: «إذ كانوا يتجمّدون البيان»^(٧).

يعني: يتتكلّفون البيان بمشقة في «وطد».

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «إنما أصله».

(٢) في الأصل: شاذ.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، المتع ٧١٦، شرح الشافية للرّضي ٢٦٦/٣، ٢٦٨.

(٤) ذهب به خرم، وهو مقدار أربع كلمات.

(٥) «وتدا» تأثر خرم.

(٦) «وأسقطوه» تأثر بخرم.

(٧) «علة» ذهب به خرم.

(٨) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: إذا كانوا.

وقوله في «عُتْدَان»: «فَرَارًا مِنْ هَذَا»^(١).

يريد: فراراً من اللبس. وقالوا: عَدَّان، في «عُتْدَان» شذوذًا، كما شذوا في

«وَدٌ».

وقوله: «يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي»^(٢) راجع لقوله: «إِنَّمَا يَفْرُونَ بِهَا أَبْدًا إِلَى مَوْضِعِ تَحْرِكٍ فِيهِ»^(٣)، نحو «يَهْتَدِي».

ثُمَّ قَالَ: «وَمَنِ الشَّاذُ قَوْلُهُمْ: أَحْسَنْتُ، وَمَسْتُ»^(٤).

يريد: أن هذا أيضاً مما شذ في المثلين، وكان قياسه أن يُتم، فيقال: أَحْسَنْتُ، لكن كرهوا التضعيف، ولم يتوصّلوا إلى الإدغام؛ لأن الشّان قد سكن سكوناً لا تصل إلى الحركة، فمحذفوا وشّبّهوه بباب «أَقْمَتُ».

«وَقَالُوا: يَسْطِيعُ، حِيثُ [كَثُرَتْ]»^(٥).

يريد بذلك: كثرة الاستعمال.

وقوله: كراهيّة أن تتحرّك سين «است فعل»^(٦).

لأن بناءها عندهم على ألا تتحرّك.

وقوله: «وَكَانَ هَذَا أَحْرَى»^(٧).

يريد: وكان «يسطّيع» أولى بالحذف من «أَحْسَنْتُ»؛ لأن حذف الراء

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢. وليس فيه: أبداً.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٥) في الأصل: في يسطّيع. انظر الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «فَقَالُوا». وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٧) في الأصل: كان. انظر الكتاب ٤٢٩/٢.

أسهل من حذف الأصلي.

وقوله في «يُسْطِيعُ»: إنَّ السَّيْن زادوها عوضاً من سكون موضع العين^(١). أي: أنَّها لَمَّا ألقِيت حركتها على ما قبلها تعرَّضت عندما تسكن للحذف في «أطَعْتُ، و لم يُطِعْ»، فجعلوا السَّيْن عوضاً من سكونها الذي يؤدّي في بعض الأحوال إلى حذفها.

ثم قال: «وَمِن الشَّاذُ قوْلُهُمْ: تَقَيْتُ يَتَقَيِّ، وَيَتَسْعُ»^(٢).

قلت: كان الأصل في «تقىت» «اوْتَقَيْتُ»، ثم صار «ايَتَقَيْتُ»، فأرادوا أن يقلبوا هذه الياء -لكونها تتغَيَّر على حسب تغيير ما قبلها- حرفاً يثبتُ في جميع الأحوال، فصار «اتقى»، ومن هذا حصل التغيير، فحذفوا التاء الأولى المبدلة من الواو التي هي أصل، فسقطت همزة الوصل، وصار «تقى»، كما ترى. ولا يجوز أن تقول: إنَّ المخدوفة تاء «افتعلَ»؛ لأنَّها حرف معنٍ لم يستقرَّ فيها تغيير، وقد استقرَّ تغيير هذه الأخرى بالقلب، وأيضاً فإنَّه لو كان المخدوف تاء «افتعلَ» لكان «اتقى»؛ لأنَّك حذفت المتحرّكة، فثبتت أنَّ المخدوفة هي الأصلية^(٣). فمن قال: يَتَقَيِّ، فأمره بِيَتَقَيِّ، أدخل حرف المضارعة على التاء المتحرّكة، ومن قال: يَتَقَيِّ باِسْكَان^(٤)؛ فلأنَّه لَمَّا صار بالحذف على مثال «فَعَلَ»، جاء مضارعه كمضارع «فَعَلَ»، فقالوا: يَتَقَيِّ، كما يقولون: يَضْرُب، هكذا وجَّه الأخفش^(٥).

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «وَهُوَ يَتَقَيِّ». والذى في الأصل يتفق مع ما في التعليقة للفارسي ٢١٧/٥.

(٣) انظر شرح السيرافي ٦/٥٩٨-٦٠٠، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

(٤) انظر الممنع ٢٢٣.

(٥) في الأصل: كما ضارع.

(٦) لم أقف على نسبة هذا التوجيه له. وانظر شرح السيرافي ٦/٦٠٠ (خ)، التعليقة ٣١٨/٥.

ولك أن تقول: المذوفة في المضارع هي تاء «افتعل»، فبقيت الأخرى ساكنة. والقول الأول أولى؛ لأنّ بحثيء المضارع على خلاف الماضي ليس بشيء. وأمّا^(١) «يتسع» فلم يسمع فيه الحذف إلّا في المضارع، قالوا: يتسع، فحدفوا التاء^(٢) الساكنة المبدلية من الواو الأصلية، ولم يقولوا في مثل هذا بالإسكان. وقوله: «لما كانتا ممّا كثر في كلامهم»^(٣) أمرٌ ليس بالبين؛ لأنّه لا يصحّ أن يقال: كثر استعمال كذا، حتّى يكون له علة مفهومه توجب كثرة استعماله، أو أن يقول مثلاً: كثر استعمال الألف واللام، فلهذا أدمغت في ثلاثة عشر حرفاً؛ لأنّ كلّ نكرة أريد تعريفها فلابدّ من الألف واللام، فهذه علة مفهومه في الكثرة، وأمّا إن يقول أحدٌ: إنّ «اتقى» كثر استعماله، فلا، اللهم إلّا أن يقول: [إنّ هذا الفعل زنة]^(٤) هو أكثر استعمالاً، فربما يسلم ما ادعى. قوله: «وكانتا تاعين»^(٥).

[١٤٨] قلت: / [١٤٩]

[٦] [٧]. لم يحذفوا في «اتسع» إلّا في حال المضارعة.

شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٣.

(١) في الأصل: وانا.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٩. وفي الأصل: كانت. والمثبت من الكتاب؛ لأنّ العبارة التالية المنقوولة عن سيبويه معطوفة على هذا النص. والمقصود اتقى واتسع.

(٤) يقرأ النص في الأصل: ان في هذا الف ظاهرا زنة. وبما اثبته يستقيم الكلام إن شاء الله. والمراد: أنّ

اتقى أكثر استعمالاً من تقى.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٦) مقدار سطر وكلمة ذهب به تناكل في أعلى الصفحة. وهذه الورقة هي الأخيرة، وقد تأثرت كثيراً بتناكل وتمزق وخرום، ومسح لبعض كلماتها، بل وأسطرها.

وقوله: «وَكَانُوا عَلَى هَذَا [أَجْرًا]»^(١).

أي: على حذف فاء «تقىت» أحراً من حذف عين «مَسْت»^(٢).

ثم قال: «لأنه موضع حذف وبدل»^(٣).

أي: في موضع يحذف فيه [الحرف ويبدل منه؛ لأنّ هذه]^(٤) التاء المخوذة بدل من واو أصلية، فتلغ الواو حذفت، وأبدل منها، فلما استقرّ فيها التّغيير أنسوا^(٥) بذلك، فاجترؤوا عليها هنا، فحذفوها. واستدلّ سيبويه-رحمه الله- على أنّ المخوذة هي الأصلية، بأن قال: «الاترى أنّ التي هي مكان الفاء تبقى متّحرّكة»^(٦). ومعناه: أنّ التي عقبت الفاء وصارت موضعها، إنّما هي المتحرّكة، ولو كانت المخوذة تاء «افتّعل» لم تكن الفاء إلّا ساكنة، وقد قلنا هذا.

ثم قال: وقال بعض العرب: استَحَدَ فلانْ أرضًا^(٧).

قلت: هذا من شذوذ المثلين، ويكون أصله «ائْتَخَذَ»^(٨) ويمكن أن يكون

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) ما ين معقوفين لم يظهر منه بسبب التّاكّل سوى المهمزة والجيم من «أحراً»، والسين والتاء من «مست». قال أبو علي في التعليقة ٥/٢١٨ شارحاً قول سيبويه: «أي: على حذف الفاء من تقىت ويَقِي، أحراً منهم على حذف العين من مست؛ لأنّ هذه الفاء تعطلّ كثيراً، وهذه العين لاتعملّ اعتلاله».

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) ذهب التّاكّل بكثير من حروفه.

(٥) «أنسوا» ذهب تمزّق بنصفها الأول.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢ وليس فيه: هي مكان الفاء.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «وقال بعضهم».

(٨) يريد: أبدلوا السين مكان التاء في ائْتَخَذَ، وهو من هذا على تخد. انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة

الإعراب ١٩٦، المتمع ٢٢٢، ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٤.

أصله «استُخِذ»، من «تَخِذ»^(١)، وثبت ما كان يلتبس القياس فيه أن يكون هكذا. قلت: [أمّا]^(٢) أنْ تقول: إنْ «استُخِذ» أصله «اتُّخِذ»، ثم «ايُّخِذ»^(٣)، ثم قلبوا الياء كما قلبوا [الواو]^(٤) في «اتُّقى»، فلمّا ثقل عليهم اجتماع تاءين [أبَدَلُوا]^(٥) الأولى سيناً كما أبدلوا السين في «سدس» تاء؛ هذا شذوذ. قوله: أبدلوا السين مكانها، يعني: مكان التاء في «اتُّخِذ»، قوله: كما أبدلوا التاء مكانها، يعني: مكان السين في «ستّ».

ثم قال: «ومثل ذلك قول بعض العرب: الطبع، في (اضطجع)^(٦). قلت هذا من شذوذ المتقاربين؛ لأنّه ليس القياس في المتقاربين إلا الإدغام، بقلب الأول للثاني، فإن تعذر فالعكس، وأمّا أنْ تبدل الآخر حرفاً آخر، فلا، وكأنّ هؤلاء كرهوا المطبقين، فقربوا ذلك بأن أبدلوا من الضاد ما يشبهها في المخرج والانحراف.

وقوله: «وكذلك السين»^(٧).

(١) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٧، المتن ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٤.

(٢) تكمة يلتم بـما الكلام مع ما قبله وما بعده؛ لأنّ المؤلف يريد أن يتبه على شذوذ التحريف الآتي.

(٣) هذا يعني: أنّ أصله من أخذ، لامن تأخذ كما في التحريريين السابقين. وهو مذهب الزجاج كما في الحصائص ٢٨٧/٢، وقد ردّه ابن جنّي، وذهب إلى أنّ أصله تأخذ كما سبق. ووافق الجوهريّ الزجاج فقال: «والاتّخاذ: افتعال أيضاً من الأخذ، إلا أنه أدفع بعد تلبيس المهرة وإبدال التاء، ثمّ لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أنّ التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل، قالوا: تأخذ يتجذّد». الصحاح (أخذ). وانظر

شرح الأشموني ٤/٣٣٠.

(٤) تكمة يلتم بمثلها الكلام.

(٥) تكمة يلتم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: قول العرب اطبع. والمثبت من الكتاب.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢.

يعني: حين أبدلوا من التاء في «اتّخذ»؛ لقربها منها.

وقوله: وإنما فعلوا هذا كراهيّة التّضعيّف^(١)، راجع لـ«اتّخذ»^(٢).

قوله: «وفيها قول آخر»^(٣).

يعني: في «استَّخَذَ»، وقد قلناه.

ثم قال: «وقال بعضهم في (يسْطِيع): يَسْتَقِيْعُ»^(٤).

قلت: وهذا أيضًا فيه قولان^(٥): إما أن يكون أصله^(٦) «يَسْتَقِيْعُ»، فحذفوا الطّاء، ثم كسروا ما قبل الياء^(٧) لتصحّ، وفعلوه تحفيقاً، وهذا أيضاً شذوذ في المقاربين.

ولك أن تقول: أبدلوا الطّاء تاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون بعد المهموس مجهوراً مطبيقاً، وأبدلوا من ذلك المطبق حرفاً مهموساً ليكون بمثابة ما قبله^(٨)، كما فعلوا ذلك في «ازْدان»، حين كرهوا التاء بعد المجهور فأبدلوا منها حرفاً مجهوراً؛ ليكون وفقاً ماقبله.

ثم قال: ومن الشّاذ قوله في «بني العنّير»: بَلَعَنَر^(٩).

قلت: وهذا أيضاً من شذوذ المقاربين، وكأنّهم كرهوا النون واللام، ولم

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: «في يستطيع». وكلّهما جائز بالنظر إلى تخرّيج سيبويه بعد ذلك، وكلام المؤلف الآتي أيضاً، فإنّ التخرّيج الأوّل على يستطيع، والتخرّيج الثاني على يستطيع.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢، شرح الشافية للرضي ٢٩٣/٣.

(٦) في الأصل: قوله.

(٧) في الأصل: التاء.

(٨) وإليه ذهب ابن حنّي سر صناعة الإعراب ٢٠٢.

(٩) الكتاب ٤٣٠/٢.

يصلوا إلى الإدغام؛ لسكن مابعد، فحذفوا فهذا شذوذ، وسببه كثرة الاستعمال.

وقوله: «تظهر فيها لام المعرفة»^(١).

استظهر بهذا على مثال «**بِنِ النَّحَّارِ**»؛ لأنَّ مثل هذا تدخل فيه اللام^(٣) في الحرف الذي^(٤) بعدها، فيتبادر إلى ذهننا نحو «**بِنِ الضَّارِبِ، وَبِنِ السَّائِلِ**» فلا يجوز في شيء من هذا حذفه؛ لأنَّه لم يلتقي متقاربان. وإذا ظهرت اللام قاربت النُّون، وفرروا من ذلك شذوذًا^(٥)، فلا ينبغي أن يُسأل: لِمَ لَمْ يقُولُوا / فتدخل فيه الحركة قلت هذا من شذوذ لتنوين الحرفين مثليين. وهذه الشذوذ [من]^(٦) العلل. والله الموفق. والحمد لله رب العالمين^(٧).

(١) الكتاب / ٤٣٠ .

(٢) في الأصل: الالف. ويمكن أن يكون هناك سقط تقديره: واللام. لكن كلام سيبويه وكلام المؤلف الآتي مقتصر على اللام، فلهذا رجحت كونه محففا.

(٣) في الأصل: التي.

(٥) غير ظاهرة في الأصل.

(٦) موضع النقاط تأثر بتميز في الورقة ومسح للكلام من أثر تقادم الزمن. وبعده يأتي كلام الناسخ ويقرأ منه بصعوبة: كمل والصلوة التامة على محمد نبيه على يد عبيد الله ابن إبراهيم . . غفر الله ذنبه [ستر] عيوبه. وكان الفراغ منه في أول شهر صفر سنة ثلاثة وعشرين وسبعمائة.

فهرس الكتاب الفنية

١ - فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠	٧ ، ٦	* عليهم الفاتحة	
١٦٥			
٦٦٨	٧٠	* إن البقر تشبه علينا	البقرة
٩٤٩	٧٢	أرّينت	
٧٨٣	١٦٨	* خطوات	
	٢٠٨		
٢٤٨	١٧٨	ثم أتموا الصيام إلى الليل	
٢٢ ، ٢١	٢٢٢	يسألونك عن المحيض قل هو أذى	
٨٢٤	٢٣٥	ولكن لا تواعدوهن سراً	
٨٧٠	٢٧١	فنعمًا هي	
٨٢٥	٢٨٢	وليملى لاذى عليه الحقُّ	
٩٥ ، ٩٣	١	آل عمران ألم الله	
١٥٥	٧	منه آيات محكمات	
٥٥	٣١	* قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله	
٢٨١	٣٧	آنى لك هذا قالت هو من عند الله	
١٨٦	٤٣	النساء أوجاء أحد منكم من الغائط	
٩٢٩	١٢٨	* فلا جناح عليهما أن يصلحا	
١٨٦	٦	المائدة أوجاء أحد منكم من الغائط	
٦٦٧	١٠	عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم	

* قراءة.

٨٩٤	٢٨	لعن بسطت
٢١	٤٨	إِلَى اللَّهِ مُرْجَعُكُمْ جَمِيعًا
	١٠٥	
٢٤٠	١١٩	قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ
٣٠٩	١٦١	* دِينًا قِيمًا
٨٨٤	٣٨	الأعراف حَتَّى إِذَا ادْعَارُ كَوَا
٥٢٤	٧٧	* يَاصَاحِلُ أَئْتَنَا
٢٧٤ ، ٢٧٠	١٧٢	أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلِّي
٨٨١	٩	* مَرْدَفِينَ
٧٢٣	٤٢	* وَيَحِيِّي من حَيٍّ
٤٨٩	٣٠	التوبة يَضَاهُونَ قَوْلَ الظِّنْ كَفَرُوا *
٨٨١	٩٠	* الْمَعْذُورُونَ
٢١٠	١٠٨	مِنْ أَوْلَى يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ
٩٤٩	٢٤	يُونُسُ ادْعَارُ أَئْمَمْ
٩٣ ، ٩٢	١٠١	قُلْ انْظُرُوا
١٧٥	٤٢	* هُودٌ وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَهُ
٩٣	٣١	* يُوسُفُ وَقَالَتْ أَخْرَجَ
١٠٥	٣٥	لِي سِجْنَنَهُ
١٤٢	٧	* الرَّعدُ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِ
١١١	٩	* الْكَبِيرُ الْمُتَعَالُ
٨٩٠ ، ٨٨٧	١١	مِنْ وَالَّا
٩٠٧		
٣٠٩	٥٨	* طه مَكَانًا سُوِّيَ
٦٨٤	٧٧	* لَا تَخْفَ درَكًا وَلَا تَخْشِي

٢٠١	١٣٢	وأمر أهلك بالصلة واصطبر عليها	
٢٣٠	١٨	يسجد له من في السموات	الحج
٨٢٥	٥	فهي تُملئ عليه	الفرقان
٢٧٦	٢٠ ، ١٩	و فعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين	الشعراء
		* قال فعلتها إذا وأنا من الصالين	
١٣٢	٢٥	يخرج الخبراء	النمل
١٦٥ ، ١٣٢	٣٤	* فأرسله معى رديعاً يصدقني	القصص
١٨٥	٦	وأزواجه أمهاهم	الأحزاب
٧١٨	٢٦	من أهل الكتاب من صياصيهم	
٨٩١	٩	* يخسف بهم	سبأ
٩٣	٤٢ ، ٤١	* وعذاب اركض	ص
٢٣٤	٧٥	لما خلقت بيدي	
٢٨١	٦٣ ، ٦٢	أنّى يؤفكون * كذلك يؤفك	غافر
٢٣٩	٧١	فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	
		أولم يروا أنَّ الله الذي خلق السموات	الأحقاف
٢٢٠	٣٣	والأرض ولم يعي بخلقهن بقدر	
٢٥٤	٤	ضرب الرقاب	محمد
٦٩٠ ، ٦٤٦	٥٠	* عاداً الأولى	النجم
٧٤٩	٧٣	ومتعاماً للمقوين	الواقعة
٨٧٤	٩	فلا تتناجوا	الجادلة
٣٤	٦	بأيكم المفتون	القلم
١٦٠	٢٥ ، ١٩	كتابيه	الحافة
١٦٠	٢٦ ، ٢٠	حسابيه	
٢٦٨	١١	ومنا دون ذلك	الجن

٤٠٠ ، ٧٦٣	٢	المزمول قم الليل
٨٠٠		
٢٢ ، ٢١	١١	النبا وجعلنا النهار معاشا
٤٢٤	٤١	النازعات فإن الجنة هي المأوى
٢٥٦	١	الانفطار إذا السماء انفطرت
٢٥٧ ، ٢٥٦	١	الانشقاق إذا السماء انشقت
٢٥٤	١٧	الطارق أمهلهم رويدا
١١١	٨	الفجر والليل إذا يسر *
٢٨١	١٧	كلا بل لا تكرمون اليتيم
٢٥٦	١	الشمس كورت إذا الشمس كورت
والسماء وما بنوها (٥) والأرض وما طحها		
٢٣٤ ، ٢٣٢	٧-٥	(٦) ونفس وما سواها
١٤٣	١	البينة لم يكن الذين كفروا
أهلًاكم التكاثر (١) حتى زرتم المقابر (٢)		
٢٨٠	٤-١	التكاثر كلا سوف تعلمون (٣) ثم كلا سوف
تعلمون		
٢٨١	٤ ، ٣	الهمزة يحسب أن ماله أخلده (٣) كلا
٢٢٨	٣	قرיש أطعهم من جوع
٢٣٣ ، ٢٣٢	٣ ، ٢	الكافرون لا عبد ماتعبدون (٢) ولأنتم عابدون
ما عبد		

٢- فهرس الحديث والأثر

الصفحة

الحديث / الأثر

«احشو شنو وتمعدوا» يروى عن الرسول ﷺ، وعن عمر

٤٤٤

وإلى عمر نسبة المؤلف.

«أعددت لعبادِي الصالحين مالاعين رأَت ولاذن سمعت بله ما

٢٥٣

«أطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»

٤٥٧

«إِنَّ مَا يَنْبَتُ الرَّبِيعُ مَا يُقْتَلُ حَبْطًا أَوْ يَلْمُ

١٧٠

«لَيْسَ مِنْ أَمْرِ امْصِيَامِ فِي امْسِفَرْ»

٣ - فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٤٧٨	أروغ من ثعلب
٥٦٠	استنوق الجمل
٥٦٠	استيست الشاة
٤٧٨	حَلَّتْ حَالَةً عَنْ كُوَعْهَا

٤ - فهرس أقوال العربية والنماذج النحوية

الصفحة	القول / النموذج
١١	ابهار القمر
١٢٣	أيضاً
٨٦١	أجدت طبك
٨٦١	أجدك قطبك
٣٦٣	احقوقف الظبي
٣٧٧	احونصل الطائر
١٥٩	أخذت أخذة
٢١٧	آخرى الله الكاذب مئي ومنك
٩٧	اخشى الرجل
٧٥	أراد أن يضبطها
٧٥	أراد أن يضبطها
٧٥	أراد أن يعلما
٣٤٧	أرض زتهة
٣٠	أرض متعلبة
٣٠	أرض متعللة
٣١	أرض محواة
٣٠	أرض محياة
٤٥٢	أرض مفعاة
٢٨٧	ازلغب الفرخ
٤٤٢	استأمع الرجل

٩٧٢	استخذ فلان أرضا
٨١١	اسدُدْ بابك
٢٨٣	أسلمي وتأه
٢٤٧	اشترىت الفدان إلى الطريق
٨	اشتوى القوم
٢٢٦	أضربت عنه
٢٢٦	أطعنته عن جوع
٣٧٧	اعثوّنچ البعير
٢٢٦	أعرضت عنه
٣٦٣	اغدوّن الشعر
٧٣٢	أغييت الغاية
١١	اقطّار النبت
١٧	أقمته إقاما
٢٢١	أكلت الرغيف
٢٤٧	أكلت السمكة حتى رأسها
٣٧٩	اكوأّل الرجل
٢٧٩	ألا إنه ذاهبٌ ألا بلـى
٨٨٢	آلـرجل فعلـى كذا
٩٧	إليكمـ اليوم
٢٨٣	أمان وتسهيلـ
٦١٠	امرأةـ رّيـا
٣٣٢	امرأةـ ضناـكة
٣٧٨	امرأةـ ضـهـيـأـة

٣٢٩	امرأة قمدانة
٣٢٣	امرأة كيصى
٣٣٠	أمرهم فوضوضى
١٠٤	انطلقتُه
٢٤٩	إما أنا إليك
٣٧٩	إنّ المرأة لترهيه غزلها
٣٧٧	اهبّيَخ الرجل
٤٥٦	أوسيت الشعر
٨٨٣	إِي هَالَّهُ ذَا
٢١٩	بحسبك
٢٥٢	بله زيدٌ
٢٥٤ ، ٢٥٢	بله زيداً
١١	بهر القمر السماء
٢٦٠	بينما أنا كذلك إذ جاء عمرو
٤٤٢	تأمّع الرجل
١٣	تحمّلت تحملاً
٤٤٥	تمعدد الرجل
٣٦٨	ثفيت القدر
٥٧٢	ثوبٌ مصوون
٢٢٢	جئت من البصرة إلى الكوفة
٢٣٥	جاء معه
٢٣٥	جاءاً معاً
٦٠١	جحرُ ضبٌ خَرَبٌ

٢٦٠	جربت زيدا فإذا هو أحمق
٢٢٦	جلس عن يمينه
٢٤٤ ، ٢٣٩	جلست عن يمينه
٢٣٨	جلست من عن يمينه
٣٢٣	جمل علادي
٤٥٧	حطط الرجل
٤٥٧	حطط الشاة حططا
٣٩٩	حجر قهقر
٣٤٢	حجر يهير
٥٧٢ ، ٥٧١	حلي نصوغ
٣٣٠	حمار كنادر
٣٤٣	حمامة ذات صورير في صوتها
٢٥٩	خرجت فإذا زيد
٤٨١	خفق فلان فلانا بالسيف
١٩٨	دار زيد
٢٣٥	ذهب من معه
١٢٤	رأيت البكر
٦٥٨	رأيت جوءا
٢٦٨	رأيت رجلا دونك
١١٥	رأيت زيد
٧٠٦	رأيت سلا
٧٠	رأيت عددا
٦٨٢	رأيت عصا

٦٨	رأيت عمادا
٦٨٢	رأيت قاضٍ
٧٢٢	رأيت مُحييَا
٧٠	رأيت يداً ويدها
٥٥١	رجالٌ صيدٌ
٥٩٥	رجلٌ أسلُولٌ
٥٥١	رجلٌ أصيـد
٣٣٩	رجلٌ أفرج
٣٥٩	رجلٌ تَبَعَ نساء
٣٣٤	رجلٌ تكلاـمة
٣٢٤	رجلٌ تلقـامة
٣٣٤	رجلٌ تلقـاعة
٥٩٧	رجلٌ جـوـاد
٣٢٤	رجلٌ دـنـابة
٣٥٨	رجلٌ دـنـبة
٣٥٧	رجلٌ زـمـل
٣٤٧	رجل زـوـنك
٣٣٢	رجل ضـنـاك
٣٤٤	رجل عـفـرـية نـفـرـية
٥٩٧	رجل قـؤـول
٣٤٣	رجل قـسـيـب
٤٠٧ ، ٣٦١	رجل كـذـبـذـب
٣٢٥	رجل كـلـمـانـي

٣٢٣	رجلُ كيصى
٥٩٥	رجلُ لومَة
٣٢٦	رجلُ مرقدّى
٥٧٢	رجل معوود
٣٤٣	رجل مقتوين
٣٤٧ ، ٣٣٠	رجل نفرجاء
٢٢٧	رميت على القوس
٢٣٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦	رميت عن القوس
٣٧٩	رهيأ رأيه
١٩٩	زيدُ صاحبُ الدارِ
٢٢٦	زيدُ في الدار
٢٢٦	زيدُ في الغلّ
٢٨٣	سألتمونيها
٢٣٤	سبحان ما سبح الرعد بحمده
٢٣٢	سبحان ما سحرَ كنَّ لنا
١٢٩	ستشحثك خصفه
٣٧٩	سحابة ترهيأ
٥٧٢	سرت سُورا
٢١٢	سرت من مكة
٨٦٠	سكت فتحه شخص
٣٤٧ ، ٣٤٦	سمعنة نظرنة
٣٧٧	سنبل الزرع
٣٣١	شابٌ مسحلان

٢٤٩	صمت النهار كله حتى الليل
١	ضارب زيدا فتضاربا
١٥٩	ضربت ضربة
١٠٥	ضربت ضربة
٨٨٧	ضم شفر
١٣٤	طاح مرقمه، وأنت إن لم تلقمه
٢٤٣	عاتبتك على فعلك
٣٩٨	عجوز خنضرف
١٧	عزّيت تعزية
٥٧٢	عنبر مدرووف
٧٠٣	عوى الكلب عوّة
٧٠٣	عوى الكلب عوية
٥٧٢	غرت غُورا
٧٣٢	غَيَّبَتِ الغَايَةِ
١	فاوضنا الحديث وتفاوضناه
٥٧٢	فرس مقوود
٤٠	فلان أفلس من طست
٦٠٣	فلان في صيابة قومه
٢٥٠	قال رجل سواك
٢٥٠	قال رجل غيرك
٢٥١	قام رجل مثلك
٢٠٥	قام زيد بل خرج عمرو
٢٠٥	قام زيد بل عمرو

٣٤٣	قدْرٌ وِئَةٌ
٢٤٨	قرأت القرآن من أوله إلى آخره
٢٥٩	قصدت قصده إذا انتفح على فلان
٢٣٥	قطك در همان
٥٧٢	قولٌ مقوول
٥٩٧	قومٌ جودٌ
٤٤٢	القوم عَدَى
٥٩٧	قوم قول
كانت بيننا حرب تفأً فيها العيون، ومرة بخنق،	
٣٨٨	ومرة نرشق
٢١٣	كتبت من فلان إلى فلان
٣٧٠	كساء مرنباني
٢١٨	كفى بالله
١١١	كيف الإخوة والأخواه
١١١	كيف البنون والبناء
٣٠٩	لا أحسن اللعب إلا جلخ جلب
٢٤٦	لاأفعله ما غرب نجم
٢٣٥	لاإكلمه قطُّ
٣٤٦	لحيةٌ كنثاءٌ
٢٦٦	لعل العدو يأتي
٢٦٦	لعل الله يرحمنا
٣٨٣	لقيت منه الفتكرين
٧٥٣، ٧٦٠، ٧٦٤	لم أبل

٧٦٥

٧٦١ ، ٧٦٠ ، ٧٥٨	لم أبله
٧٥٣	لم أك
٧٨٩	لم يأ
٧٦٢	لم يأْلِ عن ذلك
٨١٦	لم يُحسّ
٧٥٤	لم يخشَ
٧٥٣	لم يخفْ
٨٦٢	لم ير عونا
٨١٦	لم يردد
٧٥٤	لم يرمِ
٩٠٨ ، ٨٦٢	لم يرو عنا
٧٨٩	لم يبع
٧٥٤	لم يغزُ
٨١٦	لم يقلْ
٣٥٦ ، ٧٥٤ ، ٧٥٣	لم يكُ
٧٥٧	
٧٥٧ ، ٧٥٦ ، ٧٥٤	لم يكن الرجلُ منطلقاً
٢٠٣	لما أَنْ فعل
٧٦٢	لن أبالي
٧٢٢	لن يُحيي
٦٨٢	لن يرمي
١٩٩	اللهُ ربُّ الخلقِ

٢٠٩ ، ٢٠٨	لو قام زيد قام عمرو
٢٧٨	لولا زيد لا كرمتك
٢٧٨	لولا زيد لم أكرمه
٢١٥	لي ملؤه من عسل
٣٤٤	ليث عفريين
٦٦٥	ليل أليل
٦٦٥	ليلة ليلاء
٢٤١	مُ اللهِ لأفعلنَّ
٤٢	ما أغضبني له
٣٨ ، ٣٧	ما أبلده
٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣	ما أتاني من رجل
٤٣	ما أجن زيدا
٣٨	ما أجنه
٣٨ ، ٣٧	ما أحمقه
٤٣	ما أسرره لي
٤٠	ما أسرفه
٤٣	ما أسرني به
٤٠	ما أنسنه
٣٨	ماأشجعه
٤٣	ماأشغله
٤٠	ما أضيعه للأمر
٤٠	ما أعدمه
٤٠	ما أعطاهم للدرارهم

٣٧	ما أعلمه
٤٠	ما أفرط جهله
٣٩	ما أكثر قائلته
٣٧	ما ألدّه
٤٠	ما أمتעה
٣٧	ما أمرسه
٤٢	ما أمقتني له
٤٢	ما أمقته إلى
٢٠١	ما إنْ تفعل
٤٠	ما أوحش الدار
٤٠	ما أولاهم للمعروف
٤٠	ما أيسر زيداً
٢١٤	ما رأيت من أحد
٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤	ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى الأحد
٢٣٨ ، ٢٢٥-٢٢٣	
٢٢٥ ، ٢٢٤	ما رأيته مذ يومين
٢٢٠	ما رأيته من ذلك الموضع
٢٠٥	ما قام زيد بل عمرو
٢٦٣	ما قام زيد لك عمرو قائم
٢١٧	مازيد بقائم
٢٦	مؤقي العين
٢٣٥	مالك في مجلسي إلا القبط
٢٦	مأوى الإبل

٩٧	مذ اليوم
٧٩	مررت بغير
٤٠٠	مررت بيكر
٦٥٨	مررت بجوعه
٢٥١	مررت برجل مثلك
١٩٨	مررت بزید
٦٨٢	مررت بعاصاً
٧٥	مررت بما ينقل
٨٠	مررت بمال قاسم
٣٩٤	مررت تهدكر
٢١٢	مررت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد
٩٧	مصطفي الله
٥ ، ٤	معدده فتمعدد
٨٥٠	مل فنير
٣٧٠	من أنت زيد
٢١٠	من بعدهم
٢٣٨	من عن يمينك
٢١٠	من قبلهم
٥٠٥	مُنْتُ مَوْنَا
٤٥٦	موسى خدمة
٣٩٤	ناقة بها خر عال
١	نالي ونلته
٤	ناولت فتناول

١٨	تُبَعِّثُ تنبئاً
٢٤٤	فُضٌّ من عليه
٨٧٤	هجمت اللبن
٥٩٥	هذا أسوأُ من هذا
٢٦٨	هذا الشيء دونٌ
٤٠	هذا المكان أقفر من غيره
٦٥٨	هذا جوء
٢٤٣	هذا على رأس الجبل
٣١٦	هذه أرمداء كثيرة
٦٨٢	هذه عصاً
٧٥٣	هل قام زيد
٣٣٠	هم في معكوكاء
٤٣	هو أعذر مني
٤٣	هو أعرف منه
٤٣	هو أعني من غيره
٢١٦	هو أفضل من زيد
٣١٧	هو إكْبَرَةُ قومِه
٢٥١	هو أكحلُّ مثلك وأزرق كذلك
٤٠	هو أكرم لي من زيد
٤٣	هو أنكر منه
٣٣٠	هو عالمٌ بـدَخَلَائِكَ
٧٨٩	هو يأي
٧٨٩	هو يعي

٣٣٢	هو يمشي الترکضاء
٨٨٣	يأللّه اغفر لي
٨٣٧	يامنصُ
٦٩	يريد أن يضرها
٦٩	يريد أن يكيلها
٨٤٥	يوم أَيُوم
٢٨٣	اليوم تنساه

٥- فهرس القوافي

كلمة القافية الهمزة	البحر	الصفحة
لبراءُ	خفيف	٦٧٣
برآءُ=لبراء	خفيف	
ضوضاءُ	خفيف	٧١٧
بكائي	كامل	١٨٩
آيائِه	رجز	٣١٦
أرمدائِه	رجز	٣١٧ ، ٣١٦
الباء		
فاذهبٌ	كامل	١١٣
أصابا	وافر	١٦١
جدبًا	رجز	١٢٠
سبسبياً	رجز	=
أثقبا	رجز	٥٧٣
وتخلبٌ	طويل	١٨٥
أنكبٌ	طويل	٢٥٦
مشيبٌ	طويل	٥٦٣
يصوبٌ	طويل	٦٦١
مطلوبٌ	بسيط	٨٥
العرب	بسيط	١٧٧
سرحوبٌ	بسيط	٨٧٢
الحجابُ=الحكم	كامل	

٣٦١	كامل	كذبٌ
١٦٨	طويل	الكلبِ
٢٥٦	طويل	فنضاربِ
٣٧٠ - ٣٦٨	طويل	مؤرنبِ
٦٩٣	طويل	قواربِ
٨٧٦ ، ٨٧١ ، ٧٥١	طويل	بلبيب
١٧٤	بسيط	الأراكيب
٧٥٦ ، ٦٦٣	بسيط	الكذبِ
٣١٣	وافر	الإهابِ
٣٣٤	كامل	حسبي
٣٣٣	رجز	العقاربِ
٦٩٥	رجز	كعبِ
=	رجز	ركبِ
٦٩٥ ، ٦٩٤	رجز	الوطبِ
٣٥٩	رجز	العنيبِ
٨٤٥٦٣١ ، ٥١٧	رجز	أليبةٌ
١٩٠	خفيف	السحابِ
		التاء
١١٠	رجز	الحجفتُ
=	رجز	مسلمتُ
١٦٢	رجز	أرئها
٧٥٢ ، ٧٥١	بسيط	الصوتُ
٤٤٣	رجز	سختيتُ
٤٤٣	رجز	كبيرتُ

١٦٣	طويل	وغارتِ الجيم
١٤٠	رجز	ححتاجْ
=	رجز	بجْ
=	رجز	وفرتاجْ
١٤٠	رجز	وأمسجا
١٩٣	رجز	شعجا
=	رجز	أنهجنْ
	رجز	أنهجا = أنهجنْ
٣١٢	رجز	أمهاجا
٧٦٥	رجز	أعوها
٤١٤	رجز	علجّ
١٣٩	رجز	البرنج
٣٨٩	رجز	الخزرج
=	رجز	كالمزرّج
		الحاء
١٥١، ١١١	وافر	السرحيا
٤٧٨	رمل	بالبارحة
١٨٨	طويل	أملح
٣٩٢	طويل	رائح
١٤٤	كامل	التبريج
		الدال
١٨٩	طويل	تقيدا
٤٥٠	طويل	نهددا

٦٨٣	طويل	المولدا
٧٥٢	طويل	فردا
=	طويل	كيدا
٣٠٨	بسيط	الجلدا
٣٤٥	كامل	السيدا
٥	رجز	تعددا
٣٩٩	رجز	واليعضيدا
=	رجز	المجودا
=	رجز	مسعودا
٤٤٥	رجز	تعددا
٣١٤	بسيط	أودُ
٧٧٩ ، ٦٤٥ ، ٦٠٨ ، ٤٢٥	وافر	الوقودُ
٨٠٩ ، ٥٥١ ، ١١٦	طويل	بردادِ
١٩٢	طويل	فقدِ
٣٧٥	طويل	صلدِ
=	طويل	جلدِ=صلدِ
٦٨٨	طويل	ويهتدِي
٧١٩	طويل	المددِ
٢٠١	بسيط	الجلدِ
٢٠٧	بسيط	بفرصادِ
٣٠٣	بسيط	أحدِ
٣٦٧	بسيط	بالرفدِ
٦٨٢	بسيط	بالثأدِ
٧٥٢	بسيط	كالوردِ

١٠٤	وافر	وغادي
١٢٢	وافر	الحديد
٦٨٤ ، ٥٤٥ ، ٢٢٠	وافر	بني زياد
٢٥٠	وافر	يزيد
	وافر	زياد = يزيد
١١١	كامل	وداد
٧٥٥ ، ١٥١	كامل	الإند
	هزج	هند = عمرو
		الراء
٧٣١	كامل	صاغر
١١٢	كامل	لايفر
١٥٣	رجز	النقر
٥٦٤	رجز	المسور
=	رجز	الحوز
٧٥٦ ، ٧٥٤ ، ١٤٤	رمل	بالسر
١٤٤	رمل	المطر
٣٩٣	رمل	هيدكر
٤٠٠	رمل	الصنير
١٧٨	سريع	البعير
١٢٦	متقارب	بكر
١٨٨	متقارب	الغدر
=	متقارب	أثر
٦٦٣	متقارب	الخنزير
٣٣٦	طويل	بنقيصرا

٧٢٣	طويل	أعصرًا
٥٥٢	وافر	تعاراً
٤٠٧	رجز	محجرةٌ
٩٠	طويل	طائِرُ
٢١٢	طويل	عصْرُ
٣٠٨	طويل	التمرُ
٥٧٣	طويل	وأنورُ
٦٩٥	طويل	شاعِرُ
=	طويل	المَازِرُ
=	طويل	عاصرُ
٧٥٥	طويل	عصْرُ
٧٧٥	طويل	المناظِرُ
=	طويل	صابرُ
٥٩	طويل	يضيرُها
٢٦١	بسيط	ميسيرُ
٤٢٨	بسيط	فانظورُ
٤٣١	بسيط	مستطرُ
٥٢٠	بسيط	وإدبارُ
١٩٠	رمل	حمارُ
١٩٢	طويل	يدري
=	طويل	صدري
٢٨٥	طويل	الحمرِ
٣١٠	طويل	ناجرِ
٣١٥	طويل	عقِيرِ

٥٧٦	طويل	مئري
١٧٨	بسيط	بسوار
٢٧٠	بسيط	التنانير
	كامل	لايفري=لايفر
٢١٠	كامل	دهر
٢٥٣	كامل	أسرارها
٦٤٢ ، ٦٤١	هزج	عمرو
=	رجز	المغز
٤٠٥	رجز	عيسجور
٨٩٩	رجز	كاسر
٦٦٣ ، ٢٤	رمل	وانتظاري
١٧٦	سريع	الأشقر
٢٣٣	سريع	الفاجر
	سريع	الفاخر=الفاجر
		الزاي
٣٣٤	رجز	المفاوز
=	رجز	ترامز
		السيين
	رجز	أحترس=أحترش
٣٣٧	رجز	فرانسا
=	رجز	عابسا
٥٥٤	رجز	اعلنكسا
٢٤٥	بسيط	السوس
١٩٢	وافر	شمس

٤٠٦	كامل	الدرقسِ
=	كامل	الدرداقس=الدرقس
٤٠٧	كامل	بالأضرسِ
٦٨٧	رجز	بعنسِ
	رجز	بعبسِ=بعنسِ
=	رجز	والقلنسي
٦٨٨	رجز	والقلونسِ
٢٨٦	رجز	الطيسِ
=	رجز	ليسي
		الشين
١٧٠ ، ١٦٩	رجز	أحترشْ
=	رجز	حرشْ
١٦٧	رجز	أبغيش
=	رجز	ولاترضيش
=	رجز	أبيشِ
=	رجز	تنعיש
=	رجز	تدنيشِ
=	رجز	فيشِ
=	رجز	الديشِ
٢٨٥	رجز	الفيشِ
=	رجز	وطيشِ
=	رجز	الجيشِ
		الطاء
٣٦٦	رجز	النشاطِ

=	رجز	الخراطِ
		العين
١٩٦ ، ١١٣	بسيط	صنعُ
١٩٥	بسيط	جمعُ
٤٢٩	مديد	جُمْعًا
٢٠٦	طويل	وازْعُ
٣٩٣	طويل	هُوَ مُتَتَابِعٌ
=	طويل	هُوَ مُتَتَابِعٌ = مُتَتَابِعٌ
٤١٨	طويل	ظَالِعُ
٤٢٦	طويل	الدَّوَافِعُ
٨٢٧	طويل	شَاهِنَةٌ مُتَتَابِعٌ
	بسيط	جَمِيعًا = جَمْعٌ
	بسيط	صَنْعُوا = صَنْعٌ
٢٧٨	بسيط	الضَّبْعُ
٣٦٠	كامل	تَبْغُ
٦٨٤	بسيط	تَدْعُ
٤٠٥	رجز	شَعْشَعٌ
		الفاء
١٩٤	طويل	أَوْجَفُ
١٩٣	رجز	الذَّرْفَنْ
	رجز	الذَّرْفَا = الذَّرْفَنْ
	طويل	أَوْجَفُوا = أَوْجَفُ
١٩٦	طويل	مُخْلَفُ
٨٢٠	طويل	يَعْنِفُ

٦٨٢	وافر	شافي
٦٨٣	وافر	عجاف
٥٧٢	رجز	المدووف
٤٢٧	خفيف	المنيف
		القاف
٦٠١ ، ١٨٠	رجز	المخترقُ
٦٠١	رجز	الحمقُ
=	رجز	العقلُ
٦٨٢	رجز	الحقُّ
١٩٠	طويل	الدمستقا
=	طويل	تسلقا
٢٨٨	بسيط	ساقا
٨٧١	بسيط	عنقهُ
٧٦٥ ، ١٠٢	رجز	سويقا
	رجز	دقيقا=سويقا
	طويل	مخلقُ=مختلفُ
١٦٧	طويل	دقيقُ
٣٣٣	طويل	تخففُ
=	طويل	تعرقُ
٨٧٣	طويل	لحقيقُ
٦٨٣	طويل	الحقِّ
٢٥٢	كامل	لم تخلقِ
٣١٢	رجز	المرفقِ
٦٨٣ ، ٥٤٥	رجز	تملقِ

٦٨٣	رجز	فطلقِ
٧٢٠	رجز	القيافي
=	رجز	عناقِ
		الكافِ
١٤٤	رجز	قبلَكَا
٣١٥	بسيط	معترُكُ
١٩١	طويل	والدَكادِكِ
=	طويل	مالكِ
		اللامِ
٤٢٨	رجز	عطبُولُ
=	رجز	القرنفُولُ
١٧٤ ، ١٥٦ ، ١١٤	رمل	المعلُ
٢٥٧	رمل	تُلْ
٢٨٧	رمل	فنسلُ
٦٦٢	رمل	سأْلُ
٣٣٩	سرع	النيلُ
=	سرع	بالليلُ
٦٦٣	طويل	عزلا
٥٧٤	طويل	ليقتلا
١٥٢ ، ١٣٤	طويل	أفعلة
٢٢	كامل	مقيلا
٧٤٣	كامل	غليلا
١٦٣ ، ١٦١	كامل	لها
٦٩٠	رجز	طيسلة

	رجز	لة
=		
٧٩٦	متقارب	أولاً
١٨٧	طويل	المفاصلُ
=	طويل	الأفاكلُ
=	طويل	لايزايلُ
٢٥٧	طويل	ونناضلُ
٤٦١	طويل	شمالُ
٥٢٠	طويل	أليلُ
٥٤٥	طويل	تغولُ
٣٣٥	طويل	وصاملهُ
١٨٥	طويل	ساحلُه
١٨٦	طويل	ورواحلهُ
٤٨٣	بسيط	البطلُ
١٣٥	رجز	أزحفةُ
٢	طويل	میالِ
٣	طويل	مقتلي
١٩١ ، ١٨١ ، ١٦٢	طويل	فحوملِ
١٨٨	طويل	منوالِ
١٨٩	طويل	هيكلِ
٢٣١ ، ٢٣٠	طويل	الخالي
٢٤٤	طويل	مجهلِ
٣٠٣	طويل	المشقّلِ
٣٠٨	طويل	تنفلِ
٤١٧	طويل	القواعدِ

٤٣٠	طويل	والحقلِ
٧٥٦	طويل	فضلِ
٨٧٦	طويل	القولِ
١٨٤	بسيط	الجبلِ
٣٠٧	بسيط	الدئلِ
٤٨١	وافر	الفصيلِ
٦٤٢	وافر	بالقليلِ
٣٩٥ ، ٣٣٣	كامل	القسطالِ
١٢٠	رجز	عيهلُ
١٨٠	رجز	حالِ
١٩٠	رجز	الأحوالِ
١٩٧	رجز	حلي
٣٩٥	رجز	الكلكالِ
=	رجز	محالِ
٥٩٦ ، ١٨١	رجز	المجزلنْ
	رجز	الأجللِ=المجزلن
	رجز	المجزلِ=المجزلن
٥٩٦	رجز	وأظللِ
٦٨٧	رجز	الدليُّ
٨٨١ ، ٨٨٠	رجز	تقتلِ
١٧٦ ، ١٠٣	سريع	ولأواغل
٥٩٥	متقارب	الإسحلِ
		الميم
١١٣	كامل	تكلمْ

٢١١	طويل	مسوما
٣١٠	بسيط	زينا
٢٣٦	وافر	لاما
٣٩٤	وافر	مقاما
٧٢٣	كامل	الحمامه
١١٢	رجز	الدما
١٢٢	رجز	الإضخما
١٥٦	رمل	ودما
١٦١	طويل	لائم
١٨٧	طويل	سام
٣١٨	طويل	والكياهم
	طويل	ظالم = ظالع
٥٦٠	طويل	يدوم
١٦٩	بسيط	مسحوم
٤٨٢	بسيط	مركوم
٦٧٢	بسيط	هضم
٩٣٣	بسيط	فيطلم
	بسيط	فيطلم = فيطلم
١٨١	وافر	الخيامن
	وافر	الخيام = الخيامن
١٣٩	كامل	الحكام
٦٥٤	كامل	معلم
٤٧٩	رجز	لغامها
=	رجز	زمامها

٨٥	كامل	أقدم
٤١٩	كامل	المقدم
٦٢٩ ، ٢٣	رجز	مكرِّم
٦٦٥ ، ٦٦٤	رجز	اليحيى
٨٧٣	رجز	اللهامِ
		النون
٣٦٨ ، ٣٦٧	رجز	يؤثرينْ
٥٥٥ ، ٥٥٤	رجز	المتيهينْ
٨٧٦ ، ٧٥١	طويل	ومينا
٥٥٤	بسيط	أقرانا
٨٢١	بسيط	فادعينا
٢١٩	كامل	إيانا
٦٥٠ ، ٦٤٩ ، ٦١٧	كامل	متباينا
٨٨٨	رجز	شجينا
٦١٦	رجز	كينونَهْ
٤٣٠	متقارب	زيزفونا
٨٧٣	متقارب	المسلمينا
١٩٦	طويل	خوانُ
٣٤٩	طويل	الضيّافنُ
٧٢٦	طويل	حزينُ
٨٣٠ ، ٥٩٦	بسيط	ضئنا
٣١٩	وافر	أرونانُ
٢٣	طويل	معونِ
١٥٠	طويل	أرقان

٤٢١ ، ٣٤١	طويل	الملوانِ
٣٧٥	طويل	أثني
٩٠	وافر	لايأتلبي
١٧٤ ، ١١٤	وافر	ولالواتي
٢٧١	وافر	تدانِ
=	وافر	علاني
٣١٩	وافر	هجاني
٣٣١	وافر	كوفانِ
٣٨٣	وافر	بالفتكرینِ
٩٢٤	وافر	داعيانِ
٨	رجز	المفتنِ
١٢	رجز	يغرنديني
=	رجز	يسرنديني
١٢١	رجز	المستنِّ
=	رجز	القطننِّ
٤٢١	رجز	بهزنبزانِ
=	رجز	الرمانِ
٨٤٤ ، ٧٧٤	رجز	العيّنِ
١٧٧	رمل	بجلجلانِ
٢٠٢	منسرح	المجانينِ
	منسرح	الملاعينِ=المجانين
٤٢٩	خفيف	بالماطرونِ
		الهاء
١١٦١	متقارب	حمزه

الواو

٦٦٦	رجز	غدوا
		الياء
١٦٢	طويل	دوّي
١٣٧	رجز	الغضيّ
=	رجز	طغيٌ
=	رجز	بالغنيّ
٧٢٦	رجز	الكريّ
=	رجز	المطيّ
٤٦١	متقارب	العصيّ
١٦٢	طويل	حاليا
١٩٢	طويل	حاليا
=	طويل	الأمانيا
١٩٢	طويل	خياليا
=	طويل	حاليا
٤٤١	طويل	وعاديا
٥٤٤	طويل	يمانيا
٦٦٣	طويل	هاديا
٢٨٥	رجز	ضياطيا
٤٢٢	رجز	قرافقريّا
١٦٢	رجز	الصبيّ
٤٢٢	رجز	دواريّ
٦٥٤	رجز	العربيّ
	رجز	عليّ=علجّ

البرنـج = البرـنـي

الألف

١٤٧	رجـز	والصـفـا
=	رجـز	الفـتـي
=	رجـز	أـتـي
=	رجـز	سـرـى
١٤٨	رجـز	اهـتـدـى
٣١٠	رجـز	الـرـوـى
=	رجـز	أـتـي
٧٠١	رجـز	فـرـوـئـى
=	رجـز	الـعـوـى

أجزاء أبيات لم أقف على تتمتها

٥٦٩

طويل

أسيد في حدراء

٦ - فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأحمر	. ٢٥٢
ابن الأخضر	. ٣٠٤
الأخطل	. ٦٨٣ ، ١٧٨
الأخفش	، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١١٥ ، ١٥١ ، ١٨٠ ، ٧٩
	، ٤١٨ ، ٣٠٧ ، ٢٩٧ ، ٢٦٤ ، ٢٥٦ ، ٢٣٨ ، ٢٢٥
	، ٥٠١ ، ٤٨٥ ، ٤٧٦ ، ٤٤٠ ، ٤٢٨ ، ٥٢١
	، ٥٧٦ ، ٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤ ، ٥٢٨
	، ٦٦٨ ، ٦٦٧ ، ٦٥٤ ، ٦٤٨ ، ٦٤٧ ، ٦٢٩ ، ٦٢٨
	، ٧٨٨ ، ٧٨٦ ، ٧١٣ ، ٦٩١ ، ٦٩٠ ، ٦٧٠ ، ٦٦٩
	. ٨٥٨ ، ٨٢٤ ، ٨٢١ ، ٨١١ ، ٧٨٨ ، ٨١١
أروى بنت كريز	. ١٩٤
الأسود بن يعفر	. ٣٩٣
الأشناذاني	. ٣٥٦
الأصمسي	. ٧٧٥ ، ٦٨٧ ، ٦٢٩ ، ٤٠٥ ، ٢٦١ ، ١٦٨
ابن الأعرابي	. ٤١٨ ، ٣٣٦
الأعشى	. ٤٥٠ ، ١٦١
الأعلم الشنتمري	، ١٩٨ ، ١٩٤ ، ١٧١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٢٧ ، ١١٩
	، ٢٦١ ، ٢٥٩ ، ٢٥٢ ، ٢٤٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠١
	، ٣٦٢ ، ٣٠١ ، ٢٩٩ ، ٢٩١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٦٢
	، ٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٠٩ ، ٣٨١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٦٦

،٧٣٦ ،٧٢٨ ،٧٢٧ ،٧٢٠ ،٦٨٩ ،٥٦٢
،٨٢٨ ،٨١٢ ،٨٠٨ ،٨٠٣ ،٨٠١ ،٧٩٨ ،٧٨٠
،٨٦١ ،٨٥٦ ،٨٤٨ ،٨٤٢ ،٨٤١ ،٨٤٠ ،٨٣١
.٨٨٠ ،٨٧٦ ،٨٧٣

امرأة القيس ،٣٠٣ ،١٨٩ ،١٨٨ ،١٨٥ ،١٨٤ ،١٠٢ ،٢

.٣٠٨

أميمة بن أبي عائد المذلي .٤٣٠

ابن الأنباري (أبوبكر) .٣١٥ ،٩٠

أوس بن حجر .١٢٦

البحترى .١٩٢

أبو البركات الأنباري .٧٧٥ ،١٢٥ ،٣٦٣

البيضاء بنت عبدالمطلب .١٩٥

أبوتام .١٨٩

تميم بن أبي بن مقبل .٣٩٢ ،١٩٤

التوزي .٣٥٦ ،١٥٢

ثعلب ،٤٢٧ ،١٦٧ ،٣٢٣ ،٣٥٧ ،٤١٧ ،٤٤٤ ،٤٦١ ،٤٢٧

.٧٠٣ ،٦٤٥

جحدر الحنفي .٢٧١

أبوالجراح العقيلي .٣٨٢

الجرمي ،٧٨٠ ،٧٧٧ ،٦٧٤ ،٦٦١ ،٥٥٨ ،٤٧٨ ،٢٢٧

.٨٢١

جريبة بن الأشيم .٣٦١

جرير .١٧٧

. ١٧٥ . ١٧٥ ، ١٦٧ ، ١٤٤ ، ١٤٠ ، ١٣٧ ، ١١١ ، ١١٠ ، ٨٦ ، ٣٣٥ ، ٣٠٥ ، ٢٩٩ ، ٢٨٥ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٦٨ ، ٣٧٨ ، ٣٥٩ ، ٣٥٤ ، ٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٣٩ ، ٣٣٧ ، ٤٠٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣ ، ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤١٧ ، ٤٠٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٦ ، ٥٥٠ ، ٥٢٠ ، ٥٠٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٦٠٠ ، ٥٩٦ ، ٥٨٩ ، ٥٨٤ ، ٥٥٨ ، ٥٥٤ ، ٥٥٢ ، ٦٢٩ ، ٦٢٧ ، ٦٢٦ ، ٦١٦ ، ٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٦٠٢ ، ٦٦٥ ، ٦٦٢ ، ٦٥٩ ، ٦٥٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٣ ، ٦٤٢ ، ٦٨٧ ، ٦٨٥ ، ٦٨١ ، ٦٨٠ ، ٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٦٧٢ ، ٧٢٦ ، ٧١٩ ، ٧١٨ ، ٧١٦ ، ٧١٥ ، ٧١٤ ، ٧٠١ ، ٧٤٩ ، ٧٤٨ ، ٧٤٥ ، ٧٤٢ ، ٧٤١ ، ٧٣٦ ، ٧٢٧ ، ٧٦٨ ، ٧٧٤ ، ٧٦٢ ، ٧٦٠ ، ٧٥٥ ، ٧٥٤ ، ٧٥٢ ، ٧٨٥ ، ٧٨٢ ، ٧٧٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٢ ، ٧٧١ ، ٧٧٠ . ٨٨٠ ، ٨٢٦ ، ٨٢١ ، ٨٢٠ ، ٨٠٩ ، ٨٠٧ ، ٧٩٠	أبو جعفر الباقي جعفر الصادق ابن جني أبو حاتم السجستاني الحارث بن حلزة الحامض (أبي موسى) الحريري حسان بن ثابت
. ٤١٨ ، ٣٨٨ ، ٣٣٠ ، ٣١٦ ، ١٧٤ ، ١١٨	أبو حاتم السجستاني
. ٧١٧ ، ٣٥٥	الحارث بن حلزة
. ٤٧٩	الحامض (أبي موسى)
. ٢٣٥ ، ١٦٨	الحريري
. ١٤٨	حسان بن ثابت

. ٦٩٥	حمد الروية
. ٦٨٤	حمزة الزيات
. ٣٩١	أبوحنيفة الدينوري
. ٦٨٦ ، ٢٧٩ ، ١٤٨	ابن حروف
. ٤٥٦	ابنة الحسن
. ٨٢٧ ، ٧٦١ ، ٥٤٨ ، ١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٣ ، ١٠١	أبوالخطاب
. ٣٣٢	الخطابي
. ٢٠٦ ، ١٦٠ ، ١٤٢ ، ١٠٤ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٣١	الخليل
. ٥٥٥ ، ٥٥٣ ، ٥٠٧ ، ٤٩٧ ، ٣٧٧ ، ٣٠٣ ، ٢٢٢	
. ٦٢٤ ، ٦١٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٦٣	
. ٦٩١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٠ ، ٦٥٥ ، ٦٥٤ ، ٦٢٩ ، ٦٢٨	
. ٧٣٣ ، ٧٣٢ ، ٧١٤ ، ٧١٣ ، ٧١١ ، ٦٩٦ ، ٦٩٣	
. ٧٨٨ ، ٧٨٢ ، ٧٦٤ ، ٧٥٨ ، ٧٣٦ ، ٧٣٥ ، ٧٣٤	
. ٨٢١ ، ٧٩٨	
. ١٩٢	المخسأ
. ٧٧١ ، ٧٧٠	ابن الخطاط (أبوبكر)
. ٥٤٢ ، ٥٤١	الداني (أبوعمر)
. ٨٥٥	الدجاج (أبوالحسن)
. ٨٥٥ ، ٣٩٣ ، ٣٨٨ ، ٣٣٠ ، ٣١٧ ، ١٨٥ ، ١٦٧	ابن دريد
. ٣٦٠	أبوزؤيب المذلي
. ٣٣٥ ، ٣١٥ ، ١٦٨	ذوالرمة
	الرازي (ابن خطيب
. ٧٦٩	الري)

رؤبة	.٦٠١ ، ٤٤٣ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ٨
الراعي النميري	٢٣
الرباحي	.٦٣٤ ، ٦
رجاء بن حية	.٧٨٢
الرندي (أبوعلي عمر)	.٦٢٥
الزبيدي (أبوبكر)	،٣١٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٢ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٢ ، ٢٩٠
	،٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠
	،٣٥٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٤٦ ، ٣٤٢
	،٣٩٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٨
	،٣٩٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩١
	.٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٣٩٩
الرجاج	.٨٠٧ ، ٧٨٠ ، ٤٩٠ ، ٤٨٩ ، ٣٣٩ ، ٢٥٩
الزجاجي	.١١٨
الرمخشري	.٧٦٠ ، ٧٥٩ ، ١٤٦
زهير	.٩٣٣ ، ٣١٥ ، ١١٢
أبوزيد الأنصاري	،٣٣٠ ، ٣١٦ ، ٢٣٤ ، ١٦٤ ، ١٤٤ ، ١٠٣
	،٤٤٥ ، ٤٠٥ ، ٣٩٨ ، ٣٦١ ، ٣٤٩ ، ٣٤٣ ، ٣٣٤
	،٧٣٢ ، ٦٩٥ ، ٦٨٣ ، ٦٣١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٥ ، ٥٥٢
	.٧٦٢
ابن زيدان	.٨٧٧ ، ٥٧١
سحيم بن وثيل	.٧١٨ ، ٣١٨
ابن السراج	.٧٨٨ ، ٧١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٠ ، ٤١٨ ، ٣١٩ ، ٢٢١
ابن سريج (أحمد)	.٧٦٩

السكري	.٦٧٥ ، ٤١٧
ابن السكيت (يعقوب)	.٦٩٦ ، ٦٨٨ ، ٥٢٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٤ ، ٣٨٣ ، ١٧٨
ابن سمحون	.١٥٧
السهيلي	.٢٥٤ ، ٢٥٣
ابن السيد البطليوسى	.٣٨٣ ، ٣٧٤ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٣١٥ ، ١٢٢ ، ٨٦
السيرافي	.٥٥٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩١
سيف الدولة الحمداني	.٤٠ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢٠ ، ١٨ ، ٩ ، ٥ ، ١
الشعبي	.١٦٩
الشلوين (أبو علي)	.٧٧ ، ٦٦ ، ٥٩ ، ٢٢ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ٩ ، ٦ ، ٢
	.٢١١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٢
	.٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٤
	.٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤١
	.٣٣١ ، ٣٠٤ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤
	.٤٣٤ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ ، ٤٣٢ ، ٣٩٩ ، ٤٣٣
	.٥٠٢ ، ٥٠٠ ، ٤٩٥ ، ٤٧١ ، ٤٥٤ ، ٤٤٥
	.٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٦ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٤٢ ، ٥١٨
	.٦٣٤ ، ٦٠٨ ، ٦٠٦ ، ٥٨٨

. ٥٢٠	الشنفرى الأزدي
، ٢٥٤ ، ٢٤٧ ، ٢٠١ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٦٨ ، ١٥٠	صالح بن محمد
. ٣٣٥ ، ٣٠٤ ، ٢٦٠	
. ٣٩٤	صخر الغي الهمذلي
، ٤٩٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٠ ، ٢٣٩ ، ٢٠٢ ، ٢٩ ، ١٦ ، ٩	ابن طاهر (الخدب)
. ٥٨٢ ، ٥٠٨	
. ٥٧٩ ، ٤٩٥ ، ٢٧٢ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ١١	ابن الطراوة
. ٣٩٤ ، ٣٩٣	طرفة بن العبد
. ٥٤٢	ابن الطفيلي (أبو عمرو)
. ٢٧٠	ابن عباس
. ١٦٩	عبدالملك بن مروان
. ٦٩٦ ، ٢٥٢ ، ١٢	أبو عبيد (القاسم)
، ٣٨٨ ، ١١٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣٤	أبو عبيدة (معمر)
. ٦٩٦ ، ٤١٨	
. ١٩٤	عثمان بن عفان
. ١٩٤ ، ١٩٣	العجاج
. ٣٧٥	العديل بن الفرخ
. ١٧٥	عروة بن الزبير
، ٣٠٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٦٦ ، ٢٩٦ ، ٢٨٧ ، ٢٦٦ ، ٣٠٦	ابن عصفور
، ٤٥٤ ، ٣١٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣	
. ٨٥٥ ، ٨١٣ ، ٨٠٦ ، ٥٠٠	
. ٢٣٥	علي بن عيسى (الوزير)
. ١٧٥	عليّ بن أبي طالب

عمر بن الخطاب	.٤٤٤
أبو عمرو الشيباني	.٤١٨، ٣٩١، ٣٣١
أبو عمرو بن العلاء	.٣٦١، ٥٢٤، ١٤٠
عمرو بن قميئه	.١٧٨
عيسى بن عمر	.٧٧٦، ٦٨٧
الفارابي (أبونصر)	.١٨٤
الفارسي (أبوعلي)	، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٠، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٢، ١١٥ ، ٣١٢، ٣٠٥، ٢٨٦، ٢٥١، ١٦٥، ١٦١، ١٥٩ ، ٣٨٥، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٦١، ٣٤٦، ٣٣٥، ٣١٧ ، ٤٣٨، ٤٣٠، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٤٢، ٤١٨، ٣٩٣ ، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٤٣، ٤٤٠ ، ٤١٧، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٨٦، ٤٧٦، ٤٦٩، ٤٦٣ ، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٤٤، ٥٣٧، ٥٣١، ٥٢٧، ٥١٨ ، ٦٥٩، ٦٢٦، ٥٩١، ٥٨٦، ٥٨٤، ٥٧٨، ٥٧٦ ، ٦٨٨، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٧٢، ٦٧١ ، ٧٦١، ٧٦٠، ٧٤١، ٧٣٥، ٧٢٨، ٧٠١، ٧٠٠ ، ٧٨٥، ٧٧٢، ٧٧٠، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٦٤، ٧٦٢ ، ٨٩٥، ٨٨٧، ٨٨٥، ٨٢٠، ٨٠٧، ٧٨٩
الفراء	، ١٥٣، ١٥٢، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٢، ٢٦، ١٩ ، ٣٣٢، ٣٢٨، ٣٢٥، ٣١٦، ٣١٢، ٢٥٢، ٢٠١ ، ٤٢٥، ٤٢٣، ٤٢٢، ٣٩٥، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٣٦ ، ٦٤٥، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٤، ٥٧١، ٤٤٧ .٨٩٤، ٧٣٢، ٦٧٣، ٦٧٠، ٦٦٩

الفرزدق	.١٧٦
فرعون	.٢٧٦
القاسم بن ثابت	.٦٩٥
القالي (أبوعلي)	.٣١٦
ابن قتيبة	.٣١٦، ٢٥٣
القشيري	.١٠٣
قطرب	.١٦٩، ١٦٨، ١١١
ابن القوطية	.٧١٧، ٣٤٤، ٣٤٠، ٣٢٦
قيس بن الملوح (المجنون)	.١٩١، ١٦٧
قيس بن ذريح	.٤٢٦
كراع	، ٣٣٩، ٢٨٧، ٢٨٦، ١٧٩، ١٣٥، ١٣٢، ١٢٢
	، ٣٨٣، ٣٧٩، ٣٦٢، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٤٣
	.٦٦٢، ٤٨٠، ٤٧٩
الكسائي	.٥٧٢، ١٥٣، ١٥١، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤، ٤٤٠، ٥٧١
	.٧٣٣، ٦٦٨
الكلابي	.٣٩٤
ابن كيسان	.٨٠٦، ٨٧
اللحياني	.٤٢٤، ٣٩٠، ٣١٨، ١٣٩
ليلي الأخيلية	.٣٦٨، ١٦٩
المازني	، ٣٤٨، ١٥٣، ١٥٢، ٣٤٧، ٣١٢، ٢٨٣، ٢١٨، ١٥٣
	، ٥٣٧، ٥٢٠، ٥١٧، ٥١٦، ٥٠٧، ٤٧٠، ٤٤٣
	، ٦٦٥، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٤٢، ٦٢٩، ٥٩٥، ٥٨٤
	، ٧١٥، ٧١٣، ٦٨٧، ٦٨٥، ٦٨١، ٦٧٤، ٦٦٦

، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٣٢، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٥، ٧١٦	
، ٧٩٢، ٧٧١، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٣٧، ٧٣٦، ٧٣٥	
٠. ٨١٠، ٧٩٠، ٧٨٩، ٧٨١، ٧٧٧	
١٥٤، ١٤٢، ١١٥، ٩٣، ٧٢، ٣٥، ١٨، ١٤	البرد
، ٢٩٦، ٢٨٣، ٢٦٠، ٢١٤، ٢٠٥، ١٩٦، ١٧٦	
، ٥٧٢، ٥١٨، ٥١٦، ٤٢٩، ٤٢٥، ٣٧٥، ٣٠١	
٠. ٧٥١، ٧٨١، ٧٧٩، ٧٧٨، ٧١٨، ٦١٦	
٠. ١٩١	متمم بن نويرة
٠. ٦٨٣، ١٨٩، ١٨٦، ١٤٤	المتنبي
٠. ٣١٩	المحريطي (أبونصر)
٠. ٢٨٦	محمد بن حبيب
٠. ٣٩٤	المرار العدوبي
٠. ٤١٨	المرار الفقعي
٠. ٤٤٠	مروان بن سعيد المهلبي
٠. ١٦٨	معاوية بن أبي سفيان
٠. ٧٥٩	ابن معزوز
٠. ٧٠٣	ابن مقصم
٠. ٢٩٥	ابن ملكون
٠. ١٧٠	النمر بن تولب
٠. ٦١٦	النهشلي
٠. ٧٥٢	أبونواس
٠. ١٧٧	وضاح اليماني
٠. ٨٧٧، ٣٠٤	الوقشي (أبوالوليد)

- ابن ولاد . ٧٧٩ ، ٥١٠ ، ١٤٢ ، ١٥ ، ١٤ .
- الوليد بن عقبة . ١٩٤
- ابن يسعون . ٨٧٧
- يونس بن حبيب . ٦٦٢ ، ١٨١

٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

الصفحة	القبيلة / المدرسة
١١٤ ، ١١٥	أزد السراة
٧٣٤	أسد
٨٥٥	أهل اليمن
٣١٦ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٤٢٦ ، ٥٢٧	البصريون
٨١٨ ، ١٦٩ ، ١٩٥ ، ١٦٩	بكر بن وائل
٣٤٦	بنونزار
١٤٠	بنو حنظلة
١٣٩	بنوسليم
٥٧١	بنوعقيل
٨٢١	بنومازن
٥٧١	بنويربوع
٨٠٠ ، ٧٣٤ ، ١٣٧ ، ١٨٠ ، ١٦٨ ، ١٣١	تيم
٩٦٨ ، ٩٤١	
٩٤١ ، ٨٠٠ ، ٧٣٤	الحجازيون
١٧٠ ، ١٦٨	حمير
١٩٥ ، ١٦٩ ، ١٦٨	ربيعة
٣٩٠	الصعافقة
١١١	طيء
١١٢	البغداديون
١٣٧	فزارة

قضاء

. ١٦٩ ، ١٦٨

قيس

١٣٧
، ٣٩٦ ، ٣٦٣ ، ٣٥١ ، ٢٢٧ ، ١٣٩ ، ١٩

الكوفيون

. ٤٠٢

. ١٩٥

معدّ

٨- فهرس الكتبة الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة
إصلاح المنطق ليعقوب	.٥٢٥
الأصول لابن السراج	.٤١٨
الألفاظ ليعقوب	.٣٩٦ ، ٣٩٤
الإنصاف للأبناري	.٧٧٥ ، ٣٦٣
الإيضاح للفارسي	٦٨٦ ، ١٥٦ ، ٤٣٥ ، ٥٢٧ ، ١٥٠
التذكرة للفارسي	.٨٧٧
التصريف للمازني	.٦٨٠ ، ٥١٦ ، ٤٧٠
تعاليق الفارسي على الكتاب (التعليق)	.٥٨٦
التنبيه لابن جنى	.٣٣٥
الجمل للزجاجي	.١١٨
جمهرة اللغة لابن دريد	.١٨٥
حاشية السيرافي للشلوبيين	.٤٧١
الحججة للفارسي	.٥٢٧ ، ٣٦١ ، ١٥٩
الخمسة لأبي تمام	.٨٧٦ ، ٨٢١ ، ٧٥١
الخصائص لابن جنى	٤١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤
درة الغواص للحريري	.٢٣٥ ، ١٦٨
الدلائل للقاسم بن ثابت	.٦٩٥

.٨٢٦، ٧٤٢، ٧٠١، ٥١٤، ٢٩٩.	سر صناعة الإعراب لابن جني
.٤٦٢، ٤٥٩، ٤٥٣.	الشيرازيات للفارسي
.٥٢	الطرة (تعليق على كتاب سيبويه)
.٣٠٤	الطرر على الإيضاح لابن الأخضر
.٣٧٧، ٣١	العين
.٦٩٦	الغريب المصنف لأبي عبيد
.٦٨٨	القلب ليعقوب
.٣٨٣	المثلث لابن السيد
، ٣٩٦، ٣٥٠، ٣٤٤	المجرد لكراع
.٤٨١	
.٢٩٢، ١١٠	مختصر العين للزبيدي
.٤٧٧	المسائل للفارسي
.٧١٧، ٧٤٤، ٣٢٦	المقصور والممدود لابن القوطي
.٥٠٠	الممتع لابن عصفور
.٨١٠، ٧٠٣، ٦٨٥، ٤٣٩، ٣٧٨	المنصف لابن جني
.٣٩١	النبات لأبي حنيفة
.٤٢٤	النوادر للحياني
.٣٩١	النوادر للشيباني

٩ - فهرس المواقع والبلدان

الصفحة	الموضع / البلد
. ١٩٤	الأئمـ
. ٣٣٧ ، ٣٣٥	البحرين
. ٣٩١ ، ٢٢٢	البصرة
. ٤٦١	حبوـ
. ٤٠٧	خراسـان
. ٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥	عـدوـلـيـ
. ٢٤٥	الـعـرـاقـ
. ٦٩٥ ، ٢٢٢	الـكـوـفـةـ
. ١٩٤	الـمـدـيـنـةـ
. ٣٩٠	الـيـمـامـةـ
. ١٩٥	الـيـمـنـ

١٠- المصادر والمراجع

المخطوطة والمطبوعة

أولاً: المخطوطة:

التنبيه في شرح مشكلات الحماسة - لابن جني - مخطوط في دار الكتب برقم ٧٤٠٩ أدب.

شرح السيرافي - الجزء السادس المتم للأجزاء الخمسة المخطوطة بيد العلامة عبداللطيف البغدادي.

الطرر على الإيضاح - لابن الأخضر - نسخة مصورة في ملك أخي الأستاذ عبد العزيز الجهني.

المسائل الشيرازيات - للفارسي - نسخة بخط أحمد بن سابور - مكتبة راغب برقم ١٣٧٩.

المسائل الشيرازيات - نسخة أخرى.

ثانياً: المطبوعة:

الإبدال - لابن السكين - تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف - الهيئة العامة لشؤون المطبعية - القاهرة - ١٣٩٨ هـ.

الإبدال والمعاقبة والنظائر - للزجاجي - تحقيق عز الدين التسونхи - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١٢ هـ.

ابن الطراوة النحوى - للدكتور عياد بن عيد الشبيبي - مطبوعات نادي الطائف الأدبى - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ.

ابن يسعون النحوى حياته وآثاره - للدكتور عبدالله الحسيني هلال - مطبعة أبناء وهبة حسان - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ.

التحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر - للبناء - وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ .

الإحاطة في أخبار غرناطة - لابن الخطيب - تحقيق محمد عبدالله عنان - الشركة المصرية للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٧ هـ .

الإحكام - للأمدي - تحقيق الدكتور سيد الجميلي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ .

أخبار أبي القاسم الزجاجي - تحقيق عبد الحسين المبارك - دار الحرية للطباعة - بغداد - ١٤٠١ هـ .

اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلي - لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى - تحقيق إبراهيم الأبياري - مطبعة نهضة مصر - الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ .

أدب الكاتب - لابن قتيبة - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - دار المعرفة - بيروت .

ارتشف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان - تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد - مطبعة المدى - الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ .

ارتشف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان - تحقيق الدكتور مصطفى النمس - مطبعة المدى - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ .

الأزهية في علم الحروف - للهروي - تحقيق عبد المعين الملوحي - بجمع اللغة بدمشق - الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ .

أساس البلاغة - للزمخشري - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة - ١٩٨٥ م .

الاستدراك - للزبيدي - تحقيق الدكتور حنا جمیل حداد - دار العلوم بالرياض - ١٤٠٧ هـ .

الاستقصا لأنباء دول المغرب الأقصى - للناصري - تحقيق جعفر الناصر

ومحمد الناصري - دار الكتاب - الدار البيضاء - ١٤١٨ هـ .
أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها - للغندجاني - تحقيق الدكتور محمد
علي سلطاني - مؤسسة الرسالة .
أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام - محمد بن حبيب = نوادر المخطوطات .
إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين - لعبدالقادر اليماني - تحقيق
عبدالحيد دياب - شركة الطباعة العربية السعودية - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ .
الأشباه والنظائر - للخالديين - تحقيق السيد محمد يوسف - مطبعة التأليف
والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٦٥ م .
الأشباه والنظائر في النحو - للسيوطى - تحقيق مجموعة من الباحثين - مجمع
اللغة بدمشق .
الاشتقاق - لابن دريد - تحقيق عبدالسلام هارون - منشورات مكتبة المثنى
بيغداد - الطبعة الثانية - ١٣٩٩ هـ .
أشعار الشعراء الستة - للشتمري - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي -
منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣ هـ .
إصلاح المنطق - لابن السكيت - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام
هارون - دار المعارف - مصر - الطبعة الرابعة .
الأصمعيات - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون - دار المعارف -
مصر - الطبعة الرابعة .
الأصول في النحو - لابن السراج - تحقيق الفتنى - مؤسسة الرسالة -
بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
إعراب القراءات الشواذ - للعكيرى - تحقيق محمد السيد أحمد عزوز - عالم
الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ .
الأعلام - للزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة السابعة -

١٩٨٦ م.

الإعلام من حلّ مراكش وأعمال من الأعلام - للعباس المراكشي - المطبعة الملكية - الرباط - ١٩٧٤ م.

أعيان العصر وأعوان النصر - للصفدي - تحقيق مجموعة - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ.

الأغاني - للأصفهاني - تحقيق دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية - بيروت - ١٤١٨ هـ.

الإغراط في جدل الإعراب - لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - دار الفكر.

الإفصاح بعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح - لابن الطراوة - تحقيق الدكتور عياد بن عيد الشبيبي - مطبعة المدين - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب - للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٠ هـ.

الأفعال - للسرقسطي - تحقيق حسين محمد محمد شرف - الهيئة العامة لشؤون المطبع الاميرية - القاهرة - ١٣٩٥ هـ.

الاقتراح في أصول النحو - للسيوطى - تحقيق الدكتور محمود فجال - مطبعة الشغر - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - للبطليوسى - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد - مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨١ م.

الإقناع في القراءات السبع - لابن الباذش - تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ.

ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب - دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر - ١٣٩٦ هـ.

الألفاظ - لابن السكين - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان
ناشرون - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ م.

ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم - لابن حبيب = نوادر المخطوطات.
الأمالي - للقالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ هـ.

الأمالي - للبيزيدي - عالم الكتب - بيروت.

أمالي ابن الشجري - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي - مطبعة المدنى -
الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ.

أمالي الزجاجي - تحقيق عبدالسلام هارون - مطبعة المدنى - الطبعة الأولى -
١٣٩٢ .

أمالي السهيلي - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - الطبعة
الأولى - ١٣٩٠ هـ.

أمالي المرتضى - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي -
بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٨٧ هـ.

الأمالي النحوية - لابن الحاجب - تحقيق هادي حسين حمودي - علم
الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.

إنباء الرواية على أنباء النحاة - للقطفي - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - دار
الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.

الانتصار لسيبوه على المبرد - لابن ولاد - تحقيق الدكتور زهير عبدالحسن
سلطاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات الأنباري - تحقيق محمد محى
الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٤٠٧ هـ.

أوضح المسالك - لابن هشام - تحقيق محمد عبدالعزيز النجار - مطبعة
السعادة - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ.

إيضاح شواهد الإيضاح - للقيسي - تحقيق الدكتور محمد بن حمود
الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ.

إيضاح العضدي - للفارسي - الجزء الأول - تحقيق الدكتور حسن شاذلي
فرهود - دار العلم - الطبعة الثانية - ١٤٠٨هـ.

إيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق الدكتور موسى بن أي
العليلي - مطبعة العاني - بغداد - ١٤٠٢هـ.

إيضاح في علل النحو - للزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دار
النفائس - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٣٩٩هـ.

البارع في علم العروض - لابن القطاع - تحقيق أحمد محمد عبدالدائم - المكتبة
الفيصلية - مكة المكرمة - ١٤٠٥هـ.

البداية والنهاية - لابن كثير - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة -
١٤٠٨هـ.

برنامج ابن أبي الربيع - لابن الشاطط - تحقيق الدكتور عبدالعزيز الأهواي -
مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد الأول.

برنامج شيخ الرعيبي - تحقيق إبراهيم شبوح - وزارة الثقافة والإرشاد
القومي - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق - ١٣٨١هـ.

برنامج المحاري - تحقيق محمد أبوالأجفان - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الأولى - ١٩٨٢.

برنامج الوادي آشي - تحقيق محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامي - بيروت -
الطبعة الثالثة - ١٩٨٢م.

البسيط في شرح جمل الزجاجي - لابن أبي الربيع - تحقيق الدكتور عياد بن
عبيد الشبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ.

بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس - للضبي - تحقيق الدكتورة روحية

عبدالرحمن السويفي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - بيروت - ١٤١٧ هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطى - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت .

بهجة الحالس - لابن عبدالبر - تحقيق محمد مرسي الخولي - الدار المصرية للتحقيق والترجمة .

البيان والتبيين - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة .

تاريخ ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني بيروت - ١٩٦٨ م.

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس - لابن الفرضي - مطبعة المدى - الطبعة الثانية - ١٤٠٨ هـ .

تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا) - للنباھي - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٤٠٠ هـ .

تأویل مشکل القرآن - لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - المركز الإسلامي للطباعة - الطبعة الثانية - ١٣٩٣ هـ .

التبصرة والتذكرة - للصimirي - تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ .

التبصرة والتذكرة في القراءات - لمكي بن أبي طالب - تحقيق الدكتور محبي الدين رمضان - معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .

التبيان في إعراب القرآن - للعكّري - تحقيق محمد علي البحاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

التبيين عن مذاهب النحوين - للعكّري - تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن

- سلیمان العشیمین - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٦هـ .
- الشتمة في التصريف - لابن القبيسي - تحقيق الدكتور محسن سالم العميري -
لبيك للطباعة - جدة - ١٤١٤هـ .
- تجزید الأغانی - لابن واصل الحموي - تحقيق طه حسين وإبراهيم الأبياري -
مطبعة مصر - القاهرة - ١٣٧٤هـ .
- تحصیل عین الذهب من معدن کلام العرب - للأعلم الشنتمری = کتاب
سیبویه طبعة بولاق .
- تحفة القادم - لابن الأبار - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار الغرب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - لابن هشام - تحقيق الدكتور السيد تقی
عبدالسید - ١٤٠٦هـ .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير .
- التدريب في تمثيل التقریب - لأبی حیان - تحقيق نهاد فلیح حسن - مطبعة
الإرشاد - بغداد - ١٩٨٧م .
- تذكرة النحاة - لأبی حیان - تحقيق الدكتور عفیف عبدالرحمٰن - مؤسسة
الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ .
- تسهیل الفوائد و تکمیل المقاصد - لابن مالک - تحقيق محمد کامل برکات -
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٨٨هـ .
- تصحیح التصحیف و تحریر التحریف - للصفدي - تحقيق السيد الشرقاوی -
مطبعة المدینی - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ .
- تصحیح الفصیح و شرحه - لابن درستویه - تحقيق الدكتور بدؤی محمد
المختون - مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - ١٤١٩هـ .
- التعليقة - للفارسی - تحقيق الدكتور عوض القزوی - مطابع الحسینی -

الرياض - الطبعة الأولى - في عدة مطابع بتواريخ مختلفة.
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق الدكتور - محمد
عبدالرحمن الفدى - مطبع الفرزدق التجارية - الرياض - الطبعة الأولى -
١٤٠٩ هـ.

تفسير أرجوزة أبي نواس - لابن جني - تحقيق محمد بهجة الأثري - مطبوعات
جمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية.

تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية - لأبي حاتم - تحقيق محسن بن
سالم العميري - دار الطباعة والنشر الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى -
١٤١٤ هـ.

تفسير الطبرى - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
تفسير القرطبي - تحقيق أحمد عبدالعزيز البردوني - دار الشعب - القاهرة -
الطبعة الثانية - ١٣٧٢ هـ.

التكاملة - للفارسي - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - مطبع مديرية دار
الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل - ١٤٠١ هـ.
التكاملة لكتاب الصلة - لابن الأبار - نشره عزة العطار الحسيني - مطبعة
السعادة - مصر - ١٣٧٥ هـ.

التكاملة والذيل والصلة - للزبيدي - الهيئة العامة لشئون الطابع الأميرية -
ال القاهرة.

التكاملة والذيل والصلة - للصغانى - مطبعة دار القلم - القاهرة.
التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - للبكري - الهيئة المصرية العامة
للكتاب - ١٩٧٦ هـ (ملحق بالأمالي).

التنبيه على حدوث التصحيف - لحمزة الأصفهاني - تحقيق محمد أسعد
طلس - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١٢ هـ.

التنبيه والإيضاح عما وقع في الصاحب - ابن بري - تحقيق مصطفى حجازي وعبدالعزيز الطحاوي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى.

تمذيب إصلاح المنطق - للخطيب التبريزى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ.

تمذيب اللغة - للأزهري - تحقيق مجموعة - دار القومية العربية للطباعة -

١٣٨٤ هـ.

توشيح الدياج وحلية الابتهاج - لبدر الدين القرافي - تحقيق أحمد الشتيوي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - للمرادى - تحقيق عبدالرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٣٩٦ هـ.

الوطعة - للشلوين - تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع - مطبع سجل العرب - القاهرة - ١٤٠١ هـ.

التسير في القراءات - للداني - تصحيح اوتوبرتزل - مطبعة الدولة - استامبول - ١٩٣٠ هـ.

ثبت البلوي - تحقيق الدكتور عبدالله العمراني - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ.

جندة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس - لابن القاضي - دار المنصور للطباعة - الرباط - ١٩٧٣ م.

جندة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس - للحميدي - تحقيق محمد بن تاویت الطنجي - مكتبة الخاجي.

الجمل - للزجاجي - تحقيق على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ.

جمهرة أشعار العرب - لأبي زيد القرشي - دار صادر - بيروت.

جمهرة الأمثال - للعسكري - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم وعبدالمجيد
قطامش - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٨٤ هـ .

جمهرة أنساب العرب - لابن حزم - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤٠٣ هـ .

جمهرة اللغة - لابن دريد - تحقيق الدكتور رمزي منير علبي - دار العلم
للملايين - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٧ م .

الجني الداني في حروف المعانى - للمرادي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة
ومحمد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ .

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - لمصطفى الدسوقي - مكتبة مطبعة
المشهد الحسيني - القاهرة .

حاشية الصبان على شرح الأشموني - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر .
الحجۃ في علل القراءات السبع - للفارسي - الهيئة المصرية العامة للكتاب -
الطبعة الأولى .

الحلة السيراء - لابن الأبار - تحقيق حسين مؤنس - الشركة العربية للطباعة
والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٦٣ م .

الحلل السنديمة في الأخبار التونسية - للوزير السراج - تحقيق الدكتور
محمد الحبيب الهيلة - الدار التونسية للنشر والتوزيع .

الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل - لابن السيد البطليوسى - تحقيق
سعید عبدالکریم سعودی - دار الرشید للنشر - ١٩٨٠ م .

الحلل في شرح أبيات الجمل - لابن السيد البطليوسى - تحقيق الدكتور
مصطفی إمام - الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى -
١٩٧٩ م .

الحماسة - لأبي تمام - تحقيق الدكتور عبدالله عبد الرحيم عسیلان - مطبع دار

الهلال للأفست - ١٤٠١ هـ

الحماسة البصرية لصدر الدين البصري - تحقيق عادل جمال سليمان - الجزء
الأول مطابع الأهرام التجارية - القاهرة - ١٣٩٨ هـ / الجزء الثاني مطابع الأفست

بشركة الإعلانات ١٤٠٨ هـ

الحيوان - للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مصطفى البابي الحلبي
وأولاده - مصر.

الخاطريات - لابن جني - تحقيق على ذو الفقار شاكر - دار الغرب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - للبغدادي - تحقيق عبد السلام محمد
هارون - مطبعة المدى - القاهرة.

الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي -
بيروت.

خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري - للكتور
عبدالقادر عبدالرحيم الهيبي - منشورات جامعة قاريونس - بنغازي - الطبعة
الثانية - ١٩٩٣ م.

الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - تحقيق أحمد محمد
الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى.

درة الحجال في أسماء الرجال - لابن القاضي - تحقيق محمد الأحمدي
أبوالنور - مطبعة الجزيرة - مصر - ١٣٩٢ هـ.

درة الغواص - للحريري - تحقيق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني - دار الجليل -
الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ.

دقائق التصريف - للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب - تحقيق الدكتور أحمد
ناجي القيسي وزميلاه - مطبعة المجمع العلمي العراقي - ١٤٠٧ هـ.

الديجاج المذهب في معرفة أعيان المذهب - لابن فردون - تحقيق الدكتور
محمد الأحمدى أبوالنور - المركز الإسلامي للطباعة والنشر - القاهرة .
ديوان ابن المعتر - تحقيق الدكتور محمد بدیع شریف - دار المعارف -
القاهرة .

ديوان أبي قاتم بشرح الخطيب التبريزى - تحقيق الدكتور عبد عزام - دار
المعارف - القاهرة .

ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكربى - تحقيق مصطفى السقا
وإبراهيم الإبيارى وعبدالحفيظ شلبي - مصطفى البابى الحلبي وشركاه - الطبعة
الأخيرة - ١٣٩١ هـ .

ديوان أبي النجم - جمع وتحقيق الدكتور سجع جمیل الجبیلی - دار صادر -
بیروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ م .
ديوان الأخطل = شعر الأخطل .

ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق محمد محمد حسين - مؤسسة
الرسالة - الطبعة السابعة - ١٤٠٣ هـ .

ديوان الأقىشر الأسدى - جمع وتحقيق الدكتور خليل الدويهي - دار
الكتاب العربي - بیروت - الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ .

ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الرابعة .

ديوان البحترى - تحقيق حسن كامل الصيرفى - دار المعارف - القاهرة -
الطبعة الثانية .

ديوان حریر - تحقيق نعمان محمد أمین طه - دار المعارف - القاهرة - الطبعة
الثانية .

ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه -

- ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي - تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح - مؤسسة الإيمان - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ.
- ديوان الراعي التميري - جمعه وحققه راينهارت فاييرت - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت - ١٤٠١ هـ.
- ديوان رؤبة بن العجاج - تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٠ هـ.
- ديوان زهير = شرح شعر زهير بن أبي سلمى.
- ديوان طرفة - دار صادر - بيروت.
- ديوان طفيل الغنوبي بشرح الأصمعي - تحقيق حسان فلاح أوغلي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧ هـ.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت - ١٤٠٠ هـ.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي - تحقيق الدكتور عزة حسن - مكتبة دار الشرق - بيروت.
- ديوان علقة الفحل بشرح الأعلم - تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب - مطبعة الأصيل - حلب - الطبعة الأولى - ١٣٨٩ هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- ديوان عترة - دار صادر - بيروت.
- ديوان الفرزدق - دار بيروت - بيروت - ١٤٠٤ هـ.
- ديوان كثير عزة - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ.
- ديوان الكمي - تحقيق الدكتور داود سلوم - بغداد - ١٩٦٩ م.
- ديوان ليد بن ربيعة بشرح الطوسي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة

الأولى - ١٤١٤ هـ.

ديوان مجnoon ليلي - جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج - دار مصر للطباعة.

ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الثانية.

الذيل والتكميلة لكتابي الموصول والصلة - لابن عبدالملك المراكشي - القسم
الأول والثاني والثامن - تحقيق محمد بن شريفة، وبقية السفر الرابع والسفر
الخامس والسادس - تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت.

رصف المباني في شرح حروف المعاني - لابن عبدالنور - تحقيق الدكتور
أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ.

الروض المعطار في خبر الأقطار - محمد الحميري - تحقيق الدكتور إحسان
عباس - مطبع هيدلبرغ - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٥ م.

الزهرة - لأبي بكر الأصبهاني - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة
المنار - الأردن - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ.

سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق الدكتور حسين هنداوي - دار
القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.

سفر السعادة وسفير الإفادة - للسحاوي - تحقيق محمد أحمد الدالي - مجمع
اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٣ هـ.

سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقرب من العلماء والصلحاء بفاس -
للكتابي - ١٣٢٢ هـ.

سمط اللآلبي في شرح أمالی القالی - للبکری - تحقيق عبدالعزيز المیمی - دار
الحدیث - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٤ هـ.

سیر اعلام النبلاء - للذهبي - تحقيق مجموعة - مؤسسة الرسالة - بيروت -
الطبعة الثامنة - ١٤١٢ هـ.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - لابن مخلوف - ١٣٤٩ هـ.
- شرح أبانية سيبويه - لابن الدهان - تحقيق حسن شاذلي فرهود - دار العلوم - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ.
- شرح أبيات إصلاح المنطق - لابن السيرافي - تحقيق ياسين محمد السواس - الدار المتحدة - سوريا - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ.
- شرح أبيات سيبويه - لابن السيرافي - تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني - دار المؤمن للتراث - دمشق - ١٩٧٩ م.
- شرح أشعار الهذليين - للسكنري - تحقيق عبدالستار أحمد فراج - مطبعة المدنى - القاهرة - ١٣٨٤ هـ.
- شرح الأشموني = حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- شرح التسهيل - لابن مالك - تحقيق الدكتور أحمد عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي مختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ.
- شرح التصریح علی التوضیح - للأزهری - عیسی البابی الحلبی وشراکاه.
- شرح التصریف - للشماںی - تحقيق الدكتور إبراهیم سلیمان البعیمی - مکتبۃ الرشد - الریاض - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ.
- شرح جمل الزجاجی لابن عصفور - تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - المکتبۃ الفیصلیة - مکة المکرمة.
- شرح الحماسة - للمرزوقي - تحقيق احمد أمین وعبدالسلام هارون - دار الجیل بیروت - الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ.
- شرح دیوان عمر بن أبي ربيعة المخزومی - لحمد محیی الدین عبدالحمید - مطبعة السعادة - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٨٠ هـ.
- شرح الرضی علی الكافیة - تصحیح وتعليق یوسف حسن عمر - مطبع

الشروق - بيروت - الطبعة الأولى.

شرح الشافية ابن الحاجب - للرضي - وشواهدها للبغدادي - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ هـ.

شرح شعر زهير بن أبي سلمى - لشعلب - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ.

شرح شواهد الإيضاح - لابن بري - تحقيق عيد مصطفى درويش - الهيئة العامة لشؤون المطبع الاميرية - القاهرة - ١٤٠٥ هـ.

شرح شواهد شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب.

شرح عيون كتاب سيبويه - للمجريطي - تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه - مطبعة حسان - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ.

شرح القصائد السبع الطوال - لابن الأنباري - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٤٠٠ هـ.

شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق الدكتور عبدالمنعم محمد هريدي - دار المؤمن للتراث.

شرح الكافية - للرضي = شرح الرضي على الكافية.

شرح كتاب سيبويه (السفر الأول) - للصفار - دار المأثر للنشر والتوزيع والطباعة - المدينة المنورة - ١٤١٩ هـ.

شرح كتاب سيبويه (قسم منه) - لابن خروف - تحقيق محمد خليفة بديري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس.

شرح كتاب سيبويه - للسيراقي - تحقيق رمضان عبدالتواب وزميله - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجزء الأول ١٩٨٦م - الجزء الثاني ١٩٩٠م.

شرح الكوكب المنير - لابن النجاشي - تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه

- حمد- مطبع جامعة أم القرى- الطبعة الثانية- ١٤١٣ هـ.
- شرح اللمع- ابن برهان- تحقيق الدكتور فائز فارس- مطبع الكويت
تايمز- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤ هـ.
- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء- للبطليوسى- تحقيق حامد
عبدالمجيد- مطبعة دار الكتب- ١٩٧٠ م.
- شرح مختصر الروضة- للطوفى- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالمحسن التركى-
مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨ هـ.
- شرح معانى الآثار- للطحاوى- تحقيق محمد زهري النجار- دار الكتب
العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٣٩٩ هـ.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحمير- لصدر الأفضل- تحقيق
الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العشيمين- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى-
م. ١٩٩٠.
- شرح المفصل- ابن يعيش- دار صادر.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير- للشلوبيين- تحقيق الدكتور تركي بن سهو
العيبي- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٣ هـ.
- شرح الملوكي- ابن يعيش- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مطبع
المكتبة العربية- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٩٣ هـ.
- شرح الواقية نظم الكافية- ابن الحاجب- تحقيق موسى بناني العليي-
مطبعة الآداب- النجف- ١٤٠٠ هـ.
- شرح سقط الزند- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة.
- شعر الأخطل- صنعة السكري- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار
الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٩ هـ.
- شعر عمر بن أحمر الباهلي- تحقيق الدكتور حسين عطوان- مطبوعات

جمع اللغة العربية بدمشق.
الشعر والشعراء- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور مفید قمیحة- دار الكتب
العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- ٤٠٥ هـ.

شفاء العليل في شرح التسهيل- للسليلي- تحقيق الدكتور الشريف عبدالله
ابن علي الحسيني البركاني- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- لنشوار الحميري- عالم
الكتب- بيروت.

الصاجي- لابن فارس- تحقيق السيد أحمد صقر- عيسى الباي الحلبي
وشركاه- القاهرة.

الصحاح- للجوهري- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى-
١٤١٩ هـ.

صحيح البخاري بحاشية السندي- عيسى الباي الحلبي وشركاه.

صحيح مسلم بشرح الإمام النووي- مؤسسة الكتب العلمية- بيروت.

الصلة- لابن بشكوال- تحقيق السيد عزت العطار الحسيني- مكتبة
الخانجي- الطبعة الثانية- ١٤١٤ هـ.

صلة الصلة- لابن الزبير- تحقيق أ. لافي بروفنسال- الرباط- ١٩٣٧ م.

الصناعتين- لأبي هلال العسكري- تحقيق علي محمد البحاوي ومحمد
أبوالفضل إبراهيم- الطبعة الثانية- دار الفكر العربي.

طبقات الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود أحمد شاكر- مطبعة المدیني-
مصر.

طبقات الشعراء- لابن المعتر- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار المعارف-
القاهرة- الطبعة الرابعة.

العقد الفريد- لابن عبدربه- تحقيق الدكتور مفید محمد قمیحة- دار

الكتب العلمية - بيروت.

- عنوان الدراسة فيما عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية - للغبريني - تحقيق عادل نويهض - دار الآفاق - بيروت - الطبعة الثانية - م. ١٩٧٩ .
- الغاية في القراءات العشر - تحقيق محمد غيث الجنباز - مطبع دار طيبة - الرياض - الطبعة الثانية - هـ ١٤١١ .
- غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزرى - عني بنشره ج. برегистراسر - دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة هـ ١٤٠٢ .
- غريب الحديث - للحربي - تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد - دار المدى - جدة - الطبعة الأولى - هـ ١٤٠٥ .
- الغريب المصنف - لأبي عبيد - تحقيق محمد المختار العبيدي - بيت الحكمة - قرطاج - الطبعة الأولى - هـ ١٩٨٩ .
- الغريبين في القرآن والحديث - للhero - تحقيق أحمد فريد المزیدي - مكتبة نزار مصطفى الباز - الطبعة الأولى - هـ ١٤١٩ .
- الغنية (فهرست شيوخ القاض عياض) - تحقيق ماهر زهير حرار - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - هـ ١٤٠٢ .
- الفائق في غريب الحديث - للزمخشري - تحقيق علي محمد البحاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم - عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثانية .
- فرحة الأديب - لل Gundjani - تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني - مطبعة دار الكتاب - دمشق - هـ ١٤٠١ .
- الفرق بين الحروف الخمسة - للبطليوسى - تحقيق الدكتور علي زوين - مطبعة العانى - بغداد .
- الغريد في إعراب القرآن الجيد - للمنتجب المهدانى - تحقيق الدكتور محمد حسن النمر - دار الثقافة - الدوحة - الطبعة الأولى - هـ ١٤١١ .

الفصوص - لصاعد - تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي سعود - مطبعة فضالة - المغرب - بتواريخ مختلفة.

الفصول الخمسون - لابن معط - تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفصيح - لشعلب - تحقيق الدكتور عاطف مكور - مطبع سجل العرب - القاهرة.

فهرس ابن عطية - تحقيق محمد أبوالأجفان ومحمد الزاهي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨٣ هـ.

فهرسة ابن خير الإشبيلي - تحقيق محمد فؤاد منصور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٩ هـ.

فهرست اللبلي - تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبدربه أوزنية - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ.

الفهرست - للنديم - دار المسيرة - الطبعة الثالثة - ١٩٨٨ م.

فوات الوفيات للكتبي - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة ١٩٥١.

القاموس المحيط - للفيروزبادي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ.

قواعد الأدلة في الأصول - لأبي المظفر السمعاني - تحقيق محمد حسن محمد الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧ م.

القوافي - للأخفش - تحقيق أحمد محمد عبد الدايم عبد الله - مطبعة العمريانية للأفست - القاهرة - ١٤٠٩ هـ.

القوافي - للتنوخى - تحقيق الدكتور عوني عبد الرؤوف - مطبعة الحضارة العربية - مصر - الطبعة الثانية - ١٩٧٨ م.

- القياس في اللغة العربية - محمد الخضر حسين - المطبعة السلفية - القاهرة -
١٣٥٣هـ.
- الكافي في العروض والقوافي - للطبرizi - تحقيق الحسّانى حسن عبدالله -
مطبعة المدى - القاهرة.
- الكامل - للمبرد - تحقيق محمد أحمد الدالي - مؤسسة الرسالة - بيروت -
الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.
- كتاب الدلائل في غريب الحديث - للقاسم بن ثابت السرقسطي - تحقيق
الدكتور محمد بن عبدالله القناص - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى -
١٤٢٢هـ.
- كتاب سيبويه - المطبعة الأميرية - بولاق ١٣١٦هـ. وهي المعتمدة.
كتاب سيبويه - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مطبعة المدى - الطبعة
الثالثة - ١٤٠٨هـ.
- كتاب الشعر - لأبي علي الفارسي - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي -
مطبعة المدى - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٧هـ.
- الكشاف - للزمخشري - دار الفكر - الطبعة الأولى - ١٣٩٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة - مصورة عن
طبع إستانبول.
- كشف المشكل في النحو - للحيدرة اليمني - تحقيق الدكتور هادي عطيّة
مطر - مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات - للباقيلي - تحقيق الدكتور محمد
أحمد الدالي - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- اللامات - للزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك - دار الفكر - دمشق -
الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب - للعكيري - تحقيق غازي مختار طليمات
والدكتور عبدالله نبهان - دار الفكر - دمشق - ١٤٦٠هـ .

لسان العرب - لابن منظور - دار المعارف - القاهرة .

لمع الأدلة في أصول النحو - لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني -
دار الفكر .

المؤتلف والمخالف - للأمدي - تحقيق كرنكو - دار الجليل - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤١١هـ .

ما ينصرف وما لا ينصرف - للزجاج - تحقيق هدى محمد قراعة - مطابع
الأهرام التجارية - القاهرة - ١٣٩١هـ .

ما اتفق لفظه واحتلف معناه - للبيزيدي - تحقيق الدكتور عبد الرحمن
العثيمين - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ .

المتبع في شرح اللمع - للعكيري - تحقيق الدكتور عبدالحميد حمد الزوّي -
منشورات جامعة فاريهونس - بنغازي - الطبعة الأولى - ١٩٩٧ .

المثلث - لابن السيد - تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسى - دار الحرية
للطباعة - بغداد - ١٩٨٢م .

مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين - مؤسسة
الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ .

المجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة -
الطبعة الخامسة .

المجالس العلماء - للزجاجي - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مطبعة المدى -
القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ .

المفرد في غريب كلام العرب ولغاتها - لكراع النمل - تحقيق الدكتور محمد
أحمد العمري - دار المعارف - مصر - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ .

مُحمل اللغة - لابن فارس - تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ.

المحتسب - لابن جني - تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي - دار سزكين - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لابن عطيّة - مطبع فضالة - المغرب.

الحكم والحيط الأعظم - لابن سيده - مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الأولى.

الحيط في اللغة - للصاحب بن عباد - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ.

مختار الأغاني - لابن منظور - المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٣٨٢ هـ.

مختار شعراء العرب - لابن الشجري - تحقيق علي محمد البحاوي - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٨ م.

مختارات ابن الشجري = مختارات شعراء العرب.

مختصر في شواد القرآن من كتاب البديع - لابن خالويه - عني بنشره ج بر جشتراسر - المطبعة الرحمانية - ١٩٣٤ م.

المذكر والمؤنث - لابن الأنباري - تحقيق الدكتور طارق الجنابي - دار الرائد العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ.

المرقبة العليا = تاريخ قضاة الأندلس.

المزهر في علوم اللغة - للسيوطى - تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البحاوي - المكتبة العصرية - صيدا - ١٤٠٦ هـ.

- السائل البصريات - للفارسي - تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدنى - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.
- السائل الخلبيات - للفارسي - تحقيق الدكتور حسن هنداوى - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.
- السائل العسكرية - للفارسي - تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدنى - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٣ هـ.
- السائل العضديات - للفارسي - تحقيق الدكتور علي جابر المنصورى - عالم الكتب ومطبعة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ.
- السائل المشكلة المعروفة بالبغداديات - للفارسي - تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوى - مطبعة العانى - بغداد.
- السائل المنشورة - للفارسي - تحقيق مصطفى الحدرى - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠ هـ.
- المستقصى - للزمخشري - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٧٧ م.
- المستوفى في النحو - لابن الحكم الفرخان - تحقيق الدكتور محمد بدوى مختون - دار الإشعاع للطباعة - القاهرة - ١٤٠٧ هـ.
- المسلسل في غريب لغة العرب - للتميمي - تحقيق محمد عبدالجود.
- مسند الإمام أحمد - مؤسسة قرطبة.
- مسند الإمام أحمد - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٨ هـ.
- مصنف ابن أبي شيبة - تحقيق كمال يوسف الحوت - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ.

المعارف - لابن قتيبة - تحقيق الدكتور ثروت عكاشة - دار المعارف -
القاهرة - الطبعة الرابعة -

معاني القرآن - للأخفش - تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعنة - مطبعة
المدنى - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ .

معاني القرآن - للفراء - تحقيق أحمد يوسف بحاتى و محمد على النجار
والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية .

معاني القرآن وإعرابه - للزجاج - تحقيق عبدالجليل عبده شلبي - عالم
الكتب - بيروت - ١٤٠٨هـ .

المعاني الكبير في أبيات المعاني - لابن قتيبة - دائرة المعارف العثمانية - حيدر
آباد - الطبعة الأولى - ١٣٦٨هـ .

معجم الأدباء - لياقوت - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى -
١٤١١هـ .

معجم الشعراء - للمرزباني - تحقيق كرنكو - دار الجليل - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤١١هـ .

معجم شواهد العربية - لعبدالسلام محمد هارون - مطبع الدجوي -
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ .

المعجم الصغير - للطبراني - تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمير - المكتب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ .

المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي - لابن الأبار - مطبع
سجل العرب - القاهرة - ١٣٨٧هـ .

المعجم الكبير - للطبراني - تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي - مكتبة العلوم
والحكم - الموصل - الطبعة الثانية - ١٤٠٤هـ .

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع - للبكري - تحقيق الدكتور جمال

طلبة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ .

معجم المؤلفين - لعمر رضا كحاله - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

المعجم الوسيط - المكتبة الإسلامية - استانبول .

معرفة القراء الكبار - للذهبي - تحقيق محمد سيد جاد الحق - مطبعة دار التأليف - مصر - الطبعة الأولى .

المعيار المعرّب والجامع المغرّب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب - للونشريسي - تحقيق محمد حجي وآخرين - دار الغرب الإسلامي - ١٤٠١ هـ .

المغرب في حل المغرب - لابن سعيد - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة .

معنى الليبي عن كتب الأغاريب - لابن هشام - تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - الطبعة الخامسة - ١٩٨٥ هـ .

المفصل في علم العربية - للزمخشري - دار الجيل - بيروت .

المفضليات - للمفضل الضبي - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون - دار المعارف - الطبعة السابعة .

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - للشاطي - تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الشبيبي - مكتبة دار التراث - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ .

المقتضب - للمبرد - تحقيق محمد عبدالخالق عضيّمة - مطابع الأهرام - القاهرة - ١٣٩٩ هـ .

المقرب - لابن عصفور - تحقيق أحمد عبدالستار فراج وعبدالله الجبوري - مطبعة العانى - بغداد .

المقصور والممدوح - لابن ولاد - مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - ١٣٢٦ هـ .

الممتع في التصريف - لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار

المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.

المنتخب من غريب كلام العرب - لكراء النمل - تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري - مطبع مؤسسة مكة - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ.

منتهى الطلب من أشعار العرب - لابن ميمون - تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفى - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٩ هـ.

المنجد في اللغة - لكراء النمل - تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي - مطبعة الأمانة - القاهرة - ١٣٩٦ هـ.

المترع البديع في تجنیس أساليب البديع - للسجلماسي - تحقيق علال الغازى - مكتبة المعارف - الرباط - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ.

المنصف - لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٧٣ هـ.

الموافقات - للشاطي - تحقيق عبدالله دراز - دار المعرفة - بيروت.

الموشح للمرزباني - تحقيق علي محمد البحاوي - دار الفكر العربي - القاهرة.

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل - للدلائى - تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي - مطبع الثورة - بنغازي.

نتائج الفكر في النحو - للسهيلي - تحقيق محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لابن الأنباري - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - الأردن - الطبعة الثالثة - ١٤٠٥ هـ.

نشأة النحو وتاريخ أشهر القضاة - محمد الطبططاوى - تعليق عبدالعظيم الشناوى ومحمد عبد الرحمن الكردى - الطبعة الثانية.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - للمقرى - تحقيق يوسف الشيخ

محمد البقاعي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ .
النفائض (نقائض حرير والفرزدق) - لأبي عبيدة - باعتناء بيفان - دار صادر
بيروت .

النكت في تفسير كتاب سيبويه - للأعلام الشنتمري - تحقيق زهير
عبدالمحسن سلطان - معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى -
١٤٠٧ هـ .

نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب - لجمال الدين عبدالرحيم
الإسنوبي - تحقيق الدكتور شعبان صلاح - الطبعة الأولى - مطبعة التقدم - مصر -
١٤٠٨ هـ .

النوادر - لأبي مسحل الأعرابي - تحقيق عزة حسن - مجمع اللغة العربية -
دمشق - ١٣٨٠ .

النوادر في اللغة - لأبي زيد الأنباري - تحقيق محمد عبدالقادر أحمد - دار
الشروق - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ .

نوادر المخطوطات - تحقيق عبدالسلام هارون - مصطفى البابي الحلبي
وأولاده - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٩٢ هـ .

نيل الابتهاج بتطريز الديباج - للتبكري - منشورات كلية الدعوة الإسلامية -
طرابلس - الطبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ .

هدية العارفين - لإسماعيل البغدادي - مصورة عن طبعة إسطانبول .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - للسيوطى - تحقيق الأستاذ عبدالسلام
محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت -
١٣٩٤ هـ .

الوافي في العروض والقوافي - للتبريزى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه -
دار الفكر - دمشق - الطبعة الرابعة - ١٤٠٧ هـ .

الوحشيات - لأبي قحافة - تحقيق عبد العزيز الميموني - دار المعارف - القاهرة .
الوسط في تاريخ النحو العربي - للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد - دار
ال Shawaf للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ .
وفيات الأعيان - لابن خلkan - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر
. بيروت - ١٣٩٨ .

١١ - الفهرس التمهيلي للموضوعات

الصفحة	عنوان الباب
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعنى:
٢ ، ١	- فاعلت، تفاعلت
٤	= ماطاوع الذي فعله على فعل:
٤	- فاعلت وتفاعلت معناه معنى الانفعال
٤	- تفعّل للمطاوعة
٧ ، ٤	- تفاعل للمطاوعة
٤	- فتح مضارع تفاعل بالحمل على افتعل
٧ ، ٥	- تفعّل للمطاوعة
٦	= استفعلت:
٦	- تحلم ليس بمترلة تجاهل
٦	- مجيء استفعل على تفعل
٨	= مواضع افتعلت:
٨	- من معاني افتعل: الملك
٨	- وزن ادخل واتّلّج افتعل، ومعناه تفعّل
	- ليس في الكلام افعّل أصلاً، بل فرعاً
٨	مشيراً إليه من غيره
٩ ، ٨	- افتعل مطاوع فعل
	- مجيء فعلت وافتعلت بمعنى واحد نحو
٩	قرأت واقتراط
	- مجيء أفعلت وفعلت بمعنى واحد نحو
٩	أفتنت وفتنت

- ١١ = افعوعلت وما هو على مثله مما لم نذكره:
- مازيد على الفعل لمعنى التكثير والمبالغة
 - افعال للتكثير نحو ابهار القمر
 - افعنل
- ١٣ = مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة:
- مصدر تفعّلت التفعّل
 - الذين قالوا: كذابا، قالوا: تحملت تحمالا
- ١٤ ، ١٣ = فاعلت مصدره مفاعة، وفعال
- ١٥ ، ١٤ = الخلاف في ألف مفاعة
- ١٥ = سين أسطاع
- ١٦ = ميم مفاعة كميم مفعل
- ١٦ = تعليل ضم عين تفاعل
- ١٧ = مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب:
- جواز أقمته إقاما
 - عدم جواز حذف الهماء في تعزية وتجزئة
- ١٩ = ما يكثر فيه المصدر من فعل:
- تفعال بفتح التاء للمبالغة والتکثير وهو عند الكوفيين فعل وألفه بدل من الياء
 - تفعال بكسر التاء ليس للتکثير، ولم يسمع في المصادر إلا في التلقاء والتبيان
- ٢٠ ، ١٩ = وإنما هو اسم وضع موضع المصدر
- = اشتقاقة الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها:

- مصدر الثلاثي على مفعول مفتوح العين
 - ٢١ إلا واو الفاء فإنه يكسر
 - الزمان والمكان على مفعول بفتح لاعين
 - إلا من مضارع المكسور العين فإنه يكسر
 - ٢١ - بناء المصدر على على مفعول بكسر العين
 - ٢٣ ، ٢١ كالمرجع
 - ٢٣ ، ٢٢ الاستغناء بفعلة كامشية والحمية
 - عدو لهم عن بناء الزمان والمكان على مفعول بضم العين وما جاء منه فهو على الترخيص لعلى ظاهره
 - ٢٤ ، ٢٣ - المنخر بكسر الميم والخاء بمتلة المدهن
 - ٢٤ بضم الميم والهاء وليس بمصدر
 - ٢٦ ما كان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي = الياء فيهن فاء:
 - ٢٦ - مَفْعَل في الزمان والمكان ما لامه ياء
 - ٢٦ - تصحيح الشقاوة وإلال الشقاء
 - مأقي وزنه فعلٍ ثم حذفت ياؤه تخفيفا
 - ٢٧ ، ٢٦ كما حذفت في أتفية
 - ٢٨ ما كان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو = فيهن فاء:
 - لزوم المصدر فيه مفعول بالكسر كما لزم
 - ٢٩ ، ٢٨ الفعل
 - من يوجل: موحل بالكسر، وموحل

٢٨	بالفتح على الأصل
	- موحد معدول مثل مثنى، وليس بمصدر
٢٨	ولا زمان ولا مكان
	- تغليب حكم اللام فيما فُؤه واو ولامه
٢٩	ياء نحو وري فيكون بفتح العين
٣٠	= ما يكون مفعلة لازمة لها الهمزة والفتحة:
٣٠	- القياس إذا لم يسمع؛ لكثره
٣١	- مخياة عينها ياء من الحياة، ونقل مخواة
٣١	- النسب إلى حية
٣٢	= ماعاجلت به:
	- جاء من هذا الباب خمسة أحرف على مفعول
	بضم الميم والعين، وأربعة أحرف على مفعول
٣٢	بضم الميم
٣٣	= نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة:
٣٣	- ليس في الكلام فعول
٣٣	- مفعول يرد مصدرًا
٣٤	- زيادة الباء
٣٤	- حذف المضاف
	= مالايجوز فيه ما فعله وذلك كل ما كان أفعل
٣٦	وكان لونا أو خلقه:
٣٧ ، ٣٦	- امتناع (أفعل منه) مما كان لونا أو خلقه
٣٦	- كثرة أفعال في الصفات
	- افعل وافعال يطردان في الألوان،
٣٧	ويستغنى بهما عن فعل

- ٣٧ - افعل وافعال يوجدان في الخلق بغير اطراد
 = ما يستغني فيه بما أفعل فعله عن ماؤفعته وعن أفعال
 ٣٩ منه بقولهم: هذا أفعل منه فعل:
 ٤٠ ، ٣٩ - التعجب من أفعال
 - الاستغناء بالنسبة أن يجمعوا المرأة على
 ٣٩ لفظتها
 ٣٩ - الاستغناء بما أكثر قائلته عن ما أقيله
 ٣٩ - الاستغناء بترك عن ودع
 ٤٢ = ما أفعله على معينين:
 ٤٢ - التعجب من أفعال وتقويته
 ٤٣ ، ٤٢ - التعجب من المفعول
 ٤٥ = ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحا:
 - فتح عين المضارع من فعل إذا كانت
 ٤٥ العين واللام حرف حلق
 - عين مضارع مازاد على الثلاثي
 ٤٥ مكسورة أبدا
 - مثل يستخرج بضم الراء ليس في
 المضارعات
 ٤٦ - يُفعل ويُفعل خاص بأبنية المفعول
 - علة فتح المضارع المضموم العين
 ٤٧ ، ٤٦ والمكسور، وعدم فتح الماضي
 ٤٩ = ما هذه الحروف فيه فاءات:
 - الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللام
 ٤٩ ما قبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها

- معاملة الفاء كاللام في أبي يأبى وتشبيهه

٥١

يقرأ

= الحروف الستة إذا كان واحداً منها عيناً وكانت

٥٤

الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً:

- اتباع الفاء كسرة العين لاجل حرف

٥٤

الحلق

- مِغِيرَة وَمِعِينَ وَإِحْبُّ وَتِحْبُّ الإِتَّبَاعُ فِيهِ

كَالإِتَّبَاعِ فِي مِنْتَنْ وَلَذِلِكَ لَمْ يُطْرَدْ،

وَلَيْسَ مِثْلَهُ أَجْيَاء وَيَجْيَاء فَإِنَّهُ عَلَى

٥٥

القياس

٥٦ ، ٥٥

- كسر حرف المضارعة

= ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما

٥٨

كسرت ثانى الحرفين حين قلت: فعل:

٥٨

- شروط كسره وعلته

٥٩ ، ٥٨

- علة شدوذ تئي بكسر التاء

٥٩

- الأمر من أمر وأخذ وأكل

٦٠ ، ٥٩

- وزن يسع ويطا

٦٠

- اللغات في يوجل

٦١

- علة كسر حرف المضارعة من يوجل

٦١

- تفاعل وتفعل وتفعل للتطاولة

- علة امتياز ضم حرف المضارعة حملاً

٦٢

على ضم ثانى فعل

٦٣

- اللغات في نعم

٦٤

= مامال فيه الألفات:

- موجبات الإمالة ٦٤
- القصد منها ٦٤
- إمالة حاف وباع وصار وهاب ٦٦
- إمالة ببابه ٦٧
- إمالة كاتب ٦٧
- إمالة ألف التنوين في رأيت زيداً ٦٧
- إمالة بمالٍ وماشٍ في الوقف ٦٧
- الإمالة للإمالة ٦٨
- إمالة علماً ٦٨
- = من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب: ٦٩
- إمالة ألف نحو: يريد أن يضرها، ويريد أن يكيلها، وعندما ٦٩
- = مأميل على غير قياس وإنما هو شاذ: ٧١
- إمالة الحاجج ٧١
- إمالة مال وباب وعاب ٧١
- = مايمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى: ٧٣
- حروف الاستعلاء تمنع الإمالة ٧٥ ، ٧٣
- مذهب العرب فيما إذا فصل بين الألف والكسرة أحد حروف الاستعلاء وقبل الألف حرفان أحدهما ساكن وهو من حروف الاستعلاء ٧٣
- حروف الاستعلاء لا يؤثر فيما أميل ٧٤
- بحکم ما انقلب عنه ٧٤

- ٧٤ - إمالة جادّ
 ٧٥ - الإبدال في صماليق
 ٧٦ - الحروف لاتمال فرقاً بينها وبين الأسماء
 - عدم إمالة (ما) الاسمية، وإمالة (ذا)،
 ٧٦ وعلة ذلك
 ٧٧ = الراء:
 ٧٧ - المد بمثابة حرف آخر
 - الذين لا يملون مساجد لا يملون مع الراء
 ٧٧ وإن قوي موجب الإمالة
 ٧٨ - إمالة الماء وما قبلها في مهاري
 ٧٨ - إمالة ضربةٌ
 = ما يحال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا
 ٧٩ كانت الراء بعدها مكسورة:
 - الإشمام في ابن مذعور وابن ثور والسمُّر،
 ٧٩ ومررت ببعير
 - إمالة ما قبل الواو في ابن مذعور وابن
 ٧٩ ثور
 ٨٠ - إمالة مال قاسم
 = ما يتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت
 لإسكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبتديء
 ٨١ بساكن:
 ٨١ - ألف الوصل في الأفعال
 - الخلاف في: هل اجتلت متحركة أم
 ٨١ ساكنة

- مواضعها من الأفعال
٨٤-٨١
 - الخلاف في ويلمه
٨٦، ٨٥
 - همزة (أل)
٨٩-٨٦
 - همزة الاستفهام
٩٠، ٨٩
 - همزة ايمن
٩٠
 - همزة ابن وامرئ
٩١، ٩٠
 - تاء ابنة وميم ابنة
٩١
- = تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف
- الوصل لالتقاء الساكنين:
٩٢
 - حذف ألف الوصل لالتقاء الساكنين
٩٢
 - الكسر لالتقاء الساكنين في حذار
٩٢
 - تغليب الفروع على الأصول
٩٢
 - للعرب فب حذام لغتان: الإعراب،
٩٢
- والبناء
- التقاء ساكنين وبعد الثاني ضمة
٩٣، ٩٢
 - مواضع الفتح إذا التقى ساكنان
٩٦-٩٣
- = ما يضمن من السواكن إذا حذفت بعده ألف
- الوصل:
٩٧
 - حركة واو مصطفون إذا التفى معها ساكن
٩٨، ٩٧
 - حركة ياء اخشى الرجل ومصطفى الله
٩٨، ٩٧
- = ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن:
- عدم الفتح في يقضي الرجل، خوف اللبس
٩٩

- ١٠٠ ، ٩٩ - حذف الياء والواو من لم بيع ولم يقل
 = مالايرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك
 ١٠١ مابعدها:
 ١٠١ - الأصل في فعل الأمر
 ١٠٣-١٠١ - الكسر لالتقاء الساكين في ادعاً
 ١٠٣-١٠٢ - تحفييف كتف وعهد
 = ماتتحققه الهاء لتبيين الحركة من غير ما ذكرنا من
 ١٠٤ بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها:
 ١٠٤ - الهاء في قول العرب: انطلقْه، هاء
 السكت، والخلاف في ذلك
 ١٠٥ - نون يضربان نون إعراب كضمة يضربُ
 ١٠٦ = ما ييقون حركته وقبله متحرك:
 ١٠٦ - قول العرب: هيَه
 ١٠٦ - قول العرب: كيَفَه، ومسلموَنَه
 ١٠٧ ، ١٠٦ - الوقف في (أنا)
 ١٠٨ - هدم اعتبار اللبس
 ١٠٩ = الوقف في أواخر الكلم المتحركة:
 ١٠٩ - الفرق بين تاء الجموع وتاء المفردة
 ١٠٩ - إجراء الوقف مجرى الوصل
 - لحاق الألف الامسم المنصوب دون لحاق
 ١١٦-١١١ الواو والياء المرفوع والمحرور
 ١١٣-١١٢ - حذف الواو والياء وهما اسمان تحفيظاً
 = الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي
 ١١٧ لا تتحقها زيادة في الوقف:

- قياس الوقف أن يكون على السكون ١١٧
- الإشمام ١١٧
- الروم ١١٧
- الفرق بين الإشمام والروم ١١٨، ١١٧
- روم المنصوب، والخلاف فيه ١١٨
- الفرق بين الرفع والنصب والجر في الوصل ١١٨
- علامات الإشمام والروم في الخط ١١٩
- الوقف بالتشديد ١٢٣، ١٢١-١١٩
- = الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف: ١٢٤
- الوقف بالنقل ١٢٨-١٢٤
- الوقف على رأيت البكر بفتح الكاف في النصب، والخلاف في ذلك ١٢٢
- الإتباع في منتن ١٢٦
- = الوقف في الياء والواو والألف: ١٢٩
- حروف الجهر وحروف المهمس ١٢٩
- معنى المجهور ١٢٩
- معنى المهموس ١٢٩
- ترتيب الهمزة والألف والياء والخلاف فيه ١٣٠، ١٢٩
- = الوقف في الهمزة: ١٣١
- إلقاء حركة الهمزة على ماقبلها ١٣١
- لاروم ولا إشمام فيما قلبت إليه الهمزة ١٣٣
- = الساكن الذي تحركه في الوقف: ١٣٤

- | | |
|-----------|--|
| | - حذف ألف (ها) التأنيث وإلقاء حركتها |
| ١٣٤ | عليها في لغة شادة |
| ١٣٧ | = الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر: |
| ١٣٧ | - قلب الألف ياء في الوقف |
| ١٣٨ ، ١٣٧ | - قلب ياء (هذى) هاء |
| ١٣٨ | - لغات العرب في هاء (هذه) في الوصل |
| ١٣٩ ، ١٣٨ | - لغات العرب في مذ اليوم |
| ١٤٠ ، ١٣٩ | - إبدال الجيم من الياء المتشددة |
| ١٤١ ، ١٤٠ | - إبدال الياء الخفيفة جيما |
| ١٤٢ | = ماتحذف من أواخر الأسماء في الوقف: |
| ١٤٢ | - الوقف على الأسماء المنقوصة |
| ١٤٤ ، ١٤٣ | - حذف نون (لم يكن) |
| | = مايحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي |
| ١٤٥ | لاتذهب في الوصل: |
| ١٤٥ | - الكلام على مذهب سيبويه في (ي) |
| | - حذف الياء في هذا غلامي وإسكان |
| ١٤٥ | الميم، والخلاف فيه |
| ١٤٦ | - ألف عصا ورمى في الوقف والوصل |
| | - الخلاف في ألف عصا في حال النصب |
| ١٤٨-١٤٦ | والرفع والجر |
| | = ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة |
| ١٤٩ | الإضمار وحذفهما: |
| | - الياء والواو المتصلتين بضربهو وعليهبي، |
| ١٥٨-١٤٩ | والخلاف في ذلك |

- ١٥٢ - حذف ألف (ها) في الوقف
 ١٥٣ - الوقف بالنقل
 ١٥٣ - نقل حركة المدغم للساكن الذي قبله
 ١٥٣ - اعتلال قيل وبيع
 ١٥٣ - نقل حركة الفاء إلى العين في الإدغام
 ١٥٧ - لحاق الواو للميم في رسلكمو
 ١٥٩ = ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار:
 - كسر ميم الجمع اللحقة للهاء في عليهم،
 ١٥٩ وعلة ذلك، وحجته
 ١٥٩ ليس في الكلام فعل
 ١٦٠ ، ١٥٩ الإمالة بغير موجب
 ١٦٠ هاء والألف اللتان لبيان لاحركة
 ١٦٤ ألف التأسيس
 ١٦٤ اتباع الفاء العين
 - الضم بعد الكسر على ضربين: من أصل
 ١٦٥ الكلمة، وعارض
 ١٦٦ ، ١٦٥ تالي الكسرتين في المفرد والجمع
 ١٦٧ = الكاف التي هي علامة الإضمار:
 - إبدال كاف المؤنث شيئاً (الكسكشة)
 ١٧٠ ، ١٦٧ - إبدال الهمزة عيناً (العنونة)
 ١٦٩ ، ١٦٨ - كسر حرف المضارعة
 ١٦٩ - إبدال كاف المؤنث شيئاً (الكسكشة)
 ١٧٠ ، ١٦٩ - الغمغمة
 ١٧٠ ، ١٦٩ - قلب لام العريف مימה (الطمطمانية)

- = ما يلحق التاء والكاف اللتين للإضمار:
- المضمرات الدالة على أكثر من واحد
- ليست ثنائية ولا جمعا
- = حاق الميم للثنية والجمع
- العلامة اللحقة للميم
- لزوم الضم قبل الميم
- معقول الجمعية يتنظم من الاثنين وما زاد
- = الإشباع في الجر والرفع
- ليس في النصب إشباع لخفتة
- مذهب أبي حاتم في روم المتصوب
- حذف الألف تخفيفاً من (ها) التي
- للتأنثى، وغيرها
- إسكان حركة الإعراب
- = وجوه القوافي في الإنشار:
- النون اللاحقة للقوافي
- السبب الحديث للشعر
- أصناف التخييل
- النسبة إلى لaimين
- ياء فعلي علامة إضمار كواوا صنعوا،
- والخلاف في ذلك
- = عدة ماتكون عليه الكلم:
- وتكون على حرف وحرفين وثلاثة،
 - ومنها أسماء وأفعال وحروف، وأقصى ما
 - تصل إليه الأسماء سبعة، ولا يكون الاسم

على حرفين إلا محدوداً، وحذفه على
قسمين: مطرد، وغير مطرد. والأفعال
التي على حرف مثل قه وشه، والتي
على حرفين: خذ وكل ومر، وفيها
لغات.

- معانٍ الأسماء والحرروف:

٢٢٠-٢١٧ ، ١٩٨	- باء الجرّ
١٩٨	- لام الجر
٢٦٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠١	- (إنْ)
٢٠٢	- (ما)
٢٩٦ ، ٢٠٢	- (لا)
٢٠٣	- (أنْ)
٢٠٤ ، ٢٠٣	- كي
٢٠٤ ، ٢٠٣	- كيمه
٢٠٣	- له
٢٠٦-٢٠٤	- بل
٢٠٨-٢٠٦	- قد
، ٢٧٧ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨	- لو
٢٧٨	
- ٢٢٠ ، ٢١٧-٢٠٩	- منِ
، ٢٢٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢	
٢٢٨	
، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢٠٩	- مُذْ، ومنذ
، ٢٢٥-٢٢٣ ، ٢٢٢	

٢٣٨-٢٣٦

٢٢٢

- أَلْ

٢٢٦ ، ٢٢٥

- فِي

٢٣٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦

- عَنْ

، ٢٤٧-٢٤٣ ، ٢٢٧

- عَلَىٰ

٢٤٧

- ذَا، ذَهَبَ

٢٢٩

- أَنَا

٢٢٩

- هِيَ

٢٣٠ ، ٢٢٩

- كَمْ

٢٣١ ، ٢٣٠

- مَنْ

٢٣٤-٢٣١

- مَا

٢٥٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤

- قَطْنٌ

٢٣٩ ، ٢٣٥

- مَعْ

٢٣٧

- إِذْ

٢٣٩

- مُّ، وَيَمِنْ وَأَيْمَنْ

٢٤٨ ، ٢٤٧

- إِلَىٰ

٢٥٠-٢٤٨

- حَتَّىٰ

٢٥٠

- غَيْرُ، وَسُوْيِّ

٢٧٥ ، ٢٥٠

- حَسْبٌ

٢٥١

- مِثْلٌ

٢٥١

- كَلْ، وَبَعْضٌ

٢٥٤-٢٥١

- بَلْهُ

٢٥٥ ، ٢٥٤

- عَنْدَ

٢٥٥	- نَوْل
٢٦٢ ، ٢٦٠ - ٢٥٥	- إِذَا
٢٦٢ - ٢٦٠	- بِينَما
٢٦٣ ، ٢٦٢	- لَكِنْ
٢٨١ ، ٢٦٤	- كَيْفَ
٢٦٥ ، ٢٦٤	- خَلْفَ
٢٦٥ ، ٢٦٤	- قَدَّام
٢٦٥ ، ٢٦٤	- أَمَامٌ
٢٦٥ ، ٢٦٤	- فَوْقَ
٢٦٥	- أَيْ
٢٦٦	- لَام التوكيد
٢٦٦	- لَعْلَّ
٢٦٧	- لَدُنْ
٢٦٨ ، ٢٦٧	- دُونْ
٢٧٥ - ٢٦٩ ، ٢٠٢	- بَلِى
٢٧٥ - ٢٦٩ ، ٢٠٢	- نَعَّمْ
٢٧٥	- بَحَلْ
٢٧٧ - ٢٧٥	- إِذْن
٢٧٧	- لَمّْا
٢٧٩ ، ٢٧٨	- أَمَّا
٢٧٩	- أَلَّا
٢٨٠	- كَلَّا
٢٨١	- أَنْجَى
٢٨١	- أَيْنَ

- = علم حروف الزوائد:
- عددها وذكرها وسبب تسميتها
 - مواضع زيادة الهمزة
 - مواضع زيادة اللام
 - مواضع زيادة التاء
- = حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف
- وترفع لسانك من موضع واحد:
- عددها وذكرها
 - إبدال الياء والواو همزة
 - إعلال الياء والواو
 - الياء في النصب والجر في الثنوية والجمع
 - مبدلية من واو، والخلاف في ذلك
 - إبدال الهمزة نونا في فعلان
 - إبدال الهمزة ياء
 - إبدال الياء تاء في أستنوا، والخلاف في ذلك
 - إبدال الواو تاء
 - إبدال التاء دالا
 - إبدال اللام نونا
 - الضمة والفتحة والكسرة زوائد
- = مابنت العرب من الأسماء والصفات:
- استدراك دُلُل ورُئُم، وتخريجهما
 - لم يعرف سيبويه من فعل إلا إبلا، وتخريج ما استدرك عليه

- الكلام على سوى، وما استدرك على
٣١١-٣٠٩ سيبويه من هذا الوزن
- حصر أوزان الثلاثي وما أهمل منها
٣١١ = ماحقه الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل:
- المزيد بالهمزة، والمستدرك منه
٣١٦-٣١٢
- المزيد بالهمزة مع غيرها كالنون والألف
٣١٩-٣١٦ والواو والياء والتاء، والمستدرك منه
- المزيد بالياء، وبالياء والألف، والياء
٣٢١ ،٣٢٠ والتاء والألف، والمستدرك منه
- المزيد بالألف والواو والياء، والمستدرك
٣٢٢ منه
- المزيد بالألف والياء والتاء، والمستدرك
٣٢٢ منه
- المزيد بالألف والتضعيف، والمستدرك منه
٣٢٤ ،٣٢٣
- المزيد بالتاء والألف والتضعيف
٣٢٤
- المزيد بالألف والنون، والألف والنون
٣٢٧-٣٢٥ والتضعيف، والميم والألف والتضعيف،
والمستدرك منه
- = المستدركات من الأبنية:
٣٢٨
- الأبنية التي ذكرها الريبي في مستدركه
٣٣٢-٣٢٨
- توجيه هذه المستدركات
٣٤١-٣٣٢
- عودة إلى المستدركات وتوجيهها
٣٥٤-٣٤٢
- = الزيادة من غير موضع حروف الزيادة:
٣٥٥
- زيادة التضعيف بحرف واحد بإدغام أو

٣٦٠-٣٥٥	دونه
٣٦١	= الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوّعتا:
٣٦٥-٣٦١	- زيادة التضييف في حرفين
٣٥٦-٣٦٢	- الخلاف في وزن صممح
٣٦٦	= لحاق الزيادة ببنات الثلاثة من الفعل:
	- القاعدة في أوائل الأفعال المضارعة
٣٦٦	الرباعية الماضي
٣٧٠-٣٦٦	- حكم همزة مضارع أ فعل
٣٦٧، ٣٦٦	- حذف همزة خذ وكل
٣٧٢-٣٧٠	- صيغة ماضي ومضارع مالم يسمّ فاعله
٣٧٣	= ماتسكن أوئله من الأفعال المزيدة:
٣٧٥-٣٧٣	- إبدال الهمزة في هرقت
٣٧٣	- أصل أرقـت
٣٧٦، ٣٧٥	- التعويض في أسطاع وأينق ويمان
٣٧٧	= مالحقته الروائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات
	:الأربعة
	- الأفعال المستدركة على سبيوبيه،
٣٧٩-٣٧٧	وتوجيهها
٣٨١، ٣٨٠	- شروط الإلحاد وأمثلة منه
٣٨٢	= تمثيل مابنت العرب من بنات الأربعـة
٣٨٣، ٣٨٢	- المستدرـكات من هذا النوع، وتوجيهها
٣٨٤	= مالحقته الروائد من بنات الأربعـة غير الفعل:
	- الأصل في الإلحاد للأفعال وحملـت
٣٨٤	الأسماء عليها

- الرباعي الملحق بالخامسي ٣٨٤
- أصل التصريف للأفعال ٣٨٥
- لا يحقر الخماسي إلا بعد الحذف ٣٨٥
- حروف المد ليست للإلحاق ٣٨٦
- وزن منجتون ٣٨٧ ، ٣٨٦
- وزن منجنيق ، والخلاف فيه ٣٩٠ - ٣٨٦
- سقوط الحرف في بعض التصاريف ليس دليلاً قاطعاً على الزيادة ٣٩٠ ، ٣٨٩
- المستدركات على سيبويه من هذا النوع، وتوجيهها ٣٩٨ - ٣٩٠
- = لحاق التضعيف فيه لازم: ٣٩٩
- المضاعف على قسمين: مزيد، وأصلي ٣٩٩
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها ٤٠٠ ، ٣٩٩
- حكم التقاء الساكنين في الكلمة وكلمتين ٤٠١ ، ٤٠٠
- = تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً وغير مزيد: ٤٠٢
- الخلاف في وزن كفكك ٤٠٣ ، ٤٠٢
- لا يلحق الأكثر بالأقل ٤٠٣
- = تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخامسة: ٤٠٤
- المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها ٤٠٨ - ٤٠٤
- = مأعرب من الأعجمية: ٤٠٩
- أنواع المعرف ٤٠٩
- تغيير العرب لبعض حروف الأعجمية ٤١٠ ، ٤٠٩
- إلحاق الأعجمي بالبناء العربي ٤١٢ - ٤١٠

- تغيير العرب بعض حروف الاسم
- ٤١١ الأعجمي وهي حروف عربية
- ٤١١ - تغيير الحركة
- ٤١١ - الإبدال مكان الزائد
- جسراً العرب على تغيير مالييس من
- ٤١٢ كلامها
- ٤١٢ - العرب تزيد في الكلمة الأعجمية لتبلغ بها أبنية كلامهم، وقد لا يلتفون بها
- ٤١٣ = اطراد الإبدال في الفارسية:
- الحروف التي تبدلها العرب من كلام العجم على قسمين: قسم إبداله مطرد، وقسم إبداله غير مطرد
- البدل لا يطرد فيما كان من كلام العرب، وإنما يطرد فيما كان أعجمياً
- ٤١٧-٤١٣ - حروف البدل مما ليس من كلام العرب
- ٤٣١-٤١٧ - المستدركات من هذا النوع، وتوجيهها
- ٤٣٠-٤٢٨ - إعراب المسمى بالجمع المذكر
- = علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف:
- ٤٣٢ - ما يعرف به الزائد من الأصلي
- زيادة المهمزة
- ٤٥٢، ٤٤٢-٤٣٢
- ٤٩٠
- ٤٣٦ - دليل الإلحاد

- زيادة الميم - ٤٥٤ ، ٤٥٢-٤٤٣
- ٤٥٦
- = الياء - ٤٦٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥١
- ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦
- ٤٨٩ ، ٤٩٠
- = الألف - ٤٦٥-٤٥٢ ، ٤٧٢
- ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦
- = الواو - ٤٦٢-٤٥٧ ، ٤٧٠
- ٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦
- العرب تكسر بنات الخمسة عند
الاضطرار، وقد يستغنون عن تكسيرها
بتكسير ما في معناها ٤٦٤
- الياء والواو لاتكونان أصلًا في رباعي إلا
فيما ضوّعت فيه الفاء والعين ٤٦٧ ، ٤٧٢
- باب ددن وسلس قليلان ٤٦١
- الخلاف في ألف حاجيت ٤٦٩-٤٧١
- قلب الياء ألفا ٤٦٩-٤٧١
- قلب الواو ألفا ٤٧١ ، ٤٧٠
- لزوم البناء في حروف الزيادة يدل على
أنه من أبنية الزوائد ٤٧٣
- زيادة التاء ٤٧٥
- ليس في الكلام فِعْوِيل ٤٧٧-٤٨١
- زيادة النون ٤٨١
- الخلاف في وزن شيطان ٤٨٢-٤٨٤

- النون إذا كانت ثلاثة في خماسي حكم
عليها بالإضافة سواء كان الأصل ثلاثة أو
- ٤٨٨ رباعيا
- سيبويه يحكم بزيادة حروف الزيادة في
الموضع الذي تقل زياته إذا دل
- ٤٩١ الاشتقاد على أصالة غيره
- = ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه
- ٤٩٣ التضعيف:
- ٤٩٣ - تعريف هذا النوع
- ٤٩٣ - ليس في الكلام فعلة
- ٤٩٤ ، ٤٩٣ - أمثلة على هذا النوع
- ٤٩٦ = تمييز بنات الأربع والخمسة من الثلاثة:
- ٤٩٦ - الأصلي يمثل بالفاء والعين واللام
- = علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير
- ٤٩٧ الزوائد:
- ٥٠٣-٤٩٧ - المزيدة بالتضعيف من غير نقل
- ليس في الكلام فعول ولا فوعل ولا
- ٤٩٧ فعول ولا فعلو
- حمل الحرف ليكون بدلاً ويكون البناء
موجداً أولى من حمله على الأصلة
- ٤٩٨ ويكون البناء غير موجود
- ٥٠٢-٤٩٨ - الخلاف في مذهب سيبويه في همرش
- العين لاتضاعف وحدها للإلحاق وإنما
تضاعف لغيره، وتضاعف للإلحاق مع

- غيرها نحو صممح
- = نظائر ماضي من المعتل وما احتضن به من البناء
دون ماضي والهمزة والتضعيف، هذا باب
- ٥٠٤ ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاء:
- إبدال الواو المضمومة همزة
= ما يلزم ببدل التاء من هذه الواوات التي تكون
- ٥١١ في موضع الفاء:
- قلب الواو تاء في أهتم وتقية
- ٥١٢ ، ٥١١ = ماتقلب فيه الواو ياء:
- إبدال الواو في هذا الباب لضعفها
- ٥١٣ بالسكون، ولثقلها مع الكسرة
- ٥١٣ - ليس في الكلام فعل
- حذف الياء والواو من قاضي ويغزو في
- ٥١٣ الوقف وعدم حذف الألف من يخشى
- ٥١٤ - إذا كانت حركة الواو حاجزة من قبلها
- الحركة قبل الحرف عند السيرافي وبعد
- ٥١٤ عند غيره
- ٥١٥ ، ٥١٤ - بناء فوعل وتفعله ويفعل من وعدت
- حذف واو فعلة إذا كانت مصدرا
- ٥٢١-٥١٦ وإمامتها
- ٥٢٢ ما كانت الياء فيه أولاً:
- ٥٢٣ ، ٥٢٢ - ثبات الياء وإن كانت بين ياء وكسرة
- ٥٢٣ ، ٥٢٢ - الياء أخف من الواو لقربها من الألف
- الياء المضمومة لاتغير

- قلب الثاني للأول ٥٢٢
- قلب الهمزة ياء وهي بعد ضمة ٥٢٤
- قلب الياء وهي فاء ألفا ٥٢٥
- قلب الياء والواو تاء في افتعل ٥٢٩-٥٢٤
- بناء افعوعل من أويت ٥٢٨
- = مالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه: ٥٣٠
- إعلال الفاء لإعلال العين ٥٤٤ ، ٥٤٣-٥٣
- الأصل في عين قلت ٥٤٨ ، ٥٣٢
- الأصل في عين طلت ٥٣٤
- ليس في بناة الياء فعلت بضم العين إلا ٥٤٨ ، ٥٣٩
- مضارع وجد وقال وباع ٥٤٠ ، ٥٣٩
- طلت التي ضد قصرت ٥٣٩
- اللغات في المبني لما لم يسم فاعلها من ٥٤٢ ، ٥٤١
- معتل العين ٥٤٤
- عين قال تابعة للفاء
- كُدت موضوعة على فعلت وليس ت ٥٥٠ ، ٥٤٩
- تسكين عين ليس وزنها ٥٥٠
- تصحيح عور وحول وصيد ٥٥٢ ، ٥٥١
- علة إعلال أقام ٥٥٢
- علة تصحيح ادرجوا واجتورووا ٥٥٣ ، ٥٥٢
- إعلال اختار وابتاع ٥٥٣
- طاح وتابه غير محولين ٥٥٥-٥٥٣

- ١٠٨٨
- بناء فيعل من قلت ٥٥٤
 - سبب إعلال ما سبق في هذا الباب ٥٥٦
 - = مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات ٥٥٧
 - الثلاثة:
 - أجود ليس معتلاً من محول إليه لئلا ٥٥٧
 - يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود ٥٥٨، ٥٥٧
 - إعلال يخاف ويهاب ٥٥٩
 - إعلال يقول ويبيع ٥٥٩، ٥٥٨
 - عدم إعلال فاعلت وتفاعل ٥٦٠، ٥٥٩
 - عدم إعلال فعلت وتفعلت ٥٦٢
 - تصحيح استروح وأمثاله ٥٧١-٥٦٣
 - = ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها:
 - اسم الفاعل منه ٥٧٤-٥٧١
 - حذف واو مفعول ٥٧٤
 - ا تمام مفعول ٥٧٥
 - اتباع العين الفاء ٥٧٦
 - مذهب الأخفش في مثل مُسْعَط من البيع ٥٧٨-٥٧٦
 - مذهب الخليل والأخفش في معيشة ٥٧٩
 - تصحيح مكروزة ومزيد ٥٨١-٥٧٩
 - ا تمام أفعل وأفْعُل وأفْعِل اسماً ٥٨٢
 - مثال إفعل من قلت وبعت ٥٨٢
 - مثال أُفْعُل من قلت وبعت ٥٨٢
 - تفعلة ويفعل من وعدت

- الخلاف في بناء المعتل على الصحيح،
وهل ما قيس على كلام العرب من
كلامهم؟
- ٥٨٥-٥٨٢ - ما جاء على مثال الفعل وليس فعلا
= أتم فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ماقبله
- ٥٨٧-٥٨٥ ٥٨٨ وما بعده:
الإسكان يوجب التصحيح في حروف
الأسماء المعتلة غير الجارية على الفعل
وغير المصادر اللاحزة للفعل
- ٥٨٩ ، ٥٨٨ - الإسكان يوجب فك المدغم إذا وقع
بعد
٥٨٩ - نقل حركة الياء لما قبلها
- ٥٩٠ ، ٥٨٩ - سبب اعتلال الإقامة والاستقامة
٥٩٠ - الحذف في مفعول
٥٩١ - إ تمام مفعُّل
٥٩٢ ، ٥٩١ - همزة مصائب
٥٩٣ ، ٥٩٢ - فواعل من شويت
= ماجاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لزيادة
فيه:
- ٥٩٤ - إعلال ما وافق الفعل المعتل في البناء
وتصحیح مالم يوافقه
٥٩٤ - الاسم من فعل غير المتعدى: فعلٌ، ومثله
٥٩٤ - يأتي من فعل، بخلاف فعل
- إلزام المعتل بالإسكان إذا كان يسكن في

- الرياً
- ٦١١-٦٠٩ - فُعلَى نظيرة فَعْلَى في المعتل اللام
- ٦١١ = ماتنقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة:
- ٦١٢ - اعتبار قرب الصفات أشد من اعتبار
- ٦١٢ قرب المخارج
- ٦١٢ - استئصال قلب الخفيف إلى الثقيل
- ٦١٣، ٦١٢ - الإدغام في حروف اللسان أكثر من
- الشفة
- ٦١٣ - قلب الثاني للأول في الأول في الإدغام
- إذا كان الثاني زائداً
- ٦٢٠، ٦١٤، ٦١٣ - أقوال النحاة في سيد
- ٦١٨-٦١٥ - أقول النحاة في كينونة
- ٦١٨ - فيعمل من قلت
- ٦١٩ - ليس في غير المعتل فيعمل مصدراً
- ٦٢٠ - وزن زيلت
- ٦٢١ - وزن تحيزت
- ٦٢١ - عدم قلب الواو ياء في صيود وطويل
- ٦٢٢ - فوعل من بعت
- ٦٢٧-٦٢٣ - واو رؤية وسُوير
- ٦٢٧ - الكلام على ديوان
- = مايكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي
- ٦٢٨ قبله ونحوه:
- قلب الواو والياء في الجمع الذي اكتنف
- ألفه واواو أو ياءان أو واو ويء وليس

بين الألف والطرف إلا حرف واحد

٦٣٣-٦٢٨

منهما

٦٣١

- شذوذ ضياؤن

٦٣٤

= ما يجري فيه بعض ما ذكرنا:

٦٣٥ ، ٦٣٤

- تصحيح شقاوة

٦٣٥

- قوّة الواو في أبوّة وأخوّة

٦٣٦

= فعل من فوعلت من قلت ومن بعت:

٦٣٦

- هل يعل فعل م فيع وفوعل بالإدغام؟

٦٣٧

- لفظ فعل من فوعل وفيع واحد

٦٣٨ ، ٦٣٧

- حمل فعول على فوعل في هذا الباب

٦٤٠-٦٣٨

- اشتقاء اليوم

٦٤٦-٦٤٣ ، ٦٤٠

- الفعل من أول

٦٤٣ ، ٦٤٢ ، ٦٤٠

- الفعل من آلة

٦٤٠

- الفعل من الواو

٦٤٢-٦٤٠

- الفعل من ويج

٦٤٦

- أفعلت من اليوم

٦٤٩

= ماتقلب فيه الياء واوا:

٦٤٩

- قلب الياء واوا للضمة قبلها

٦٥٠

- أصل تعيّدت

= مالهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء

٦٥١

والواو:

٦٥١

- فعل من الواو والياء

٦٥١

- استثنال الإعلال بعد إعلال

٦٥١

- لاتعل العين واللام معاً وهمما حرفًا علة

٦٥١	- الحمزة غير العارضة ثقيلة
٦٥٢، ٦٥٤-٦٥٧	- همزة جاء
٦٥٣، ٦٥٢	- همزة خطايا
٦٥٣	- ياء فعائل أبداً مهموز
٦٥٣	- فعائل من جئت وسؤت
٦٥٣	- فعيلة من جئت وسؤت
٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٠	- حذف همزة لاث وشاك
٦٥٧	- مفاعيل من شأوت
٦٥٨، ٦٦٠	- فعلل من جئت وسؤت
٦٥٩	- افعلت من صدئت
٦٦١	- الخلاف في تحبير قائم وسائل
٦٦٢-٦٦٤	- خلاف النحاة في ملك
٦٦٤	- أصل قسي
٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٥	- الكلام قو لهم: اليوم اليمى
٦٦٦	- الكلام على مسائية
٦٦٧-٦٧٣	- الخلاف في أشياء
٦٧٣-٦٧٥	- القلب في طامن وطمأن وجذب وجذ
٦٧٣-٦٧٥	وأيس
٦٧٦	- قاعدة في معرفة القلب
٦٧٧	= ما كانت الياء والواو فيه لامات:
٦٧٧	- عين يفعل من الواو
٦٧٧	- عين يفعل من الياء
٦٧٧	- أفعل من رمي
٦٧٩	- فعل يكون في الواو

- الجمع بين الضمة والواو في المضارع
٦٧٩
- والماضي
- قلب الواو ولائيه ألفا إذا فتح ماقبلها
٦٨١ ، ٦٨٠
- تشبيه الياء بالألف في قول العرب: لـن
٦٨٢
- يرمي بإسكان الياء ورأيت قاضٍ بحذفها
- إسكان حروف العلة في الحزم دون
٦٨٥ ، ٦٨٣
- حذفها
- إسناد الفعل إلى ضمير الغائبات
٦٨٥
- قلب الواو ياء وكسر ماقبلها في مثل
٦٨٧ ، ٦٨٥
- أول
- كسر ما قبل الواو ليتوصل إلى قلبهما ياء
٦٨٦
- الكلام على قلنسوة وقلنس
٦٨٨ ، ٦٨٧
- الكلام على ثدي
- قولهم في الابتداء: أحمر
٦٨٩
- عدم الاعتزاد بالحركة
٦٨٩
- تخفيف نهي
٦٩٠
- إقرار الياء في شقٌّي
٦٩٠
- مذهب الخليل والأخفش في فعل من
٦٩١ ، ٦٩٠
- جئت
- = ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب:
٦٩٢
- فعلٌ من جئت:
٦٩١
- أخوة وأبوة لا يغيران
٦٩٣ ، ٦٩٢
- همز صلاعة وعباءة
٦٩٣
- خصيان بني على التثنية في أول أحواله
٦٩٦ ، ٦٩٤

- ٦٩٧ ، ٦٩٦ - قلب الواو والياء في علة ومناء
 ٦٩٧ - واو قمحدوة
 ٦٩٨ - الكلام على محنية
 ٦٩٩ = تقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم:
 ٧٠٤-٦٩٩ - فعلى إذا كانت اسمًا وأئلة ذلك
 ٧٠٤ - شذوذ قصوى وحزوى
 ٧٠٥ ، ٧٠٤ - الحلوى والمرى صفتان أقيمتا مقام
 الموصوف
 ٧٠٩ = ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
 والياء ألفا:
 ٧٠٧ ، ٧٠٦ - مطاييا وأمثالها
 ٧٠٨ ، ٧٠٧ - أدوات
 ٧٠٩ = ما يُينى على أفعاله وأصله فعلاء:
 - فعليل من المعتل المضاعف يجمع على
 أفعاله
 ٧٠٩ - شذوذ تقواء وسروء
 ٧١١ = ما يلزم الواو فيه بدل الياء:
 - إعلال الماضي لإعلال المضارع وإعلال
 المضارع لإعلال الماضي
 ٧١١ - تشنية ما وقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء
 ٧١٤-٧١٢ - الكلام على ضوضيت وقوقيت
 ٧١٦ ، ٧١٢ - حاجيت وأمثالها
 ٧١٨-٧١٦ - غوغاء
 ٧١٩ ، ٧١٨ - صبيحية

- ٧١٩ - دودة وأمثالها
 ٧٢٠ ، ٧١٩ - زيزاء وأمثالها
 ٧٢١ ، ٧٢٠ - المروراة وشجوجى
 ٧٢٢ = التضعيف في بنات الياء:
 - ما عينه ولامه ياءان تجري عينه مجرى
 ٧٢٢ حرف صحيح
 ٧٢٥-٧٢٢ - الإدغام في هذا النوع
 ٧٢٥ - جواز الكسر والضم في لِيٰ ولُيٰ
 ٧٢٦ - الإخفاء في مُحَمَّدين بفتح الياء وكسرها
 ٧٢٦ - فرق بين الإخفاء والإشمام
 ٧٢٩-٧٢٧ - الكلام على تحية
 = ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام:
 ٧٣٠ - إعلال الثاني من حرف العلة إذا كانا عينا
 ٧٣٠ ولاما
 ٧٣٣-٧٣١ - آي وآية وغاية
 ٧٣٧-٧٣٤ - استحببٰت واستحبٰت
 ٧٣٩-٧٣٧ - رفض العرب مثل حَيْوَت، وكثُر لويت
 ٧٣٧ - قولهم في يوحل: ييحل
 ٧٤٠ = التضعيف في بنات الواو:
 - الفعل على فَعَلت وفَعُلت من القوة
 ٧٤٠ بقلب الواو الثانية ياء
 ٧٤١ - لا يقال في فعل من القوة: قَوٌّ، بالإدغام
 ٧٤٤-٧٤١ - ليس في الكلام مثل وعوت إلا (واوً)

- العين إذا كانت ألفاً مجهولة فحملها على الواو أولى
- ٧٤١
- ٧٤٤ - الواو في الوزوزة
- ٧٤٥ - الهمزة في الداء، والرأة
- ٧٤٥ - افعلت وافعالت من غزوت
- ٧٤٧ ، ٧٤٦ - اللغات في قتلوا وما أشبهها
- ٧٤٨ - مصدر احواويت
- ٧٥٣-٧٤٨ - فعل من شويت
- ٧٦٦-٧٥٣ - الكلام على لم أبل ولم أك وما أشبههما = مقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام نظيره إلا من غير المعتل:
- ٧٦٧ - أهمية القياس في العربية
- ٧٧١-٧٦٧ - شروط بناء مالم يسمع
- ٧٩٢-٧٧١ - أمثلة من بناء مالم يسمع
- ٧٨٥-٧٨٣ - حركة عين جمع المؤنث السالم = تكسير بعض ماذكرنا على بناء الجموع:
- ٧٩٣ - جمع فعل نحو هيّ
- ٧٩٤ - أصل كفاء ورداء
- ٧٩٤ - أقسام النسب إلى ما في آخره ياء قبلها
- ٧٩٥ ، ٧٩٤ ألف
- ٧٩٥ - النسب إلى أمية
- ٧٩٦ - النسب إلى رداء وشقاوة
- ٧٩٦ - الأصل في معايا ومداري ومكاكي
- ٧٩٦ - فعاليل من غزوت

- ٧٩٧ - النسب إلى غرّاء
 ٧٩٧ - النسب إلى رحى
 ٧٩٨ = التضعيف:
 ٧٩٨ - ضرب أخف من ردد
 ٧٩٨ - ليس في الكلام فعلٌ ولا ماته من جنس
 ٧٩٨ واحد
 ٨٠١-٧٩٩ - الأمر من المضعف الثلاثي
 - علة إدغام العين في ردَّ دون اللام كما
 ٨٠١ كان في استرَّد
 - الاسم المضاعف إذا حاوز الثلاثة مدغم
 ٨٠٣، ٨٠٢ أبدا
 ٨١٤-٨٠٤ قاعدة المضاعف الثلاثي
 ٨٠٨، ٨٠٧ - أصل حبذا
 ٨١٠-٨٠٨ - تخفيف عين الثلاثي
 ٨١١ - فعلان وفعُلان من رددت
 = ماشدٌ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس
 ٨١٥ يمتلكُ:
 ٨١٦، ٨١٥ - الحذف في أحسست ومست وظلت
 ٨١٦ - اللغات في ردت
 - اللغات في الفعل الماضي من المضعف
 ٨٢٠، ٨١٧ والمعتل المبني لما لم يسم فاعله
 ٨٢٢-٨١٩ - إشمام تغزير، وفادعينا
 ٨٢٣ = ماشدٌ فأبدل مكان اللام ياء:
 - بدل الياء من أحد المضاعفين في قيراط

		وديوان وأيما و لاوريك وتسريّت
٨٢٧ ، ٨٢٥-٨٢٣		وتظنيت وتقصيّت
٨٢٧	- إبدال التاء من الياء في أستروا	
	- ليس في الكلام كلمة فاؤها وعینها	
٨٢٧	ولامها حرف واحد إلا بية وواوُ	
٨٢٨ ، ٨٢٧	- هنانان وكلا وكلّ	
	= تضييف اللام في غير مالمه وعینه من موضع	
٨٢٩	واحد:	
٨٣٠-٨٢٩	- وزن معدّ وجبنّ	
٨٣٠	- قعدد ملحق بجندب	
٨٣١	- عفنحح ملحق بسفرجل	
٨٣٢	- نون احرنجم ليست للإلحاق	
٨٣٢	- اقعنسس ملحق باحرنجم	
٨٣٣	- اشهابيت ليس ملحاً باحرنجمت	
٨٣٤ ، ٨٣٣	- من علامات الملحق عدم الإدغام:	
	= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من	
	موضع واحد ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من	
٨٣٥	غيره:	
٨٣٥	- فعل لم يجيء مضاعفاً في مفرد	
	- كلّ فعل منقول إلا أن يسمع من العرب	
٨٣٥	منع الصرف فيعلم أنه مرتجل معدول	
	- فَعَلان وفُعَلان و فعلول وفعيل وفُعلان	
	وافعللت وافعاللت وافعنلل وفُعلعل	
٨٣٩-٨٣٥	وفَوْعَل من ردت	

- ٨٤٣-٨٤٠ - من علامات الإلحاد عدم الإدغام
 ٨٤٠ - النون الثالثة الساكنة
 ٨٤٠ - نون علجن ورعشن للإلحاد
 ٨٤٤ = ماشدّ من المعتل عن الأصل:
 ٨٤٦، ٨٤٤ - ضيوبن شذوذه وزنه
 ٨٤٦، ٨٤٥ - تهلل شذوذه وزنه
 ٨٤٥ - حية
 ٨٤٥ - يوم أيوم
 ٨٤٧ - باب سلس أخف من رد و أقل أيضاً
 ٨٤٧ - اطراح وعوت وحيوت واستعمال القوّة
 ٨٤٧ - والحوّة
 ٨٤٨، ٨٤٧ - رشاء لا يكسر على فعل
 ٨٤٨ - قد يوجد في المعتل ما لا يوجد في
 ٨٤٨ الصحيح
 ٨٥٠ = الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية:
 ٨٥٠ - إدغام المتقاربين
 ٨٥٠ - صفات الحروف
 ٨٥٧-٨٥١ - عدد حروف العربية الأصلية والفرعية
 ٨٥٨ = ذكر مخارج الحروف العربية:
 ٨٥٨ - مخارج الحلق
 ٨٥٩، ٨٥٨ - مخارج الفم
 ٨٦٠ - مخرج الخيشوم
 ٨٦٥-٨٦٠ - الجهر والهمس
 ٨٦٦، ٨٦٥ - الإطباق

واحد:

- ٨٨٦ - أقسام الحروف التي من مخرج واحد من حيث إدغامها في بعضها وعدم جواز الإدغام ومرتبة الإدغام والإظهار ونماذج من ذلك وتعليقات
- ٩١٧-٨٨٦ = الإدغام في حروف طرف اللسان والثايا:
- الطاء والدال والتاء، و الظاء والذال
والثاء، والصاد والسين والزاي، والضاد
والشين، ما يدغم منها في الآخر وما لا يدغم، وأمثلة من ذلك وتعليقات
- ٩١٨ = الإطباق
- القياس قلب الأول للثاني
- إذا سُكِّن الثاني لم يكن إدغام
- اللغات في الأمر من الضعف اللام
- التقاء التاءان في أول الفعل المضارع
- ٩٥١-٩١٨ = الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه
والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه:
- ٩٣٣ ، ٩٣٢ - قولهم في أصدر: أزدر، وأمثاله
- ٩٤٠ ، ٩٣٣ - عدم إدغام الصاد في التاء في اصتبر
- ٩٤١ ، ٩٤٠ - قولهم في سويف: صويق
- ٩٤٢ ، ٩٤١ - لا يجوز في أجذر: أزدر
- ٩٥٠-٩٤٨ = ماتقلب فيه السين صاداً يعني في بعض اللغات علة هذا القلب ونماذج منه
- ٩٥٢
- ٩٥٣ ، ٩٥٢
- ٩٥٣ ، ٩٥٢
- ٩٥٥
- ٩٥٨
- ٩٥٩
- ٩٦٥-٩٥٩

٩٦٦	= ما كان شاداً مما حفوا على ألسنتهم:
	- ما شدّ في المقاربين والمثلين، والفرق بين
٩٦٦	هذا الباب والباب الذي قبله
٩٦٦	- أحسـت
٩٦٧	- قولهـم في يوجـل: يـجلـ
٩٦٨	- قولهـم في وـتـدـ: وـدـ
٩٦٩	- قولهـم: عـدـانـ في عـدـانـ
٩٧٤ ، ٩٧٠ ، ٩٦٩	- قولهـم: يـسـطـيـعـ
٩٧٢-٩٧٠	- قولهـم: تـقـيـتـ يـتـقـيـ، وـيـتـسـعـ
٩٧٢	- قولهـم: مـسـتـ
٩٧٣	- قولهـم: اسـتـخـذـ فـلـانـ
٩٧٣	- قولهـم: الطـجـعـ
٩٧٤	- قولهـم: يـسـتـيـعـ
٩٧٤	- قولهـم: بـلـعـنـبـرـ

١٢ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
	القسم الأول: الدراسة
	الفصل الأول: صالح بن محمد
٨	أ/ اسمه
١٠	ب/ بيته وثقافته ومكانته العلمية
١١	ج/ شيوخه
١٥	د/ تلاميذه
١٦	هـ/ وفاته
١٨	و/ آثاره
	الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل
٢١	أ/ العناية به
٢٤	ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته
٤٤	ج/ عنایة المغاربيين والأندلسيين بشرحه
	الفصل الثالث:
٥٧	أ/ توثيق نسبته
٥٩	ب/ اسمه
٦٠	ج/ زمن تأليفه
٦١	د/ منهج المؤلف فيه
٦١٠	هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة
١٢٧	و/ شواهد
١٤١	ز/ مصادره

١٥٧	ح/ اتجاه المؤلف النحووي
١٧٠	وصف نسخة الكتاب
١٧١	عملي في التحقيق
١٧٢	صور نماذج من المخطوط
	القسم الثاني: التحقيق
١	باب دخول الزيادة في فعلت للمعنى
٤	= ماطاوع الذي فعله على فَعَلَ
٦	= استفعلت
٨	= مواضع افتعلت
١١	= افعوعلت وما هو على مثله مما لم نذكره
١٣	= مصادر مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة
١٧	= مالحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب
١٩	= ما يكثر فيه المصدر من فعل
	= اشتقاءك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة
٢١	من لفظتها
٢٦	= ما كان على هذا النحو من بنات الياء الواو التي الياء فيهن فاء
٢٨	= ما كان على هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء
٣٠	= ما يكون مفعلاً لازمة لها الهاء والفتحة
٣٢	= ماعاجلت به
٣٣	= نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة
٣٦	= مالايجوز فيه ماأ فعله وذلك كل ما كان أفعل وكان لونا أو خلقة
	= ما يستغنى فيه بما أفعل فعله عن ماأ فعله وعن أفعل منه بقولهم:
٣٩	هذا أفعل منه فعلا
٤٢	= ما أفعله على معندين

- ٤٥ = ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحة
 ٤٩ = ما هذه الحروف فيه فاءات
 = الحروف الستة إذا كان واحداً منها عيناً وكانت الفاء قبلها
 ٥٤ مفتوحة وكان فعلاً
 = ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثانية
 ٥٨ الحرفين حين قلت: فعل
 ٦٤ ماقنال فيه الألفات
 ٦٩ من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب
 ٧١ مأميل على غير قياس وإنما هو شاذ
 ٧٣ ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى
 ٧٧ الراء
 = ما يمال من الحروف التي ليست بعدها ألف إذا كانت الراء
 ٧٩ بعدها مكسورة
 = ما يتقدم أول الحروف وهي زيادة قدمت لإسكان أول الحروف
 ٨١ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن
 = تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء
 ٩٢ الساكنين
 ٩٧ ما يضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل
 ٩٩ ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن
 ١٠١ ما لا يرد من هذه الحروف الثلاث لتحرك ما بعدها
 = ماتلحقه الهاء لتبيّن الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء
 ١٠٤ والواو التي حذفت أواخرها
 ١٠٦ ما يقون حركته وقبله متحرك
 ١٠٩ الوقف في أواخر الكلم المتحركة

١١٧	الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لاتلحقها زيادة	في الوقف
١٢٤	= الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف	
١٢٩	= الوقف في الياء والواو والألف	
١٣١	= الوقف في الهمز	
١٣٤	= الساكن الذي تحركه في الوقف	
١٣٧	= الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه حرفا آخر	
١٤٢	= ماتحذف من أواخر الأسماء في الوقف	
	= مايُحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في	
١٤٥	الوصل	
١٤٩	= ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما	
١٥٩	= ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار	
١٦٧	= الكاف التي هي علامة الإضمار	
١٧١	= ما يلحق التاء والكاف اللتين للإضمار	
١٧٤	= الإشباع في الجر والرفع	
١٨٠	= وجوه القوافي في الإنشاد	
١٩٨	= عدة ماتكون عليه الكلم	
٢٦٢	= علم حروف الزوائد	
٢٩٠	= حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك	
	من موضع واحد	
٣٠٦	= مابنت العرب من الأسماء والصفات	
٣١٢	= ملحقة الزوائد من بنات الثلاثة ن غير الفعل	
٣٢٨	= المستدركات من الأبنية	
٣٥٥	= الزيادة من غير موضع حروف الزيادة	

- ٣٦١ = الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا
 ٣٦٦ = لحاق الزيادة ببنات الثلاثة من الفعل
 ٣٧٣ = ماتسكن أوئله من الأفعال المزيدة
 ٣٧٧ = مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربع
 ٣٨٢ = تمثيل مابنت العرب من بنات الأربع
 ٣٨٤ = مالحقته الزوائد من بنات الأربع غير الفعل
 ٣٩٩ = لحاق التضعيف فيه لازم
 ٤٠٢ = تمثيل الفعل من بنات الأربع مزيداً وغير مزيد
 ٤٠٤ = تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة
 ٤٠٩ = مأعرب من الأعجمية
 ٤١٣ = اطراد الإبدال في الفارسية
 = علل ماتجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس
 ٤٣٢ الحرف
 ٤٩٣ = ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف
 ٤٩٦ = تمييز بنات الأربع والخمسة من الثلاثة
 ٤٩٧ = علم مواضع الروائد من موضع الحروف غير الزوائد
 = نظائر ماضى من المعتل وما احتضن به من البناء دون ماضى
 والهمزة والتضعيف، هذا باب ما كانت الواو فيه أولاً وكانت
 ٥٠٤ فاء
 ٥١١ = ما يلزم ببدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء
 ٥١٣ = ماتقلب فيه الواو ياء
 ٥٢٢ = ما كانت الياء فيه أولاً
 ٥٣٠ = ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه
 ٥٥٧ = مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

- ٥٣١ = ماعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها
 ٥٨٨ = أتم فيه الاسم على مثال فمثل به لسكنون ما قبله وما بعده
 ٥٩٤ = ماجاء من اسم المعتل على ثلاثة أحرف لزيادة فيه
 ٥٩٨ = تقلب فيه الواو ياء لالياء قبلها ساكنة
 ٦٠٦ = ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فعلى إذا كانت اسما
 ٦١٢ = ماتقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة
 ٦٢٨ = ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه
 ٦٣٤ = ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا
 ٦٣٦ = فعل من فوعلت من قلت ومن بعت
 ٦٤٩ = ماتقلب فيه الياء واوا
 ٦٥١ = ما للهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو
 ٦٧٧ = ما كانت الياء والواو فيه لامات
 ٦٩٢ = ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب
 ٦٩٩ = تقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم
 ٧٠٩ = ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا
 ٧٠٩ = ما يُبني على أفعاله وأصله فعلاء
 ٧١١ = ما يلزم الواو فيه بدل الياء
 ٧٢٢ = التضعيف في بنات الياء
 = ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في
 ٧٣٠ الكلام
 ٧٤٠ = التضعيف في بنات الواو
 = مقيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام نظيره
 ٧٦٧ إلا من غير المعتل
 ٧٩٣ = تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجموع

٧٩٨	= التضعيف
٨١٥	= ماشذ من المضاعف فشبه بباب أقمت وليس بمتلئب
٨٢٣	= ماشذ فأبدل مكان اللام ياء
٨٢٩	= تضييف اللام في غير ملامه وعينه من موضع واحد
٨٣٥	= ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غيره
٨٤٤	= ماشذ من المعتل عن الأصل
٨٥٠	= الإدغام، هذا باب عدد حروف العربية
٨٥٨	ذكر مخارج الحروف العربية
٨٦٨	= الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا
٨٨٦	= الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد
٩١٨	= الإدغام في حروف طرف اللسان والثانيا
	= الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه
٩٥٢	
٩٥٩	= ماتقلب فيه السين صادا يعني في بعض اللغات
٩٦٦	= ماكان شادا مما خففوا على الستتهم

الفهرس الفنية

- ٩٧٧ - فهرس الآيات
- ٩٨١ - فهرس الحديث والأثر
- ٩٨٢ - فهرس الأمثال
- ٩٨٣ - فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية
- ٩٩٧ - فهرس القوافي
- ١٠١٦ - فهرس الأعلام
- ١٠٢٧ - فهرس القبائل والمدارس النحوية

- | | |
|------|-----------------------------------|
| ١٠٢٩ | - ٨ - فهرس الكتب الواردة في المتن |
| ١٠٣١ | - ٩ - فهرس المواقع والبلدان |
| ١٠٣٢ | - ١٠ - فهرس المصادر والمراجع |
| ١٠٦٢ | - ١١ - الفهرس التحليلي للموضوعات |
| ١١٠٤ | - ١٢ - فهرس الموضوعات |